The Islamic University – Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Literature
Master of Arabic

الجامعـــــــة الإسلاميـــــة - غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــــــــــة الآداب
ماجستيـر في اللغـــة العربيـــــة

آراء أبـي علي الفارسـي فـي منهـج السـالـك وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي
دراسة وصفية تحليلية

The Nahw and Sarf Opinions by Abi Ali al-Farisi in the books of Manhaj as-Salik, and Irtishaf adh-Dharb by Ibn Hayyan.

إعداد الباحث

مازن محمد الخطيب عدوان

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمود محمد العامودي

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم اللغة العربية
تخصص نحو وصرف لكلية الآداب بالجامعة الإسلامية بغزة

أغسطس / 2016م – ذي القعدة / 1437 هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

آراء أبـي علي الفارسـي فـي منهـج السـالـك وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي دراسة وصفية تحليلية

The Nahw and Sarf Opinions by Abi Ali al-Farisi in the books of Manhaj as-Salik, and Irtishaf adh-Dharb by Ibn Hayyan.

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	مازن محمد عدوان	اسم الطالب:
Signature:	مازن محمد عدوان	التوقيع:
Date:	2016/08/07م	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.. ج.س.غ/35/..... Ref

التاريخ 2016/08/07 Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **مازن محمد الخطيب عدوان** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

آراء أبي علي الفارسي في منهج السالك وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (دراسة وصفية تحليلية)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 04 ذو القعدة 1437هـ، الموافق 2016/08/07م الساعة الثانية عشرة ظهراً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمود محمد العامودي	مشرفاً و رئيساً	.....
د. أحمد ابراهيم الجدبة	مناقشاً داخلياً	.....
د. إبراهيم أحمد الشيخ عيد	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/**قسم **اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملخص الدراسة

آراء أبي علي الفارسي النحوية والصرفية في كتابي: منهج السالك، وارتشاف الضرب لأبي حيان.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

فهذه الرسالة بعنوان: **آراء أبي علي الفارسي منهج السالك، وارتشاف الضَرَب دراسة وصفية تحليلية** جمعتُ فيها الآراء النحوية والصرفية لأبي علي الفارسي (ت 377 هـ) هـ من كتابي: منهج السالك، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) قد بلغ عدد المسائل النحوية والصرفية التي جمعتها مئتين وسبعين مسألة ثم تناولتُ كل مسألة بالتوضيح والتحليل، ومناقشة الآراء النحوية والصرفية فيها، وبعد ذلك قمت بدراسة الموافقات والاعتراضات في المسائل المذكورة عند كل من أبي علي الفارسي وأبي حيان الأندلسي، وكانت النتيجة أن اتفق العالمان على مائة وثلاث وأربعين مسألة واختلفوا، في خمس وسبعين مسألة وكانت نسبة التوافق حوالي 65.59 % والاختلاف حوالي 34.40 % حيث كانت نسبة التوافق في الآراء بينهما مرتفعة، وتوصلتُ في نهاية الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة ومن أهمها:

وقفتُ على شخصيتين من أهم أعلام النحو العربي، فأبو علي الفارسي من أهم أعلام النحو العربي في القرن الرابع الهجري، وأبو حيان من أهم أعلام النحو العربي، في القرن الثامن الهجري، وعلى جهودهما النحوية، والصرفية، وعملتُ على الكشف عن آراء أبي علي الفارسي النحوية والصرفية في فهي مادة زاخرة للبحث والدراسة وكتاب منهج السالك يحتاج إلى دراسة شاملة ومتعمقة . كتابي: منهج السالك، وارتشاف الضرب والعمل على دراستهما وتوثيقهما ثم النظر إلى الموافقات والاعتراضات بينهما، وضعتُ في الخاتمة عددًا من التوصيات: إن كتاب ارتشاف الضرب موسوعة نحوية تضمنت الآراء النحوية والصرفية لمعظم النحاة الذين سبقوا أبا حيان؛ الذين سبقوا أبا حيان؛ فهي مادة زاخرة للبحث والدراسة، وكتاب منهج السالك يحتاج إلى دراسة شاملة ومتعمقة.

Abstract

The Nahw and Sarf Opinions by Abi Ali al-Farisi in the books of Manhaj as-Salik, and Irtishaf adh-Dharb by Ibn Hayyan.

All praise is due to Allah, and may Allah's Peace and Blessings be upon His Final Messenger, and all those who follow his path until the Day of Judgment.

This thesis titles "The Nahw and Sarf Opinions by Abi Ali al-Farisi in the books of Manhaj as-Salik, and Irtishaf adh-Dharb: A Descriptive Analytical Study" includes the Nahw and Sarf Opinions by Abi Ali al-Farisi (died 377 A.H). These opinions are mentioned in the books of Manhaj as-Salik, and Irtishaf adh-Dharb compiled by Imam Ibn Hayyan al-Andalusi (died 745 A.H). In this regard, number of collected Nahw and Sarf issues was 270; each of them was explained and analyzed considering the different Nahw and Sarf opinions. The study then tackled agreements and disagreements in these issues as mentioned by Abi Ali al-Farisi and Ibn Hayyan al-Andalusi. Results showed that both scholars agreed on 143 issues and disagreed on 75 ones. Agreement percentage was 65.59% and disagreement percentage was 34.40%. This showed a high level of agreement. The study also concluded the following:

The study highlighted significance of two Nahw scholars. Abi Ali al-Farisi is among the prominent scholars of Nahw in the fourth hijri century, while Ibn Hayyan al-Andalusi is among the prominent scholars of Nahw in the eighth hijri century. They carried out great efforts in the field of Nahw and Sarf. In this study, opinions of Abi Ali al-Farisi were acknowledged as a rich domain of research and study. This confirms the need of an in-depth study of the book of Manhaj as-Salik in addition to the book of Irtishaf adh-Dharb. Documentation in addition to highlighting agreements and disagreements in these two books are essential issues here. The conclusion included several recommendations as follows: the book of Irtishaf adh-Dharb is an encyclopedia of Nahw that includes Nahw and Sarf opinions made by the majority of scholars who preceded Ibn Hayyan. So it should be considered as a rich field of research and study. Also, the book of Manhaj as-Salik requires an in-depth further study.

بِسْمِ اللّهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ

﴿ يَرْفَعِ اللَّه الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّه بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

[المجادلة: 11]

الإهـداء

إلى من تعلمت منها دروس الحياة في كل لحظة من لحظات عمري، إلى من سهرت الليالي علينا والأيام على راحتنا، وعلمتنا أحسن تعليم، وربتنا أفضل تربية بعد فقدان والدي ونحن صغار السن، لقد كانت لنا خير قدوة وخير نبراس الذي ينير لنا الطريق إلى من علمتني أن أصمد أمام أمواج البحر الثائرة لقد كانت تشجعني على طلب العلم على الرغم من مرضها الصعب، حيث لا تستطيع الحركة، إلا أنها كانت تسألني متى تنتهي هذه الدراسة ؟ إلى أمي الحبيبة الغالية على قلبيَ – أطال الله في عمرها –.

إلى رفيقة دربي ومسيرة حياتي، إلى بسمة الحياة، إلى من كلَّت وتعبت من أجل راحتي لتقدم في كل لحظة سعادة، إلى من حصدت الأشواك عن دربي التي ما كان لهذا العمل أن يكتمل دون مساعدتها، فكم سلبت من وقت كان من حقها علي بهذا أردَ شيئاً من غوالي هباتها،إلى رفيقة دربي ومسيرة حياتي إلى زوجتي الغالية.

إلى زهور حياتي بناتي أبنائي، إلى من حرمتهم الحب والحنان لانشغالي برسالتي وأخص بالذكر ابنتي الغالية إيمان التي سهرتْ معي الليالي والأيام لانجاز هذا العمل المبارك، فلها كل المحبة والتقدير.

إلى من تحملنّ بعدي وتقصيري في زيارتهن وقت كتابتي للرسالة، إلى من وقفنَّ معي وقت الشدة والمحنة، أم فريد، وعلياء، ودلال، ويسرى، ومنال – رحمها الله –.

إلى روح الشهيد الغالي على قلبي الذي زرع في قلوبنا الأمل والحب، والذي كان لنا خير قدوة في العطاء وأحسن تربية بعد والدي – رحمه الله –، إلى روح أخي الشهيد صقر عدوان – رحمه الله وأسكنه فسيح جناته –.

إلى كل شهداء الأمة الذين سقطوا من أجل الكرامة، والعزة.

شكر وتقدير

إلى من أضاء بعلمه عقل غيره...

إلى من أنار دربي بالعلم والمعرفة...

إلى من مهد لي الطريق...

إلى من زرع فيَّ روح المبادرة...

إلى الأخ الصديق والمربي، إلى أستاذي الكبير ومشرفي الفاضل، الأستاذ الدكتور/ محمود محمد العامودي أستاذ النحو والصرف في الجامعة الإسلامية بغزة، الذي كان سنداً وعوناً لي لإنجاز هذا العمل لقد كان لي خير قدوة في تواضعه وأخلاقه الحميدة، وفتح لي قلبه وعقله ومكتبه من أجل إنجاز هذه المهمة، كما أتقدم بجزيل شكري للأستاذ الدكتور/ أحمد إبراهيم الجدبة نائب عميد كلية الآداب السابق في الجامعة الإسلامية – غزة.

والدكتور / إبراهيم احمد سلام الشيخ عيد الأستاذ المشارك في جامعة الأقصى ، ورئيس قسم اللغة العربية السابق فيها، على ما قدماه من توجيهات سديدة.

كما أتقدم بشكري إلى رئيس قسم اللغة العربية الدكتور/ إبراهيم رجب بخيت ، وعميد كلية الآداب الأستاذ الدكتور/ عبد الخالق العف، ونائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا الأستاذ الدكتور/ عبد الرؤوف المناعمة كما ولا أنسَ أن أتقدم بالشكر إلى موظفي مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة.

فأرجوا الله عز وجل أن يوفقنا فيما يحب ويرضى بخير ما يجازي به عباده العلماء العاملين وأدامهم الله لخدمة الإسلام والمسلمين.

والله ولي التوفيق

الباحث /

مازن محمد الخطيب عدوان

فهرس الموضوعات

إقـــرار ..... أ

نتيجة الحكم .....ب

ملخص الدراسة .....ت

Abstract .....ث

الإهداء ..... ح

شكر وتقدير ..... خ

فهرس الموضوعات .....د

المقدمـةُ : 11

سبب اختيار الموضوع 12

الدراسات السابقة لموضوع البحث : 13

أهداف الدراسة : 13

خطة البحث: 13

التمهيد 16

أولاً- أبو علي الفارسي 16

اسمه ونسبه ومولده : 16

آثار أبي علي الفارسي : 17

أمانته العلمية : 18

عقيدته : 19

شيوخ أبي علي الفارسي : 19

تلاميذه: 21

مذهب أبي علي النحوي : 22

موقف القدماء من أبي علي الفارسي : 23

وفاته : 23

ثانياً– أبو حيان الأندلسي 24
اسمه ونسبه : 24
مولده : 24
نشأته وثقافته : 25
مؤلفاته: 26
شيوخه : 27
تلاميذه : 28
مذهبه الديني: 29
وفاته : 30
الفَصْلُ الأَول آراء أبي علي الفارسي في كتابي: منهج السالك، وارتشاف الضرب وتحليل هذه المسائل 31
أولاً– آراء أبي علي الفارسي في كتاب منهج السالك وتحليل هذه المسائل 32
المبحث الأول: مقدمات الكلام والمرفوعات. 32
المبحث الثاني: المنصوبات. 56
المبحث الثالث: المجرورات. 88
المبحث الرابع التوابع والصرف. 124
ثانياً– آراء أبي علي الفارسي في كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان دراسة وصفية تحليلية: 145
المبحث الأول: مقدمات الكلام والمرفوعات. 145
المبحث الثاني: باب المنصوبات 169
المبحث الثالث: المجرورات 205
المبحث الرابع: التوابع والصرف. 262
الفصل الثاني موقف أبي حيان من أبي علي الفارسي 301
المبحث الأول: موافقات أبي حيان لأبي علي الفارسي : 302
المبحث الثاني: اعتراضات أبي حيان على أبي علي الفارسي 333

المبحث الثالث: أثر أبي علي الفارسي في أبي حيان: 352
الخاتمة: 355
نتائج البحث: 355
توصيات البحث : 357
المصادر والمراجع 358
الفهارس العامة 369
أولاً– فهرس الآيات القرآنية 370
ثانياً– فهرس القوافي 377

المقدمــةُ :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد الصادق الأمين، وصحابته الغر الميامين، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد....

لقد شرفت اللغة العربية بأن أنزل بها الله عز وجل أشرف كتبه، وجعلها لغة أهل الجنة فحق لهذه اللغة أن تحظى بالاهتمام، ومما لاشك فيه أن علم النحو هو عصب اللغة، فإن فهم القرآن يتوقف على معرفة علم النحو.

وقد نما النحو العربي نموًا طبيعيًا على يد علماء أجلاء كالخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، والكسائي، والأخفش، والزمخشري، وأبي حيان ، وغيرهم الكثير... فألفوا كتبهم وجلسوا في حلقتهم، حتى برعوا في هذا العلم وكان معينهم الذي لا ينضب لدرجة أن اعتبره بعضهم فرضاً واجباً، حيث يقول شيخ الإسلام ابن تيمية [1]: وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب يقصد تعلم النحو فهو المعين على فهم كتاب الله وحينما قررت الولوج في ميدان هذا العلم الجمَ وعلم النحو، اخترت أحد علماء النحو، وهو الإمام العالم الأصولي المجتهد أبو علي الفارسي.

فَيُعَد الإمام العالم الأصولي المجتهد أبو علي الفارسي (ت377هـ) إمام عصره وعالم زمانه، إذ نهل من كل العلوم بمختلف أنواعها من ثقافة عصره، وترك لنا موسوعة عظيمة من مؤلفاته النحوية.

ومن الكتب النحوية التي تركها أبو علي الفارسي: الإيضاح، والتكملة، والمسائل العسكرية والعضديات، والحلبية، والمشكلة، والتعليقة ، وغيرها.

ويُعَدَّ كتابا ارتشاف الضرب، ومنهج السالك للإمام أبي حيان الأندلسي من أهم مؤلفاته، في علم النحو، والصرف، حيث جمع فيه آراء العلماء السابقين له .

وقد احتوى هذان الكتابان المهمان على آراء النحاة بمختلف مذاهبهم واتجاهاتهم الخاصة، ومن هنا بدأت فكرة جمع ودراسة آراء أبي علي الفارسي من هذين الكتابين لأبي حيان الأندلسي؛ لمكانة أبي حيان العظيمة في خدمة النحو العربي.

أسأل الله أن يهيئ لي القبول، ويزيدني من علمه، وأن ينتفع بهذا البحث خلق كثير، فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.

---

(1) ابن تيمية، أصول الفقه (ج159/20).

سبب اختيار الموضوع

1- يُعَدَّ كتابا ارتشاف الضرب، ومنهج السالك من أهم الكتب النحوية التي خلفها أبو حيان لما تحتويه من المسائل النحوية منذ عصر سيبويه إلى عصره وكثرة الشواهد النحوية ، واعتماد أبي حيان في تأليفه على كل من سبقه من النحاة حتى القرن الثامن الهجري.

2- من أهم ما ورد في هذه الموسوعة النحوية كثير من آراء علماء اللغة، والنحو، في المسائل اللغوية والنحوية المتعددة ، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة التي تتناول آراء العالم النحوي الجليل أبي علي الفارسي الواردة في هذه الموسوعة ، وسيقوم الباحث بتخريجها من مظانها النحوية لصاحبها أبي علي الفارسي.

3- تحليل آراء أبي علي الفارسي، ومدى موافقاته ومخالفاته مع أبي حيان ، وذلك لما لاحظته من كثرة آراء أبي علي الفارسي المذكورة في الكتابين.

4- بيان أثر أبي علي الفارسي في أبي حيان الأندلسي.

منهج دراسة البحث

لقد اقتضت طبيعة البحث أن يسلك الباحث في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة الموضوعات المشكلة لموضوع البحث ولمناسبة المنهج لمثل هذه البحوث والذي يعتمد على الخطوات الآتية: الموضوعات المشكلة لموضوع البحث، ولمناسبة المنهج لمثل هذه البحوث، والذي يعتمد على الخطوات الآتية:

1- تخريج آراء أبي علي الفارسي الواردة في كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك وتوثيقها من كتبه.

2- دراسة هذه الآراء لأبي علي الفارسي وتحليلها.

3- مدى توافق هذه الآراء مع المدارس النحوية المختلفة.

4- بيان مذهب أبي علي الفارسي من خلال آرائه النحوية.

5- الوقوف على موافقات، ومخالفات أبي علي الفارسي لأبي حيان في المسائل النحوية المتنوعة.

6- أثر أبي علي الفارسي في مؤلفات أبي حيان الأندلسي.

الدراسات السابقة لموضوع البحث :

1- اعتراضات أبي حيان على الفرّاء في كتاب ارتشاف الضرب – دراسة نحوية وصرفية – زياد خلف أبو حليب – رسالة ماجستير" غير منشورة "– الجامعة الإسلامية – غزة – تحت إشراف – أ.د. محمود محمد العامودي 1430 هـ –2010 م .

2- اعتراضات شراح الألفية ابن مالك على الألفية – دراسة تحليلية موازنة – باسم البابلي – رسالة دكتوراه " منشورة " – جامعة الجنان – لبنان – تحت إشراف – أ.د. محمود محمد العامودي 1431هـ–2011م.

3- أثر أبي حيان في تلاميذه شارحي الألفية – دراسة وصفية تحليلية – أسماء خالد جمال العربيد رسالة ماجستير " غير منشورة "– الجامعة الإسلامية – غزة –

أهداف الدراسة :

اتفقت الدراسات السابقة على أهمية دراسة كتابي ارتشاف الضرب ومنهج السالك، وتناولته من عدة جوانب مختلفة ، غير أن هذه الدراسة تتميز عما سبقها بتناول آراء أبي علي الفارسي، والتي لم تتناولها الدراسات السابقة ، وتهدف هذه الدراسة إلى الآتي :

1- بيان مكانة أبي علي الفارسي عند أبي حيان الأندلسي ، وأهمية آرائه.

2- هذا البحث يظهر موافقات أبي حيان، واعتراضاته في كتابيه: ارتشاف الضرب، ومنهج السالك على أبي علي الفارسي.

3- تقديم دراسة مستقلة حول أثر أبي علي الفارسي على أبي حيان الأندلسي.

خطة البحث:

خطة بحث مقترحة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف تحت عنوان :

آراء أبي علي الفارسي في ارتشاف الضرب ومنهج السالك لأبي حيان (دراسة وصفية تحليلة)

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى: مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وقائمة للمصادر، والمراجع، وذلك على النحو الآتي :

المقدمة: وفيها سبب اختيار البحث، وأهميته، ومنهج البحث، والدراسات السابقة عليه.

التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حياة أبي علي الفارسي (ت377هـ).

المبحث الثاني: حياة أبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، وكتابيه: ارتشاف الضرب، ومنهج السالك.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

آراء أبي علي الفارسي النحوية والصرفية في كتابي منهج السالك وارتشاف الضرب

وفيه ذكر المسائل التي وردت لأبي علي الفارسي في كتابي: منهج السالك، وارتشاف الضرب حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو ، وتحليل هذه المسائل، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول: مقدمات الكلام، والمرفوعات.

المبحث الثاني: المنصوبات.

المبحث الثالث: المجرورات.

المبحث الرابع: التوابع، والصرف.

الفَصْلُ الثَّانِي

موقف أبي حيان من أبي علي الفارسي

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: موافقات أبي حيان لأبي علي الفارسي.

المبحث الثاني: اعتراضات أبي حيان على أبي علي الفارسي.

المبحث الثالث: أثر أبي علي الفارسي في أبي حيان.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته.

التـــمـــهـــيـــد

التمهيد

أولاً- أبو علي الفارسي

اسمه ونسبه ومولده :

لعل أول من أذاع نسب أبي علي الفارسي تلميذه أبو الحسن علي بن عيسى الربعي، وقد قال في صدر شرحه الإيضاح: أنه أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي [1].

وفي تقديم الإغفال ورد مرة: قال أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، وأخرى: قال أبو علي أحمد بن عبد الغفار الفسوي النحوي [2]. وأبو علي ينسب إلى فسا وهي المدينة التي ولد بها؛ فيقال: فسوي[3]، وقد ذكر البستاني خطأ أنه ولد بمدينة نسا [4] والنسبة إلى بسا عند أهل فارسي بساسيري وبالعربي فسوي، ومنها الشيخ أبو علي الفارسي النحوي[5].

وأما المتأخرون من اللغويين والنحاة والفقهاء والمفسرين أنهم يدلون عليه بأبي علي، أو الفارسي[6] أو بهما معاً[7] ولا يكادون يلوون ألسنتهم بالفسوي وهذا ابن سيده في كتابه المخصص يقول: قال أبو علي الفارسي وإذا ذكرت أبا علي فإياه نعني[8]، ويبدو لي أن الكنية لأبي علي شاعت عندما استعلى أمر الشيعة، وكان لدعوتهم ذيوع ولمذهبهم أنصار، كما شاعت التسمية بالحسن والحسين، ومن أجل ذلك فقد بنيت من قبل ذيوع التشيع في ذلك العصر الذي عاش فيه أبو علي [9] .

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج 361/1)؛ الحموي، معجم الأدباء (ج 232/7).
(2) الفارسي، الإغفال (ص 2).
(3) الزبيدي، طبقات الزبيدي (ص130).
(4) البستاني، دائرة المعارف (ص50).
(5) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج 172/1).
(6) المعري، رسائل الغفران (ص152).
(7) الأندلسي، الدرر في هامش البحر المحيط (ج172/7).
(8) ابن سيده، المخصص (ج 117/1).
(9) الأندلسي، الهوامل والشوامل (ص434).

ذكر ابن خلكان[1]: من أنه ولد سنة " 288 هـ"، ولقد ورد في شذرات الذهب أن أبا علي توفي عن تسعٍ وثمانين سنة [2] معنى ذلك أن صاحب الشذرات متفق مع ابن خلكان أن ميلاد أبي علي كان سنة 288 هـ .

ولد أبو علي في فسا" 288 هـ"[3] وإليه نسب[4]. ولم يتعرض أحد من المؤرخين إلى النشأة الأولى التي نشأ عليها أبو علي الفارسي في حياته ومولده إلى أن انتقل إلى بغداد سنة " 307 هـ " مجهولة لا نعرف عنها شيء[5] .

آثار أبي علي الفارسي :

وقد ترك أبو علي الفارسي ثروة علمية ضخمة أحصيتها مما ذكره المترجمون والوراقون وفيما يأتي منها :

1 – الحجة في القراءات السبعة [6].

2 – التذكرة وهو كبير في مجلدات [7] .

3 – أبيات الإعراب [8] .

4 – شرح أبيات الإيضاح [9] .

5 – مختصر عوامل الإعراب [10] .

6 – المسائل المصلحة يرويها عن الزجاج وتعرف بالإغفال [11].

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج 34/1).
(2) الأنصاري، شذرات الذهب (ج 88/3)؛ القفطي، أنباه الرواه على أنباء النحاه (ج 254/1).
(3) الحموي، معجم الأدباء (ج 234/2)؛ الزركلي، الأعلام (ج 180/2).
(4) الحموي، معجم البلدان (ج 376/6).
(5) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج 36/1).
(6) السيوطي، بغية الوعاة (ج 497/1)؛ الأنصاري، شذرات الذهب (ج 89/3).
(7) الأستانة، التذكرة كشف الظنون على سامي الكتب والفنون (ج 384/1).
(8) الحموي، معجم الأدباء (ج 417/2).
(9) الفارسي، المسائل البغداديات (ص 147).
(10) ابن النديم، الفهرست (ص90).
(11) الفارسي، المسائل العضديات (ص10).

7 – الإيضاح والتكملة [1] .

8 – المسائل البصرية[2] .

9– المسائل العسكرية[3].

10 – كتاب الترجمة [4].

11 – المسائل الحلبية [5].

12 – المسائل الشيرازية [6].

13 – العوامل المائة [7].

وهناك الكثير من المؤلفات لأبي علي الفارسي لا يسعنا المقام لذكرها جميعاً.

أمانته العلمية :

لقد كانت أمانته العلمية التي ترتبط في توقفه فيما يرويه وتحريه وتأدبه ينسب المنقول شواهد، وأقوال ويشير إلى الرأي في غير إصرار ويرى أنه لا يدري وهناك أمثلة كثيرة ومتعددة تدل على أمانته العلمية، وسنذكر عدد منها :

يقول حدثنا فلان.... وفلان من شيوخه[8].

أو يقول: وقد كان أبو بكر ذكر لنا في كتابه الديوان النابغة من رواية الأصمعي، فيما قرأنا عليه كذا وكذا [9].

---

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج 439/8).
(2) المرجع السابق، ج 440/8.
(3) السيوطي، بغية الوعاة (ج 497/1).
(4) الحموي، معجم الأدباء (ج 241/2).
(5) المرجع السابق، ج417/2.
(6) السيوطي، بغية الوعاة (ج 496/1).
(7) الذهبي، تايخ الإسلام (ج 439/8).
(8) الفارسي، الحجة (ج 162/1).
(9) الفارسي، البغداديات (ص 26).

أو يقول: هذا لفظ أحمد بن يحيى واستثبت أبا الحسن في ذلك فأثبته وصححه ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصاً [1] ثم لا يستحيي أن يقول لا أدري فأتى زلجى... لا أدري فعل هي أم اسم، هذه نزعة أبي علي وفاء بحق الأمانة العلمية في مظاهرها المختلفة حتى تستطيع أن تميز بين أقواله من أقوال غيره. وقد نص هو على ذلك في كتابه إلى الصاحب بن عباد وقد أهدى إليه كتاب الحجة: إذ يقول: " فما تضمن من أثر وقراءة ولغة فهو من المشايخ الذين أخذت عنهم وأسندت إليهم [2].

عقيدته :

لعل أول خبر يمكن الاعتماد عليه في تحديد اتجاه خاص لعقيدة الفارسي هو ما يراه الخطيب البغدادي من أنه كان متهماً بالاعتزال قال: كان أبو علي معتزلياً وإن كان متهماً بالاعتزال [3]. ثم جاء أبو الحسن علي الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري صاحب الكامل في التاريخ حيث لا يذكر سوى أنه قال: قيل كان معتزلياً، [4]وكذلك ينقل صاحب معجم الأدباء عن أبي الفتح منصور بن أصبهاني أنه كان يُعَدُّ أبو سعيد وأبو علي الفارسي، وعلي بن عيسى الرماني (ت384 هـ) من المعتزلة النحويين[5]وأما رثاء الشريف الرضي الفارسي فما بعده أن يكون دليلاً على تشيعه وقد كان الشريف يمدح ويرثي أعيان رجال في شتى الملل والنحل هذا ليس دليل على تشيع أبي علي الفارسي.

شيوخ أبي علي الفارسي :

قد تأثر أبو علي بعدد كبير من شيوخه، وسنذكر عدد منهم ومنهم أبو إسحاق إبراهيم ابن السري الزجاج (ت 310 هـ) [6] تعرف أبو علي على الزجاج، وذكر أنه أحد شيوخه عند الحديث على إعراب قوله تعالى: ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ** ﴾ [7].

---

(1) الفارسي، الحجة في القراءات السبع (ج226/2).
(2) الحموي، معجم الأدباء (ج 239/7 – 240).
(3) البغدادي، تاريخ بغداد (ج 276/7).
(4) الجزري، الكامل في التاريخ (ص256).
(5) الحموي، معجم الأدباء (ج 244/3).
(6) الفارسي، الحجة (ج185/1).
(7) [البقرة : 2].

وتعرض له من غير تصريح باسمه في الكلام على مهمات، [1] وكذلك نجد تأثر أبي علي بأبي إسحاق بما يروي بما أخبره به الشيخ في اللغويات [2]. ويتعرض له في الإعراب [3]

1 – الأخفش الصغير (ت 315 هـ) يبدو أن أبا علي استفاد بما جاء به علي بن سليمان وهي رواية الأخبار الفارسي يروي عنه بسنده قصيدة يزيد بن الحكم الثقفي لأخيه من أبيه وأم عبد ربه[4].

2 – أبو بكر محمد بن السري البغدادي ابن السراج (ت 316 هـ) من أشيخ أبي علي صاحب الكتب المفيدة في النحو، وقد كان أبو علي يحتفل في مسائله بابن السراج يسائله مستفهماً [5].

3 – أبو بكر بن الخياط (ت320هـ) قرأ عليه أبو علي الفارسي، وكتب عنه شيئاً من علم العربية، رأى ذلك ياقوت بخط أبي علي [6].

4 – أبو بكر بن دريد (ت 321 هـ)، وقد ظهر آثار بن دريد في الفارسي في العلم باللغة وإشعار العرب حيث روى ما أنشده ابن دريد.... كذلك يروي ما قاله ابن دريد الرحمن من غير تعليق[7].

5 – أبو بكر بن مجاهد (ت 324 هـ)، حيث روى أبو علي عنه القراءة عرضاً [8].

6 – أبو بكر مبرمان (ت 345 هـ) [9].

هؤلاء هم شيوخ أبي علي في القراءة واللغة والنحو وقد أوردهم حسب سنة وفاتهم.

---

(1) الفارسي، البغداديات (ص 27).
(2) الفارسي، العسكريات (ص 123).
(3) الفارسي، الحجة (ج 185/1).
(4) الفارسي، البصريات (ج 75/1).
(5) الفارسي، البغداديات (ص 21).
(6) الحموي، معجم الأدباء (ج17 / 142).
(7) الفارسي، البصريات (ص57).
(8) ابن الجزري، طبقات القراء (ص 207).
(9) الحموي، معجم الأدباء(ج 18 / 256).

وكذلك انتفع أبو علي من شيوخ آخرين قدماء منهم: أبو زيد [1]، وسيبويه [2]، والأخفش[3].

تلاميذه:

قد ذكر العبدي أبا علي، وأحصى من كان يحضر مجلسه ويقرأ عليه كتاب سيبويه.... فجعلهم ثلاثين رجلاً أو أكثر [4] فذكر جزءاً منهم من سمع منه الحديث كأبي القاسم التنوخي [5] ومنهم قاضي القضاة بشيراز عبد الله بن أحمد الغزاري، وهو من الذين تلقوا العلم على يد الفارسي بشيراز وصف جماعة الإعراب وعيون الأعراب [6] ومنهم:

1 – ابن جني (ت 392 هـ): وهو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي إمام العربية صاحب التصانيف، وهو من أكثر التلاميذ صحبة له وانتفاعاً به فكانت صلة علمية مباركة استمرت حوالي 35 عاماً... وذلك أن ابن جني لازم شيخه حلاً وترحالاً وكأنه أرهف سمعه لكل ما يقول الشيخ حتى كاد يحصي أنفاسه مما يدل على ذلك إشارات ابن جني الكثيرة وثنائه عليه فكلما وقع على لطيفة من لطائف العربية ردها إليه وصرفها نحوه [7].

2 – إبراهيم بن علي الفارسي[8].

3 – عبد الله بن محمد الأسدي أبو القاسم كان أستاذا نحوياً عروضياً معتزلياً [9].

4 – أبو القاسم الأسدي، وقد عرفه القمطي أنه صاحب أبي علي [10].

5 – إسماعيل ابن حماد الجوهري صاحب الصحاح [11] .

---

(1) الزبيدي، طبقات الزبيدي (ص 182).
(2) التوحيدي، الإمتاع (ج131/1).
(3) الشاطبي، المزهر (ج 117/2).
(4) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج 378/2).
(5) البغدادي، تاريخ بغداد (ج 115/12).
(6) السيوطي، بغية الوعاة (ص 320).
(7) القفطي، إنباه الرواه على أنباه النحاة (ج 154/2).
(8) الحموي، معجم الأدباء (ج12/ 63).
(9) السيوطي، بغية الوعاة (ص320).
(10) السيوطي، بغية الوعاة (ص 294).
(11) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج 155/2).

6 – عبد الباقي بن محمد بن الحسن. قرأ على الفارسي [1] وكان نحوياً متصدراً للإفادة [2].

وغيرهم الكثير لا داعي لذكرهم جميعاً.

مذهب أبي علي النحوي :

يُعَدُّ أبو بكر الزبيدي أبا علي في الطبقة العاشرة من النحويين البصريين ومن أصحاب ابن السراج [3] وابن القدح يجعل أبا علي كذلك من النحويين البصريين [4].

وقول السيوطي (ت911 هـ)، في الهمع، واختلف البصريون في كيفية وضعها – وضع همزة الوصل – فقال الفارسي: وغيره، اجتلبت ساكناً وكسرت لالتقاء الساكنين [5].

والدليل على تحقيق مذهب أبي علي النحوي ما يشير إليه النص أما النصوص فيكفي أن نعرض منها ما يأتي :

1 – يقول أبو حيان: "أبو علي أشد تفرداً بالكتاب، وأشد إكباباً عليه، وأبعد من كل ما عاداه هو علم الكوفيين [6].

2 – وعقد ابن جني تلميذ أبي علي باباً في لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدر وغرضه من ذلك القدح في الكوفيين [7].

من السمات العامة للمذهب البصري في كتب أبي علي منها :

1 – ثم هو لا يقيس على الشاذ[8]، ولا يقتدِ بالقليل قال: ترك القياس على القليل أولى من القياس عليه لقلة ذلك وخروجه مع قلته على القياس، وإذا جاء الشئ خارجاً من قياس الجمهور والكثرة في جنس لم يبلغ أن يتجاوز بذلك الجنس [9].

---

(1) البعلي، سير أعلام النبلاء (ص17).
(2) الفارسي، كتاب الشعر (ص 6).
(3) الزبيدي، طبقات الزبيدي (ص126).
(4) ابن النديم، الفهرست (ج 59– 95).
(5) السيوطي، الهمع (ج 211/2).
(6) الأندلسي، الإمتاع والمؤانسة (ج 131/1).
(7) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو (ص 320).
(8) الفارسي، البغداديات (ص 25).
(9) الفارسي، الحجة (ج 15/3 – 20).

موقف القدماء من أبي علي الفارسي :

لقد أثنى القدماء على أبي علي حيث قال عنه الخطيب البغدادي (ت413هـ):

نقل عن قوم وتلامذة أبي علي أنهم قالوا: " أبو علي الفارسي " فوق المبرد واعلم منه [1] وقال أبو طالب العبدي: " ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه. فهو إمامًا وفقيهًا. [2] وقد بلغ من تقدير المعاصرين لأبي علي حيث ذكر محمد بن الحسن الحاتمي (ت388 هـ) " أن أبا علي بأنه فارس العربية، وحائز على السبق فيها منذ أربعين سنة [3] وذكر الشيخ أبو علي الطبري (ت 548 هـ) صاحب مجمع البيان [4] على الشيخ أبي علي الفارسي كلاماً في قوله ﷻ:﴿ **يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ ...** ﴾ [5] ثم قال: وهذه الكلمة مأخوذة من كلام أبي علي الفارسي وناهيك به فارساً في هذا الميدان وأثنى القاضي الأكرم على ابن الخشاب (ت 567 هـ)، فقال: أنه كان في درجة أبي علي الفارسي [6]، ثم قال محمد بن يعقوب الفيروز أبادي: " الإمام العلامة قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج وبرع في النحو: انتهت إليه رئاسته وصحب عضد الدولة فعظمه أحسن إليه [7] .

وفاته:

يقول أبو الأثير في كتابه الكامل في حوادث (ت 376 هـ): وفيها توفي أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي صاحب الإيضاح... وقد جاوز تسعين سنة [8].

والخطيب البغدادي (ت463هـ) يقول: " قال محمد بن أبي الغواري: في سنة سبع وسبعين وثلاثمائة توفي أبو علي الفسوي النحوي، كما يذكر الخطيب في وفاة أبي علي قوله: "توفي أبو علي الفارسي النحوي في يوم الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعن وثلاثمائة [9]. ولكن إجماع المؤرخين –عدا ابن الأثير– على أن أبا علي (ت 377 هـ).

---

(1) البغدادي، تاريخ بغداد (ج 7/ 275).
(2) السامرائي، نزهة الأدباء (ص 209).
(3) الحموي، معجم الأدباء (ج 157/18).
(4) سركيس، معجم سركيس (ص 1227).
(5) [المائدة: 106].
(6) الحموي، معجم الأدباء (ج 12/ 48).
(7) الفيروز أبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة (ج 13/1).
(8) ابن الأثير: الكامل(ج 19/9).
(9) البغدادي، تاريخ بغداد (ج7/ 286).

ثانياً- أبو حيان الأندلسي

اسمه ونسبه [1]:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الشيخ الإمام الحافظ العلامة فريد عصره، وشيخ الزمان، وإمام النحاة، الإمام أثير الدين، أبو حيان الأندلسي الجياني الغرناطي النفري، نسبه إلى قبيلة من البربر، ثم المصري الظاهري، نحوي عصره، ولغويه، ومفسره، ومحدثه، ومقرئه، ومؤرخه، وأديبه. ولكن أبا الفدائيين الوردي والسيوطي ويسمونه أبا حيان المغربي[2].

مولده:

كان مولده بـ" مطخشارش" وهي مدينة من حضرة غرناطة بلاد الأندلس في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة هجري، ثم رحل إلى مالقة وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة [3] . يقول المغربي مناقشاً الصعيدي: "وما ذكر رحمه الله تعالى في موضع ولادة أبي حيان غير مخالف لما ذكره في الوافي أنه ولد بغرناطة إلا أن قوله بمدينة مطخشارش فيه نظر، وليس كذلك وإنما هي موضع بغرناطة[4] .

وكان مولده في العشر الأخير من شوال (ت 654 هـ) [5] ولكن بعضهم يذكر أنه ولد في أواخر شوال (ت 652 هـ)[6].

والراجح أنه ولد(ت 654 هـ)، والدليل على ذلك أن أبا حيان ذكر في إجازته للصفدي: ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة [7].

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة (ج 280/1).
(2) الشافعي، غاية النهاية (ج2 / 285).
(3) العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج58/6).
(4) المقري، نفح الطيب (ج3 /314).
(5) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة في أعلام مصر والقاهرة (ج10/ 112).
(6) اللكنوي، التعليقات السينية على الفوائد البهية (ص 195).
(7) الصفدي، الوافي بالوفيات (ص365).

نشأته وثقافته :

تذكر المصادر أن أبا حيان تلقى علومه الأولى بمسقط رأسه غرناطة، على شيوخ عصره، وكانت أول قراءته (ت 670 هـ) قرأ السبع ببلده على يد عبد الحق بن علي بن الأنصاري... وقرأ علمه الصباح بن الكرم[1] ويذكر المقرئ أن سبب رحلته ؟؟ ما ونشأ بينه وبين ابن الطباع فرفع أمره للأكبر محمد بن نصر المدعو بالفقيه، وكان أبو حيان كثير الاعتراض عليه، وقد عزم السلطان على التنكيل بأبي حيان، فاختفى ثم ركب البحر ولحق بالمشرف [2].

وكان يدافع عن أخلاق الأندلس في تفسيره للقرآن الكريم، وكان يشهد لبعض الحوادث التي حدثت في بلاد الأندلس على عهده، ويذكر عادات أهل الأندلس وأخلاق [3]، واتجه إلى مصر وكانت الإسكندرية أول ما رحل من مدنها، وسمع فيها من عبد الوهاب بن حسن عن القرات، وكانت مصر يوم دخلها تلعب دوراً كبيراً في الحفاظ على التراث العربي الإسلامي[4].

كان على أبي حيان وهو يدرس القرآن وتفسيره أن يلم بعلوم اللغة العربية، وآدابها، وتاريخها؛ لأنها السبيل الموصل إلى إدراك ما في القرآن من معانٍ سامية فيقول: " فجدير لما تاقت نفسه على علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه فهو في هذا ألفية المعول عليه، والمسند في حل المشكلات إليه [5]. ولم تقتصر ثقافة أبي حيان على علوم الدين واللغة، الآداب؛ إنما تجاوزتها إلى علوم مختلفة فكان له إطلاع على كتب المتصوفة، وكتب الأديان الأخرى كالتوراة [6]؛ ولكنه كان ينظر من كتب الفلسفة، والمنطق، وعلم الهيئة، وقد صرح بذلك في كتبه، كان أبو حيان على اطلاع واسع بلغات أجنبية، كالفارسية، والتركية، والحبشية، يقول: وقد اطلعتُ على جملة الألسن كلسان الترك ولسان الفرس، ولسان الحبش، وغيرهم، وصنعت فيها كتباً في لغتها، ونحوها، وتصريفها، واستمدت منها غرائب[7].

---

(1) الشافعي، غاية النهاية (ج2 / 285).
(2) التلمساني، نفح الطيب(ج3 / 341).
(3) الأندلسي، البحر المحيط (ج2 / 517).
(4) السبكي، طبقات الشافية (ج6 /32).
(5) الأندلسي، البحر المحيط (ج1 / 4).
(6) الأندلسي، النهر الماد (ج2 / 207).
(7) الأندلسي، منهج السالك (ص 231).

مؤلفاته:

لقد ألف أبو حيان مجموعة من الكتب في مجالات عدة؛ ومنها في التفسير، والنحو، والصرف، واللغة، والقراءات [1]: جاء في نفح الطيب أن أبا حيان كتب رداً على لسان بعث بها إليه خليل بن أيبك الصفدي، فكان مما جاء فيها [2] فأما ما صيغته فمن ذلك البحر المحيط في تفسير القرآن الكريم، وكتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وكتاب التنخيل الملخص من شرح التسهيل، ارتشاف الضرب، وكتاب التذكرة، وكتاب التدريب، والتعريب، والنكت الحسان، وفي أخر سرد تلك المؤلفات ما لم يعمل بصيغة كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ونهاية الإعراب في علمي التعريف والإعراب.

هذه الكتب التي ذكرها أبو حيان في إجازته للصفدي سنة " 728 هـ " وهي ليست كل كتبه التي ألفها وقد ذكر القدماء أن مصنفاته تزيد على خمسين ما بين صغير وكبير [3]. وذكر بعضهم أن مصنفاته بلغت الخمسة وستين كتاب ويرى بعض الباحثين أنه لم يصل منها إلا عدد قليل فالمرحوم الأستاذ أحمد أمين يقول: وبلغت مصنفاته في العلوم المختلفة نحو خمس وستين كتاباً لم يصلنا منها إلا نحو عشرة [4].

يقول السيوطي: من أشهر مؤلفاته التذييل والارتشاف، ولم يؤلف في العربية أعظم منها، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال وعليهما اعتمد تأليف جمع الجوامع [5].

أقوال العلماء فيه:

كان لأبي حيان مكانة عالية بين العلماء والأدباء حيث نجد أقوال للعلماء فيه وسنذكر منها:

1 – قال عنه السيوطي [6]: نحويه عصره، ولغويه، ومقرئه وتقدم في النحو في حياة شيوخه واشتهر اسمه وطار سيطه، وألف الكتب المشهورة، وأخذ عنه أكابر عصره وتقدموا في حياته.

---

(1) ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة (ج 29/3).
(2) التلمساني، نفح الطيب(ج 552/2).
(3) المرجع السابق، ج3/ 319.
(4) أمين، ظهر الإسلام (ج ج3 / 95).
(5) السيوطي، بغية الوعاة (ج 272/1).
(6) الأندلسي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (ج 536/1).

2 – قال الفيروز أبادي [1] عنه: الشيخ أثير الدين أبو حيان شيخ البلاد المصرية والشامية ورئيسهما في علم العربية قصده الطلاب من الأقطار، ووضع في الفنون المصنفات السامية وهي تنيف على خمسين مصنفاً.

3– قال عنه الصفدي [2]: لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب، وكان ثبتاً قيماً عارفاً باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره.

4 – قال أحمد بن علي بن عبد الكافي بهاء الدين السبكي ويمدح شيخه حيان في قصيدة [3]

فِدَاكُم فُؤَادٌ حِينَ لِلْبُعدِ فَقْدِه وَحَبٌ قَضَى وَجداً مَا حَالَ عَهْدِه

وَقَلْبٌ جَـــرِيح بِالْغَرَامِ وَثُم وَطَرَف قَرِعٌ طَالَ فِي الْلَيْلِ سُهْدِه

شيوخه :

تلقى أبو حيان علوم اللغة والقرآن والحديث الشريف والنحو على يد كبار عصره من الفقهاء، والعلماء، والأدباء، والشيوخ حيث يقول: وجملة الذين سمعت منهم أربعمئة شخص وخمسين، وأما الذين أجازوا لي فعالم كثير جداً من أهل غرناطة، ومالقة، وسبتة، وديار أفريقية، وديار مصر، والحجاز، والعراق، والشام. وسنذكر عدد منهم :

1. أبو علي بن أبي الأحوص القرشي الفهري [4] .
2. أبو الحسن الأبذي [5].
3. بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي[6].

---

(1) الفيروز أبادي، البلغة (ص 251).

(2) السيوطي، بغية الوعاة (ج 281/1)؛ الأندلسي، نكت الهيمان في نكت العميان(ص 266).

(3) البيت من البحر الطويل، لأحمد بن علي السبكي، السيوطي، بغية الوعاة (ص 149).

(4) هو الحسين بن عبد العزيز محمد بن عبد العزيز بن محمد بن أبي محمد بن أبي الأحوص أستاذ أبو علي الجياني الأندلسي الفهري المعروف بابن الناظر (ت679 هـ)؛ السيوطي، بغية الوعاة (ج535/1).

(5) هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذي كان نحوياً من أهل المعرفة (ت680 هـ)؛ السيوطي، بغية الوعاة (ج 199/2).

(6) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام العلامة حجة العرب بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي (ت698 هـ) الحلبي، فوات الوفيات (ج 3/ 294)؛ السيوطي، بغية الوعاة (ج13/1).

4. أبو جعفر الغرناطي [1].

5. أبو عبد الله الأنصاري الشاطبي [2].

ويوجد عدد كبير من شيوخه الأجلاء، ولا يوجد مجال لذكرهم جميعاً واكتفينا بذكر عدد منهم.

تلاميذه :

كان أبو حيان من أكابر عصره، وإمام اللغة والنحو، وتتلمذ على يد أبي حيان الكثير من التلاميذ الذين اشتهر بعضهم وذاع صيتهم في شتى العلوم [3]. ومنهم.

1 – أحمد بن لؤلؤ الرومي [4].

2 – إبراهيم عبد الله المقري [5].

3 – ابن أم قاسم المرادي [6].

4 – بهاء الدين السبكي [7].

5 – ناظر الجيش [8].

---

(1) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن عاصم الإمام المقري المحدث عالم الأندلس النحوي (ت708 هـ)؛ السيوطي، الوافي بالوفيات(ج 140/3).

(2) هو محمد بن علي بن يوسف أبو عبد الله محيي الدين الأنصاري الشاطبي الإمام في علم اللغة العربية واللغة (ت684 هـ)؛ السيوطي، بغية الوعاة (ج13/1).

(3) السبكي، طبقات الشافية الكبرى (ج 278/9). الأنصاري، شذرات الذهب (ج 8 /252).

(4) هو أحمد بن لؤلؤ الرومي شهاب الدين بن النقيب. ولد " 706 هـ "، وأخذ العربية عن أبي الحسن بن الملقن وأبي حيان، انظر العسقلاني، الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج1 / 239).

(5) هو إبراهيم بن عبد الله بن يحيى بن خلف المقري الشيخ برهان الدين البكري اعتنت العربية القراءات ت" 749 هـ، الدرر الكامنة (ج 31/1)؛ الحنبلي، شذرات الذهب (ص 271).

(6) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن المرادي النحوي اللغوي الفقيه (ت 749 هـ)؛ السيوطي، بغية الوعاة (ج 517/1).

(7) هو أحمد بن علي بن عبد الكافي بن يوسف بن موسى بن تمام السبكي الشافعي بهاء الدين بهاء الدين أبو حامد فقيه أصولي (ت 773 هـ)؛ العسقلاني، الدرر الكامنة (ج 284/1)؛ السيوطي، بغية الوعاة (ج 343/1).

(8) هو محمد بن يوسف بن أحمد الإمام الفاضل البارع النحوي القاضي محبي الدين الحلبي الشافعي عالم بالعربية (ت 768 هـ) السيوطي، بغية الوعاة (ج 275/1)؛ الزركلي، الأعلام (ج 153/7).

6 – أبو جعفر الأندلسي [1].

7 – ابن جابر الهواري المالكي [2].

مذهبه الديني:

لقد كان مذهب أبي حيان ظاهرياً، وهذا ما أجمعت عليه أغلب كتب الطبقات حيث قال ابن حجر [3]: كان أبو حيان يقول محال أن يرجع المذهب الظاهر من علق بذهنه وقال الصفدي عنه [4]: كان أولاً يرى رأي الظاهرية ثم أنه يتمذهب للشافعي – رضي الله عنه – وكان أبو حيان يرفض الفلسفة والتجسيم والاعتزال.

ولكنه عندما جاء إلى مصر وجد مذهب الظاهر مهجوراً فيها فتمذهب للشافعي[5]. وقد سئل عن ذلك فقال: "بحسب البلدة"[6] حيث كان المذهب السائد في مصر هو المذهب الشافعي، ومن هنا اعتنق هذا المذهب الذي كان الاهتمام به وبتدريسه كبيراً، وكان أبو حيان يفضل آراء الشافعي وتلاميذه في تفسير القرآن، وعرض الخلافات بين المذاهب المختلفة [7]. ومال أبو حيان إلى محبة الإمام علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – وكان يقال: إنه شيعي ولكن ردوده عليه في كتبه تنفي تشيعه [8].

وخلاصة القول إنَّه كان بعيداً عن الفلسفة والفلاسفة والإعتزال، وأنه كان يتجه نحو أهل السُنَّة والسلف حيث اعتناقه المذهب الظاهري أولاً وتمذهبه للشافعي بعد وصوله إلى مصر واشتغاله بالعلم والتفسير.

---

(1) هو أحمد بن مالك الغرناطي أبو جعفر الأندلسي وكان أبو جعفر مقتدراً على النثر و النظم عارفاً بالنحو وفنون اللسان (ت 773هـ) السيوطي، بغية الوعاة (ج 403/1).

(2) هو محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي أبو عبد الله شمس الدين شاعر عالم بالعربية (ت 780 هـ)؛ السيوطي، بغية الوعاة (ج 34/1).

(3) العسقلاني، الدرر الكامنة (ج 59/6).

(4) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر (ج 5/ 332).

(5) المرجع السابق (ج7 / 281).

(6) الحنفي، بدائع الزهور (ج1 / 200).

(7) الأندلسي، البحر المحيط (ج2 / 150 – 195).

(8) المرجع السابق، ج4 / 164.

وفاته :

توفي – رحمه الله – بمنزله خارج باب البحر في يوم السبت بعد العصر في الثامن والعشرين من صفر (745 هـ) 11 تموز 1345 م، ودفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وصلى عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر [1]. وذكر الأسنوي في طبقاته (ت 745 هـ)، بمنزله خارج البحر، ودُفِنَ الغد خارج باب النصر بتربة الصوفية وقال: " وأنا كثير الزيارة له لأنه مجاور لقبر والدتي وأخيها رحمهما الله ولقبر ولدي أيضاً [2].

ويذكر ابن أياس أنه (ت 753 هـ)، ويقول: " ثم دخلت سنة ثلاثة وخمسين وسبعمائة، وتوفي في هذه السنة الشيخ شمس الدين الذهبي المؤرخ، وتوفي الشيخ أثير الدين أبو حيان المغربي [3].

وذكر الجزري أنه دفن بتربته بالبرقية [4]. ويرى بعضهم أنه (ت 743 هـ)، يقول المقري: "وما وقع في كلام كثير من أهل المغرب أن أبا حيان توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة غير ظاهر، لأن أهل المشرق أعرف بذلك إذ توفي عندهم، وقد تقدم أنه توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة فعلى كلام أهل المشرق في هذا المعول والله أعلم [5].

---

(1) التلمساني، نفح الطيب (ج2 / 392).

(2) الإسنوي، طبقات الشافعية (ص 97).

(3) الحنفي، بدائع الزهور (ج1 / 190).

(4) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج2 / 286).

(5) المقري، نفح الطيب (ج3 / 315).

الفَصْلُ الأَول

آراء أبي علي الفارسي في كتابي: منهج السالك، وارتشاف الضرب وتحليل هذه المسائل

أولاً- آراء أبي علي الفارسي في كتاب منهج السالك وتحليل هذه المسائل

المبحث الأول:

مقدمات الكلام والمرفوعات.

1 - الأسماء الستة

قال ابن مالك :

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِاَلِألِفِ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَاَ مِنْ اَلأَسْمَاءِ أَصَفِ [1]

قال أبو حيان[2]: ظاهر كلامه يقتضي أن الإعراب في هذه الأسماء الستة بشرطها إنما هو بالحروف وبه قال هشام من الكوفيين، وقطرب، والزيادي من البصريين، وذهب المازني إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع وهو اختيار الزجاجِ، وذهب أبو الحسن الربعي إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف.

وذهب الكسائي، والفراء إلى أنها معربة بالحركات والحروف معاَ.

وذهب الجرمي إلى أنها معربة بالتغير والانقلاب في حالة النصب، والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع وهذا شبيه بما نقل صاحب الإعراب عن هشام أن الإعراب فيها معنوي، لا لفظي فلا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، وذهب السهيلي وتبعه تلميذه أبو علي الرندي إلى التفصيل فيها فقال: فوك وذو مال معربان بحركات مقدرة في الحروف وباقيها معربة بالحروف وذهب سيبويه، والفارسي إلى أنها كلها معربة بالحركات المقدرة في الحروف وهو الصحيح.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في مسألة إعراب الأسماء الستة، حيث ذكر أبو حيان في قول الفارسي في هذه المسألة، ومعه قول سيبويه: أن الأسماء الستة كلها معربة بالحركات المقدرة في الحروف، وقد خالف قول الكسائي[3]، والفراء، في أنها معربة بالحركات والحروف معاً، وخالف الجرمي في أنها معربة في التغيير، والانقلاب، وخالف غيره من النحاة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص5).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج1 / 22).

(3) الزبيدي، طبقات النحويين (ص131- 133).

قال ابن هشام الأنصاري [1]: الأسماء الستة المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة.

قال ابن الحاجب [2]: حاصل ما ذكره أن في " أب، وأخ، وحم " وثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو، والألف، والياء، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر.

قال ابن السراج الشنتريني [3]: والمعرف بالحروف من الآحاد شبه أسماء وهي: أخوك وأبوك وقول حموك وهنوك وذو مال فمتى أضيفت هذه الأسماء الستة إلى غير ضمير المتكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء. وقد وافق أبو حيان كلام الفارسي في هذه المسألة.

2 – إعراب الأفعال الخمسة

قال ابن مالك:

وَاجْعَلِ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُونَا رُفِعَا وَتَدَعِينَ وَتَسْأَلُونَا [4]

قال أبو حيان[5]: وزعم الفارسي أن هذه الافعال معربة ولا حرف إعراب فيها، قال: لأنه لا يكون حرف الإعراب فيها النون لسقوطها للعامل، وهي حرف صحيح ولا يكون الضمير؛ لأنه الفاعل لأنه ليس في آخر الكلمة ولا ما قبل الضمائر من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم، وفتح، وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ولا يبقْ إلا أن تكون معربة، ولا إعراب فيها، وقول الفارسي هذا شبيه بقول الأخفش فيها إنها دليل الإعراب.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في إعراب الأفعال الخمسة وهو أن الأفعال الخمسة لا تعرب بالحروف؛ لأن الحروف دليل الإعراب فيها ويتفق قول الفارسي مع قول الأخفش، وذكر قول الأخفش أقوال النحاة في إعراب الأفعال الخمسة فقال أبو حيان :

---

(1) الأنصاري، شذور الذهب (ص 40).
(2) ابن الحاجب، الأمالي النحوية في مادة النحو والصرف (ص 52).
(3) ابن السراج، تلقيح الألباب على فضائل الإعراب (ص 107).
(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص7).
(5) الأندلسي، منهج السالك (ص 46).

1 – فأما مذهب الجمهور في إعراب الأفعال الخمسة هو إعراب الأفعال الخمسة في حالة الرفع بثبوت النون وفي حالة النصب والجزم بحذف النون أما أبو السهيلي كان يذهب إلى أن إعراب الأفعال الخمسة بحركات مقدرة في لاماتها منع من ظهورها اشتغال اللامات بالحركات التي استدعتها الضمائر وذلك في حالة الرفع والنصب وتحذف ذلك الحركات المقدرة في حالة الجزم[1].

قال الأشموني[2]: فالأمثلة خمسة على لغتين وهما: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين. فهذه الأمثلة رفعا بثبات النون نيابة عن الضمة، وحذفها أي النون " للجزم والنصب سمة " أي علامة نيابة عن السكون في الأول وعن الفتحة في الثاني.

2– قال أبو حيان: وحرف الإعراب عندنا هو لام الفعل بمعنى أنه كان ينبغي أن يكون علامة الإعراب فيه كما كان قبل أن تتصل به هذه الضمائر، وهذا يدل على اعتراض أبي حيان على قول الفارسي في اعتبار الأحرف دليل إعراب وليست إعراب والمشهور في إعراب الأفعال الخمسة أن ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذف النون.

باب الموصول

3– تعريف الموصولات

قال ابن مالك:

مَوْصُولِ اَلْأَسْمَاَءِ الذِي اَلْأُنْثَى الَتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِيَا لَا تُثْبُتِ [3]

قال أبو حيان [4]: لا يحتاج الموصول إلى حد لأنه ألفاظ محصورة قليلة تضبط بالعد وإنما قال: " موصول الأسماء " لأن لنا حروفاَ موصولة نحو: أن وأنَ وقد زعم الفراء أن الذي يكون حرفاَ موصولاَ فينسبك منه مع ما بعده مصدر؛ كمت ينسبك مع أن والفعل فأجاز: أعجبني الذي قمت أي: قيامك، وفرع على مذهبه الكوفيون وقد استحسنه الفارسي في بغدادياته.

---

(1) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح (ج86/2).
(2) الأشموني، شرح الأشموني (ج98/1).
(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص14).
(4) الأندلسي، منهج السالك (ج1/ 87).

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي[1]في تعريف الموصولات، هو إنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة، ولم تتعرف بالألف، واللام، وذكر أبو حيان قول الأخفش أنها تعرفت بالألف واللام.

وقد خالف أبو حيان كلام الفارسي وأيد كلام الأخفش في هذه المسألة.

4 – الموصول

قال أبو حيان [2]: وسألني بعض من لقيناه من أهل النحو بديار مصر عن قولهم: " هذان " ما النون المزيدة ؟ قلت الأولى قال: قال الفارسي في التذكرة: هي الثانية لئلا يفصل بين الف التثنية ونونها ولا يفصل بينهما.

قلت له: يكثر العمل في ذلك لأنا نكون قد زدنا نوناً متحركة ثم أسكنا الأولى وأدغمنا أو زدناها ساكنة ثم أسكنا الأولى وحركنا الساكنة بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ثم أدغمنا وعلى ما ذكرته يكون زدنا نوناً ساكنة وأدغمنا فقط، فهذا أولى لقلة العمل.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في مسألة تشديد النون في أسماء الإشارة وزيادتها والنون المزيدة حيث قول الفارسي في كلمة "هذان" وقال الفارسي في التذكرة: هي النون الثانية والسبب في ذلك لئلا يُفْصَلَ بين ألف التثنية ونونها ولا يُفْصَلَ بينهما.

وقد خالفه أبو حيان في هذا الرأي، حيث قال أبو حيان النون المزيدة هي الأولى معللاً ذلك بقوله: يكثر العمل في ذلك؛ لأننا نقول قد زدنا نوناً متحركاً ثم أسكنا الأولى وأدغمنا أو زدناها ساكنة ثم أسكنا الأولى وحركنا الساكنة بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ثم أدغمنا وعلى ذلك يكون زدنا نوناً ساكناً وأدغمنا فقط فهذا أولى لقلة العمل.

---

(1) الفارسي، شرح الأبيات المشكلة للإعراب (ص 436).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج1 / 91).

5 – القول في (أل)

قال ابن مالك:

أَلْ حرفٌ تَعْرِيفٍ أوْ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفَتَ قُلْ فِيه النَّمَطْ [1]

قال أبو حيان [2]: أما: "مَن" فمجمع على أسميتها وأما: "ما" فيكون اسماً ويكون حرفاً وان كانت موصولة فمذهبنا أنه اسم اذا كانت بمعنى الذي وفروعه وأنها حرف اذا كانت مصدرية نحو: أعجبني ما قمت أي قيامك وبهذا قال الكوفيون وخالف الأخفش في المصدرية فزعم أنها اسم، وأما: " أل " التي بمعنى الذي والتي نحو: الضارب والضاربة، تريد: الذي ضرب والتي ضربت ففيها خلاف:

ذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف كأل التي في: الرجل وليست بموصولة [3]وزعم المازني [4] أنها حرف موصول وذهب ابن السراج والفارسي وأكثر النحويين إلى أنها اسم، هذا نقل بعض أصحابنا.

ونقل صاحب كتاب الإفصاح وهو عبدالله بن هشام الخضراوي ما ملخصه: الألف، واللام الموصولة، مذهب ابن الباذش أنها اسم ونسبه إلى أبي علي؛ لأنه قد صرح بذلك في التذكرة وقال أبو عثمان وأبو بكر هي اسم موصول انتهى فقد اختلف النقل عن المازني والفارسي يمكن أن يكون ذلك قولين لكل واحد منهما ونقل كل من أصحابنا ما اطلع عليه.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي ومعه ابن السراج وأكثر النحويين أن " أل " وهي عند الفارسي أنها اسم وذهب الأخفش أنها حرف تعريف كأل التي في: الرجل وليست بموصولة، وزعم المازني أنها حرف موصول.

قال ابن هشام الأنصاري [5]: أل على ثلاثة أوجه :

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص16).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج1 / 94).

(3) العكبري، اللباب (ج 127/2).

(4) ابن برهان، شرح اللمع (ص 587).

(5) الأنصاري، مغني اللبيب (ص ص 72– 74).

أحدهما: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي... والثاني: أن تكون حرف تعريف وهي نوعان: عهدية وجنسية. والثالث: أن تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة. وقد وافق أبو حيان عندما قال أما " أل " التي بمعنى الذي والتي أي أنها اسم.

6 – القول في (ماذا)

قال أبو حيان [1]: يريد: دعي الذي علمت وقد أجاز الفارسي في هذا البيت أن تكون نكرة موصوفة؛ أي: دعي شيئاَ علمت، فعلى هذا يكون لها استعمال خامس، وأنكر أن تكون ماذا في هذا البيت بمعنى الذي، قال لأنا لم نجد في الموصولات ما هو مركب ووجدنا في الأجناس ما هو مركب، وقال: جاز لذا أن يتنكر؛ لأنه لما ركب مع ما حدث بالتركيب معنى لم يكن. ولا يجوز عند البصريين أن يستعمل ما كان اسم إشارة موصولاً إلا: " ذا " إما بانفرادها كما ذكرنا في الوجه الثاني، وإما مع ما في الوجه الرابع.

وزعم الكوفيون أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات، وكذلك – أيضاً – زعموا أن الاسم النكرة إذا أضيف إلى معرفة كان موصولاَ نحو: هذا غلام زيد بمكة إذا كان له غلام بمكة وغلام بغيرها، وأن الاسم الجامد المعرف بأل يجوز أن يستعمل موصولاً نحو: أنت الرجل تأمر بالحق، أي الذي تأمر بالحق، وأن النكرة توصل نحو: هذا رجل رأيته، فرأيته عندهم صلة لرجل، وأن النكرة إذا أضيفت إلى نكرة جاز أن تصل الأولى وأن تصل الثانية نحو: هذا غلام امرأة أكرمته إن وصلت غلاماً، وهذا غلام امرأة أكرمتها، إن وصلت امرأة ،وجميع هذا عند البصريين لا يجوز على الصلة.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في استعمال " ماذا "، حيث قال الفارسي ماذا تكون نكرة موصوفة في قول الشاعر :

دَعِي ماذا علمتُ سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني [2]

أي دعي شيئاً علمت وقد خالف كلام سيبويه أن ماذا بمعنى الذي أي اسم موصول معللاً ذلك أننا لم نجد في الموصولات ما هو مركب.

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ج1 ص 99).

(2) البيت من البحر الوافر، قائله سحيم بن وثيل الرياحي، ، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج439/1)

قال ابن هشام الأنصاري[1]: فإن قدرت " ما " مبتدأ " وذا " خبراً فهي موصولة لأنها لم تلغَ ويظهر أثر إلغائها أو إعمالها في البدل من اسم استفهام وفي جوابه.

قال الفارسي[2]: ذكر سيبويه إجراءهم " ذا " مع " ما " منزلة الذي وأن ذا مع " ما " في قولهم: ماذا على ضربين أحدهما: أن تكون ما مع ذا بمنزلة اسم واحد والآخر أن تكون " ذا " مع " ما " بمنزلة الذي واستدل على إجرائهم " ذا " مع " ما " بمنزلة اسم واحد بقوله عزوجل: ﴿ **مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا** ﴾ [3] ولو كان بمنزلة " الذي لكان الوجه الرفع.

باب الابتداء

7 – رفع المبتدأ والخبر

قال ابن مالك :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعِ خَبَرِ بِالْمُبْتَدَأِ [4]

قال أبو حيان[5]: هذا الذي اختار في رفع المبتدأ والخبر هو المنسوب لسيبويه، فأما المبتدأ فقيل: إنه مرفوع بالابتداء، وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً، وبه قال الجمهور من البصريين.وقيل: ارتفع لشبهه بالفاعل، ويروى ذلك عن المبرد، وبه قال الجرمي، والسيرافي، وكثير من البصريين، وذكر الفراء أنه مذهب الخليل، وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا.

وقيل: إنه ارتفع بالخبر ويروى ذلك عن الكوفيين، وفي الموضح أن الكوفيين ذهبوا في مثل: زيد قائم إلى أن زيداً مرفوع بلفظ قائم، وقائم مرفوع بزيد، والضمير رفع بقائم، وقائم ينوب مناب اسم وفعل جميعاً لا ينفصل الاسم من الفعل ولا الفعل من الاسم، وقيل: يرتفع بالعائد من الذكر وهو – أيضاً – مروي عن الكوفيين.

قال أبو حيان: وأما الخبر: ارتفع بالمبتدأ وهو ظاهر سيبويه، ومذهب الفارسي، وأصحابه وقيل: هو مرفوع بالابتداء، وهو قول ابن السراج: وقيل: ارتفع بالابتداء والمبتدأ جميعاً ويروى هذا عن المبرد وهو قول أبي إسحاق وأصحابه، وعليه الأكثر.

---

(1) الأنصاري، شرح شذور الذهب (ص199).

(2) الفارسي، المسائل المشكلة (ص143).

(3) [النحل: 30].

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (18).

(5) الأندلسي، منهج السالك(ج1 / 130 – 131).

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي، وسيبويه[1] في رفع الخبر، حيث قال الفارسي في رفع الخبر: ارتفع الخبر بالمبتدأ وأضاف إلى قول الفارسي أقوال النحاة في هذه المسألة قول ابن السراج: هو مرفوع بالابتداء وروى المبرد [2]، وابن إسحاق، وأصحابه أنه ارتفع بالابتداء والمبتدأ جميعاً.

قال الزجاجي[3]: اعلم أن الاسم المبتدأ مرفوع وخبره إذا كان اسماً واحداً مثله فهو مرفوع أبداً وذلك قولك: " زيد قائم... فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره، وقد وافق أبو حيان كلام المبرد في ذلك. وقيل: ارتفع بالتعري من العوامل اللفظية.

8 – المبتدأ الذي خبره ظرف أو جار ومجرور

قال ابن مالك:

وَاَخْبِرُوْا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرْ نَاَوِينَ مَعْنَى كَائِنْ أَوْ اسْتَقَرْ [4]

قال أبو حيان [5]: مثال ذلك: زيد أمامك، وزيد في الدار، واختلفوا في الظرف والمجرور إذا وقعا خبراً للمبتدأ على أربعة أقوال:

أحدها: أنهما من قبيل المفرد، والعامل فيهما كائن أو مستقر، وقد نسب إلى سيبويه، وهو مذهب الأخفش.

والثاني: أنهما من قبيل الجمل والعامل فيهما كان أو استقر أو يستقر على ما يراد من المعنى وقد نسب هذا إلى سيبويه، وبه قال جمهور البصريين.

والثالث: أنه يجوز تقدير الوجهين فيكون من قبيل المفرد ويجوز أن يكون من قبيل الجمل وهو ظاهر قول هذا الناظم لأنه قال: " ناوين معنى كائن أو استقر " فقدره بالمفرد وبالجملة.

---

(1) الأندلسي، التذييل والتكميل (ج261/3).

(2) العكبري، اللباب (ج128/1).

(3) الزجاجي، الجمل في النحو(ص36).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص18).

(5) الأندلسي، منهج السالك (ج1 /142 – 143).

والرابع: أنه قسم برأسه ليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، وهو مذهب ابن السراج حكاه عنه الفارسي في الشيرازيات ،هذا المنقول عن البصريين وهو عندهم يتحمل ضميراً عائداً على المبتدأ، سواء أكان متقدماً على المبتدأ أم متأخراً، نحو: خلفك زايدُ، وزيدُ خلفك.

وأما الكوفيون فالكسائي، والفراء، وهشام وشيوخ الكوفيين مجمعون على أن المحل ينتصب؛ لأنه خلاف الاسم الذي المحل حديثه لا فعل ينصبه ولا يقدر معه من قبله ولا من بعده ومبناهم على ضعف المحل، وأن الذي يضعف لا يحمل من الحركات إلا الفتح والفائدة في: زيد خلفك أن المخاطب دل على موضع زيد ولم يقصد لفعله في استقرار ولا قيام ولا قعود.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي ،في الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أنه ليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة.

ذكر قول الفارسي في هذه المسألة دون أن يذكر رأيه في قول الفارسي وإضافة إلى قول الفارسي أورد مع قول النحاة في هذه المسألة، ومن أقوال النحاة في هذه المسألة أنهما من قبيل الجملة والعامل فيهما كان أو استقر أو يستقر وقد نسب هذا إلى سيبويه، وبه قال جمهور البصريين :

أنه يجوز تقديم الوجهين فيكون من قبيل المفرد ويجوز أن يكون من قبيل الجمل وهو ظاهر قول ابن مالك: أو أنه من قبيل المفرد والعامل فيها كائن أو مستقر وقد نسب إلى سيبويه وهو مذهب الأخفش[1].

قال ابن عقيل[2]: واختلف النحويون في هذا: فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وإن كلاً منهما متعلق بمحذوف ذلك المحذوف اسم فاعل والتقدير: زيدٌ كائن عندك أو مستقر عندك، أو في الدار، وقد نُسِبَ هذا لسيبويه.

9 – كان وأخواتها

قال ابن مالك:

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصبَحا أَمْسَى وَصَارَ لَيسَ زَالَ بَرِحَا [3]

---

(1) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/ 139).

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج171/1).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص18).

قال أبو حيان[1]: ذكر في هذه الأفعال: " ليس " ولها حالة لا تعمل فيها عند بعض العرب، وهو إذا شبهت ب: " ما " فكما أن: " ما " إذا شبهت ب: " ليس " أعملت بالشروط التي ستذكر في بابها؛ كذلك: " ليس " إذا شبهت ب: " ما " غير العاملة لا تعمل، وذلك إذا أوجب خبرها بإلا، نحو: ليس زيد إلا أخوك، كأنه قال: ما زيد إلا أخوك، فكما أن: " ما " إذا أوجب خبرها لا تعمل فكذلك: " ليس "، وروي عن العرب: ليس الطيب إلا المسك، أي: ما الطيب إلا المسك، وقدر الفارسي تأويل ذلك وإبقاء " ليس " على بابها من العمل، وليس بشئ لثبوت ذلك لغة لبني تميم.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في مسألة حالة " ليس " التي لا مثيل فيها فالفارسي[2] يرى أنه يجب إبقاء " ليس "على بابها من العمل مخالف لكلام أبي حيان الذي يرى أنه " ليس " إذا شبهت بما غير العاملة لا تعمل، وذلك إذا أوجب خبرها بألا نحو: ليس زيد إلا أخوك كأنه قال: ما زيد إلا أخوك.

قال ابن يعيش [3]: " فما " هذه وإن كانت مشبهة بليس وتعمل عملها، فهي أضعف عملاً منها لأن " ليس " فعل و" ما " حرف ولذلك من الضعف إذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء من الاسم والخبر بطل عملها... وأما " ليس " فإنها تعمل على كل حال يقول: ليس زيد قائماً وليس قائماً زيدُ ، وهذا مخالف لكلام الفارسي.

10 – حكم توسط خبر كان

قال ابن مالك :

وَفِيْ جَمِيْعَهَا تَوَسُطُ اَلْخَبَرْ أَجِزْ وَكُلِّ سَبْقُهُ دَامَ حَظَرْ [4]

قال أبو حيان [5]: وأما تقديم خبر ليس على اسمها فجائز، نحو: ليس قائماً زيد، قال الفارسي: لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها، وحكى صاحب الإرشاد أن من النحويين

---

(1) الأندلسي، منهج السالك(ج1 / 175).
(2) الفارسي، المسائل البغداديات (ص 383).
(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ص 268).
(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص33).
(5) الأندلسي، منهج السالك (ج1 / 188– 189).

من منع تقديم خبرها على اسمها، فهؤلاء شبهوها بما، فكما لا يجوز: ما قائماً زيد، فلا يجوز: ليس قائماً، وهذا المذهب يرد عليه السماع.

قول الشاعر :

سَلِي إِنْ جَهِلْت النَّاس عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَواء عَالم وَجَهُول [1]

التوضيح والتحليل:

قال أبو حيان: يجوز تقديم خبر ليس على اسمها نحو: ليس قائماً زيدٌ، وهذا موافق لكلام الفارسي[2] حيث قال: لم يختلف النحاة في جواز تقديم خبرها على اسمها وحكى صاحب الإرشاد أن من النحويين من منع تقديم خبرها على اسمها فكما لا يجوز: ما قائماً زيدٌ فلا يجوز ليس قائماً زيد.

قال الأشموني[3]: وفي جميعها؛ أي جميع هذه الأفعال حتى ليس، وما دام توسط الخبر بينه وبين الاسم أخبر إجماعاً نحو: ﴿ **وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾[4] وقراءة حفص ﴿ **لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا** ﴾[5] بنصب البر.

والراجح: والصحيح رأي الممانعين لأن كلام العرب لم يرد فيه تقدم خبر ليس على اسمها.

11 – أقسام الأفعال الناقصة والتامة

قال ابن مالك :

وَمنْعُ سَبْقٍ خبرٍ لَيْسَ اصْطُفِيَ وَذُو تَمَامٍ مَاَ بِرَفْعٍ يَكْتَفِي [6]

---

(1) البيت من البحر الطويل، قائله السموأل بن عادياء الغساني اليهودي، الأشموني، شرح الأشموني (ج112/1).

(2) الفارسي، المسائل الحلبيات (ص 82).

(3) ابن مالك، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ص390).

(4) [الروم :47].

(5) [البقرة: 177].

(6) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص33).

قال أبو حيان [1]: يعني أن هذه الأفعال على قسمين: قسم لا يستعمل إلا ناقصاً، وذكر في البيت الثاني أنه: " فتئ، وليس، وزال " وقسم يستعمل تاماً وناقصاً وهو: ما بقي، فما اكتفى بمرفوع ولم يحتج إلى منصوب كان تاماً، وما احتاج إلى منصوب كان ناقصاً، هذا أحد التفسيرين في كونها سميت ناقصة، وهو أن فائدتها لا تتم بذكر المرفوع فقط بل تفتقر إلى المنصوب؛ لأن الكلام منعقد مما أصله المبتدأ والخبر ولا يفيد ذكر المبتدأ دون ذكر الخبر والتفسير الثاني: هو أنه سميت ناقصة؛ لأنه لا دلالة لها على الحدث، وهذا فيه خلاف: ولما ذهب الفارسي إلى أنها خلعت الدلالة على الحدث، قال لا تعمل في حال ولا ظرف مكان ولا في مصدر ولا يتعلق بها حرف جر، وفي عملها في ظرف الزمان نظر انتهى، ومن قال بأنها تدل على الحدث أجاز لها العمل في ذلك كله ولذلك علق بعضهم المجرور في قوله :﴿ **أَكَانَ لِلنّاسِ عَجَبًا** ﴾ [2] بكان.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في تفسير الأفعال الناقصة حيث قال الفارسي، ومعه ابن السراج والمبرد: أنها سميت ناقصة لأنه لا قول على الحدث، أي مجردة من الحدث جعلت للدلالة على الزمان. أما قول أبي حيان: في سبب تسميتها ناقصة وتامة: هو يكتفي بمرفوع ولم يحتجْ إلى منصوب كان تاماً وما أحتاج إلى منصوب كان ناقصاً.

قال الإمام الرضي [3]: إنما سميت ناقصة لأنها لم تتم بالمرفوع فيها كلاماً بل بالمرفوع على المنصوب، بخلاف الأفعال التامة فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب وما قاله بعضهم من أنها سميت ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ.

وقد خالف أبو حيان كلام الفارسي، قال المشهور: إنها تدل أي: " الأفعال " على الحدث والزمان، وأن الحدث مسند على الجملة، كما كانت: ظننتُ مسندة إلى الجملة، وهناك من قال: إنها تدل على الحدث، أجاز بعضه والجمهور على منع النصب.

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ج1 / 195).

(2) [يونس: 2].

(3) ابن الحاجب، شرح الكافية (ج2 /290).

12- حكم تقديم خبر كان وأخواتها على الاسم

قال ابن مالك:

وَلَا يَلِيَ اَلْعَامِلُ مَعْمُولِ اَلْخَبَرْ إِلَا إِذَا ظَرْفَاً أَتَى أَوْ حَرْفٍ جَرْ [1]

قال أبو حيان [2]: ومعمول الخبر له أحوال:

إحداها: أن يتأخر عن الخبر المتأخر عن الاسم، نحو: كان زيد آكلاً طعامك، فيجوز ذلك وهو وجه الكلام.

الثانية: أن يتقدم عليه وحده نحو: كان زيد طعامك آكلاً، فيجوز ما لم يمنع مانع في الخبر من تقديم معموله عليه مثل كون الخبر في صلة موصول، فلا يجوز التقديم عليه نحو: كان زيد الآكل طعامك الثالثة: أن يتوسط وحده بين كان واسمها، ولا يخلو إذ ذاك أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جازت المسألة باتفاق نحو: كان اليوم زيد مسافراً، أو كان لله زيد مطيعاً.

وإن كان غير ذلك، نحو: كان طعامك زيد آكلاً، منع ذلك البصريون، والمشهور في النقل عن الكوفيين أن ذلك جائز.

وذكر أبو بكر بن الأنباري، ما يدل على أن ذلك لا يجوز على مذهب الكوفيين في محاورة جرت بين أحمد بن يحيى، ومحمد بن يزيد بحضرة الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر، وأن ابن يحيى ألزم محمد بن يزيد جواز: طعامك جاءني آكل، وحقك لقيت آخذاً، فقال: أجيز المسألتين، فقال له أحمد لم يجز هذا أحد لأن الصلة لا تتقدم إلا عند تصرف الموصول يعني بالصلة هنا معمول اسم الفاعل، ويعني بالموصول: اسم الفاعل، ويعني أنه اسم لا يتصرف أي ليس كالفعل الذي يتصرف في نفسه فكذلك يتصرف في معموله.

وتبين مما حكيناه عن أحمد بن يحيى أن الخبر إذا كان اسماً لا يحل محله الفعل وله معمول فلا يتقدم على عامله لا في هذه المسألة ولا في ما أشبهها.

فإن كان فعلاً أو اسماً يحل محله الفعل فإنه يجوز ذلك أو يتوسط مع الخبر بين كان واسمها متقدماً المعمول على الخبر العامل فيه، نحو: كان طعامك آكلاً زيدُ، ففيه خلاف بين البصريين: مذهب سيبويه المنع، وذهب ابن السراج، والفارسي إلى الجواز، واختاره أبو بكر بن

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (33).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج1/ 199-101).

طلحة، أو متأخراً عنه نحو: كان آكلاً طعامك زيد، فيجوز عند البصريين، ويمتنع عند الكوفيين لما تقدم من أنهم لا يجيزون توسيط الخبر ولا تقديمه على الفعل إذا كان فيه ضمير يعود على اسم كان، هذا كله ما لم تقدمه على الفعل؛ فإن قدمت معمول الخبر على الفعل فإما أن تقدمه مع الخبر أو وحده؛ فإن قدمته وحده لم يجز سواء أكان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، لا يقال طعامك كان زيد آكلاً، ولا يوم الجمعة كان عمرو سائراً، ولا في الدار كان زيد مقيماً، هذا نقل بعض أصحابنا.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في حكم الخبر إذا كان فعلاً أو اسماً، حيث أجاز الفارسي وابن السراج أن يحل محله الفعل إذا كان فعلاً أو اسماً أو يتوسط مع الخبر بين كان واسمها متقدماً المعمول على الخبر العامل فيه، نحو: كان طعامك آكلاً زيدٌ فذهب سيبويه إلى المنع [1] وهذا مخالف لما حكاه أحمد بن يحيى[2] أن الخبر إذا كان اسماً لا يحل محله الفعل وله معمول لا يتقدم على عامله لا في هذه المسألة ولا فيما أشبهها.

قال الرضي[3]: فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفرداً وجملة ومتقدماً على المسند إليه، ومتأخراً عنه، وما يجب من تقدمه على الاسم إذا كان ظرفاً والاسم نكرة نحو: كان في الدار رجل واستمالة على الضمير إذا كان جملة أو مشتقاً أو ظرفاً.

والراجح: أنه يجوز باتفاق النحويين أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إذا ظرفاً، أ وجاراً أو مجروراً؛ فيجوز أن تقول: كان عند الضيف مقيماً، وكان في البيت الولد جالساً، وكان فيك زيدٌ راغباً.

13 – ما تختص به كان دون أخواتها

قال ابن مالك :

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصبَحَ عَلِمَ مَنْ تَقَدَمَا [4]

---

(1) سيبويه، الكتاب (45/1).

(2) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار البغدادي النحوي الشيباني مولى معن بن زائدة، المعروف بثعلب، ت (291 هـ). السيوطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ص302).

(3) الرضي، شرح الرضي (ج1/ 799).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (33).

قال أبو حيان [1]: " كان" لها محامل :

أحدها: أن تكون ناقصة فترفع الاسم وتنصب الخبر.

والثاني: أن تكون تامة وهي على قسمين:

أحدهما: أن تكون لازمة نحو: قد كان لبن أي: حضر لبن.

والثاني: أن تكون متعدية بمعنى: كفل نحو: كنت الصبي أي: كفلته

الثالث: أن تكون زائدة وهي التي أشار إليها الناظم. وتنقاس زيادتها بين: " ما وفعل التعجب " فتدل على الانقطاع نحو: ما كان أحسن زيداً، وروي من كلام العرب :ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس فلم يوجد كان أفضل منهم فزاد: " كان " ولا تزاد كان أولاً ولا آخراً ولا بلفظ غير الماضي وشذ زيادتها بلفظ المضارع نحو قوله:

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمأل بليل [2]

وذكر بعض أصحابنا أنها تزاد بين المتلازمين كالعامل والمعمول والصلة والموصول.

وإذا زيدت بمذهب السيرافي أنها زيدت وفيها ضمير المصدر ومذهب الفارسي أنها زيدت وحدها ولا اضمار فيها وهو أولى؛ لأن زيادة المفرد أقرب من زيادة الجملة.

وأجاز أهل الكوفة زيادة: " أمسى، أصبح " وحكوا: ما أصبح أبردها؛ وما أمسى أدفأها، وأجاز بعض الناس زيادة: " أضحى " وسائر أفعال هذا الباب إذا لم ينقص المعنى.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في زيادة كان، حيث ذكر الفارسي أنها زيدت أي كان ولا إضمار فيها وقال السيرافي: إنها زيدت فيها ضمير المصدر [3].

قال ابن يعيش[4]: واعلم أن " كان " في حال زيادتها لا اسم لها، ولا خبر، ولا فاعل؛ لأنها ملغاة عن العمل ! هذا مذهب المحققين كابن السراج، وأبي علي، وكان السيرافي يذهب

---

(1)الأندلسي، منهج السالك (ج1/ 206 – 207).

(2) البيت من بحر الرجز لأم عقيل بن أبي طالب، والشاهد في قوله: " تكون " فإنها زائدة، الأنصاري، أوضح المسالك (ج1/255).

(3) المرادي، شرح التسهيل (ج1/366).

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4 / 424).

إلى أنه لابد لها من فاعل يحكم الفعلية، وذلك الفاعل معنوي يقدر بالمصدر، ولفظ كان يدل عليه على حد قولهم: من كذب كان شر له أي كان الكذب" فأعرضه، حيث وافق أبو حيان كلام الفارسي، معللاً ذلك لأن زيادة المفرد أقرب من زيادة الجملة.

14 – القول في بل

قال ابن مالك:

وَرَفْعَ مَعْطُوفِ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أَلْزَمَ حَيْثُ حَلْ [1]

قال أبو حيان [2]: ورفع الاسم بعد: " بل " في قولهم: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ أورده سماعاً عن العرب سيبويه، وعلل رفعه بنقض النفي وقال الفارسي: قياس لكن أن تكون مثل بل انتهى. فقد جاء ذلك نصاً في ليس قال الشاعر:

ولَسْتُ الشْاعر السفْسَاف فِيهُم ولَكِنْ مدره الْحَرْبُ العَوَانِ

وقياس: " ما " على: " ليس " تقتضي جواز: ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ ومفهوم بيت الناظم أنك إذا عطفت بغير: " بل ولكن " لا يلزم الرفع في المعطوف من بعد منصوب بل يجوز فيه الرفع وغيره.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في رفع الاسم بعد " بل " حيث علل الرفع بأن تكون لكن مثل بل [3] قال الشاعر :

ولَسْتُ الشْاعر السفْسَاف فِيهُم ولَكِنْ مدره الْحَرْبُ العَوَانِ [4]

وقياس " ما " على ليس يقتضي جواز: ما زيدٌ قائماً لكن قاعد.وقال الفارسي [5]: ويجوز " ما ضربت زيداً بل عمرو " تريد بل عمروٌ مضروب، فيكون ابتداء قد حذف خبره، وقد دل عليه وقال الله عزوجل: ﴿ **وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ** ﴾ [6]

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (34).

(2) الأندلسي، منهج السالك(ج1/223–225).

(3) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص ص 110– 111).

(4) البيت من بحر الوافر، منسوب لهدبة بن خشرم العذري أو قيس بن زهير العبسي، الأندلسي، التذييل والتكميل(ج 275/4).

(5) الفارسي، المسائل المنثورة (ص 42).

(6) [الأنبياء: 26].

أفعال المقاربة

15 - إسناد أفعال المقاربة المسندة إلى أن والفعل

قال ابن مالك:

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ غُنِيَ بِأَنَّ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ [1]

قال أبو حيان[2]: " عسى واخلولق وأوشك "؛ إذا أسندت إلى: " أن يفعل ": عسى أن يقوم فتكون تامات وتكون: " أن يفعل " في موضع الفاعل ولا تحتاج إلى ثانٍ فإن رفع الفعل بعدها ظاهر نحو: عسى أن يخرج زيدٌ، فمنهم من يحكم عليها بالتمام فيكون: " أن يقوم " في موضع فاعل بـ: " عسى"، وزيدٌ فاعل بأن يقوم ولا يجيز غير ذلك وهو اختيار أبي على الشلوبين. ومنهم من أجاز هذا، وأجاز – أيضاً – أن يكون ذلك على التقديم والتأخير فيرفع زيداً بـ: " عسى " ويجعل: " أن يقوم " في موضع نصب على الخلاف الذي سبق أهو مفعول أم خبر ؟ وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي وصححه بعض أصحابنا [3].

وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع؛ فعلى القول الأول تقول: عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن يقوم الهندات؛ فلا يتصل بالفعل ضمير لأنه رفع الظاهر، وعلى القول الثاني يتصل فتقول: عسى أن يقوما أخواك وعسى أن يقوموا أخوتك وعسى أن يقمن الهندات؛ لأن الظاهر مرفوع بـ: " عسى " لا بالفعل بعدها والأصل: عسى أخواك أن يقوما، وعسى إخوتك أن يقوموا، وعسى الهندات أن يقمنَ.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بقول الفارسي في أفعال المقاربة عسى، واخلولق، وأوشك إذا أسندت إلى " أن يفعل "، حيث يرى الفارسي أن يقوم موضع نصب وفي حالة التقديم والتأخير فيرفع زيداً بعسى وبجعل أن يقوم في موضع نصب على الخلاف أهو مفعول أم خبر.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو(ص34).

(2) الفارسي، منهج السالك (ج1 / 253).

(3) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/266).

قال الفارسي[1]: "عسيت أن أفعل " في موضع نصب وعسيت يتعدى إلى مفعول، فإذا قلت " عسى أن يفعل " جاز أن يكون في موضع رفع لأن المعنى معنى دنا وقرب فيكون المصدر هو الفاعل.

فالقول الأول لقول عسى أن يقوم الزيدان، فلا يتصل بالفعل ضمير؛ لأنه رفع الظاهر.

أما الرأي الثاني: عسى أن يقوما أخواك لأن الظاهر مرفوع بعسى لا بالفعل بعدها والأصل عسى أخواك أن يقوما.

16 – القول في كسر إنَّ بعد القول

قال ابن مالك:

فَاْكِسِرْ فِي اَلْاِبْتِدَاءِ فَي بِدْءِ صِلَةٍ وَجَبَتْ إِنْ يَمِينٍ مُكَمِلَةٍ [2]

قال أبو حيان[3]: وأجاز ابن خروف مع فتح " أن " أن تكون: " ما " موصولة بمعنى الذي ونكرة موصوفة، وهذا لا يتصور إلا أن يجعل: حمد الله من قبيل الألفاظ فكأنه يقول: أول ألفاظي هذا اللفظ أي: حمد الله، ومن كسر فقال: أول ما أقول إني أحمد الله، فأول مبتدأ وما موصولة بمعنى الذي، نكرة موصوفة أو مصدرية أريد بها المفعول؛ كما قالوا: درهم ضرب الأمير، أي مضروبه.

وكذلك هذا تقديره: أول قولي؛ أي مقول، ومعمول أقول: إذا كانت: " ما " بمعنى الذي أو موصوفة محذوف، كما قدرناه إذا فتحت أن والخبر على المبتدأ الذي هو: " أول " إني احمد الله، كما تقول " أول ما أقرأ: سبح اسم ربك، فسبح اسم ربك خبر عن أول ولا تحتاج إلى رابط هذه الجملة؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، هكذا فسر الناس كلام سيبويه في هذه المسألة؛ أعني: أن أول ما أقول مبتدأ، وإني أحمد الله خر عنه، فسره كذلك المبرد والزجاج والسيرافي وابن طاهر، وأكثر مقرئي كتاب سيبويه بالأندلس.

ولأبي علي الفارسي فيه ارتباك وخبط: زعم: " إني أحمد الله "معمول لأقول في قوله: أول ما أقول إني أحمد الله، فكسرت من اجل أنها معمولة للقول محكية به فأحتاج من أجل ذلك إلى تقدير خبر للمبتدأ الذي هو أول فقدره: ثابت فصار المعنى: أول قولى إني أحمد الله ثابت.

---

(1) الفارسي، المسائل المنثورة (ص 242).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص36).

(3) الأندلسي، منهج السالك (ج1 / 273).

ورد الناس على أبي علي هذا التقدير، وقالوا: تغير معنى الكلام، والكلام تام دون هذا التقدير، وممن رد عليه في هذه المسألة أبو الوليد الوقشي [1] ، وأبو الحسين ابن الطراوة [2] وأبو الحجاج بن معزوز [3]، وزعم بعض أصحابنا أن: أني أحمد معمول لأقول لكنه خبر للمبتدأ من حيث المعنى، وسد المفعول مسد الخبر؛ لأنه في معنى ما لا يحتاج إلى خبر، والتقدير: أقول قبل كل شئ: إني أحمد الله، ونظير ذلك: أقائمٌ الزيدان ؟ فقد سد الفاعل مسد الخبر، وأغنى عنه فكذلك هذا سد فيه المفعول مسد الخبر وأغنى عنه.

وهذا الذي ذهب إليه ليس بشئٍ؛ لأنه إنما سدّ في: أقائمٌ الزيدان ؟ لاجتماع المسند، والمسند إليه في هذا الكلام، فالمعنى متّفقٌ، وإن اختلفت جهتا الترتيب، وأما في تلك المسألة فإن قوله: إني أحمد الله جعله مفعولاً لأقول فضلة في الكلام؛ فلم يجتمع فيه مسندٌ ومسندٌ إليه، ولم تكن الفضلة لتنوب عن ما هو أحد جزئيّ الكلام الذي تتوقف معقوليّة المحكوم عليه والمحكوم به عليه.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في كسر إنَّ، حيث ذكر الفارسي في قوله " أول ما أقول إني أحمد الله " فأجاز الفارسي كسر إنَّ؛ والسبب في ذلك أنها معمولة للقول محكية به؛ فأحتاج إلى تقدير خبر للمبتدأ الذي هو أول فقدره فصار المعنى: " أول قولي إني أحمد الله ثابت " [4]، وقد اعترض على قول الفارسي، وأبو الوليد الوقشي، وأبو الحسين بن الطراوة، وأبو الحجاج بن المعزوز: لقد تغير معنى الكلام، والكلام تام دون هذا التقدير.

وذهب أبو علي الشلوبين أنه ليس " إني أحمد الله " معمولاً لأقول ولا كسرها لأجل كونها معمولة وإنما كسرها لأنها بعد أول. إن كسر إنَّ في هذه المسألة حيث قال الفارسي فكسر إن لكونها معمولة لأقول والخبر محذوف، ورأى آخر وهو مذهب الجمهور وسيبويه إما لكونها خبراً عن أول أو عن قولي المضمرة معمولة له وهو رأي عضد الدولة وقد ذهب أبو علي

---

(1) هو أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام بن خالد الكناني المعروف بالوقشي، (ت 489 هـ)؛ انظر سير أعلام النبلاء (ج19/ 134).

(2) هو سليمان محمد بن عبد الله السباني المالقي، المعوف بابن الطراوة، وهو أديب نحوي أندلسي،(ت528 هـ) الفيروز ابادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة (ص 91).

(3) هو يوسف بن معزوز القيسي المرسي، عام بالعربية من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس ت(625 هـ)؛ السيوطي، بغية الوعاة (ص 424).

(4) المرادي، شرح التسهيل (ج431/1).

الشلوبين [1]: أول ما أقول الخبر محذوف أولاً يحتاج إلى خبر لسد المعمول مسده وهو قول بعض أصحاب أبو حيان.

قال ابن الناظم [2]: عن المواضع التي يجب فيها كسر " إن " ستة، ومنها القول الرابع: أن يحكى بها القول المجرد من معنى الظن نحو قوله تعالى: ﴿ **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا** ﴾ [3] .

وقوله: أحكيت بالقول معناه حكيت ومعها القول لأن الجملة إذا حكى بها قول وقد حكيت هي بنفسها مع وصاحبة القول.

17 - حكم دخول اللام مع إنْ المخففة

قال ابن مالك :

وَخُفِفَتْ إِنْ فَقُلَّ اَلْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اَللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ [4]

قال أبو حيان[5]: وقد اختلف النحويون هذه اللام، فقيل: هي لام الابتداء لزمت للفرق وبه قال أكثر نحاة بغداد: وقال بذلك من أئمة بلادنا أبو الحسن بن الأخضر [6] ، وقيل: هي مجتلبة للفرق وليست لام الابتداء، وبه قال الفارسي، وأبو عبدالله بن أبي العافية [7] من أئمة بلادنا.

وأما سيبويه فنصّ على أنها لام الابتداء لزمت للفرق، قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: إن توكيد لقولك: زيدٌ منطلقٌ، وإن خففت فهي كذلك تؤكد ما تكلّم به وليثبت الكلام غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما حذف منها. انتهى كلامه، ولام التوكيد عنده عبارة عن لام ابتداء.

---

(1) الأندلسي، التذييل والتكميل (ج81/5).

(2) ابن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص ص117 – 118).

(3) [مريم :30].

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص37).

(5) الأندلسي، منهج السالك (ج1 / 295).

(6) هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران ابن الأخضر الاشبيلي، (ت 514 هـ). السيوطي، بغية الوعاة (ج174/2).

(7) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأسدي (ت 583 هـ). السيوطي، بغية الوعاة (ج154/1).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة دخول اللام عند إهمال إنَّ المخففة، حيث اختلف النحاة في هذه اللام.

قال الفارسي هي مجتلبة للفرق، وليست لام الابتداء.

قال ابن عصفور: إذا ألغيت لزمتها اللام فرقاً بينها وبين النافية.

وقال أبو الحسن وأكثر نحاة بغداد وهي لام الابتداء لزمت للفرق بينها وبين النافية.

وبذلك قال سيبويه: إنها لام الابتداء ولزمت للفرق[1] .

قال السيوطي [2]: اختلف في هذه اللام فذهب سيبويه، والأخفش [3]، والصغير [4] ، وابن عصفور: إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمت للفرق.

وذهب الفارسي وابن أبي العافية إلى أنها لام أخرى غير تلك التي اجتلبت للفرق؛ لأن تلك منوية التأخير من تقديم وهذه بخلافها إذ تدخل في الجملة الفعلية بخلاف تلك.

18 – الخلاف حول إنَّ مكسورة أو مفتوحة

قال أبو حيان [5]: وثمرة خلاف القولين تظهر عند دخول: "ظننت وأخواتها " فإن كانت للفرق لم تعلق، وإن كانت لام الابتداء علقت، ولذلك اختلف ابن الأخضر، وابن أبي العافية في قوله – عليه السلام –: " **قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنَاً** " [6] .

وقد اختلف قبلهما – أيضاً – أبو الحسن علي بن سليمان، وأبو علي الفارسي، فقال أبو الحسن: لا تكون فيه إن إلا مكسورة، وقال: أبو علي لا يجوز إلا فتحها، فمن جعلها مجتلبة

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج233/4).

(2) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ص451).

(3) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري وشهرته الأخفش الأوسط (ت 221 هـ)؛ الزركلي، سير أعلام النبلاء (ص 453).

(4) هو أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر، أخذ عن المبرد وثعلب، ت (316 هـ). الزركلي، الأعلام (ص 453).

(5) الفارسي، منهج السالك (ج1 / 296).

(6) [البخاري: صحيح البخاري، الوضوء/من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل، 48/1: رقم الحديث 184]

للفرق قال يفتح: " إن " إذ لا تعليق، ومن قال: لام الابتداء قال: تكسر: " إنّ " كما تقول: علمت إنّ زيداً لقائمٌ، والاحتجاج لهذين القولين لا يليق بهذا المختصر.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة الخلاف حول إنَّ مكسورة أو مفتوحة.

قال الفارسي[1]: لا يجوز إلا فتحها، وقال أبو الحسن لا تكون إلا مكسورة، علق أبو حيان بقوله: أهي لام الابتداء ؟ قال تكسر، ومن قال: هي لام مجتلبة للفرق، تفتح كما تقول: " علمتُ إن زيداً لقائد ".

قال السيوطي [2]: وذهب بعضهم إلى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية، فتكون لام الابتداء، أو الفعلية فتكون الفارقة، قال أبو حيان: وثمرة الخلاف يظهر عند دخول علمت وأخواتها فإن كانت للفرق لم تعلق وإن كانت لام الابتداء علقت قد اختلف في الحديث المشهور "وقد علمنا إنْ كنت لمؤمناً " والأخفش الصغير، والفارسي، وابن أبي العافية، وقال الأخفش: وابن الأخضر، ذلك يجوز في إنْ إلا الكسر بناء على أن اللام للابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل.

قال الفارسي وابن أبي العافية [3]: لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غيرها فلم تعلقه. قال أبو حيان: الاحتجاج لهذين القولين لا يليق بهذا المختصر. وقال ابن مالك: أن اللام قد يستغنى عنها إذا دل دليل على أن الكلام ليس معناه النفي.

19 – حركة إعراب جمع المؤنث السالم

قال ابن مالك:

وَمَا بِتَاَءٍ وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي اَلْجَرْ وَفِي اَلْنَصْبِ مَعَاً [4]

---

(1) الفارسي، المسائل البغداديات(ج 452/2).

(2) السيوطي همع الهوامع (ص 452).

(3) هو محمد بن عبد بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكندي، توفي سنة (583 هـ). السيوطي، بغية الوعاة (ج154,155/1).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص7).

قال أبو حيان [1]: المفرد يطلق باصطلاحات، وقد تقدمت في فصل العلم، ويريد به هنا ما عدا المضاف والمطول، فيدخل تحته المثنى والمكسور جمع سلامةٍ وتكسيرٍ، فإذا كان المفرد مثنى أو مجموعاً جمع سلامة في المذكر فمذهب سيبويه أنهما يبينان على ما أعربا به في حال النصب وهي الياء فتقول: لا زيدينِ ولا زيدينَ [2].

ومذهب المبرد أنه معرب وأما جمع المؤنث السالم فمذهب الأكثرين أنه يبنى على الكسر، فيقول: لا مسلماتِ لك وقال المازني والفارسي: ينبغي أن يفتح فتقول: لا مسلماتَ.

وقال الشاعر :

أودي الشباب الذي مجدٌ عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

فبناه على الكسر، وقوله " فاتحاً " هذا فيه خلاف، فمذهب الكوفيين والزجاج والسيرافي أن مثل: لا رجلَ في الدارِ، وحركته حركة إعراب والمشهور أنها حركة بناء، قيل: لتركبه مع " لا " وقيل: لتضمنه معنى الحرف [3] .

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة المفرد إذا كان مثنى أو جمعاً مذكر سالم، حيث أجاز الفارسي في جمع المؤنث السالم أن يفتح فيقول: لا مسلمات لك[4] حيث أسند لقول الشاعر :

أودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب [5]

وقد خالفه الأكثرون في هذه المسألة، حيث إنه مبني على الكسر.

قال ابن هشام الأنصاري [6]: ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء كان جمعاً لمؤنث، نحو: "هندات" "زينبات" أو جمعاً لمذكر، نحو: "اصطبلات" "حمامات" سواء كان سالماً كما

---

(1) منهج السالك (ج1 ص 312 – 313).
(2) سيبويه، الكتاب (ج282/2).
(3) ابن عصفور، شرح الجمل الكبير (ج 2/ 271).
(4) المسائل الحلبيات (ص 312).
(5) البيت من الطويل وهو لسلامة بن جندل، والبيت من قصيدة بائية. السيوطي، الهمع (ج 146/1).
(6) الأنصاري، شرح شذور الذهب (ص 63).

مثلنا...، فهذه كلها ترفع بالضمة وتجر بالكسرة على الأصل وتنصب بالكسرة على خلاف الأصل.

قال ابن عقيل[1]: وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو: جاءني هندات، ومراتب هنداتٍ ومررت بهنداتٍ فنابت فيه الكسرة عن الضمة، وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه.

قال ابن السراج الشنتريني [2]: أما جمع المؤنث السالم ،فهو أن تزيد على واحدة ألفاً بعدها تام مضمومة بالرفع مكسورة في النصب والجر منونة عند الإضافة ولام التعريف وإن كانت فيه لزم تأنيث قدمتها وإن كانت فاء وقبلها ياء وغن كانت ألفاً أو واواً إن كانت همزة.

قال أبو حيان: في لذات البناء على الفتح والكسر جميعاً لأن اسم لا إذا كان جمعاً بألف وتاء يجوز فيه الوجهان البناء على الفتح والبناء على الكسرة، وقال أبو مالك الفتح: في هذه المسألة أولى وأشهر، وهذا مخالف لكلام الفارسي.

والراجح: أن جمع المؤنث السالم يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة.

(1) ابن الحاجب، الأمالي النحوية في مادة النحو والصرف (ص74).

(2) الأندلسي، تلقيح الألباب على فضائل الإعراب (ص110).

المبحث الثاني:

المنصوبات.

قال ابن مالك:

وَبِاتِفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ اَلثَّانِ مِنْ بَابِ: " كَسَا" فِيْمَا اَلْتِبَاسُهُ أَمِنْ [1]

قال أبو حيان[2]: الذي يتعدى إلى اثنين على ثلاثة أقسام: باب اختار ولم يتعرض الناظم لذكره وتقيم فيه المفعول المسرح لفظاً وتقديراً وينصب المقيد تقديراً فتقول: اختير زيدٌ الرجال أي:

من الرجال قال الشاعر:

ومنا الذي اخْتِيرَ الرِجَال سَمِاحةً وُجودَاً إذَا أهبَ الرِياحُ الزَعَازِعُ [3]

فالمفعول الذي لم يسمّ فاعله هو الضمير المستكن في: اختير العائد على الذي وباب: " أعطى وكسا " ونحوهما فلا خلاف في جواز إقامة الأول فتقول: أعطي زيد درهماً ويتعين إقامته عند التباس الأول بالثاني نحو:أعطى زيدٌ عمراً، إذا كان زيدٌ هو المعطي وعمراُ هو العطية فإن لم يلبس جاز أن تقيم الثاني فتقول: أعطي الدرهم زيداً.

وذكر الناظم أن هذا باتفاق جائزٌ، وهذا فيه تفصيل وبعض اختلاف فنقول: إذا لم يلبس فإما أن يكون الثاني معرفة أو نكرة إن كان معرفة ،جاز إقامته والأولى عندنا إقامة الأول، وأما الكوفيون فيتساويان عندهم.

وإن كان نكرة فتقبح إقامته عند الكوفيين ولا تقبح عند البصريين وكان مصعب بن أبي بكر الخشني [4].

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص36).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج2 / 55).

(3) البيت من البحر الطويل، قائله الفرزدق، ديوان الفرزدق (ص 360) ويستشهد به على إقامة المفعول الأول المصرح لفظاً وتقديراً في باب اختار.

(4) هو مصعب بن أبي بكر بن مسعود الخشني الجياني الأندلسي، أبو ذر (ت 604 هـ). الزركلي، الأعلام (ص 478).

أحد أئمة هذا العلم. [1]بالأندلس يقول: لا يجيز الفارسي في هذا الباب إقامة النكرة مع وجود المعرفة؛ لأنه لما كان المعنى واحداً كان رفع المعرفة أولى قياساً على باب كان ويمثّل النحويون بـ: أعطي درهمٌ زيداً، ولا يعرف هذا المذهب الفارسي إلا من قول مصعب هذا وحكى الجرمي [2] في الفرخ أن بعض العرب يقول: كُسي ثوبٌ زيداً، وأُعطي درهمٌ عمراً.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في باب أعطى وكسا، حيث يرى أبو حيان: إنه لا خلاف في جواز إقامة الأول فنقول: أعطى زيد درهماً، ويتعين إقامته عند القياس الأول بالثاني، نحو: أعطى زيد عمراً؛ فإن لم يحدث لبس جاء أن يقيم الثاني أعطى الدرهمُ زيداً ولكن الخلاف عند النحويين: إذا لم يلبس فإما أن يكون معرفة أو نكرة إن كان معرفة جاز إقامته. حيث ذكر رأي الفارسي أنه لا يجيز إقامة النكرة مع وجود المعرفة، وهذا موافق لرأي أبي حيان أنه لا يجوز إقامته إن كان نكرة مع وجود معرفة، أما الكوفيون قالوا: إن كان نكرة فتقبح إقامته وعند البصريين لا تقبح إقامته.

قال ابن عقيل[3]: إذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس، نحو: " أعطيت زيداً عمراً " فيجب تقديم الأخذ منهما، ولا يجوز تقديم غيره لأجل اللبس إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى نحو: أعطيت الدرهم صاحبته فلا يجوز تقديم صاحبه إن كان فاعلاً في المعنى.

باب ظَنَّ

21 – القول في ظن

قال ابن مالك:

فِي بَابِ: " ظَنَّ وَأَرَى " اَلْمَنعِ اَشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعَاً إِذَا اَلْقَصْدِ ظَهَرْ [4]

قال أبو حيان[5]: يقول: اشتهر المنع في إقامة الثاني وهو في: "باب ظن " وهو ثالث الأقسام الذي وعدنا بذكره واشتهر المنع – أيضاً – في إقامة غير الأول في: " باب أعلم " وقد

(1) الأندلسي، التذييل والتكميل(ج 154/6).
(2) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري النحوي، أحد علماء النحو في اللغة العربية (ت 225 هـ) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج10 / 562).
(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج2 / 154).
(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص36).
(5) الأندلسي، منهج السالك (ج2 / 57).

أجمل الناظم في قوله: " في باب ظن وأرى " المنع اشتهر.وهذا فيه تفصيل واختلاف وذلك أنهم اجمعوا على إقامة الأول في البابين فتقول في: ظن زيدٌ عمراً قائماً، ظن عمرٌو قائماً وفي: أعلمتُ زيداً فرسك مسرجاً، أعلم زيدٌ فرسك مسرجاً.

أما الثاني في باب: "ظننت" والثاني والثالث في باب: " أعلمت " فمنهم من أجاز إقامة أيها شئت ما لم يلبس أو يكون جملة أو شبهها فيجيز: ظُن قائمٌ زيداً، وأعلم زيداً فرسك مسرجاً، وأُعلم زيداً فرسك مسج ولا يجيز: ظُن القائم زيداً على أن يكون: " القائم " مفعولاً ثانياً، ولا: ظُن زيداً أبوه قائمٌ ولا: ظُن زيداً في الدار، ولا: أُعلم زيداً عمرٌو قائماً على أن يكون: "عمرو" مفعولاً ثانياً أقيم، ولا: أُعلم أخوك زيداً عمراً على أن يكون: "أخوك " مفعولاً ثالثاً أقيم.

ومنهم من أجاز ذلك إذا كان جملة ولا يكون الثاني بانفراده جملة في باب أعلم بل تقع الجملة موقعه وموقع الثالث بخلاف ثاني ظن وثالث اعلم فإن الجملة تقع موقع كل منهما بانفراده وإذا وقعت الجملة في باب: ظننتُ، وقد بنيت للمفعول وعلقت بعد علم المفعول فقد أجاز ذلك السيرافي وابن النحاس في ترجمة [قول] سيبويه[1]: هذا باب علم ما الكلم من العربية فجعلوا علْماً مصدراً ينحلُ لأن والفعل المبني للمفعول، و: " ما الكلم " جملة استفهامية علق عنها العلم التقدير: هذا باب أن يعلم ما الكلم، أي أي شئ الكلم من العربية ؟ ومنع الفارسي في تعاليقه؛ لأن المفعول الذي لم يسمّ فاعله نائب عن الفاعل، والفاعل لا يكون جملة فكذلك نائبه [2]، والصحيح أنه لا يجوز إقامة الثاني في باب: " ظن" ولا الثاني، ولا الثالث في باب: " أعلم".

بل وقد حكى بعض الحفاظ الاتفاق على أنه لا يجوز إقامة الثالث من باب اعلم ،فيكون على هذا ذكر الخلاف فيه وهماً ولم يسمع من لسانهم: ظن قائمٌ زيداً ولا: أُعلم زيداً هندٌ ضاحكةً، ولا أعلم زيداً هنداً ضاحكةٌ، بل يتعين إقامة الأول في البابين معاً.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في " باب ظن "، حيث منع الفارسي في تعاليقه جواز إقامة الثاني في باب ظن ولا الثاني ولا الثالث في باب (أعلم)، وهناك يبقى النحاة منهم من أجاز إقامة أيها شئت ما لم يلبس أو يكون جملة أو شبهها ومذهب الكوفيين والسيرافي والنحاة منهم من أجاز ذلك إذا كان جملة ولا يكون الثاني إنفراده جملة في باب أعلل بل تقع الجملة موقعه.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج12/1).

(2) المرجع السابق (ج806/1).

قال ابن السراج[1]: فإن أخبرت عن الفاعل من قولك: " ظننت زيداً أخاك بالذي " قلت: الذي ظن زيداً أخالك أنا " فالذي " مبتدأ وظن وما عمل في صلته " وأنا " الخبر وقياسه قياس الباب الذي قبله لا فرق فيها إلا أن ذاك يجوز الاقتصار فيه على المفعول الأول، وهذا لا يجوز " ذلك فيه " ،وقد وافق أبو حيان كلام الفارسي في انه لا يجوزٌ إقامة الثاني في باب" ظن " ولا الثاني ولا الثالث في باب " أعلم" [2].

22 - العطف على الجملة الصغرى إن لم يكن فيها ضمير

قال ابن مالك :

وَإِنْ تَلَا اَلْمَعْطُوفِ فِعْلَاً مُخْبَرَاً بِهِ عَنْ اَسْمٍ فَأَعْطِفَنْ مُخَيَرَاً [3]

قال أبو حيان [4]: أي مخيراً بين أن تراعي الكبرى فترفع أو الصغرى فتنصب ونقول: إذا راعيتَ الصغرى، فإما أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير، يعود على المبتدأ فالمسألة جائزة باتفاق نحو: هندٌ ضربتها وزيداً كلمته في دارها، وإن لم يكن فيها ضمير ففي المسألة أربعة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه جماعة من القدماء، والفارسي من جواز العطف على الصغرى، نحو: هندٌ ضربتها وعمراً أكرمته.

والثاني: ما ذهب إليه الأخفش والزيادي ومن تبعهما من أنه لا يجوز؛ لأن المعطوف على الخبر خبر فكما لا يجوز خلو الجملة الأولى الواقعة خبراً للمبتدأ من رابط يعود على المبتدأ فكذلك الجملة المعطوفة عليها.

والثالث: ما ذهب إليه هشام بن معاوية [5] من أنه إن كان العطف بالفاء، أو الواو جازت المسألة وإن كان بغير ذلك لم يجز.

والرابع: ما ذهب إليه الجمهور، من أنه إن كان العطف بالفاء، جازت المسألة، وإن كان بغير ذلك من حروف العطف، لم تجزْ. وقد احتال بعض المتأخرين من أصحابنا، لتجويز ذلك

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/ 284).

(2) الأندلسي، التذييل والتكميل(ج 252/6).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص37).

(4) الأندلسي، منهج السالك(ج2 / 76).

(5) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، وهو نحوي كوفي من أئمة النحو ت(209 هـ). القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج3 / 188).

وإن لم يكن فيها رابط بأن قال: العطف في الحقيقة إنما هو على الكبرى؛ لكن إن راعيت مشاكلتها رفعت وإن راعيت مشاكل الصغرى نصبت، فالرفع والنصب إنما هو للمشاكلة، وهذه إحالة منه لصورة المسألة، فإن الغرض في هذه المسالة أن العطف إنما هو على الجملة الصغرى، والاستدلال لهذه المذاهب وتصحيح ما ينبغي أن يصحح منها مذكورٌ في غير هذا.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي الفارسي في عبارة فاعطفن مخيراً، أي مخيراً في أن تراعي الجملة الكبرى فترتفع أو الصغرى فتنصب فيقول أبو حيان إذا راعت الصغرى بحيث أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ والخلاف على إن لم يكن فيها ضمير فهناك أربعة مذاهب [1]:

ما ذهب إليه الفارسي وجماعة من القدماء من جواز العطف على الصغرى، إن لم يكن فيها ضمير، يعود على المبتدأ، نحو هند ضربتها، وعمراً أكرمته، وذهب الأخفش، والزيادي أنه لا يجوز ذلك.

وأما ما ذهب إليه هشام بن معاوية، أنه إن كان العطف بالفاء أو الواو جاز العطف على الصغرى وإن كان غير ذلك فإنه لا يجوز العطف على الصغرى، وما ذهب إليه الجمهور، أنه إن كان العطف بالفاء جازت العطف على الصغرى، وإن كان بغير ذلك من حروف العطف لم يجزْ ذلك، وقد وافق أبو حيان كلام أبي علي الفارسي في جواز العطف على الجملة الصغرى.

قال ابن هشام [2]: تضمنت الجملة الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء لحصول المشاكلة رفعت أو نصبت وذلك نحو: زيد قام وعمر أكرمته لأجله أو مضمراً أكرمته، فإن لم يكن في الثانية ضمير الأول لم يعطف بالفاء، فالأخفش، والسيرافي يمنعان النصب وهو المختار.

(1) الأندلسي، التذييل والتكميل(ج 332/6).

(2) الأنصاري، أوضح المسالك (ج144/2).

23 – وجوب الإضمار في العامل المهمل

قال ابن مالك:

وَأَعْمِلْ اَلْمُهْمَلَ فِي ضَمِيْرٍ مَا تَنَازَعَاهُ وَاَلْتَزَم مَا اَلْتُزِمَا [1]

قال أبو حيان [2]: أيهما أهملته عن الاسم أعملته في ضمير الاسم ولا يصح هذا الإطلاق؛ ألا ترى أنك إذا أعملت الثاني وكان الأول محتاجاً لمنصوب، أو مجرور لم تعمله في الضمير مثال ذلك: ضربتُ وضربني زيدٌ، ومررت، ومرَّ بي زيدٌ ولا يجوز: ضربته وضربته زيدٌ، ولا مررت به ومر بي زيدٌ إل في الشعر، وقد نعرض الناظم بعد ذلك لهذا التقييد.وأما إذا أعملت الأول واحتاج الثاني إلى منصوب أو مجرور، ففي ذلك خلافٌ: ذهب الفارسي والجمهور على أن إظهاره متحتم نحو: ضربني وضربته زيدٌ، ومر بي ومررت به زيدٌ ولا يجوز حذفه إلا في ضرورة نحو قوله [3]:

بعكاظ يُعشي الناظريـ ـن إذا هم لمحوا شعاعه

التقدير: إذا هم لمحوه، وذهب السيرافي وغيره إلى تجويز حذفه جوازاً مطرداً [4]، وهو أفصح وأخصر وقوله: " والتزم ما التزما ".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول أبي علي الفارسي في جواز الإضمار في العامل المهمل، قول الفارسي: يجب إظهار الضمير إذا أعملت الأول واحتاج الثاني إلى منصوب أو مجرور، أي أن المتنازعين إذا أعمل أولهما يضمر في الثاني نحو ضربني وضربته زيدٌ ولا يجوز حذفه إلا في الضرورة.وذهب السيرافي، وغيره إلى تجويز حذفه جوازاً مطرداً، وخالف رأي الفارسي في جواز إظهار حتماً.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص39).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج2 /110).

(3) البيت من الكامل المجزوء، قائلته عاتكة بنت عبد المطلب من قصيدة هائية، الشاهد لمحوا أصله لمحوه بالهاء فحذفوا الضمير لضرورة بيان ذلك أن المتنازعين إذا أعمل أولهما أضمر بالثاني، الأنصاري، أوضح المسالك (ج2/24).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/ 172).

قال المرادي[1]: المهمل هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر فيعمل في ضميره مطابقاً له ثم إن كان الثاني أضمر فيه المرفوع وجوباً والمنصوب على المختار فمن حذفه قول الشاعر:

بعكاظ يعشى الناظرين إذا هم لمحوا شعاعة.

وقيل: عن حذف المخصوص بالضرورة [2] والصحيح جواز في الإضمار، وهذا موافق لكلام الفارسي.

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

24 - القول في جنابتي

قال أبو حيان [3]: ومن المبهم أيضاً – قول العرب: (هما خطان جنابتي أنفها)، يعني: الخطين المكتنفين أنف الظبية هذا مذهب سيبويه [4] ، وزعم الفارسي أن جنابتي أنفها من الظروف المختصة، وحكم ذلك أن يحفظ ولا يقاس عليه .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي الفارسي في أنواع الظرف المبهم، وهي الجهات والمقادير والمصوغ من الفعل، حيث قال أبو حيان من المبهم قول العرب :" هما خطان جنابتي أنفها ". وقال الفارسي: إن جنابتي أنفها من الظروف المختصة وحكم ذلك أن يحفظ ولا يقاس عليه.

وزعم الفارسي[5] أن: " جنابتي أنفها " من الظروف المختصة، وحكم ذلك أن يحفظ ولا يقاس عليه. المكتنفين أنف الظبية. هذا مذهب سيبويه .

قال سيبويه [6]: ومن المبهم – أيضاً – قول العرب: " هما خطان جنابتي أنفها "، يعني: الخطين، حيث قال أبو حيان من المبهم قول العرب :" هما خطان جنابتي أنفها "، وهذا يدل على موافقة أبي حيان لكلام الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، المقاصد والمسالك(ج2/ 636).
(2) الأنصاري، أوضح المسالك (ج77/2).
(3) الأندلسي، منهج السالك (ص 167).
(4) سيبويه، الكتاب (ج405/1).
(5) الجرجاني، المقتصد شرح الإيضاح(ج 644/1).
(6) سيبويه، الكتاب(ج405/1).

25- القول في اسم الإشارة العامل في المفعول معه

قال ابن مالك:

بِمَاَ مِنْ اَلْفِعْلِ وَشَبْهُهُ سَبَقْ ذَا اَلْنَصْبِ لَا بِالْوَاَوِ فِي اَلْقَوْلِ اَلْأَحَقْ [1]

قال أبو حيان [2]: قول الناظم: " بما من الفعل ما شبهه " لم يتقدمه فعل ولا ما أشبهه وإن كانت الواو بمعنى مع وأجاز الصيرمي [3] النصب في هذا ونحوه فتقول على مذهبه: كل رجلٍ وضيعته بالنصب ولا يحفظ ذلك عن العرب.

وأطلق الناظم شبه الفعل ومذهب سيبويه أن المفعول معه ليس كالحال فيعمل فيه العامل المعنوي كما يعمل في الحال، ولذلك قال النحويون في: حسبك وزيداً درهم أن تقديره: ويكفي زيداً، وفيه: ويلاً له وأباه: إنه محمول على العطف، أي ألزمه الله ويلاً وألزم أباه، وفي: مالك وزيداً، أي: ما كان لك وزيداً. وأجاز أبو علي الفارسي، أن يعمل في المفعول معه اسم الإشارة.

أنه يجوز أن يعمل في: " وسربالاً " هذا وأجاز أن يعمل فيه مطوياً، وهذا هو الأصح، وقد قال سيبويه [4]: وأما هذا لك وأباك فقبيح، أي ممنوع.

وقول الناظم: " لا بالواو " يعني أن نصب المفعول معه لا يكون بالواو، وقد ذهب إلى ذلك الجرجاني وهو خطأ؛ لأنه لو كانت الواو هي العاملة لعملت الجرْ؛ لأنها مختصة بما دخلت عليه وهو الاسم ولم تنزل منزلة الجزء فكونها جاء ما بعدها منصوباً لا مجروراً دليل على أنها ليست بعاملة.

وذكر الناظم في هذا البيت ، واختاره أن النصب إنما هو بالفعل السابق، وما أشبهه وقد تكلمنا على قوله :" وما أشبهه والواو ليست بعاملة " وهذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين. وهو – أيضاً – مذهب الأخفش وجمهور الكوفيين [5] إلا أنهم يزعمون أن انتصابه إنما هو انتصاب الظرف والواو التي هيأت لما بعدها أن يكون ظرفاً، وذلك أن مع ظرف فلما

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (44).

(2) الأندلسي، منهج السالك(ج2/ 189).

(3) هو الحسين بن علي الصيرمي، فقيه وقاضٍ وراوٍ حديث، وإمام حنفي المذهب في العصر العباسي ت (436 هـ)؛ الزركلي، سير أعلام النبلاء (ص345).

(4) سيبويه، الكتاب (ج1/310).

(5) المرجع السابق (ج1/ 277).

نابت عنها الواو لم يمكن أن ينتقل الإعراب إليها؛ لأن الحروف لا يكون فيها إعراب فانتقل إلى الاسم الذي بعدها.

ونظير ذلك غير أنك تقول: قام القوم غير زيد، وما قام غير زيدٍ، فجرت غير بوجوه الإعراب فلما أتيت بإلا بدلها لم تكن لتعرب؛ لأنها حرف فانتقل الإعراب إلى الاسم بعدها فقالوا: قام القومُ إلا زيداً، وما قام القوم إلا زيدٌ وإلا زيداً، وما قام إلا زيدٌ.

وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بفعل مضمر فنحو: جاء البرد والطيالسة يقدر: ولا بس الطيالسة، وذهب بعض الكوفيين إلى أنه منصوب على الخلاف؛ لأنه لو كان شريكاً للاسم قبله في معنى العامل لشاركه في الإعراب فكان معطوفاً عليه فلما خالفه من حيث صار كأنه متأثر للأول انتصب بالخلاف [1].

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول أبي علي الفارسي في العامل في المفعول معه، حيث يرى أبو علي الفارسي أن يعمل في المفعول معه اسم الإشارة، فقال في قول الشاعر [2]:

لا تحسبنك أثوابي قد جمعت هذا ردائي مطوياً وسربالاً

قال ابن الناظم [3]: ناصب المفعول معه ما تقدم عليه: من فعل ظاهر أو مقدر أو من اسم يشبه الفعل، مثال الفعل الظاهر استوى الماء والخشبة مثال الفعل المقدر كيف أنت وصفه من ثريد مثال الاسم المشبه للفعل حسبك وزيدك درهم.

قال سيبويه[4]: إنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وحرف التشبيه والظرف المخبر به. وقال المرادي [5]: ناصب المفعول معه إما فعل، نحو: استوى الماء والخشبة، وما اسم، يشبهه نحو :زيد سائر والطريق... وذهب الجرجاني، إلى أن ناصبه الواو نفسها لاختصاصها بالاسم ورد بأنها لو كانت ناصبة لا تصل الضمير بها.

---

(1) الرضي، شرح الكافية (ج1/ 195).

(2) هذا البيت من البسيط، لم أقف على اسم قائله وصدره: لا تحسبك أثوابي فد جمعت. الشاهد وسربالا لأنه مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل قد تقدمة ما يتضمن معنى الفعل، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج 2/ 97).

(3) ابن الناظم، شرح ابن الناظم من ألفية ابن مالك (ج152/2).

(4) سيبويه، الكتاب (ج1 /150).

(5) السيوطي، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (ص662)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج1 / 219).

ولقد خالف أبو حيان كلام الفارسي، حيث قال: أنه يجوز أن يعمل في وسربالاً، هذا وأجاز أن يعمل فيه مطوياً، وهذا هو الأصح، قد منع وقبح سيبويه [1] ذلك في قوله :(أما هذا لك وأباك). قال ابن مالك[2]: أن نصب المفعول معه لا يكون بالواو وإنما هو بالفعل السابق وما أشبهه وهذا مخالف لمذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين.

26 – وجوب نصب المفعول معه إذا لم يجز العطف

قال ابن مالك :

وَالْنَصْبِ إِنْ لَمْ يُجزْ اَلْعَطْفِ يَجِبْ أَوْ اَعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلُ نَصْبْ [3]

قال أبو حيان [4]: إذا لم يجز العطف وجب النصب على المفعول معه، نحو: جلس زيدٌ والسارية؛ لأنه لا يجوز: جلست السارية؛ لأنها لا توصف بالجلوس. وفي هذه المسألة ونحوها خلافٌ: ومفاده هل من شرط هذا الباب أن يجوز فيه العطف أم ليس من شرطه ؟.

فذهب الفارسي وأكثر النحويين وهو ظاهر الكتاب إلى أنه لا يجوز شيئٌ من ذلك إلا مع صلاحية العطف فلا يجوز: جلست والسارية، ولا: جلست وطلوع الشمس لتعذر العطف، ولا يقاس على ما سمع: قام زيدٌ وعمراً – أيضاً – وإن كان في معناه .

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول أبي علي الفارسي في وجوب النصب على المفعول معه إذا لم يجزْ العطف، حيث ذكر أبو حيان في هذه المسألة اختلاف علماء النحو فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى أنه لا يجوز شئ من ذلك إلا مع صلاحية العطف ، فلا يجوز جلستُ والسارية لتعذر العطف، ولذلك حمل الفارسي إلى قوله تعالى " فأجمعوا أمركم وشركائكم " على إضمار فعل تقديره وأجمعوا شركائكم لأن الفعل رباعي والثاني المقدر ثلاثي فلمل لم يكن العطف عدل عن النصب بعامل مضمر.

وذهب الجرمي، والمبرد، والسيرافي ،أنه لا يجوز إلا النصب في نحو " استوي الماء والخشب وجاء البرد والطيالسة " فألزموا النصب هنا ولم يجيزوا العطف لأن المعنى لبس عليه

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج310/1).

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ص 660).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص44)

(4) الأندلسي، منهج السالك(ج2 / 195).

وغيرهم يرى جواز العطف ولاشتراك الأول مع الثاني في المجئ والاستواء، لكن ابن مالك خير خيار لا يجوز العطف فيه من وجوب النصب فيه على المفعول معه أو أن يضمر عاملاً دل عليه والمعنى

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الوَغَى مُتَقَلِّدَاً سَيْفَاً وَرِمْحَاً [1]

حيث يجوز في رمحاً أن يكون مفعول معه لأن لا يصح عطفه على ما قبله كما يجوز أن يكون مفعولاً به لعامل محذوف أي حاملاً رمحاً أي موافق للآراء السابقة لرأي المبرد وجماعته وموافق رأي الفارسي ومن معه.

قال المرادي[2] يحتمل الوجهين: أن يكون تخييراً في ما امتنع عطفه بين نصبه على المعية وبين إضمار عامل، حيث يصح إضماره كقوله تعالى: ﴿ **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ** ﴾ [3] فإنه لا يصح جعله معطوفاً لأن أجمع بمعنى عزم فلا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما. وقد حكى أن أجمع بمعنى جمع ففي هذا يصح العطف.

باب الاستثناء

27 – الاستثناء

قال ابن مالك:

مَا اَسْتَثْنَتْ إِلَا مَعْ تَمَامٍ يُنْتَصَبْ وَبَعْدَ نَفِيٍ أَوْ كَنَفْيٍ اُنْتُخِبْ [4]

قال أبو حيان [5]: وقوله: (ينتصب) ذكر أن الاسم حكمه النصب ولم يتعرض للناصب وفيه خلاف.

ذهب الفراء إلى أن إلا مركبةٌ من إنْ المخففة من الثقيلة ومن لا النافية، وأدغمت النون في اللام، فقيل إلا، فإذا قلت: قام القوم إن لا زيداً فنصبت زيداً غلبت حكم إن وكان زيداً اسمها وخبرها محذوف، والتقدير: إن زيداً لم يقم ولا كافية من الخبر وإذا قلت: قام القوم إلا زيدٌ غلبت

---

(1) البيت من البحر الكامل، وهو لعبد الله بن الزبعري، الفراء، معاني القرآن (ج373/1).

(2) المرادي، المسالك والممالك(ج2/ 666).

(3) [يونس:71].

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص45).

(5) الأندلسي، منهج السالك(ج2 / 206).

حكم لا وعطفنا بها وكأنك قلت: قام القوم لا زيدٌ. وذهب المازني والمبرد ومن تبعهما إلا أن الناصب إلا بما فيها من معنى استثني فكأنك قلت: أستثني زيداً.

وذهب الفارسي، وجماعة من البصريين ،إلا أن الناصب هو الفعل أو معنى الفعل المتقدم في الجملة بوساطة إلا و كما أن المفعول معه منصوب أيضاً بما قبله بوساطة الواو، فإذا أتيت بدل إلا بغير انتقل إعراب الاسم الذي بعد إلا إلى غير، كما إذا جعلت مكان الواو مع انتقال إعراب الاسم الذي بعد الواو إلى مع.

وذهب جماعة من البصريين منهم سيبويه، والفارسي، في التذكرة إلى أن النصب إنما هو بالجملة المتقدمة عليه بوساطة إلا [1]. إلا أن يكون الاسم المنصوب فيه معنى إلا فلا يحتاج إلى واسطة وهو الصحيح.

واختلف عن الكسائي فقيل: إنه منصوب على إضمار أن بعد إلا التقدير إلا أن زيداً وخبر أن محذوف لفهم المعنى تقديره: إلا أن زيداً لم يقمْ، أو: إلا أن زيداً قام على الاستثناء من الموجب أو من غير الموجب [2]، وقد غلط من نسب هذا المذهب إلى الكسائي وقيل: إن مذهبه نحوٌ من مذهب سيبويه؛ لأنه قال: أن المستثنى ينتصب لخروجه من الوصف يعني أن الاسم خرج من معنى الجملة المتقدمة عليه من حيث لم يكن ركناً من أركانها بل فضلةٌ مطلوبة لها [3] .

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول أبي علي الفارسي في ذكر الناصب للاسم بعد إلا، حيث قال الفارسي، وجماعة من البصريين، [4]أن الناصب هو الفعل أو معنى الفعل المتقدم في الجملة بوساطة إلا [5].

وذهب المازني، والمبرد، ومن تبعهما إلى أن الناصب إلا بما فيها من معنى استثنى فكأنك قلت: أستثنى زيداً [6] وذهب الفراء إلى أن إلا مركبة من إن المخففة ومن لا النافية

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج31/2).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج279/2).
(3) ابن عصفور، شرح الجمل الكبير (ج253/2).
(4) ابن عصفور، شرح المقرب (ص828).
(5) سيبويه، الكتاب(ج 31/2).
(6) ابن الجوزية، شفاء العليل (ص449).

وأدغمت النون في اللام فقيل إلا فإذا قلت: قام القوم إن لا زيداً فنصبت زيداً غلبتُ حكم إن وكان زيداً اسمها وخبرها محذوف والتقدير: إن زيداً لم يقمْ.

قال ابن الأنباري [1]: اختلف مذهب الكوفيون في العامل في المستثنى النصب، نحو: قام القوم إلا زيداً فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه إلا وذهب أبو العباس بن يزيد المبرد، وأبو إسحاق الزجاج، من البصريين، وهو المشهور من مذهبهم إلى أن إلا مركبة من " إنَ ولا " ثم خففت وأدغمت في لا فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ " إنَّ " وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا.

قال الكسائي [2]: إنه ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول وذهب البصريون[3] إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا.

وقال أبو حيان: والصحيح هو ما ذهب إليه الفارسي، فقال الكسائي: أنه منصوب على إضمار أن بعد إلا التقدير " إلا أن زيداً " وخبر أن محذوف لفهم المعنى تقديره " إلا زيداً لم يقمْ[4].

28 – القول في أداة الاستثناء غير

قال ابن مالك:

وَاسْتُثْنِيَ مَجْرُورَاً بِغَيْرِ مُعْرَبَاً بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَا نَسِبَاً [5]

قال أبو حيان [6]: وإذا انتصبت (غير) في الاستثناء فاختلف النحويون في نصبها فالذي هو مشهورٌ أنها منتصبة بما قبلها على حد ما انتصب الاسم بعد إلا إذا قلت: قام القوم إلا زيداً وكذلك إذا قلت: قام القوم غير زيدٍ ونصب ذلك كله على الاستثناء. وذهب أبو علي الفارسي إلى أن نصب " غير " هو على الحال وفيها معنى الاستثناء ذكر ذلك في التذكرة وهي حال من المستثنى منه واختاره بعض أصحابنا وزعم أنه ظاهر مذهب سيبويه [7].

---

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (ص580).
(2) الجرجاني، العوامل المئة (ج1 /255).
(3) السيوطي، همع الهوامع (ج 224/1).
(4) ابن عصفور، شرح الجمل (ج253/2).
(5) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص46).
(6) الأندلسي، منهج السالك (ج2 / 240).
(7) السيوطي، همع الهوامع (ج 231/1).

وقد ذكر بعض أصحابنا أن (إلا) والمنصوب بعدها يكون أيضاً حالاً قال: وهذا ليس بمعتادٍ عند النحويين بل كثيرٌ منهم ينكره فأجاز في قول الكميت:

..... **وَمَاليَ إلَا الله غَيْرَكَ نَاصِرُ** [1]

وجوهاً أربعة:

الأول: أن يكون التقدير: ومالي ناصرٌ إلا الله غيرك فلما قدمها نصبهما على الاستثناء.

والثاني: أن يكون حالين على تقدير أنهما لو تأخر كانا وصفين.

والثالث: أن يكون (إلا الله) منصوباً على الاستثناء و(غيرك) حال.

والرابع: العكس فيجعل (إلا الله) منصوباً على الحال و(غيرك) منصوباً على الاستثناء.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول أبي علي الفارسي في نصب (غير) في الاستثناء، اختلف النحويون في هذه المسألة حيث قال أبو علي الفارسي: إن نصب (غير) إنما هو على الحال وفيها معنى الاستثناء حيث يرى أبو حيان أنها منتصبة بما قبلها على حد ما انتصب الاسم بعد إلا إذا قلت: قام القومُ إلا زيداً وكذلك إذا قلت قام القوم غيرَ زيدٍ ونصب ذلك كله على الاستثناء.

قال الزجاجي [2]: وأما غير فأنها أبداً تخفض ما بعدها وتجري هي بإعراب الاسم الذي بعد إلا كقولك: " قام القوم غير زيد " وقد تكون " غير " نعتاً متبع ما قبلها وذلك إذا لم يجز في موضعها " إلا " كقولك: " عندي درهم غير جيد ".

قال ابن الناظم [3]: " ما جاءني أحد غير زيدٍ " بنصب مرجح عليه الإتباع، وما لزيد علم غير ظن وبنصب مرجح على الإتباع، وما جاءني غير زيد بإيجاب التأثر بالعامل المفرغ متفعل من فعل بغير ما كنت تفعل بالواقع بعد إلا وليس بينها من الفرق ،إلا أن النصب ما بعد إلا في غير الإتباع، والتفريغ، نصب بإلا على الاستثناء، ونصب غير هناك بالعامل الذي قبلها على أنها حال، تؤدي معنى الاستثناء. وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) البيت من البحر الطويل، لكميت بن زيد الأسدي، ديوان الكميت (ص120)؛ وصدره، فمال إلا الله لا رب غيره. سيبويه، الكتاب (ج2/339).

(2) الزجاجي، الجمل في النحو (ص 232).

(3) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك(ص222).

29 - غير الاستثنائية

قال أبو حيان [1]: وقد ذهب أبو علي في غير التذكرة إلى أن غيراً إذا استثنى بها كان نصبها على الاستثناء لا على الحال. قال ذلك في قوله تعالى: (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر) في قراءة من نصب، وقد أجاز الفراء في النصب وجهين:

أحدهما: أن يكون منصوباً على الاستثناء، والآخر: أن يكون منصوباً على الحال والصحيح الأول لثبوت تعريف (غير) في قراءة من رفع .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان في (غير) إلا استثنى منه ، قول أبي علي الفارسي أن غيراً إذا استثنى فيها كان نصبها على الاستثناء لا على الحال.

قال ذلك في قوله تعالى ﴿ **لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ** ﴾ [2] في قراءة من نصب.

أما الفراء، فقد أجاز النصب على وجهين، أحدهما أن يكون منصوباً على الاستثناء، والآخر أن يكون منصوباً على الحال [3] .

وقال أبو حيان: الصحيح هو قول أبو علي الفارسي وهو أن يكون منصوباً على الاستثناء لثبوت تعريف (غير) في قراءة أن رفع فجعلها صفة لقوله (القاعدون) أو في قراءة من غير وجعلها صفة للمؤمنين.

30 - إعراب كلمة لا سيما

قال أبو حيان [4]: وأما (لا سيما) فلم يعدّها أكثر البصريين من أدوات الاستثناء، وعدها الكوفيون وجماعةٌ منهم أبو جعفر بن مضاء [5] صاحب كتاب المشرق، والصحيح أنها ليست من أدواته والمذكور بعدها إنما داخل في الحكم على طريق الأولوية، وما بعدها إما أن

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ج2 / 241).

(2) [النساء: 95].

(3) الفراء، معاني القراء (ص255).

(4) الأندلسي، منهج السالك (ج2/ 263).

(5) هو أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي الجياني القرطبي من علماء الأندلس صاحب كتاب الرد على النحاة ت (92 هـ). السيوطي، بغية الوعاة (ج2/613).

يكون نكرة أو معرفةً، إن كانت نكرة جاز فيه الجر والرفع والنصب وإن كان معرفة جاز فيه الجر والرفع ولم يجزْ النصب مثال ذلك في النكرة قول امرئ القيس:

ألا رب يوم لك منهن صالحٍ ولا سيما يومٍ بدارة جلجل [1]

ضبط بالأوجه الثلاثة.

ومثال ذلك في المعرفة: قام القوم لا سيّما زيدٌ بخفض زيد ورفعه فأما الخفض فهو الأقيس ويكون الخفض بالإضافة، وما: زائدةٌ كأنه قال: لاسيّ زيدٍ أي: لا مثل زيدٍ، والسيّ: المثل تقول: هما سيان أي مثلان، فلا: نافية وسيّ: اسم لا العاملة عمل إنّ، وما: زائدة، وزيدٌ: مخفوضٌ بالإضافة وخبر لا محذوفٌ لفهم المعنى، والمعنى: لا مثل قيام زيدٍ قيامٌ له، وإنما قدّرنا الخبر نكرةً لأنها لا تعمل في المعارف، وأما الرفع فعلى إضمار هو وحذف هذا الضمير في مثل هذا الموضع قليلٌ عند البصريين لما تقدّم في باب الموصولات.واختلف في (ما) إذ ذاك في المشهور أنها مخفوضةٌ بالإضافة بمعنى ولا مثل الذي هو زيدٌ وأطلقت (ما) على العاقل وذلك قليلٌ نحو قولهم: دعْ ما زيدٌ أي دع الذي هو زيدٌ ويكون خبر لا محذوفاً كما كان حين كان زيدٌ مخفوضاً.

وزعم الأخفش أن (ما) بمعنى الذي هو في موضع رفع وهو في موضع خبر سيّ كأنه قال: لا مثل الشخص الذي هو زيدٌ، وفيه أن خبر لا معرفةٌ لأنه جعل ما الموصولة خبر لا وهي معرفة [2].

وزعم أبو علي في الهيتيات [3] ، أنك إذا قلت: قام القوم لا سيما زيدٌ أنّ (لا) ليست عاملةً وأنّ (سيّ) منصوب على الحال ،ولم تتكرر (لا)، وإن كان قياسها أن تتكرر، وذلك كما تقول: جاء زيدٌ لا ضاحكاً ولا باكياً وكأنه قال: قام القوم غير مماثلين زيداً في القيام.

ويبعد هذا القول دخول الواو عليها في نحو: قام القوم ولا سيما زيدٌ إذ لو كان نصبه على الحال لما جاز دخول الواو على لا كما لا يجوز: جاء زيدٌ ولا ضاحكاً ولا باكياً.

---

(1) البيت من البحر الطويل، لامرئ القيس في ديوانه :(ص32). (دار صادر) ابن مالك، شرح التسهيل (ج313/2).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج319/2).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج235/1).

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي الفارسي في الهيتيات، أن في إعراب كلمة "لا سيما"، حيث زعم أبو علي في الهيتيات، في لا سيما أن (لا) ليست عاملة وان (سيئً) منصوب على الحال في قوله: " قام القومُ لا سيما زيدٌ " وهذا مخالف لكلام أبي حيان الذي يرى أن (لا) نافية و(سيئً): اسم لا العاملة عمل إن وما زائدة وزيد مخفوض بالإضافة وخبر لا محذوف.

قال أبو حيان: رداً على كلام الفارسي :يبعد هذا القول دخول الواو عليها في، نحو: قام القوم ولا سيما زيدٌ إذ لو كان نصبه على الحال، لما جاز دخول الواو على لا كما لا يجوز: جاء زيد ولا ضاحكاً، ولا باكياً [1].

31 – إعراب ما في لا سيما

قال أبو حيان[2]: وأما النصب في النكرة فعلى التمييز، وفي إعراب (ما) وجهان: أحدهما: أن يكون في موضع خفض بالإضافة نكرةُ تامة كأنه قال: ولا مثل شئ ثم ميز وفسر بالنكرة المنصوبة.

والوجه الثاني: أن تكون (ما) لا موضع لها من الإعراب وتكون حرفاً كافاً لسيّ عن الإضافة إلى ما بعدها، فأشبهت الإضافة في قولهم: على التمرة مثلها زبداً من جهة منعها الإضافة إلى ما بعدها وهذا توجيه الفارسي [3].

ويجوز في ياء (لا سيما) التخفيف قال الشاعر :

فِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيمَانِ لَا سِيَّمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مَنْ أَعْظَمَ الْقُرْبِ [4]

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: ولا يجوز تخفيف الياء من لا سيما لأن ذلك لم يحفظ من كلام فصيح ولا يقتضيه القياس؛ لأن تخفيفها يؤدي إلى بقاء الاسم المعرب على حرفين وثانيهما حرف علة وذلك غير محفوظ في حال الإفراد ولا في حال إضافة إلا ما جاء من قولهم: فوك وذو مالٍ وهم خارجان عن القياس [5]. انتهى.

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني(ج 168/2).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج2 / 264).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل(ج 319/2).

(4) البيت من البحر البسيط، لم أعثر على قائلة. ابن مالك، شرح التسهيل (ج319/2).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج330/2).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان في مسألة إعراب (ما) في لا سيما، حيث قال أبو حيان :الوجه الأول أن يكون في موضع خفض بالإضافة، نكرة تامة، كأنه قال: ولا مثل شيئٍ ثم ميز وفسر بالنكرة المنصوبة بمعنى لا مثل الذي هو زيد [1] أي أنها مخفوضة بالإضافة، أي نكرة تامة، وزعم الأخفش، أن (ما) هو في موضع رفع وهو في موضع خبر سيئ ،كأنه قال: لا مثل الشخصِ الذي هو زيدٌ، ولكن الفارسي، خالف جميع من سبقوه بحيث قال: إن (ما) لا موضع لها من الإعراب، فتكون حرفاً كافاً لسيئ على الإضافة إلا ما بعدها فأشبهت الإضافة في قولهم على التمرة مثلها زيداً من جهة منعها الإضافة إلى ما بعدها.

قال ابن هشام [2]: وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتقدير في مثل الذي هو يوم أو لا مثل شئ هو يوم... ووجه بعضهم بأن ما كافه وأن لاسيما نزلت منزلة إلا في الاستثناء.

32 – القول في بله

قال أبو حيان[3]: أما **(بله)** فمذهب جمهور البصريين، أنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض، وأجاز الكوفيون، والبغداديون فيه النصب على الاستثناء، نحو: أكرمتُ العبيدَ بله الأحرار وإنما جعلوها استثناءً لأنهم رأوا ما بعدها خارجاً عن ما قبلها في الوصف من حيث كان مرتباً عليه؛ لأن معنى أكرمت العبيد بله الأحرار أن إكرامك للأحرار يزيد على إكرامك للعبيد، والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء، بدليل أن ما بعدها لا يكونوا من جنس ما قبلها، ومن حيث دخول حرف العطف عليها، ولم يتقدمها استثناء.

واختلف الذين لا يجيزون فيها إلا الخفض، فمذهب الأخفش ،أنها حرف جر، ومذهب الفارسي أنها مصدر لم ينطق له بفعل وهو مضافٌ لما بعده كقوله تعالى (فضرب الرقاب) وهي إضافة من نصب [4]. زعم بعض الكوفيين أنها إذا انجر ما بعدها كانت بمعنى غير، فمن الخفض بها قول الشاعر:

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج319/2).

(2) لأنصاري، مغني االلبيب(ص 187).

(3) الأندلسي، منهج السالك (ج2 / 267).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج231/1).

تَذَرُ اَلْجَمَاجِمُ ضَاحِيَاً هَامَاتُهَا بَلَهْ اَلْأَكُفّ كَأَنَهَا لَمْ تُخْلَقِ [1]

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في بله الاستثنائية، حيث: إنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض.لقد اختلف الذين لا يجيزون فيها إلا الخفض فذهب الأخفش أنها حرف جر.

وذهب الفارسي أنها مصدر لم ينطق له بفعل وهو مضاف لما بعده كقوله تعالى: ﴿ **فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾ [2] وهي إضافة من نصب، فزعم بعض الكوفيين أنها إذا انجر ما بعدها كانت بمعنى غير.

قال المرادي [3]: وزعم الأخفش أن " بله " حرف جر بمعنى " من ".

قال ابن هشام [4]: وإذا قيل بله الزيدين أو المسلمين أو أحمد أو الهندات احتملت المصدر به واسم الفعل، وقال استعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر، وبهذا يتعدى من بعدها من ألفاظ الاستثناء.

والراجح أن بله اسم.

33 - القول في مسألة بله

قال أبو حيان [5]: أنشد صاحب كتاب شجر الدر وهو أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي لجرير في النصب يهجو الفرزدق:

وَهَلْ كُنْتَ يَا بَنِي اَلْقَيْنِ فِي اَلْدَهْرِ مَالِكَاً بَعِيرَ بَعِيرٍ بَلَهْ مَهْرِيةً نجِبَا[6]

بمعنى: دع مهريةُ وكيف مهريةٌ، والبعير ما يخرج من خوارين الإبل من البعر، والخوارين جمع خوران وهو هواء الدبر. ومن لم يجعلها أداة استثناء يؤول النصب بعدها على أن

---

(1) البيت من البحر الكامل، لكعب بن مالك، ويوجد في ديوانه (ص245)؛ ابن يعيش، شرح ابن يعيش (ج 47/4).

(2) [محمد: 4].

(3) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك(ج 2/ 740).

(4) الأنصاري، مغني اللبيب(ج 205/2، 206-207).

(5) الأندلسي، منهج السالك (ج2 / 268).

(6) البيت من البحر الطويل، في ديوان جرير: دار المعارف (ج1022/2). السيوطي، همع الهوامع (ج236/1).

يكون مصدراً موضوعاً موضع الفعل كما قلنا عن الفارسي، أو يجعلها اسم فعل وليس من لفظ الفعل نحو: صه ومه، فإذا قيل: قام القوم بله زيداً فمعناه عندهم: دع زيداً.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان في مسألة (بله) الخلاف حول بله استثنائية، أي من أدوات الاستثناء.

أجاز الكوفيون والبغداديون فيه النصب على الاستثناء: أكرمت العبيد بله الأحرار وإنما جعلوها استثناء؛ لأنهم رأوا أن ما بعدها خارجاً عن ما قبلها في الوصف.

قال أبو حيان: في قول الفارسي يؤوِّل النصب بعدها ،على أن يكون مصدراً موضوعاً، موضع الفعل، أي يدل على عدم جعلها أداة استثناء، وهذا موافق لكلام أبي حيان في هذه المسألة حيث يقول أبو حيان: والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء بدليل أن ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها من حيث دخول حرف العطف عليها، ولم يتقدمها استثناء.

34 – أوصاف الحال

قال ابن مالك :

وَالْحَالُ إِنْ عرِّف لَفْظَاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوَحْدَاكَ اَجْتَهَدْ [1]

قال أبو حيان [2] وأما قولهم: بعته ربح الدرهم درهمٌ فلا يجوز فيه إلا الرفع وأجاز بعض الكوفيين نصب الربح والدرهم، ونصب الربح ورفع الدرهم وذلك على إسقاط الباء؛ أي بعت المتاع بربح الدرهم درهماً أي بأن ربح الدرهم درهماً إن جعلت المصدر مضافاً للفاعل أو بأن ربح الدرهم درهمٌ إذا كان مضافاً للمفعول، وهذه الأسماء المتكررة في نحو: علمته الحساب باباً باباً وادخلوا أولَ أولَ في نصب الثاني منهما خلافٌ.

ذهب أبو علي الفارسي ،إلى أن باباً الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني، وذهب أبو الفتح بن جني إلى أنه في موضع الصفة للأول تقديره: باباً ذا باب ثم حذفت (ذا) وأقمت الثاني مقامه فجرى عليه جريان الأول كما تقول: زيدٌ عمرو، أي: مثل عمرو[3].

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (47).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج2 / 280–281).

(3) الأندلسي، الارتشاف(ج 234/2)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج237/1)؛ الفارسي، المسائل الحلبيات (ج 190/2).

والذي اختاره غير ما قالاه بل كلاهما منصوب بالعامل قبلهما؛ لأن مجموعهما هو الحال لا أحدهما، ومتى تخيلت فيه الوصفية أو أنه معمولٌ للأول لم يكن له مدخل في الحالية والحالية مستفادة منهما لا من أحدهما

فصارا يعطيان معنى المفرد فأعطيا إعرابه وهو النصب.

ونظير ذلك قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ فكلاهما مرفوع على الخبرية والخبر إنما حصل بمجموعهما فلما نابا مناب المفرد الذي هو مُرٌ أعربا أُعرابه وهو الرفع، كذلك هذا، ولو ذهب ذاهبٌ إلى أن النصب إنما هو على العطف على تقدير الفاء.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة الأسماء المعارف لفظاً المنتصبة على الحال، قال أبو علي الفارسي [1]: في الأسماء المتكررة نجد: علمته الحساب باباً في نصب الثاني خلاف فقال إلى أن باباً الأول وقع موضع الحال، فجاز له أن يعمل في الثاني منصب الثاني من الأول الذي وقع حالاً.

وذهب أبو الفتح وابن جني أنه في موضع صفة للأول ،أي باباً ذا باب ثم حذفت (ذا)، وأقيمت الثاني مقامه، وجرى عليه جريان الأول [2] .

قال المرادي [3]: لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه التزم تنكيره، معنى لئلا يتوهم كونه نعتاً، وقد يحث على صورة المعرف بالأداة، فيحكم بزيادتها نحو: أدخلوا الأول فالأول؛ أي مرتين الأول حال من الواو فئة خلو والأول الثاني معطوف بالفاء.

وقد خالف أبو حيان كلام الفارسي في هذه المسألة، حيث يرى أن كلاهما أي الأول والثاني منصوبان بالعامل قبلهما، لأن مجموعهما من الحال لا أحدهما.

35 – تقديم الحال مع صاحب الحال

قال ابن مالك :

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرّ قدْ أَبَوَأ وَلَا أَمْنَعْهُ وَقَدْ وَرَدْ [4]

---

(1) الفارسي، المسائل الحلبيات (ج190/2).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج237/1).

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ص695).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (48).

قال أبو حيان[1] :مثال ذلك: مررت بهندٍ ضاحكةً ودخلت إلى سعدى هاجرةً. فهل يجوز تقديم الحال على صاحب الحال ؟ فتقول: مررت ضاحكةً بهندٍ ودخلت هاجرةً إلى سعدى. ذكر ابن الأنباري الاتفاق على أن ذلك خطأ وأن الإجماع منعقدٌ على ذلك [2]. فإن كانت الحال لمكني مجرور بحرف نحو: مررت ضاحكةً بك أو لمضمرين أحدهما مجرور بحرف، نحو: مسرعين مررت بك، ومررت مسرعين بك أو كانت الحال غير اسم ، وإن كان صاحبها مظهراً نحو: مررت تضحك بهندٍ جاز ذلك عند الكوفيين، ولا يجوز عند البصريين تقدم حالٍ المخفوضٍ لظاهرٍ ولا لمكني لأن العامل فيها غير متصرفٍ [3].

وقال ابن اصبغ [4]: حكى السيرافي عند ابن كيسان إجازته يعني: مررت ضاحكةً بهندٍ، وحكى المهاباذي عن الفارسي إجازةٌ ذلك أيضاً [5]. وقال ابن برهان: وإلى ذلك نذهب وتخلص من هذه النقول أن المتقدمين مجموعون أو كالمجمعين على أن ذلك لا يجوز، وأن ابن كيسان والفارسي وابن برهان أجازوا ذلك [6].

وإنما لم يجزْ ذلك لأنه تقرر أن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال والعامل هنا في ذي الحال الحرف. وهو أيضاً موصل لمعنى الفعل إلى المجرور وهو غير متصرفٍ فلم يجيزوا تقديمها على اللفظ العامل بما تضمنه من معنى الفعل، وأيضاً فإنك إذا قلت: مررت بهندٍ ضاحكةً فالباء من حروف الصفات تتعلق بالحدث فكان الحدث مطلقاً ثم تقيده الباء فصار الحدث مخصوصاً بهندٍ لا مطلقاً وضاحكةً من صفات هندٍ وقيد لها فقد اجتمع صفتان أحداهما الباء المقيدة بالمرور والأخرى الحال المقيدة لهندٍ.

---

(1)الأندلسي، منهج السالك (ج2 / 304 – 305).

(2) الأندلسي، الارتشاف (ج 248/2).

(3) السلسيلي، شفاء العليل(ج 52/1)؛ العكبري، المتبع في شرح اللمع (ج 341/1).

(4) هو قاسم بن اصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء، ت(340 هـ)؛ الزركلي ،سير أعلام انبلاء (ص 345).

(5) الرضي، شرح الكافية(ج 207/1)؛ الأندلسي، والارتشاف(ج 248/2)؛ ابن عصفور، شرح المقرب (ص345)

(6) ابن برهان، شرح اللمع (ج 137/1، 138) .

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة تقديم الحال على صاحب الحال، فقال أبو حيان: حيث ذكر أن الأنباري، على أن ذلك خطأ أجاز الفارسي ابن كيسان، وابن برهان، (تقديم الحال على صاحب الحال).

قال ابن مالك [1]: يجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم كالإضافة إلى صاحبه أو من التأخير كاقترانه بإلا أو كإضافته إلى ضمير ما لبس الحال وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح.

قال أبو حيان [2]: إنما لم يجزْ ذلك لأنه تقرر أن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، والعامل هنا في ذي ذي الحال ،الحرف وهو أيضاً موصِّل معنى الفعل إلى المجرور، وقد اجتمع صفتان إحداهما ،الباء المقيدة بالمرور والأخرى، الحال المقيدة لهند.

وإذا اجتمع صفتان لموصوفين ،لم يجزْأن تلي صفة أحدهما غير موصوفها فلو قلت مررت حكة بهندٍ، قلت قد أوليت ضاحكة، الذي هو من صفات هذا المرور الذي هو عير موصوفها وذلك لا يجوز. وهذا مخالف لكلام الفارسي.

36 – اتحاد العامل في الحال

قال ابن مالك:

وَالْحَالُ قَدْ يُجِئَ ذَا تَعَدُدِ لِمُفْرِدٍ فَاعْلَمَ وَغِيَرِ مُفْرِدِ [3]

قال أبو حيان [4]: مثال مجيئها متعددةٌ وصاحب الحال مفردٌ: جاء زيدٌ ضاحكاً راكباً، وقول الناظم: (فاعلم) تنبيه حسن وذلك أن هذه المسألة؛ أعني أن الحال تعدد وصاحبها مفردٌ فيها خلافٌ، سنذكره، فأراد أن يعلم بجوازٍ هذا عنده واختياره وأنه ليس ممن يمنع ذلك، وأن جوازها عنده كجواز التعدد لغير المفرد، ويعني بالمفرد: ما يقابل الأسماء المفرقة المختلف إعرابها فيشمل المفرد والمثنى والمجموع والمعطوف نحو: جاء الزيدان ضاحكين راكبين وجاء الزيدون ضاحكين، راكبين، وجاءت الهندات ضواحك ورواكب وجاء زيدٌ وعمرو ضاحكين،

---

(1) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص110).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج305/1).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (49).

(4) الأندلسي، منهج السالك(ج2 /339).

راكبين وما أشبه ذلك. وإن اتحد العامل فإما أن يتعدد ذو الحال أو لا يتعدد، إن لم يتعدد فلا يخلو أن تتعدد الحال أو لا تتعدد إن لم تتعدد نحو :جاء زيدٌ راكباً فلا خلاف في جوازه، وإن تعددت، نحو: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً ففيه خلافٌ.

ذهب كثير من المحققين منهم أبو علي الفارسي إلى أنه لا يقضي العامل أزيد من حال واحدة من غير وساطة حرف العطف، مثل: جاء زيدٌ مسرعاً باكياً احتمل وجهين: أحدهما: أن باكياً صفة لمسرعٍ الذي هو حال. والثاني: أن باكياً حال من الضمير المستكن في مسرعاً.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة أن العامل إذا اتحد فإما أن يتعدد ذو الحال، أو لا يتعدد، وذهب الفارسي أن العامل لا يأتي إلا من حال واحدة من غير وساطة حرف العطف، مثل: " جاء زيدٌ مسرعاً باكياً " احتمل وجهين أحدهما، أن باكياً صفة لمسرعٍ الذي هو حال. والثاني: أن باكياً حال من الضمير المستكن في مسرعٍ [1].

ولكن أبا الفتح، وجماعة معه، قالوا [2]: إنه يجوز أن يقضي العامل من الأحوال الراجعة إلي ذي حال واحدٍ أزيد من شيئ واحد من غير توسط حرف عطف[3]، وهذا الكلام مخالف لكلام الفارسي.

قال ابن مالك [4]: يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها، واتحاد صاحبها، أو تعدده بجمع، وتفريق إلا تكون لغير الأقرب إلا لمانع.

37 – توسط أفعل التفضيل من حالين وهما مفرد أو معاً

قال أبو حيان [5]: وذهب المازني في الأظهر من كلامه والفارسي، وابن جني، وابن كيسان، وابن خروف على أن أفعل التفضيل عامل في الحالين معاً، فبسراً حال من الضمير المستكن في أطيب، ورطباً حال من الضمير المجرور في منه والعامل فيهما أطيب ولا يجوز تأخير المنصوبين عن افعل التفضيل لا يقال: زيدٌ أنفع من عمر مفرداً معُاناً؛ لأن ذلك لم يسمع من كلام العرب، وقد علل منع ذلك الزجاج بتعليلٍ وأبو علي الدينوري بتعليلٍ.وزعم بعض

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج 244/1).

(2) ابن مالك، سرح التسهيل (ج348/2).

(3) المرجع السابق (ج 348/2).

(4) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص111).

(5) الأندلسي، منهج السالك (ج2 / 336).

أصحابنا أنه يجوز: زيد انفع مفرداً من عمرو معاناً وهذا أطيب بسراً منه رطباً فبسراً حال من الضمير في أطيب، رطباً حال من الضمير المجرور في منه لأن تقدم إحدى الحالين على (من) وتأخر الأخرى عنها فاصلٌ بين المفضل والمفضل عليه إذ لا يكون بعد (من) إلا المفضول، ولا يكون هنا إضمار إذا كان ولا إذ كان؛ لأنه لا ضرورة تدعو إلى ذلك.وهذا الذي ذهب إليه هذا الذاهب حسن القياس إن وافقه سماع من العرب، ولم يمثل الناظم في نصب الاسمين مع أفعل التفضيل إلا بصورة واحدة وهو أن يكون التفضيل واقعاً في صفة لمختلفي الذات، وأن تكون الجملة مصدرةً بالمبتدأ، نحو: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو معاناً، وقد ذكرنا أن ذلك قد يكون لمتحد الذات مختلف الحالين [1] .

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي توسط أفعل التفضيل من حالين وهما مفرد أو معاً، حيث ذهب الفارسي، والمازني، وابن جني، وابن كيسان، وابن خروف، إلى أن أفعل التفضيل عامل في الحالين معاً، نحو " هذا بسراً أطيب منه رطباً " " وزيدٌ قاعداً أخطب منه قائماً" وبسراً حال من الضمير المستكن ،في أطيب ورطباً حال من الضمير المجرور، في منه والعامل فيهما أطيب ولا يجوز تأخير منصوبين من أفعل التفضيل.

قال أبو حيان: أجازه بعض أصحابنا، واختلف النحويون في العامل في هذين الحالتين[2]. فذهب المبرد، والزجاجي، وابن السراج، والسيرافي، إلى أنهما منصوبان على إضمار كان التامة صلة، لاذا إن كانت الحالان مما يؤول إليه المحكوم عليه .

" هذا بسراً أطيب منه رطباً " إذا أشرت إليه وهو بلح وصله لإذن إن كانت الحالان.

فبسراً حال من الضمير المستكن في كان الأولى ورطباً حال من الضمير المستكن في كان الثانية، والعامل في الظرفين، أفعل التفضيل وإن كان أحدهما متقدماً عليه، لأن الظروف والمجرورات تتقدم على العامل فيها، حيث ذهب الفارسي، والمازني، وابن جني، وابن كيسان، وابن خروف، إلى أن أفعل التفضيل، عامل في الحالين معاً.فبسر حال من الضمير المستكن أطيب ورطباً حال من الضمير المجرور في منه والعامل منها أطيب[3].

---

(1) الأندلسي، الارتشاف (ج354/2).

(2) المرجع السابق، ج354/2؛ السيوطي، الهمع (ج 243/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 345/2)؛ الأندلسي، الارتشاف (ج 353/2) ابن مالك، وشرح الألفية (ص ص 331– 332)؛ الفارسي، الحلبيات(ص178).

قال أبو حيان: إن جعلنا أفعل التفضيل عاملاً في الحالين لزم منه مخالفة سائر ما عمل في الحال من حيث التضمن بمعنى الفعل بجواز تقديم إحدى الحالين عليه وذلك لا يكون في غيره.

قال ابن مالك [1]: ويلزم تقديم عاملها إن كان فعل غير متصرف أو صلة أو حرف مصدري أو مصدراً أو القسم... أو أفعل التفضيل، أو مفهم التشبيه، وافتقر واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالباً.

وقول أبو حيان: إذا كان المجرور بمن بعده أفعل التفضيل لا يجوز تقديمه عليه إلا في شذوذ أو ندور تقديم الحال عليه أولى وهذا مخالف لكلام أبو علي الفارسي .

38- الجمل التي ليس لها موضع من الإعراب

قال أبو حيان [2]:

الأول: أن تقع بعد أدوات التحضيض نحو: هلا ضربت زيداً.

ثانياً: أن تقع بعد حروف الشرط غير العاملة نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك ولو جاء زيد أكرمتك ولما جاء زيد أكرمتك على مذهب سيبويه في لمّا فإنه يذهب إلى أنها حرف، مذهب الفارسي أنها اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جر بإضافة الظرف إليه ويقدرها بحين.

الثالث: أن تقع جواباً لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابقة

الرابع: أن تقع صلة لحرف أو اسم، نحو: قام الذي وجهه حسن .

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة الجمل التي ليس لها موضع من الإعراب ،حيث ذكر قول الفارسي في لما حيث قال: إنها اسم ظرف والجملة عنده تكون في موضع جر بإضافة الظرف، بمعنى حين أما مذهب سيبويه فأنه يذهب إلى أنها حرف[3] ولم يبدِ رأيه في الفارسي في هذه المسألة .

---

(1) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص110).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج2 / 286).

(3) سيبويه، الكتاب (ج144/2).

39 – باب التمييز

قال ابن مالك :

مَا مُمَيَزٌ وَقَبْل فاعلٌ فَيَنْحُو نِعْمَ مَا يَقُول اَلْفَاضِلُ [1]

قال أبو حيان[2]: ومن ذلك: ما في باب نعم، نحو قوله تعالى: (فَنِعِمَاً هِيَ) أجاز الفارسي أن تكون ما تامة بمعنى شئ فتكون في موضع نصب على التمييز. ومنع من ذلك أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان مسائل خلافية بين النحاة في مسألة التمييز ومنها مسألة التمييز في باب نعم، حيث ذكر قول الفارسي في قوله تعالى (فَنِعِمَاً هِيَ)، حيث أجاز الفارسي أن تكون ما تامة بمعنى شيئ فتكون في موضع نصب على التمييز وخالفه في ذلك أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني [3].

قال المرادي [4]: وإذا وقعت " ما " بعد نعم وبئس فتارة يليها فعل وتارة يليها اسم وأما التي تكون بأنها في موضع على التمييز، فاختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسي.

الثاني: أنها نكرة غير موصوفة ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.

الثالث: أنها تمييز والمخصوص " ما " أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي.

قال ابن هشام [5]: واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس، فقيل فاعل، فهي معرفة ناقصة

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (50).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج2 /394).

(3) السيوطي، الهمع (ج1/250)؛ الأندلسي، الارتشاف (ج 2/381).

(4) المرادي، المقاصد الشافية(ج 4/533).

(5) الأنصاري، أوضح المسالك (ص169).

أي موصولة في، نحو: ﴿ **نِعِمّا يَعِظُكُمْ بِهِ** ﴾ [1] ومعرف تام في، نحو: ﴿ **فَنِعِمّاً هِيَ** ﴾ [2] أي؛ فنعم الشئ هي فقيل: تمييز فهي نكرة موصوفة في الأول وتام في الثاني .

40 - تقدم التمييز على الفعل

قال أبو حيان [3]: مثل التمييز بما انتصب عن تمام الاسم والتمييز المنتصب عن تمام الاسم يكون عدداً ومقداراً وشبيهاً بالمقدار: مثال العدد: عندي خمسة عشرَ رجلاً والمقدار: مكيل وموزون ومسموح، مثال المكيل قوله في البيت: قفيزاً بُرّا ومثال الموزون قوله: ومنوين عسلاً وتمراً ومثال الممسوح قوله: كشبر أرضاً والشبيه بالمقدار قولهم: ما في السماء موضع راحة سحاباً وعليه شعر كلبين ديناً تقديره، مثل: شعر كلبين، أي مثله في الكثرة، ولا يجئ المنصوب عن تمام الاسم بعد ما ليس بعدد ولا بمقدار ولا شبيه به إلا قليلاً يحفظ ولا يقاس عليه نحو قولهم: لله دره رجلاً وويحه فارساً، ومثل أحد ذهباً ولنا أمثالنا إبلاً ولنا غيرها شاتاً وأبرحت جاراً ويا جارتا ما أنتي جارة.

قال ابن مالك :

يَا سَيْدَاً مَا أَنْتَ مِنْ سَيدٍ مُوطِأ اَلْأَكْنَافِ رَحَبُ اَلْذِرَاعِ [4]

فمن سيد تمييزٌ: ما أنت سيداً.

وقد عد سيبويه مثله من المقادير وخالفه الفارسي في ذلك وهو الأولى، لأن إنما يريد بالمقدار ما صح إضافة المقدار إليه لفظاً أو نية ومثل لا يصح فيها ذلك.وتمام الاسم يكون بأحد ثلاثة أشياء: إما بالتنوين كشبرٍ أرضاً وإما بالنون كمنويْن عسلاً وإما بالإضافة ك: لله دره رجلاً وقالوا أن يكون التنوين مقدراً نحو :خمسةَ عشرَ رجلاً وذلك في المركب فيتم بالتنوين المقدر.

---

(1) [النساء: 58].

(2) [البقرة: 271].

(3) الأندلسي، منهج السالك (ج2 / 397-398).

(4) البيت من البحر السريع، لسفاح بن بكير، ابن مالك، شرح التسهيل (ج82/3).

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في (مثله) من المقادير، حيث خالف سيبويه في هذه المسألة الذي عد مثله من المقادير [1]، وقد وافق أبو حيان كلام الفارسي في هذه المسألة معللاً ذلك: إنما نريد بالمقدار ما صح إضافة المقدار إليه لفظاً أو قيمة ومثل لا يصح فيها ذلك [2].

41 – تقديم التمييز على الفعل

قال ابن مالك :

وَعَامِلُ اَلْتَمْييز قَدَّمَ مُطْلِقَاً وَاَلْفِعْلُ ذُو اَلْتَصْرِيفِ نَزْرَاً سُبِقَاً [3]

قال أبو حيان [4]: واختلف النحويون في تقديمه على الفعل فمنهم من منع ذلك وهو مذهب سيبويه، والفراء، وأكثر البصريين، والكوفيين، وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي في شرحه للأبيات وأكثر متأخري أصحابنا ومنهم من أجاز تقديمه وهو مذهب الكسائي والمازني والجرمي والمبرد ومن أخذ بمذهبهم من البصريين وبعض الكوفيين وبه قال هذا الناظم وهو الصحيح لكثرت ما ورد من الشواهد على جواز ذلك وقياساً على سائر الفضلات قال الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَما كَانَ نَفْسَاً بِالْفِراقِ تَطِيبُ [5]

فقدم (نفساً) على (تطيب) وقد تنطع المانعون للجواز في تأويل هذا البيت وبعضهم رد هذه الرواية وزعم أن الرواية: وما كان نفسي بالفراق تطيب.وقد تأوله ابن عصفور زاعماً أنه لم يجئ ذلك إلا في بيت واحد من الشعر فلا حجة فيه؛ لأنه قد يتقدم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام وذلك منه عدم اطلاع على أشعار العرب وتقليد لبعض من تقدم بل قد جاء من ذلك جملة تبنى على مثلها القواعد قال بعض طيئ [6]:

إذا المَرْءُ عَيْنَاً قرّ بِالأَهْلِ مثريَاً ولمْ يعنْ بِالإحْسَانِ كَانَ مُذَمَمَاً

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج 172/2، 174).

(2) ابن عصفور، شرح المقرب (ص770).

(3)ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص51).

(4) الأندلسي، منهج السالك (ج2 ص415– 416).

(5) البيت من البحر الطويل، وهو للمخبل السعدي، ربيع بن مالك، الزمخشري، شرح المفصل (ج2/ 74)؛ الشاهد تقديم التمييز على عامله المتصرف. نفساً تطيبُ.

(6) البيت من بحر الطويل، وهو لابن مالك، الأندلسي، والتذييل والتكميل (ج 125/4).

قال آخر:

ضَيَعْتُ حَزمِي فِي إبْعَادِي الأمَلا وَمَا ارْعَويت وَشَيْبَاً رَأسِي اشْتَعَلَا [1]

وأما باب وجع زيدٌ رأسه وسفه عمرو رأيه، فاختلف النحويون في جواز تقديمه على الفعل فمنع من ذلك الفراء، وأجاز التقديم البصريون والكسائي على اختلاف بينهم في تأويل نصب هذه الألفاظ.وحجة من منع تقديم التمييز على الفعل إنما هو عدم السماع في ذلك وأقيسته مدخولة معارضة للنصوص الصحيحة الواردة في كلام العرب الفصيح فلا التفات إليها.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة تقديم التمييز على الفعل، حيث اختلف النحاة في هذه المسألة.

قال أبو حيان: في ذكر قول الفارسي حيث منع أبو علي الفارسي تقديم التمييز على الفعل وقد وافقه في ذلك سيبويه، والفراء، وأكثر البصريين والكوفيين [2] ومنهم من أجاز تقديم التمييز على الفعل وهو مذهب الكسائي، والمازني، والمبرد، والجرمي [3]، وقد خالف أبو حيان كلام الفارسي في هذه المسألة في جواز تقديم التمييز على الفعل لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك وقياساً على الفضلات قال الشاعر:

ولسْتُ إذَا ذَرَعاً أضيقَ بِضَارعٍ ولَا يَائِسٍ عِنْدَ التَعَسُر مِنْ يُسُرْ [4]

قال ابن عقيل[5]: فإن كان العامل غير متصرف وقد منعوا التقديم سواء كان فعلاً نحو: " ما أحسن زيداً رجلاً " أو غيره " عندي عشرون درهماً وقد يكون العامل متصرفاً فيمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ذلك نحو: " كفى بزيدٍ رجلاً ".

42 – القول في منع تقديم التمييز على الفعل

قال أبو حيان [6]: قال الزجاج والفارسي: المانع من تقديمه كونه منقولاً من الفاعل أو فاعلٍ في المعنى فلا يتقدم كما لا يتقدم الفاعل وعرض بجواز: أخرجت زيداً فزيدٌ فاعلٌ من حيث

---

(1) البيت من البحر البسيط، لم أعثر على قائله، ابن الجوزية، شفاء العليل (ص559).

(2) سيبويه، الكتاب (ج20/1).

(3) المبرد، المقتضب (ج56/3).

(4) البيت من الطويل، لأبي الهول الحميري، ابن مالك، شرح التسهيل (ج 389/2)؛ الرضي، وشرح الكافية الشافية (ص 777)..

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج2/ 295).

(6) الأندلسي، منهج السالك (ج2/ 418– 419).

المعنى؛ لأنه كان قبل دخول همزة النقل على الفعل ،خرج زيدٌ ومع ذلك يجوز زيداً أخرجت باتفاق من النحويين مع أنه فاعل في الأصل قبل النقل وفاعل أيضاً من جهة المعنى وبيانه كما يكون منقولاً من الفاعل فقد يكون منقولاً من المفعول، والمفعول يجوز تقديمه فكذلك ينبغي أن يجوز تقديم هذا وبابه وبأنه قد لا يكون منقولاً من فاعلٍ ولا مفعولٍ نحو: داري خلف دارك فرسخا. وقال الفارسي أيضاً: المانع له من التقديم كونه مفسراً ومرتبة المفسِّر أن يأتي بعد المفسَّر وعورض للحال فأنه يجوز تقديمها على العامل وإن كانت مفسِّرة لما انبهم من الهيئات كما كان التمييز مفسِّراً لما انبهم من الذوات.

وقال العبدي: المانع من التقديم شبهه بالمنتصب بالصفة المشبهة باسم الفاعل من جهة أنه منقول كما أن ذلك منقول، وعورض بأنه قد يجئ في غير منقولٍ: امتلأ الإناء ماءٌ فإنه لا يقال فيه امتلأ ماء الإناء، وقال سيبويه [1]: المانع له من التقديم حمله على الصفة ولم يعلل بالنقل. وقال العبدي [2]: أيضاً واختاره الأستاذ أبو علي: المانع من التقدم كون الغالب عليه أن يكون في الأعداد وفيما ليس بفعل وهذا لا يتقدم التمييز فيه فعومل ما عمل فيه الفعل معاملته ولا كذلك الحال؛ لأن أكثر ما يعمل فيها الفعل، وعورض بأنه لو كان كذلك لجاز أن تتقدم الحال على العامل فيها إذا كان معنى فعل حملاً على الفعل مراعاةً لحمل الأقل على الأكثر.

وقال أبو بكر بن طاهر: المانع من تقديمه كونه عامله غير متصرف أعني أنه لا يعمل في معموله معرفة ونكرة كسائر العوامل فضعف ذلك وعورض بالحال فإنها لم يتصرف فيها بالتنكير والتعريف بل التزموا فيها التنكير.فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم، وهي معارضة للسماع والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب . فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه فضلاً عن مستنبطه فهل هذا كله إلا من الوضعيات ؟ والوضعيات لا تعلل.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة المانع من تقديم التمييز على الفعل، حيث ذكر الفارسي، والزجاج ،المانع من تقديم التمييز على الفعل السبب هو كونه مفعولاً من الفاعل أو فاعل في المعنى، فلا يتقدم التمييز على فعله، كما لا يتقدم الفاعل.وعورض بجواز " أخرجتُ

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج205/1).

(2) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي، أبو طالب النحوي، (ت 406 هـ)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج101/1).

زيداً " فزيد فاعل من حيث المعنى، لأنه كان قبل دخول همزة النقل على الفعل كما كان مفعولاً من الفاعل، فقد يكون منقولاً من المفعول، والمفعول يجوز تقديمه ،فكذلك ينبغي أن يجوز تقديم هذا وبابه قد لا يكون مفعولاً من فاعل ولا مفعول نحو " داري خلف دارك فرسخاً ".

وقال الفارسي [1]: المانع من التقديم كونه مفسَّراً ومرتبة المفسِّر أن يأتي بعد المفسَّر، وهناك من يرى المانع من التقديم شبهه بالمنتصب بالصفة الشبهة باسم الفاعل من جهة، ومن يرى أن المانع هو كون عامله غير متصرف [2].

ومن يرى أن المانع هو الغالب أن يكون في الأعداد، فخالف أبو حيان كلام الفارسي، حيث قال أبو حيان: فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقدم، وهي معارضة للسماع والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالاتها.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج389/2).

(2) الأندلسي، الارتشاف (ج 385/2)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج389/2)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج 252/1)؛ الفارسي، المقتصد (ج694/2).

المبحث الثالث:

المجرورات

43 – القول في معانٍ منْ

قال ابن مالك:

بعضْ وبَيَّنْ وابتدئْ في الأمكنة بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبدْءِ اَلأَزْمِنَة [1]

قال أبو حيان[2]: وإثبات التبعيض معنى لمن، قال به الفارسي وجمهور النحويين وكونها كبيان الجنس مشهور في كتب المعربين ويخرجون عليه مواضع من القرآن وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين منهم النحاس وعبد الدائم القيرواني وابن بابشاذ وابن مضاء وقد أنكر كونها للجنس أكثر أصحابنا وزعم أنها لم ترد لهذا المعنى ولا قام دليل من لسان العرب.

وأما كونها لابتداء الغاية في غير الزمان فهو مذهب البصريين سواء أكان ما دخلت عليه مكاناً نحو: سرت من الكوفة على البصرة أو غير مكان نحوه: ضربت من الصغير إلى الكبير.

وذهب الكوفيون إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان [3]. وهو الذي أشار غليه الناظم بقوله: (وقد تأتي لبدء الأزمنة) وجاء دخولها على الزمان في القرآن وفي أشعار العرب الفصحاء وكثر كثرة توجب القياس، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشئ .

قال تعالى: ﴿ **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** ﴾[4] "وقال تعالى: ﴿ **لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ** ﴾ [5] " ودخول (مِنْ) على قبل وبعد في القرآن كثير وقال الشاعر[6] :

مِنْ اَلْصُبْحِ حَتَى تَطْلُعَ اَلْشَمسُ لَا تَرَى مِنْ اَلْقَومِ إَلَا خَارِجِيَاً مُسَوَمَاً

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص53).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج3 /26–27).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج34/2).

(4) [الروم: 4].

(5) [التوبة: 108].

(6) البيت من بحر الطويل، للحصين بن حمام المري، من شعراء الجاهلية. ابن عصفور، المقرب (ص 217)؛ الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 4/ 999).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في معنى من معانٍ (مِنْ)، حيث يرى أنها جاءت للتبعيض، حيث ذكر أقوال النحاة في هذه المسألة ومنها ذكر المبرد، والأخفش، وابن السراج أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية وأن سائر المعاني التي ذكروها المراجع إلى هذا المعنى. وهناك من قال أنه لبيان الجنس.

قال ابن حجر العسقلاني [1]: أما أكثر البصريين، فعلى منع مجئ "من " ابتداء الغاية في الزمان. قال سيبويه [2]: أما "من" فتكون لابتداء الغاية، في الأماكن وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا.

قال أبو حيان [3]: وقد أنكر للجنس أكثر أصحابنا، وزعم أنها لم ترد لهذا المعنى، ولا قام دليل من لسان العرب، وقد ذكر ابن عقيل [4] أن من يستعمل بمعنى (بدل)، فمن استعمال (مِنْ) بمعنى (بدل) قوله عزوجل: ﴿ **أَرَضِيتُمْ بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ الآخِرَةِ** ﴾ [5] أي ! بدل الآخرة ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة .

وذكر ابن هشام [6]: سبعة معانٍ لـ " من " وذكر منها ابتداء الغاية المكانية، باتفاق نحو: من المسجد الحرام.

44 – القول في من الزائدة

قال ابن مالك:

وَزَيْدِ فِي نَفْيٍ وَشُبْهَهُ فَجْرِ نَكِرَةٌ كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرِ [7]

قال أبو حيان [8]: من الزائدة عند الأخفش تزاد في الواجب، وغير الواجب، وقبل النكرة

---

(1) العسقلاني المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري (ص572).
(2) سيبويه، الكتاب (ج4 / 221).
(3) الأندلسي، منهج السالك (ج414/2).
(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج3 / 18).
(5) [التوبة : 38].
(6) الأنصاري، أوضح المسالك (ص128).
(7) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص53).
(8) الأندلسي، منهج السالك (ج3/ 33– 34).

والمعرفة، هذا نقل بعض أصحابنا وقد قال الكسائي: وهشام، من الكوفيين أن من زائدة في قوله تعالى ﴿ **يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ** ﴾. [1]

وقوله: ﴿ **وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ** ﴾ [2] .

وقوله: ﴿ **يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ** ﴾ [3] وقوله تعالى: ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ** ﴾ [4] كما قال الأخفش: [5] فدل على أنهما لا يشترطان التنكير وقد وافق الفارسي الكوفيين على زيادتها في الواجب فأجاز في قوله تعالى: ﴿**وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ** ﴾ أن تكون من فيهما زائدة أي جبالاً فيها برد ذكر ذلك في بغدادياته [6].

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي، في جواز زيادة (منْ) في الواجب، في قوله تعالى: ﴿ **وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ** ﴾ [7] وذكر معه أقوال النحاة ومنهم ابن جني[8] الذي رأى زيادتها في الواجب ويرى الكوفيون، أن (منْ) تزاد في الواجب، وغيره بشرط، أن يكون معمولها نكرة، ويرى البصريون أنها تزاد بشرط أن يتقدمها غير واجب ،وزعم علي بن سليمان [9]: أن (منْ) الزائدة لابتداء الغاية فإذا قلت: ما قام من رجل ابتدأت النفي من هذا النوع دون غيره ثم عرض لها وإن كانت لابتداء الغاية أن يقتصر بها على هذا النوع، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) [نوح: 4]، [إبراهيم: 15]، [الأحقاف: 31].

(2) [محمد: 15].

(3)[النور: 30].

(4)[المائدة: 9].

(5) ابن عصفور، شرح الجمل الكبير (ج1/ 485).

(6) الفارسي، البغداديات (ص 241).

(7) [النور: 43] .

(8) ابن جني، المحتسب (ج164/1)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج 139/3)؛ الأندلسي، التذييل والتكميل (ص 1027).

(9) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الأصغر تـ "316 هـ " السيوطي، همع الهوامع (ج 35/2).

45 - القول في معانِ حرف اللام

قال ابن مالك :

وَاَللَامُ لِلْمُلْكِ وَشُبْهَهُ وَفِيه تَعْدِيَة أَيْضَاً وَتَعْلِيلٍ قَفِي [1]

قال أبو حيان [2]: مثالها للملك المال لزيد، وشبه الملك: السِّرْج للدابة والباب للدار، سيبويه يعبر عن هذا الاستحقاق، وعبر أبو علي عن ذلك بالتحقيق، وقال المبرد: معنى اللام جعل الأول لاصقاً بالثاني [3] والصحيح مذهب سيبويه أنها للاستحقاق وهو معناها العام؛ لأنه لا يفارقها إنما جعلها النحويين للملك لأنه ضربٌ من الاستحقاق [4].

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول أبي علي في معنى حرف (اللام)، حيث يرى أن معنى حرف اللام هو للتحقيق، وذكر معه أقوال النحاة، حيث يرى سيبويه أنها للاستحقاق، وقال المبرد: معنى اللام جعل الأول لاصقاً بالثاني، وهناك من قال: أنها للملك: المال لزيد. وشبه الملك: السرج للدابة.

وذكر ابن هشام الأنصاري [5]: في معنى اللام أنها للاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو:﴿ **الحَمْدُ لِلَهِ** ﴾ [6]، ﴿ **وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ** ﴾ [7]، **ونحو:** ﴿ **وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ** ﴾ [8].

وقال أبو حيان [9]: والصحيح مذهب سيبويه ،أنها للاستحقاق، وهو معناها العام، لأنه لا يفارقها، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص53).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج3 ص 47-78).

(3) المبرد، المقتضب (ج49/1).

(4) سيبويه، الكتاب (ج4/ 19).

(5) الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص275).

(6) [الفاتحة: 1].

(7) [المنافقون: 8].

(8) [المطففين: 1].

(9) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 47).

46 – القول في معنى حرف الباء

قال ابن مالك:

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا ألصقِ ومِثْل مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِقِ

قال أبو حيان[1]: وقوله: (ومن) أي وتأتي بالباء بمعنى من التبعيضية وذكر هذا المعنى الكوفيون وابو علي الفارسي ، وخرج على ذلك الفارسي قول الشاعر :

فَلَثِمْتُ فَاهَا آخذاً بِقُرُونِهَا شُرْبُ اَلنَّزِيفُ بِبَرْدِ مَا اَلحَشْرَجِ [2]

وعلى هذا المعنى خرج الأصمعي قول الشاعر :

شَرِبْنَّ بِمَاءِ اَلْبَحْرُ ثُمَ تَرَفَعَتْ ..... [3]

وقال الكوفيون في قوله تعالى :﴿ **عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللّهِ** ﴾ [4] " أي منها [5] وقد استدل من أثبت للباء هذا المعنى بقول العرب: أخذت بثوب زيد، ومعلوم الفرق بين: أخذت بثوب زيد وأخذت ثوب زيد، وأكثر النحويين لا يثبت كون الباء للتبعيض ويتأولون مما أوهم ذلك.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في معنى حرف (الباء) ،حيث يرى ان الباء تأتي بمعنى من التبعيضية، واستدل بقوله تعالى: ﴿ **وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ** ﴾ [6] واستدل بقول الشاعر:

فَلَثِمْتُ فَاهَا آخِذَاً بِقُرُونِهَا شُربُ اَلنَّزِيف بِبَرْدِ مَا اَلْحَشْرَجِ [7]

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ج59/3 – 60).

(2) البيت من البحر الكامل، لعمر بن أبي ربيعة، ويوجد في ديوانه(ص 84). ابن مالك، شرح التسهيل (ج151/3).

(3) البيت من البحر الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، وعجزه: متى لجج خضر لهن نئيج، والبيت في شرح التسهيل لابن مالك (ج153/3).

(4) [الإنسان: 6].

(5) الأنصاري، المغني (ج105/1).

(6) [المائدة: 6] .

(7) البيت من بحر الكامل لعمر بن أبي ربيعة يوجد في ديوانه(ص 84)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج 152/3).

وقد قال الكوفيون في قوله تعالى: ﴿ **عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ** ﴾ [1] أي منها.

وقال في الأشموني [2] :وقد ذهب بعضهم إلى أن المعنى الذي وضعت له الباء إنما هو معنى الإلصاق فقط، إذ لا يفارقها في شئ من هذه الأقسام التي عدها النحويون.

وقال أبو حيان: أن أكثر النحويين لا يثبت كون الباء للتبعيض، وهذا يدل على مخالفته لكلام الفارسي في هذه المسألة.

47 – القول في عامل الرفع بعد مذ ومنذ

قال ابن مالك:

وَمُذُ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رُفِعَا أَوْ أَوَلِيَا اَلْفِعْلُ كَجِئْتُ قَدْ دَعَا [3]

قال أبو حيان [4]: وقوله: (حين رفعا) ظاهر في أن الرفع بعدهما إنما هو بهما؛ لأنه نسب الرفع إليهما، لم يبين الناظم على أي شئ ارتفع الاسم، وفي العامل للرفع أربعة أقوال:

أحدهما: أن الاسم مرفوع على الخبرية ومذ ومنذ مبتدأن فإذا قلت: ما رأيته أمذ يومان أنك قلت: ما رأيته أمد ذلك؛ أي انقطاع الرؤية يومان وهذا مذهب ابن السراج، والفارسي، وجمهور البصريين.

الثاني: أن الاسم مبتدأ ومذ ومنذ ظرفان في موضع الخبر، وهو مذهب الزجاج، وجماعة من البصريين.

الثالث: أن الاسم مرفوع على الفاعلية تقديره: من إذ مضى يومان، وهو مذهب الكسائي، والفراء، وابن مضاء، من أصحابنا.

الرابع: أن الاسم مرفوع على الخبر لمبتدأ محذوف وذلك منصوص في منذ أي: ما رأيته من الذي هو يومان يريد من الوقت الذي هو يومان وهو مذهب الفراء والاحتجاج لهذه المذاهب وعليها يستدعي طولاً.

---

(1) [الإنسان: 6].

(2) الأشموني، شرح الأشموني(ج 221/2).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص53)

(4) الأندلسي، منهج السالك (ج3/ 85–86).

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في عامل الرفع بعد" مذ ومنذ "، حيث يرى أن الاسم مرفوع على الخبرية، ومذ مبتدأ، في قوله: ما رأيته مذ يومان أي: ما رأيت أمد ذلك.

وذكر معه أقوال النحاة، في ذلك ومنها: ما ذهب إليه الزجاج، وجماعة من البصريين، أن الاسم مبتدأ ومذ ومنذ ظرفان في موضع الخبر[1] وهناك أقوال عدة في هذه المسألة ومنها قول ابن مالك: أن الرفع بعدهما إنما هو بهما.

حيث ذكر ابن هشام الأنصاري [2]: عن مذ ومنذ والصحيح أنهما حرفا جر بمعنى (من)، إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى في إن كان حاضراً، وبمعنى من وإلى إن كان معدوداً، نحو: (ما رأيته مذ يوم الخميس) ، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

48 – دخول مذ ومنذ على الجملة

قال أبو حيان[3]: وإذا وليهما الجملة فهما ظرفان، واختلف إذ ذاك فيهما فظاهر كلام سيبويه [4] أنهما اسمان منتصبان على الظرف مضافاً إلى الجملة كسائر أسماء الزمان ولا محذوف بينهما وهو مذهب الفارسي، وذهب الأخفش إلى أنهما لا يكونان إذ ذاك إلا مرفوعين على الابتداء، ولابُّد من تقدير اسم زمان بين الجملة وبينهما يكون خبراً عنهما لأنهما لا يدخلان عنده إلا على أسماء الزمان ملفوظاً بها أو مقدرة، فيقدره: مذ زمن خلقه الله ومذ زمن عقدت ومذ زمن أنا يافع.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في" مذ ومنذ " اللذان يليان الجملة، حيث يرى إذا وليا، منذ، ومذ الجملة، فإنهما اسمان منصوبان على الظرف مضافان على الجملة، كسائر أسماء الزمان ولا محذوف بينهما لقول الشاعر :

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي اَلْمَالُ مُذْ أَنَا يَافِع وَلِيداً وَكَهْلَاً حَتَّى شِبْتُ وَأَمْرَدَا [5]

---

(1) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح (ج 20/2).

(2) الأنصاري، مغني اللبيب (ص441).

(3) الأندلسي، منهج السالك (ج3/ 87).

(4) سيبويه، الكتاب (ج4 / 126).

(5) البيت من البحر الطويل وهو للأعشى في ديوانه (ص135)؛ محمد حسين.

وذكر قول الأخفش [1] أنهما لا يكونان إلا مرفوعين على الابتداء.

والراجح، إذا دخلت مذ ومذ على الجملة فتحتم أن تكون ظرفاً .

وقال أبو حيان [2]: وإذا وليهما الجملة فهما ظرفان، وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

والراجح أنه إذا دخلت مذ ومنذ على الجملة يتحتم أن تكون ظرفاً.

49 – القول في فصل بين رُب ومعمولها في الجار والمجرور

قال ابن مالك :

وَحُذِفَتْ رُبَ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَأَلْفَا وَبَعْد اَلْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ [3]

قال أبو حيان[4]: وأما الفصل بينهما بالجار والمجرور فجاء في الشعر ولا يقاس عليه وكذا جاء في غيرها وبالظرف ضرورة، وضمير مبهم وليس جرها إياه بقليل خلافاً لزاعمه، ويكون مفرداً مذكراً وإن ميزت بمؤنث أو مثنى أو مجموع خلافاً لمن أجاز مطابقته للتمييز وهم الكوفيون، وهذا الضمير نكرة لا معرفة خلافاً للفارسي، و كثير من النحاة إذ زعموا أنه معرفة ويجب تمييز ذلك الضمير منصوباً ولا يجوز جره بمن، وربما جاء مجروراً على إضمارها وتشبيه رُبَّ بكم، ولا تجر معرفاً بالألف واللام خلافاً لزاعمه ومجرورها النكرة لا يلزم وصفه وفاقاً للزجاجِ والوقشي [5] وابن طاهر وابن خروف.

ولظاهر كلام سيبويه[6] خلافاً للمبرد، وابن السراج، والفارسي، والعبدي وليس في موضع نصب أبداً خلافاً للزجاجِ ومن وافقه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في الفصل بين ربَّ والضمير، حيث يرى أن الضمير جاء معرفة، ويجب جعل ذلك الضمير منصوباً ولا يجوز جره بمن وربما جاء مجروراً على إضمارها.

---

(1) الأندلسي، الارتشاف (ج2/ 242).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج87/3).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص53).

(4) الأندلسي، منهج السالك (ج3 /102– 103).

(5) أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام بن خالد الكناني، المعروف بابن الوقشي، وأحد المتقنين بالعلوم (ت 489 هـ)؛ الدمشقي، طبقات الشافية (ص 84).

(6) سيبويه، الكتاب (ج56/2).

قال الفارسي [1]: إلى أن الضمير جاء معرفة، وجرى مجرى النكرة في دخول رُبَ عليه لما أشبهها في أنه غير معين ولا مقصود قصد.

وقال أبو حيان [2]: لا تجر رُبَّ ضمير معرفاً بالألف، واللام، ومجرورها نكرة لا يلزم وصفه وليس في موضع نصب، وهذا يدل على مخالفته لكلام الفارسي في هذه المسألة.

50- حذف الفعل الذي يتعلق بـ (رُبَّ)

قال أبو حيان [3]: وحذف الفعل الذي تتعلق به للعلم به نادراً وفاقاً لسيبويه والخليل لا كثير خلافاً للفارسي والجزولي ولا ممنوع خلافاً للكذة الأصبهاني إذ زعم أن ذكره واجب ولحن ما ورد من ذلك وزعم أنه منحول للعرب وهذا كله تفريع على أن رُبَّ تتعلق خلافاً للرماني وابن طاهر إذ زعما أنها لا تتعلق.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في حذف الفعل الذي يتعلق بـ رُبَّ كثير، وذكر قول سيبويه[4]، والخليل أن حذف الفعل نادراً وذكر معه قول للكذة الأصبهاني إذ زعم أن ذكره أي الفعل واجب.

قال ابن حجر العسقلاني [5]: في مخالفتها حروف الجر من عدة أوجه هما: ذكر منها عدم جواز إظهار الفعل الذي يتعلق به.

قال أبو حيان: وفي قول المصنف " ولا مضى ما تتعلق به " نص على أنها تتعلق كحروف الجر غير الزوائد، وهذه مسألة اختلف فيها مذهب الرفاتي، وابن ظاهر، إلى أنها لا تتعلق بشئ وحكاه شيخنا أبو الحسن بن أبي الرفيع [6] ، على بعض المتأخرين قال: " وإذا قلت رُبَ رجل عالم " قد لقيته قرب حرف دخل على المبتدأ وخفضه وهو بمنزلة بحسبك زيد فدخل

---

(1) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص 253).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج103/3).

(3) المرجع السابق، ج3 / 104.

(4) سيبويه، الكتاب (ج 115/3).

(5) العسقلاني، المسائل النحوية (ص597)؛ الفارسي، العوامل المائة(ص181). الأنباري، أسرار العربية (ص 261).

(6) هو أبو الحسن بن إبراهيم بن مير القزويني، (ت 1409 هـ)؛ الزركلي، سير الأعلام (ص37).

حرف الجر فانخفض المبتدأ كما أن المجرور هنا لا يحتاج على متعلق كذلك رب رجل عالم لا يحتاج إلى متعلق وذهب الجمهور إلى أنه يتعلق[1]، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

51 - القول العامل في الإضافة

قال ابن مالك:

وَالْثَّانِيُ أَجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يُصْلِحْ إِلَا ذَاكَ وَالْلاَم خُذَا [2]

قال أبو حيان [3]: لما ذكر حكم الأول في إضافة من حذف التنوين والنون إن كانتا فيه أخذ يذكر حكم الثاني فقال: (والثاني أجرر) ولم يذكر عامل الجر إنما ذكر العمل لا العامل، قد اختلف النحويون في العامل فظاهر كلام أبي علي في الإيضاح أنه معنوي وهو الإضافة التي شرحناها قبل وقد صرح بذلك غيره فقال: الجر يكون بأحد ثلاثة أشياء بحروف وبإضافة وبتبعية وذهب سيبويه إلى أن العامل نفس الاسم المضاف نص على ذلك في كتابه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في عامل الجر في الإضافة، حيث ذكر أن العامل هو معنوي أي أن الأسماء المجرورة، عند أبي علي ضرب ينجر بحرف جر وضرب ينجر بإضافة اسم مثله إليه [4]، وقد اختلف النحويون في العمل فمنهم من قال العامل هو بالحروف أو بالإضافة أو بالتبعية. وذكر سيبويه [5] إلى أن العامل نفس الاسم المضاف.

وذهب الزجاج إلى أن العامل في المضاف إليه معنى اللام لأن الأسماء لا تجر.

قال ابن عصفور [6]: وهو الصحيح؛ أي كلام سيبويه.

قال ابن حجر [7]: قوله: " نساء المؤمنات تقديره: نساء الأنثى المؤمنات أو نحوها ذلك حتى لا يكون من إضافة الشئ إلى نفسه.

---

(1) الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ص295).
(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص54).
(3) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 115).
(4) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (822/2).
(5) سيبويه، الكتاب (ج419/1).
(6) ابن عصفور، شرح الجمل(ج 75/2).
(7) العسقلاني، المسائل النحوية (ج66/2).

وقال أبو حيان: أصل عمل الجر إنما هو للحروف، لا للأسماء، وقال أبو حيان: الصحيح ما ذهب إليه سيبويه، هو أن المضاف إليه مجرور في المضاف، وهذا مخالف لكلام أبي علي في هذه المسألة.

52 – إضافة العدد إلى المعدود

قال ابن مالك :

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَد مُرَكَبُ يَبْقَ اَلْبِنَا وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ [1]

قال أبو حيان [2]: واختلفوا في إضافة العدد إلى المعدود فذهب ابن السراج على أنها لمعنى (مِنْ) فإذا قلت: ثلاثةُ أثوابٍ فالثلاثة هي الأثواب وذلك اسمها، مئة درهم أصله: دراهم وكأنك قلت: مائةٌ من الدراهم والمائةٌ اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد بل ذلك من جهة المعدود، والعرب يقيم العدد مقام المعدود ،وذهب الفارسي إلى أنها على معنى اللام فقال في مائةِ درهمٍ: المعدود الذي هو الدرهم ليس بعدد فتكون المائة بعضه وإذا لم تكن بعضه لم تكن بمعنى من وإذا لم تكن بمعنى من كانت بمعنى اللام والتأويل هذه المائة لهذا الجنس.فإذا أضفت عدداً إلى عدد آخر كانت الإضافة عندهما على معنى من، نحو: ثلاثة مائة؛ لأن مائة بمعنى مئتين والثلاثة من المئين هي مئون فصحح بعض أصحابنا مذهب ابن السراج.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في إضافة العدد إلى المعدود بمعنى (مِنْ)، وذلك عند الفارسي على أنها بالإضافة بمعنى اللام، حيث قال في مائة درهم: إن المعدود هو الدرهم والدرهم ليس بعدد، حيث إن المائة لم تكن بعض ولذلك كانت الإضافة بمعنى اللام. وذكر معه قول ابن السراج: [3]، حيث يرى أن الإضافة بمعنى (مِنْ) عندما يقال: مائة درهم؛ أي دراهم أي كان الأصل مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من، حيث هي عدد بل من جهة المعدود، وقال أبو حيان: إذا أضيف عدد إلى عدد كانت الإضافة عندهما على معنى (مِنْ) نحو ثلاث مائة، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص54).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج3 /120).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل له(ج 1 ص223).

53 – الإضافة بمعنى من أو اللام

قال ابن مالك:

والثَّانِي أَجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ في إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلاَّذَاكَ وَاللاَّم خُذَا

قال أبو حيان [1]: واختلف النحويون فيما يعتبر به الإضافة بمعنى (مِنْ) من الإضافة بمعنى (اللام)، فمنه من اعتبر ذلك بإطلاق الثاني على الأول كما يطلق لخزٌ على الثوب وكما يطلق الأكلب على الثلاثة وهذا معنى قول بعضه يصح بالثاني الإخبار عن الأول كأن تقول: الثوب خزٌ والثلاثة أكلب وهذا ليس بجيد؛ لأن إضافة يوم الخميس ونحوه يصلح فيها ذلك فتقول: اليوم الخميس، ومنهم من اعتبر ذلك بأن يكون المضاف بعضاً مما أضيف إليه وإلى هذا ذهب ابن كيسان والسيرافي وغيرهما فعندهم إضافة: يد زيدٍ وعين عمرو من هذا القبيل واستدلوا على ذلك بأن العرب إذا فصلت هذا النوع من الإضافة فصلت بمن.

وذهب ابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين إلى أن هذه الإضافة بمعنى اللام قالوا: وهو الصحيح قالوا: ولا حجة فيما ورد من ذلك؛ لأن العرب لم تلتزم الفصل في هذا النوع بمن بل فصلت تارة بمن وتارة باللام.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في الخلاف حول الإضافة بمعنى (مِنْ)، من الإضافة بمعنى اللام، حيث يرى الفارسي ،أن هذه الإضافة بمعنى اللام حيث استدل بكلام العرب التي لم تلتزم الفصل في هذا النوع، بمن بل فصلت تارة بمن، وتارة باللام، وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة، حيث ذكر ابن كيسان، والسيرافي، أن المضاف بعضاً مما أضيف إليه منها: يد زيدٍ وعين عمرو.

قول الشاعر:

فَأَلْعَيْن مِنِي كَأَنَ غَرْب تُحِطْ بِهِ دَهْمَاءُ تَارِكُهَا فِي الْقَتْبِ مَحْزُومِ [2]

ومنهم من اعتبر ذلك على الإطلاق، يطلق المضاف إليه إلى المضاف؛ أي إطلاق الثاني على الأول كما يطلق الخز على الثوب.

---

(1) الأندلسي، منهج السالك(ج3 / 121-122).

(2) البيت من بحر الطويل، من قصيدة طويلة لعلقمة الفحل تمتلئ بالحكم. ديوانه (ص50) بتحقيق درية الخطيب) وشاهده الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمن، السيوطي، همع الهوامع (ج46/2).

قال ابن هشام الأنصاري [1]: وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية، وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة... التي بمعنى من أن يكون المضاف بعض من المضاف إليه وصالحاً للإخبار عنه... فالإضافة بمعنى لام الملك الاختصاص، نحو ثوب زيد.

قال الزجاج [2]: الإضافة المعنوية تكون على أوجه خمسة، وذكر منها أن تكون بمعنى اللام، وهذا إنما يكون عند مغايرة المضاف للمضاف إليه وهذا كقولك: غلام زيد وثوبه وداره وهذا يكثر جداً. أن تكون بمعنى" من " كقولك باب ساج – وخاتم ذهب وهذا إنما يكون عند أن المضاف نفسه من جنس المضاف إليه فالخاتم من حبش الذهب والباب من الساج.

قال أبو حيان: معلقاً على كلام الفارسي ليدل على موافقة أبي حيان على كلام الفارسي، وهو الصحيح.

54 – أقسام الإضافة

قال ابن مالك:

وَذِي اَلْإِضَافَة اَسْمُهَا لَفْظِيه وَذَلِكَ مَحْظَة وَمَعْنَوِيَة [3]

قال أبو حيان [4]: أما ما وقع فيه الخلاف فأفعل التفضيل نحو: أفضل القوم كمذهب سيبويه والأكثرين أنه يعرف بإضافته إلى المعرفة، وذهب الكوفيون وابن السراج والفارسي وأبو الكرم بن الدباس [5] وتبعه من المتأخرين الجزولي وابن عصفور وابن أبي الربيع وغيرهم إلى أنه لا يتعرف بإضافته إلى المعرفة والمفعول من أجله، نحو: جئتك ابتغاء الخير ذهب الجرمي والرياشي إلى أنه لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة، وذهب الجمهور إلى أنه يتعرف بها.والمصدر المضاف إلى فاعله أو مفعوله نحو: يعجبني ضرب زيدٍ عمراً وشرب العسلِ زيدٌ ذهب أبو الحسن بن الطراوة وأبو القاسم وابن برهان إلى أنه لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة وذهب الجمهور على أنه يتعرف بها.

---

(1) ابن عصفور، شرح الجمل(ج 75/2).

(2) الزجاجي، المنهاج في شرح جمل الزجاج (ص516).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص54).

(4) الأندلسي، منهج السالك(ج3 ص 130– 131).

(5) هو المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب بن أبو الكرم بن الدباس النحوي، كان إماماً بالنحو، ت(500 هـ) السيوطي، بغية الوعاة (ج272/2).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في أفعل التفضيل أنه يعرف بإضافته إلى المعرفة [1]، حيث أجاز الفارسي، وابن عصفور، إلى أنه لا يتعرف بإضافته إلى المعرفة والمفعول لأجله، نحو ابتغاء الخير وذكر معه قول بعض النحاة، ومنهم الجرمي، حيث يرى أنه لا يتعرف بالإضافة إلى معرفة، وذهب الجمهور إلى أنه يتعرف بها [2] والمصدر المضاف إلى فاعله أو مفعوله، نحو: يعجبني ضرب زيد عمراً وشُرْبُ العسلِ زيدٌ.

قال أبو حيان: فأفعل هذا إذا أضيف إلى معرفة طابق ما فيه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، كما يطابق اسم الفاعل والصفة المشبهة ولا يلزم أن يكون بعض المعرفة التي أضيف إليها، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

55 – إضافة الموصوف إلى صفته

قال أبو حيان[3]: والموصوف المضاف إلى صفته، نحو: دار الدنيا، ودار الآخرة، ومسجد الجامع، وساعة الأولى، وحمة الحمقاء، ذهب الفارسي، وأبو الكرم بن الدباس، وغيرهما إلى أن هذه الإضافة غير محضة وذهب غيرهم إلى أنها محضة.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في إضافة الموصوف إلى صفته، حيث يرى أن هذه الإضافة غير محضة، وذهب آخرون إلى أنها محضة؛ أي خالصة من تقدير الانفصال.

قال ابن حجر[4]: في قوله عليه الصلاة والسلام: " **لاَ تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلاَثَةِ مَسَاجِدَ: المَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى** "[5]. قال ابن حجر: قوله والمسجد الأقصى وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة وقد جوزه الكوفيون واستشهدوا به بقوله تعالى: ﴿ **وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ** ﴾ [6].

---

(1) ابن السراج، الأصول(ج8/2)؛ الفارسي، الإيضاح (ص281)؛ ابن عصفور، شرح الجمل الكبير (ج72/2).

(2) ابن مالك ، التسهيل والتذييل(ص269)؛ الأندلسي، منهج السالك (ج3 /130 – 131).

(3) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 131).

(4) العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (ج 78/3).

(5) [البخاري: صحيح البخاري، الجمعة/ فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، 60/2: رقم الحديث 1188].

(6) [القصص: 44].

والبصريون يؤلونه بإضمار المكان أي الذي بجانب الكاتب الغربي ومسجد المكان والأقصى ونحو ذلك. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

56 – باب الإضافة

قال أبو حيان [1]: وأما باب الصفة المشبهة، فالنصوص متضافرة على أن الإضافة فيها إلى معرفة لا يتعرف بها المضاف، نحو: حسن الوجه وقد ذكرنا هذا الحكم فيما تقدم لنا الكلام عليه وحكى صاحب المقنع [2] عن الكوفيين أنهم أجازوا في: حسن الوجه وما أشبهه أن يكون صفة للمعرفة قال: وذلك خطأ عند البصريين؛ لأن حسن الوجه نكرة، فإذا أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام. ولولا أن الكوفيين اعتقدوا في الإضافة أنها تعرف ما أجازوا نعت المعرفة بحسن الوجه وذلك للأصل الذي أصلوه وكاد أن يكون إجماعاً منهم وهو أن النكرة لا تنعت إلا بالنكرة والمعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة وسيأتي الكلام في هذا الأصل في باب النعت إن شاء الله، وذهب أبو علي في تذكرته في قول الشاعر وهو الشنفري :

إذا هو أمسى آب قرة عينه مآب السعيد لم يسل أين ظلت

ويروي: لم يقل أين ظلت إلى أن قرة عينه منصوب على الحال مع أنه مضاف إلى معرفة فهو عنده بمنزلة حسبك ما يتعرف بالإضافة، وقرة: مصدر بالأصل بدليل: (ما أخفي لهم من قرة عين).

فأفرد ولم يجمع كما أفرد في قوله: (لصوت الحمير).. وفي اختيارات المفضل: آب قرة عينه والمعنى آب قرير العين مسرورها والأولى أن تكون مفعولاً على إسقاط حرف الجر أي ورجع إلى قرة عينه؛ لأنه لم يثبت تنكير قرة عينه في لسانهم ليحمل هذا عليه، وإسقاط حرف الجر وإيصال الفعل إلى نصب الاسم في لسانهم كثير ومنه مقيسٌ ومنه غير مقيسٍ وتأويله على ما كثر وإن لم يقسْ أولى من إثبات ما لم يوجد في كلامهم.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في إعراب قرة عينه، حيث يرى أن قرة عينه في قول الشاعر:

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ج3 ص 135 – 136).

(2) النحاس، المقنع في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين (ص82).

إِذَا هُوَ أَمْسَى آَبَ قُرَةِ عَيْنِهِ مَآَبَ اَلْسَعِيد لَمْ يَسَلْ أَيَن ظَلَتْ [1]

حيث استدل به الفارسي على أنه منصوب على الحال، مع إضافته إلى معرفة.

وقال أبو حيان: في قول الشاعر آب قرة عينه الأولى أن تكون منصوبة على نزع الخافض، أي ورجع إلى قرة عينه لأنه لم يثبت تنكيره قرة عينه في لسانهم يحمل عليهم. واسقاط حرف الجر وإيصال الفعل إلى نصب الاسم، في لسانهم كثير، وهذا يدل على مخالفة أبي حيان لكلام الفارسي في هذه المسألة.

57 – ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه

قال ابن مالك :

وَرُبَمَا أَكْسِبَ ثَانٍ أَوْلاً تَأْنِيثاً إِنْ كَانَ لَحُذِفَ مُوَهِلاَ [2]

قال أبو حيان [3]: وتحت هذا أقسام أحدها: أن يكون بعضاً للمؤنث وهو مؤنث في المعنى كقولهم: قطعت بعض أصابعه.

الثاني: فبعض الأصابع أصابع وبعض السنين سنينٌ.

أن يكون بعضاً للمؤنث وهو مذكر نحو قوله:

..... كَمَا تَرقَّتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنْ اَلَّدمِ [4]

وكما تقول: جدعت أنف هند.

الثالث: أن يكون وصفاً في المؤنث نحو قراءة أبي العالية ﴿ **لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا** ﴾ [5] (لا تنفعُ) وكقول الشئ الرابع: أن يكون مضافاً إلى مؤنث وليس مؤنثاً ولا بعضاً منه ولا وصفاً في

---

(1) البيت من بحر الطويل في ديوان الشنفري(ص33) تحقيق إميل يعقوب، الضبي، المفضليات (ص20) والشاهد قرة عينه أنها منصوبة على الحال مع إضافته إلى المعرفة. الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج103/2).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص55).

(3) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 141 – 142).

(4) البيت من البحر الطويل للأعشى، وصدره وتشرق بالقول الذي قد أذعته والبيت من قصيدة طويلة (ديوان الأعشى (ص180) دار صادر، سيبويه، الكتاب (ج1/ 52)؛ الشاهد قوله: (كما شرقت صدر القنى) حيث اكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه لكون المضاف جزء من المضاف إليه.

(5) [الأنعام: 158].

مؤنث وذلك نحو قولهم: اجتمعت أهل اليمامة. وضابط هذا أنه يحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه فيفهم من لك المضاف ،ويدل على ذلك أن الأخفش نقل أن العرب لا تقول: قطعت رأس هندٍ وإن كان مذكراً بعض مؤنث؛ لأنه لا يجوز أن تلفظ بالمؤنث وأن تريد المضاف لو قلت: قطعت هندٌ وأنت تعني رأسها لم يفهم من ذلك من اللفظ.

وزاد الفارسي قسماً آخر وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث مذكراً وهو كل المؤنث [1] نحو قوله:

جَادَت عَلَيْه كُلَ عَيْنٍ ثرةٍ فَتَرَكْنَّ كُلَ حَدِيقةٍ كَالْدِرْهَمِ [2]

وقول المصنف (وربما) مشعرٌ بالتقليل وهو كما ذكر؛ لأن الأفصح في جميع هذه الأقسام أن يعامل المضاف فيها معاملة المذكر فلا تلحق علامة تأنيث.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي فيما يكتسبه المضاف من المضاف إليه ،حيث زاد الفارسي قسماً آخر من الأقسام الأربعة التي ذكرها أبو حيان، وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث مذكراً وهو كل المؤنث، حيث وافق أبو حيان كلام أبي علي الفارسي، حيث قال الأفصح: في جميع هذه الأقسام أن يعامل المضاف فيها إلى معاملة المذكر فلا تلحق علامة تأنيث[3]، وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة .

58 – ضرورة تغاير المتضايفين معنى

قال ابن مالك :

وَلَا يُضَافُ اِسْمٌ لِمَا بِهِ اَتْحَدْ مَعْنَى وَأَوَلُ مُوهِمَاً إِذَاَ وَرَدْ [4]

قال أبو حيان [5]: وأما السماع فقول العرب: عرق النسا وعرق الأكحل ودقيق الحواري والعرق هو النسا وهو الأكحل والدقيق هو الحواري وقولهم: دار الآخرة ومسجد الجامع وحبل الوريد وهذا من إضافة الموصوف إلى صفته والثاني هو الأول، وقول سوادِ بن قارب.

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج2/ 247)

(2) البيت من البحر الكامل، وهو لعنترة، ويوجد في ديوانه (ص 18)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج74/2)؛ الشاهد (جادت عليه كل)، حيث أنث الفعل مع إسناده إلى لفظ كل.

(3) الأزهري، التصريح على التوضيح (ج 32/2)؛ الأشموني ، شرح الأشموني (247/2، 248).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص55).

(5) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 147).

وأما دار الآخرة وأخواته فتأوله على أنه من حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه التقدير: دار الساعة، الآخرة أو الحياة الآخرة، ومسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع، أو المكان الجامع وصلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، وحبل الطعام، أو الشراب، أو الدم الوريد؛ أي الوارد وحب الزرع الحصيد، وكذلك يتأول ما أشبه هذه كقولهم: بقلة الحمقاء وحبة الخضراء، وليلة قمراء ويوم الأول وساعة الأولى وليلة الأول وباب الجديد التقدير: بقلة الحبة الحمقاء وحبة النبتة الخضراء، وليلة الساعة القمراء، ويوم الوقت الأول، وساعة الوقت الأول، وليلة الوقت الأول، وباب البناء الجديد، وهذا تأويل الأخفش، وابن السراج، والفارسي، وجمهور البصريين في هذا النوع مما يشعر أنه من إضافة الموصوف إلى صفته ولا ينقاس عندهم هذا النوع [1] لأن هذه النعوت غير خاصة بجنس المنعوت المحذوف إذا لم تكن خاصة قبح إقامتها مقامه فما جاء حفظ ولا يقاس.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في إضافة ما اتحد به مع نفقة، وذلك عند الفارسي ما ورد فهو متأول على إضافة العام إلى الخاص، أو على حذف الموصوف ،وإقامة صفته مقامه، وهو عنده مما لا يقاس عليه فلم يبدِ رأيه في قول الفارسي في هذه المسألة، حيث وافقه في هذا التأويل ابن السراج، والأخفش، وجمهور البصريين في هذا النوع [2].

59- إضافة الشئ إلى مثله لفظاً ومعنى

قال أبو حيان [3]: وأما قول المصنف: وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان المبهمة كحينئذٍ ويومئذٍ ففي قوله (المبهمة) ما يدل على أنه ليس من إضافة اللفظ لما اتحد به معنى؛ لأنه إذا كان الأول مبهماً والثاني ليس بمبهم؛ لأن فيه تنوين العوض فهو مضاف إلى جملة من حيث التقدير وقد تخصص بها فليس من هذا الباب.

وأما نجا الجلد وقرا ظهره وخشرم دبر فلا يظهر به تأويل يخرجه عن الظاهر وهو من القلة والندور بحيث لا تبنى عليه قاعدة ولا يقاس عليه، والأظهر ما ذهب إليه البصريون وأما ما اتحد لفظاً ومعنى فسبيله الإتباع على التأكيد فتقول: جاء زيدُ زيدٌ ولا تجوز الإضافة بحال.وزعم

(1) ابن السراج، الأصول (ج2/ 8).
(2) المرجع السابق، ج2/8.
(3) الأندلسي، منهج السالك (ج 3 /148 – 149).

أبو علي الفارسي أن قولهم: لقيته يومَ يومٍ وليلةَ ليلةٍ أضيف فيه الشئ إلى مثله لفظاً ومعنى ذلك ذكر ذلك في تذكرته وقال الشاعر :

وَلَوْلَا يَوْمُ يَومٍ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ (1)

وليس على ما ذهب إليه أبو علي من إضافة الشئ إلى مثله لفظاً ومعنى؛ لأن هذا إنما جاء في الظروف التي أصلها التركيب ثم تصرف فيها بالإضافة على مراعاة المعنى، وذلك أن هذه الظروف المركبة منها ما يختلف فيه اللفظان كصباحِ مساءٍ وما يتفق فيه اللفظان كيومِ يومٍ وليلةَ ليلةٍ.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في إضافة الشئ إلى مثله لفظاً ومعنى، حيث زعم أبو علي الفارسي، في التذكرة أن قولهم: لقيته يوم يوم وليلة، ليلة أضيف فيه الشئ إلى مثله لفظاً ومعنى أي جواز ذلك.

قال ابن مالك (2): لازمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء منها ما مر بالظروف والمصادر والقسم ومنها حمادى، وقصارى، ووحد لازم النصب، والإفراد، والتذكير، وإيلاء ضمير وقد يجر بـ على وبإضافة نشيج وجحيش وعبير وربما شئ مضافاً إلى ضمير مثنى.

وقد خالف أبو حيان قول الفارسي من إضافة الشئ إلى مثله لفظاً ومعنى، معللاً ذلك إنما جاء في الظروف التي أصلها التركيب ثم تصرَّف فيها بالإضافة على مراعاة المعنى لأن هذه الظروف المركبة مركبة فيها ما يختلف فيه اللفظان كصباح ومساء وما يتفق فيه اللفظان كيوم يوم.

60- ما يجب إضافته إلى المفرد

قال ابن مالك :

وَبَعْــضُ اَلْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَاً وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظَاً مُفْرَدَاً
وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمَاً امْتَنَعْ إِيلَاؤُهْ اِسْمَاً ظَاهِرَاً حَيْثُ وَقَعْ (3)

---

(1) البيت من البحر الوافر للفرزدق، وليس في ديوانه، سيبويه، الكتاب (ج303/3)؛ الشاهد (يوم يوم) وهو إضافة الشئ إلى مثله لفظاً ومعنى.

(2) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص 157).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص55).

قال أبو حيان [1]: واختلفوا في (لبيك) أهو مثنى أو مفرد فذهب الخليل، وسيبويه، والجمهور إلى أنه تثنية (لبَّ) كما أن (حنانيك) تثنية حنان، وذهب يونس إلى أنه مفرد وأصله قبل الإضافة (لبَّا) وقلبت ألفه ياء لإضافته إلى المضمر كما قلبوا في لديك وعليك، ورد مذهب يونس بأنه لو كان انقلاب الألف لأجل الضمير لما انقلبت مع الظاهر.

وزعم أبو علي الفارسي أنه لا حجة في هذا البيت؛ لأنه لا يجوز في نحو هذه الألف التي تطرفت أن تقلب ياء.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في قلب ألف (لبَّا) ياء، لإضافته إلى المضمر ،حيث يرى عدم جواز قلب الألف ياء في قول الشاعر:

دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ[2]

وذهب يونس إلى أن (لبيك) مفرد وأصله قبل الإضافة (لبَّا) وقلبت ألفه ياء لأنه أضيف إلى المضمر ويرى أنه لو كان انقلاب الألف لأجل الضمير لما انقلبت مع الظاهر في قول الشاعر: فلبّي فلبّي يدي مسور وقد ذكر ابن هشام الأنصاري [3] وشذت إضافته – لبَّى – إلى ضمير الغائب في نحو قوله: لقلت بيد لمن يدعوني وقال رداً على كلام يونس: أن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهمٌ، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

61- إعمال المصدر

قال ابن مالك:

بِفِعْلِهِ اَلْمَصْدَر أَلْحِقْ فِي اَلْعَمَلْ مُضَافَاً أَوْ مُجَرَّدَاً أَوْ مَعَ أَلْ

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلّ مَحَلَّهُ وَلاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ [4]

---

(1) الأندلسي. منهج السالك (ج3 / 154- 155).

(2) البيت من البحر المتقارب، لم أعثر على قائله، وهو من الخمسين. سيبويه، الكتاب (ج 352/1)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج186/2).

(3) الأنصاري، ابن هشام. مغني اللبيب (ج250/2).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص59).

قال أبو حيان [1]: شرع المصنف في ذكر أقسام المصدر العامل وذكر أنه على ثلاثة أقسام: مضاف، ومجرد، ومصحوب بأل. وإنما بدأ المصنف بالمضاف لأنه لا خلاف في إعماله بين البصريين والكوفيين هكذا النقل وفي كلام بعض أصحابنا ما ظاهره خلاف هذا قال ما نصه: مذهب البصريين أنه يعمل على جميع وجوده، ومن الكوفيين من يرى أن إعماله باللام لا يجوز ومنهم من يرى أنه لا يعمل على كل حال وما وجد بعده من العمل، فإعمال فعل دل عليه، وسأذكره إن شاء الله في البيت الثالث وترك عمله هو عند القياس؛ لأن أصل العمل للأفعال والأصل في الأسماء أن لا تعمل فإذا التقى الاسم بالاسم على سبيل التعلق بالإضافي فالأصل الجر بالإضافة ولذلك يصححون الإضافة بأدنى ملابسة وإن بعدت.

وذهب الزجاجِ والفارسي والأستاذ أبو علي إلى أن أقوى عمله إذا كان منوناً؛ لأن ما شبه به نكرة فكذلك ينبغي أن يكون نكرة وهذا لا تحقيق فيه لأن عمله ليس بالشبه إنما عمله بالنيابة عن حرف مصدري والفعل وذلك المنوب عنه هو في رتبة المضمر.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في إعمال المصدر المضاف بل، حيث يرى الفارسي أن أقوى عمل للمصدر، إذا كان منوناً لأن ما شبه به نكرة فكذلك يجب أن يكون نكرة؛ لأن عمله ليس بالشبه إنما عمله بالنيابة عن حرف مصدري، وذلك المنوب عنه هو في رتبة المضمر وهناك بعض النحويين من خالف قول أبي علي الفارسي: في أن عمله مضافا ومنوناً على حدٍ سواء وذهب أبو الحسن بن عصفور أن الحال المعرف بالألف واللام أقوى من إعمال المضاف.

قال ابن هشام الأنصاري [2]: وعمل المصدر مضافاً أكثر نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النّاسَ** ﴾ [3].

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 244-245).

(2)الأنصاري، أوضح المسالك (ص154).

(3) [البقرة : 251].

قال ابن الناظم [1]: إذا كان في المصدر شرط العمل فأكثر ما يعمل مضافاً كقولك: أعجبني ضرب زيدٍ عمراً منوناً كقوله تعالى :﴿ **أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ** ﴾ [2] وإعمال المصدر مضافاً أكثر منوناً أقيس وقد يعمل على الألف، واللام.

ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز إعماله كالمنون وما ظهر بعده فإنما هو على إضمار فعل يفسره المصدر.

وذكر أبو حيان، قول أبي علي الفارسي في أقسام المصدر، وهو أن تكون فيه الألف، واللام، حيث ذهب أبو علي الفارسي أن إعمال المصدر بالألف والنون جائز إلا أنه قبيح، حيث اختلف النحاة في ذلك، فقال أبو حيان: مذهب سيبويه، وهو أجازة إعماله كالمصدر المنون، فيرتفع فيه الفاعل وينتصب فيه المفعول.

62 - المصدر لا يعمل إذا كان مضمراً

قال أبو حيان[3]: ودل كلام المصنف في تقسيم المصدر العامل إلى مضاف ومجرد وذي أل أنه إذا كان مضمراً لا يعمل؛ لأنه لا يكون واحداً من هذه الأقسام وهي مسألة خلاف ذهب الكوفيون إلى جواز إعماله فأجازوا: مُرُوري بزيدٍ قبيحٌ وهو بعمرو حسن فيعلَّقون بعمرو بقوله: وهو أي ومروري بعمرو واستدلوا بقول الشاعر :

وَمَا اَلْحَرْبُ إِلَا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ اِلْمُرَجَّمِ [4]

أي: وما الحديث عنها فعلقوا (عنها) بقوله: (هو) وهذا لا دليل فيه لأن قوله عنها متعلق بمحذوفٍ تقديره أعني عنها. وتأوله المصنف على أن يكون التقدير وما هو الحديث عنها فيتعلق عنها بالحديث والحديث بدل من هو ثم حذف البدل وترك المتعلق به دالاً عليه وقد تُأوّل أيضاً على أنه متعلق بالمرجم على سبيل الضرورة أو على أن يكون التقدير وما هو مرجماً عنها

---

(1) ابن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تأليف ابن الناظم (ص299).

(2) [البلد: 14].

(3) الأندلسي، منهج السالك (ج3 ص 269- 270).

(4) البيت من البحر الطويل، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه: 81 (دار صادر) ابن عصفور، شرح الجمل الكبير (ج28/2) والشاهد قوله: (وما هو عنها بالحديث)، حيث أجاز الكوفيون إعمال ضمير المصدر في المجرور.

وحذف لدلالة الثاني عليه وحكى عاصم بن أيوب عن الفارسي أنه أجاز أن تعمل الكناية في المجرور ومثل هذا البيت في الندور لا تبنى عليه قاعدة هذا لو كان لا يحتمل التأويل.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبو علي الفارسي في مسألة تقسيم المصدر العامل إلى مضاف،، ومجرد وذي أل أنه إذا كان مضمراً، لا يعمل، واختلفوا في ذلك .

فذهب الكوفيون، إلى جواز إعمال ضمير المصدر في المجرور[1] فأجازوا: مروري بزيدٍ قبيحٌ وهو بعمرو حسن فيعلقون بعمرو بقوله: وهو أي ومروري بعمرو.

كذلك أجاز الفارسي، أن تعمل الكناية في المجرور حيث جاز نفي الإيضاح القصدي لم يجيزوا مروري بزيدٍ حسن وهو بعمرو قبيح وإن كان هو ضمير مروري لأن هو لا دلالة فيه على لفظ الفعل كما في لفظ المصدر وهناك قد خالف أبي علي الفارسي مذهب الكوفيين.

قال أبو حيان [2]: والمصدر إلى آخره يعمل مظهراً خلافاً للكوفيين في جواز إعماله مضمراً في نحو: ضرب زيداً حسن وهو عمراً قبيح أي: وضربي عمراً قبيح؛ وإنا لم يعمل مضمراً لأنه لا دلالة إذ ذلك فيه على الفعل لأن الضمير لا يشتق ولا يُشتق، منه وإذا كان مظهراً كان نائباً عن " أن وفعله " ففيه مادة الفعل. رد أبو حيان على كلام الفارسي أنه لا تبنى عليه قاعدة هذا لو كان لا يحتمل التأول.

63 – إعمال اسم المصدر الذي بدل من اللفظ

قال أبو حيان[3]: وأما إذا كان بدلاً من اللفظ بالفعل فمثاله ضرباً زيداً فهذا لا ينحل لأن أو ما والفعل وهذا المصدر العامل فيه فعل محذوف جعل المصدر بدلاً منه وفي عمله خلاف: ذهب سيبويه، والأخفش، وابن السراج، والزجاج، والفارسي، إلى أنه هو العامل في الاسم بعده النصب، لما جعلته العرب بدلاً منه ورث العمل الذي كان للفعل، وإلى هذا ما حذاق المتأخرين [4] وذهب أبو العباس، والسيرافي، إلى أن النصب في الاسم هو بالفعل المضمر الناصب للمصدر وذكرت هذين المذهبين للأستاذ أبي الحسن بن الضائع فرجح مذهب الزجاج،

---

(1) ابن عصفور، شرح الجمل الكبير (ج 27/2).

(2) الأندلسي، النكث الحسان في شرح غاية الإحسان (ص92).

(3) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 273)

(4) سيبويه، الكتاب (ج108/1).

وقال الدليل على أن العامل في المنصوب بعد المصدر إضافته إليه في مثل وله تعالى " فضرب الرقاب " فلو لم يكن معمولاً لما جازت إضافته إليه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل، حيث جعل الفارسي المصدر هو العامل في الاسم، الذي يعبر في قوله: ضرباً زيداً بالنصب وذكر الخلاف في هذه المسألة قول النحاة، حيث ذهب أبو العباس، والسيرافي، إلى أن النصب في الاسم هو بالفعل المضمر الناصب للمصدر[1].

وذهب الزجاج على أن العامل في المنصوب بعد المصدر إضافته إليه في قوله: ﴿ **فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾[2] وقال لو لم يكن معمولاً لما جازت إضافته إليه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

64 – إعمال المصدر المبدل من فعله

قال ابن مالك:

وَبَعْد جَرُه الْذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَل بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلُهُ [3]

قال أبو حيان [4]: وقد جاء نوع من هذا المصدر النائب عن الفعل مصغراً وذلك قولك: رويداً في أحد استعمالاته فيعرب إذ ذاك فيجوز إضافته إلى الفاعل فتقول: رويداً زيداً ورويدك زيداً، فيجوز أيضاً إضافته إلى المفعول حكي من كلامهم: رويد نفسك واختلفوا في النصب به فذهب المبرد إلى أنه لا يجوز لأن تصغيره يمنع من ذلك كما منع اسم الفاعل من العمل لأن التصغير من خواص الأسماء، والنصب بعده إنما يكون بالفعل الناصب لرويداً وذهب غيره إلى أنه يجوز النصب به واختلفوا في السبب الذي عمل لأجله وهو مصغر ولم يعمل اسم الفاعل المصغر فذهب الفارسي إلى أنه إنما عمل وهو مصغر حملاً على رويد اسم الفعل لما شابهه في اللفظ عمل كقوله:

---

(1) المبرد، المقتضب (ج 3/ 116– 226)؛ ابن مالك، وشرح التسهيل (ج 128/2).

(2) [محمد: 4].

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص59).

(4) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 277–278).

رُوَيْدَ عَلِيَّاً جُدَّ مَا تَذْيُ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وُدُّهُمْ مُتَبَايِنُ [1]

وهذا يقتضي إن أبا علي يمنع من إعمال المصدر الموضوع موضع الفعل المصغر فيما عدا رويداً.

وزعم أبو بكر بن طاهر، وابن خروف، أن السبب في جواز إعماله أن عمله ليس بالشبه كاسم الفاعل إنما عمل لوضعه موضع الفعل فلا يقدح التصغير في إعماله بخلاف اسم الفاعل فعمله لشبهه بالفعل المضارع، والتصغير يبعده عن شبهه بالفعل فوجب ألا يعمل مصغراً قال بعض أصحابنا: وهذا هو الصحيح عندي وسواء في ذلك رويداً وغيرها من المصادر المصغرة أو الموضوعة موضع الفعل .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي الفارسي في مسألة إعمال المصدر الموضوع موضع الفعل المصغر، ولم يعمل اسم الفاعل المصغر، حيث قال: اختلف النحاة في هذه المسألة فقال أبو حيان:... مذهب الفارسي إلى أنه عمل، وهو مصغر حملاً على رويد اسم الفعل لما شابهه في اللفظ عمل، أي أن أبا علي يمنع إعمال المصدر الموضوع موضع الفعل المصغر فيما عدا رويداً.

ومذهب أبو بكر بن طاهر، وابن خروف، في جواز إعماله، ليس بالشبه كاسم الفاعل[2]، وإنما عمله لوضعه موضع الفعل، وهذا خلاف لكلام الفارسي.

قال الرضي [3]: إذا حذفت الفعل حذفاً لازماً فعند سيبويه: الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو: ضربك زيداً. أي اضرب زيداً ضرباً فالمصدر عمل في المفعول لكونه للفعل لا لتأويله بأن والفعل..... والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله لازماً كان الحذف أو جائزاً فيه خلاف هل هو العامل ؟ أو الفعل هو العامل ؟ الأولى أن يقال العمل للفعل على كل حال إذ المصدر ليس بقائم مقام حقيقة بل هو كالقائم مقام.

---

(1) البيت من البحر الطويل، للمعطل الهذلي، ديوان الهذليين (ج 46/3)، الشاهد قوله: (رويد علياً) حيث نصب علياً برويد على أنه فعل أمر.

(2) ابن خروف، الزجاجي. شرح الجمل (ج531/1).

(3) الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج 410/3 – 411).

يرى سيبويه [1]: أن المصدر يعمل عمل فعله وقال هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل قال فيه: ومما أجرى مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر [2]:

بِضَرْبٍ بِالسِّيُوفِ رُؤوسَ قوم أَزَلناها مِنْهُن عَنْ المَقيلِ

وبين السيرافي [3]: أن النحويين اعتادوا أن ينسبوا العمل إلى المصدر توسعاً وحقيقة العمل للفعل المضمر حيث يقول: اعلم أنك إذا قلت: " ضرباً زيداً " فتقديره: اضرب ضرباً زيداً فـ " ضرب " منصوب بالفعل المضمر ينبغي أن يكون " زيد " منصوباً به أيضاً وقد جرت عامة النحويين أن يقولوا: إن زيداً منصوب بالضرب وحقيقة ما ذكرته لك غير أنهم توسعوا لما ناب المصدر عن الفعل الذي هو عامل أن يقولوا إنه عامل، وقد خالف أبو حيان رأي أبي علي الفارسي ووافق الرأي الآخر عند أصحابه أنه لا يعمل مصغراً سواء ذلك رويداً وغير هان المصادر المصغرة أو الموضوعة موضع الفعل.

65 - التوابع

قال ابن مالك :

وجُرَّ ما يتبعُ جُرَّ ومنْ راعِيَ فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ [4]

قال أبو حيان [5]: ظاهر كلام المصنف جواز مراعاة المحل في جميع التوابع وهذه مسألة خلاف فيها ثلاثة مذاهب :

أحدهما: مذهب سيبويه ومحققي البصريين أنه لا يجوز فيه الإتباع على المحل [6].

وذهب الكوفيون وجماعة من البصريين منها الفارسي إلى جواز الإتباع على المحل وبه أخذ المصنف.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج 115/1 – 116).
(2) البيت للمرار بن منقذ التميمي الزمخشري. الزمخشري، شرح المفصل (ج76/4).
(3) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج221/3 – 222).
(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص59).
(5) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 279)
(6) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج13/3).

وذهب أبو عمرو إلى التفصيل فأجاز ذلك في العطف والبدل ومنع ذلك في النعت والتأكيد[1] .

التوضيح والتحليل :

قال أبو حيان: واختلف النحويون في مسألة جواز مراعاة المحل في جميع التوابع فمذهب سيبويه [2]، ومحققي البصريين، أنه لا يجوز في الإتباع على المحل [3]، وذهب الفارسي والكوفيون وجماعة من البصريين إلى جواز الأتباع على المحل وهذا موافق لكلام المصنف الذي أجاز الإتباع على المحل، قال وذهب أبو عمر إلى التفصيل، فأجاز ذلك في العطف والبدل.

ابن عقيل وضح ذلك في النعت والتأكيد حيث ما ذهب إليه الفارسي والكوفيون ومن واجههم من البصريين في ذلك حيث استدلوا على ذلك بالسماع قالوا: فمن ذلك قراءة الحسن ﴿ **عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنّاسِ أَجْمَعِينَ** ﴾ [4] بالرفع قال الفراء: هو جائز [5].

66 - جواز الخفض من المحل

قال أبو حيان [6]: وفي الحديث: أمر بقتل الأبتر وذو الطفيتين أي بأن يُقْتل الأبتر وذو الطفيتين [7].

وقال الفراء: "ومن ذلك: عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض الخفض على اللفظ، والرفع على المعنى فظاهر ما ورد عن العرب من ذلك يجوز الخفض على المحل، ويحتاج مانع ذلك إلى تأويل: وقد تأول ذلك على إضمار فعل يفسره المصدر، وقد تأول السيرافي قوله: (والليانا)، على أنه معطوف على (مخافة)، وهو في التقدير على حذف مضاف أي ومخافة الليان فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج292/2).
(2) سيبويه، الكتاب (ج171/1).
(3) ابن عقيل، المساعد (ج 273/2)؛ ابن مالك، وتوضيح المقاصد والمسالك (ج 13/3).
(4) [البقرة: 161].
(5) الفراء، معاني القرآن (ج96/1).
(6) الأندلسي، منهج السالك (ج3/ 283-284).
(7) مسلم، صحيح مسلم، السلام (ج293/1)

وتأوله أبو الحجاج بن يسعون [1]، على أنه مفعول معه أي مخافة الإفلاس مع الليان، ومنع الكوفيون من إتباع المجرور المفعول بالنصب على الموضع، إلا إذا ذكر الفاعل، فالصواب عندهم أن ينشد مخافة الإفلاس والليان بنصب الإفلاس وحذف التنوين على حد حذفه:

..... ولا ذَاكِر الله إلَا قَلِيَلَا [2]

لأن الفاعل عندهم لم يذكر بعد المفعول، ولا يجوز عندهم هنا حذف الفاعل.

وتأول قاسم بن ثابت رفع المظلوم على أنه فاعل بطلب والمعقب: مفعول بطلب، والمعقب هو الماطل في هذا التأويل. وتأول رفعه أبو حاتم، على أنه بدل من الضمير الذي استكنَّ في المعقب، وتأوله أبو علي في التذكرة، على أنه فاعل بقوله: (حقه) وحقه: فعل ومفعول والمظلوم فاعل.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي الفارسي في جواز الخفض من المحل ويحتاج مانع ذلك إلى تأويل رفعه وقد تأول أبو علي في التذكرة على أنه فاعل بقوله (حقه) وحقه: فعل ومفعول والمضموم فاعل.

من قول الشاعر لبيد[3]:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الَّرَواحِ وهَاجَهَا طَلَبَ ألُمُعْقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

وتأول رفعه أبو حاتم، على أنه يدل من الضمير الذي استكن في المعقب وتأوله السيرافي، على اضمار فعل يفسره المصدر تأول بعضهم على رفع الفضل على أنه مرفوع على الجوار كما خفضوا على الجوار في قولهم: هذا جحر ضبٍّ خربٍ.وفي قول الشاعر قال أبو حيان: من جوز الإتباع على المحل من البصريين فالإضمار عندهم الحمل على اللفظ ولم يبدِ رأيه في أقوال الفارسي في هذه المسألة..

---

(1) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التجيبي، إمام في اللغة والنحو ت (570 هـ)؛ الفيروز أبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص322).

(2) البيت من البحر المتقارب، قائله أبو الأسود الدؤلي (ديوانه 54)، صدره فألفيته غير مستعتبٍ، الشاهد: (ولا ذاكر الله) حيث نصب لفظ الجلالة باسم الفاعل، ولم يضف إليه.

(3) البيت من بحر الطويل للبيد العامري، ويوجد في ديوانه (ص 115)؛ الأشموني، شرح الأشموني (ج 290/2).

67 - إعمال اسم الفاعل

قال ابن مالك :

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي اَلْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّــهِ بِــمَعْزِلِ

وَوَلِيَ اسْتِفْهَامَاً أَوْحَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيَاً أَوْ جا صِفَةٍ أَوْمُسْنَدَاَ [1]

قال أبو حيان[2]: واستدل لصحة القول باسم الفاعل من باب ظن إذا قلت: هذا ظان زيدٍ قائماً أمس فظان يطلب اسمين ولا يجوز حذفه اقتصاراً، فيبقى حذفه اختصاراً والمحذوف اختصاراً بمنزلة الثابت فيلزم أن يكون اسم الفاعل عاملاً فيه أو تقدر لذلك المحذوف عاملاً فيلزم حذف الثاني لاسم الفاعل ويرجع الكلام في هذا المحذوف الثاني ويتسلسل إلى ما لا نهاية له وبهذا اعترض أبو الفتح على أبي علي الفارسي فسكت

قال بعض أصحابنا: وإذا لزم إعمال ظانٍّ بمعنى المضي في الاسم الثاني وجب أن يعتقد مثل ذلك في: معطي زيدٍ أمس درهماً وأمثاله وهذا الإلزام لا مخلص منه لمن يعتقد أن الثاني منصوب بفعل مضمر إلا أن يقول أن العرب لا تقول: هذا ظان زيدٍ أمس قائماً، وإنما استغنت منه بقولها: هذا ظن زيداً أمس قائماً وفي ذلك خروج عما عهد في الأفعال المتصرفة من أنه يجوز أن يبنى اسم الفاعل منها بمعنى الحال والاستقبال والمضي انتهى كلامه.

وسألت شيخنا الأستاذ أبا الحسن بن الضائع – رحمه الله – عن هذه المسألة، وذكرت له المذهبين واعتراض ابن جني وسكوت أبي علي عنه فقال: سكوت أبي علي عنه استهزاء به وبضعف اعتراضه لا قصور والصحيح ما ذهب إليه أبو علي ثم أملى على ما نصه.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي الفارسي في مسألة اسم الفاعل، إذا كان ماضياً، وكان فعله إما يتعدى إلي أكثر من واحد، حيث حدث اختلاف حول هذه المسألة ، فذهب الفارسي والجمهور إلى أن الثاني منصوب بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل إذ لا يصل اسم الفاعل في معنى الماضي في قوله " وذلك في قوله: (هذا معطي زيدٍ درهماً أمي)، وقد خالف أبو علي الفارسي، السيرافي، والأستاذ أبي علي، وأكثر أصحاب أبي حيان في أن الثاني منصوب يبقي اسم الفاعل وليس بفعل مضمر، يفسره اسم الفاعل، وإن كان بمعنى الماضي.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص60).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 301-303).

وكذلك اعترض ابن جني، وسكوت أبي علي، عنه قال أبو حيان: سألت شيخنا الأستاذ أبا الحسن من الضائع ،عن هذه المسألة وذكرت له المذهبين واعتراض ابن جني وسكوت أبي علي فقال: سكوت أبي علي عنه استهزاء به وبضعف اعتراضه لا قصور.

قال ابن الجوزية [1]: اسم الفاعل يعمل عمل فعله الملاقى له في المصدر؛ فإن كان الفعل لازماً، اقتصر اسم الفاعل على رفع فاعله، وإن كان متعدياً إلى واحد أو اثنين أو إلى ثلاثة، جرى اسم الفاعل مجراه نحو: مررت برجل قائم أبوه، برجل ضارب أبوه عمراً، ومعطي عمراً درهماً ومعلم أخالك عمراً قائماً ولا يعمل إلا شرطين :أحدهما: أن يكون بمعزل عن المضي بأن يكون بمعنى الحال أن الاستقبال نحو: " أنت ضارب زيداً الآن أو " ولا حجة لمجيز إعماله بمعنى المضي في قوله: ﴿ **وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ** ﴾ [2] لأنه محمول عن مكان الحال بدليل وتقلبهم[3] غداً، حيث وافق أبو حيان كلام الفارسي في هذه المسألة.

68 -وصف الصفة المشبهة في المذكر والمؤنث

قال أبو حيان[4]: كأنه قال: يا ليلةُ خرساءَ دجاجها وكان قياس ذلك أن يقول أغر الثنايا وأحجن المخالب وخرساء الدجاج، وأصحابنا المتأخرون لا يجيزون إلا أن تكون الصفة مطابقة للضمير الذي رفعته ونقلت إليه. وقد تأول أبو علي الفارسي خرس الدجاج على أن الليلة لطولها كالجمع فكأن كل جزء من هذه الليلة ليلة كثوب أخلاق وبرد أسمال وبرمة أعشار، وحكى يعقوب عن الأصمعي أن العرب تقول: ليلة خُرُسُ على وزن عُنُقٍ إذا لم يسمع فيها صوب والعرب تخفف فُعلا فيكون خرس في البيت مما وصف به المفرد وهو مفرد ولا يحتاج إلى تأويل أبي علي.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر كلام أبي علي الفارسي في الصفة المشبهة، التي تجوز فيها أن يتصف بها المذكر والمؤنث معنى ولفظاً أو معنى لا لفظاً، أو لفظاً لا معنى، حيث قال أبو

---

(1) ابن الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (ج4/264 – 265).

(2) [الكهف: 18].

(3) ابن مالك، التذييل والتكميل (ج 4/ 812 – 815)؛ الأصفهاني، تمهيد القواعد (ج6 / 2740 – 2744)

(4) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 381–383).

حيان: حيث ذهب بعض النحويين إلى أنه لا يجوز فعل الضمير إلا لما يصح أن يوصف به الأول.فلا يجوز مررت برجلٍ حائض المرأة ولا بامرأة آدر البعل، وكذلك إذا كان الوصف مجموعاً والموصوف مفرداً أو بالعكس فيجوز: مررت برجلٍ كرام آباؤه وبرجالٍ كريم أعمامهم ولا يجوز برجلٍ كرام الآباء ولا برجال كرام الأعمام ومن الناس من أجاز هذا كله اعتماداً على أن المعني للسببي.

قال أبو حيان [1]: وهي إن صالحة للمذكر والمؤنث معنى لفظاً بأو معنى لفظاً أو لفظاً لا معنى أو خاصة بأحدهما معنى ولفظاً فالأولى تجري على مثلها وضدها والبواقي تجري على مثلها لا ضدها خلافاً للكسائي، والأخفش... وقدم خلافاً للكسائي والأخفش يجئ فإنهما يجريان جريان هذه الصفة على ضدها في الأقسام الثلاثة فنقول مررت برجل عجزاء فيه، وبامرأة إلى ابنها وبرجل حائض بنته...

وقال أبو حيان: أصحابنا المتأخرون لا يجيزون إلا أن تكون الصفة مطابقة للضمير الذي رفعته ونقلت إليه، حيث أوّل أبو علي الفارسي عبارة قول الشاعر :

يَا لَيْلَةً خُرْسَ اَلدَّجاجُ سَهْرَتُهَا بِبَغْدَادَ مَا كَادَتْ إِلَى الصبحِ تَنْجَلِي [2]

حيث قال خرس الدجاج على أن الليلة لطولها كالجمع حيث أن الثاني فيها وصف الأول فكان كل جزء من هذه الليلة ليلة حيث وصف به المفرد وهو مفرد.

69 – الاشتراك في الجمع

قال أبو حيان[3]: وليس من شرط الاشتراك في الجمع أن تجمع جمع سلامة، كما ذهب إليه أبو علي بل الجمع من غير تقييد لأن باب أفعل وفعلاء يشبه باسم الفاعل والمذكر منه لا يجمع بالواو والنون ولا مؤنثه بالألف والتاء فتقول: مررت برجلٍ أحمر الوجه ومن ذلك قوله:

وَنُمْسِكُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ [4]

---

(1) ابن مالك، التسهيل والتذييل (ص 12).

(2) البيت من بحر الطويل، لم ينسب لأحد. ابن عصفور، المقرب (ص 154).

(3)الأندلسي، منهج السالك (ج3 /383).

(4) البيت من البحر الوافر، منسوب للنابغة الذبياني، ويوجد في ديوانه (ص 157). سيبويه، الكتاب (ج1/ 196).

وقال الحارث بن ظالم:

فَمَا قَوْمي بِثَعْلَبَة بْنِ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ الشَّعْرِ الرِّقَابَا [1]

جمع أشعر وأشعر مذكر شعراء وكذلك باب فعلان فعلى يشبه باسم الفاعل والمذكر منه لا يجمع بالواو والنون ولا مؤنثه بالألف والتاء لكنها تجمع جمع تكسير.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر أقوال أبي علي الفارسي في الاشتراك في الجمع بشروط، حيث قال أبو علي الفارسي: من شرط الاشتراط في الجمع أن تجمع جمع سلامة.

قال أبو حيان: مخالفاً كلام أبي علي الفارسي: ليس من شرط الاشتراك في الجمع أن تجمع جمع سلامة، بل الجمع من غير تقييد لأن باب أفعل وفعلاء يشبه باسم الفاعل، والمذكر فيه لا يجمع بالواو والنون، ولا مؤنثه بالألف، والتاء، يقول: مررت برجلٍ أحمر الوجه .

70 - القول في الصفة المشبهة تكون للحال

قال ابن مالك :

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ [2]

قال أبو حيان [3]: تصاغ هذه الصفة من فعل لازم أي غير متعدٍّ وتكون بمعنى الحال لا بمعنى الماضي ولا بمعنى الاستقبال وأما قولها مشتقة فقد ذكرنا أنه لا يجوز:

مررت برجلٍ أسد الأبُ في فصيح الكلام فإن جاء من هذا شيء فبابه الشعر.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي الفارسي في الصفة المشبه حيث قال أبو حيان: تصاغ هذه الصفة من فعل لازم أي غير متعدٍ وتكون الصفة بمعنى الحال لا بمعنى الماضي ولا تكون الصفة بمعنى الاستقبال وإذا كانت مشتقة فإنه لا يجوز ذلك وهذا مخالف لكلام الفارسي الذي أنشده الفارسي[4].

---

(1) البيت من البحر الوافر، للحارث بن ظالم، سيبويه، الكتاب (ج201/1).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص65).

(3) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 383-384).

(4) الفارسي، المسائل الشيرازيات (ج1 / 127).

في بيتٍ من الشعر:

فَلَوْلَا اللهُ وَالْمَهْرُ الْمُفَدَّى لأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهابِ [1]

حيث جاءت الصفة المشبهة جامدة وهذا نادر.

قال ابن الناظم [2]: وأما اسم الفاعل واسم المفعول، إنها كالفعل في إفادة معنى الحدوث والصلاحية لاستعمالها بمعنى الماضي والحال والاستقبال وإلى كون الصفة المشبهة لا تكون لغير الحال، على الإشارة بقوله: وصوغها من لازم لحاضر، أي لدلالة على معنى الزمن الحاضر، ولو قصد الصفة المشبهة معنى الحدوث على عدم الثبات حولت إلى بناء اسمك الفاعل استعملت استعماله، ومخالف لكلام أبي حيان.

71 – صياغة الصفة المشبهة من فعل لازم غير متعدٍ

قال أبو حيان[3]: وقال أبو علي في التذكرة: من قال زيدٌ الحسن عينين فلا بأس أن يقول: زيدٌ الضارب أبوين والضارب الأبوان، والأبوان فاعل على قولك: الحسن الوجه ومثله: الضارب رجله ولم يقيد أبو علي بأمن اللبس وقيده به بعضهم ومننا جاء من ذلك قول الشاعر :

مَا الَّراحِمُ الْقَلْبُ ظَلَّامَاً وَإِنْ ظُلِمَا وَمَا الْكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا [4]

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في هذه المسألة، حيث أن أبا علي لم يفدْ بأمن اللبس، فلا يجوز أن يقول زيد الضارب أبوين والضارب الأبوان والأبوان فاعل على قول الحسن الوجه ولكن هناك من قيده.

ذكر أبو حيان: إن كان يتعدى بنفسه ففيه خلاف ذهب أبو الحسن جواز ذلك وذهب كثير من النحويين إلى أنه لا يجوز، ذلك وهناك آخرون أجازوا ذلك بشرط أن يحذف المفعول اقتصاراً فيجوز أن تقول: مررت برجلٍ قتَّال الأب.

---

(1) البيت من بحر الوافر، لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه، ونسب في الوحشيات (ص8). ابن جني، الخصائص (ج 233/2).

(2) ابن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص 317).

(3) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 389).

(4) البيت من البحر البسيط، لم أعثر على قائله، ابن مالك، الشاهد قوله: (الراحم)، حيث جاءت الراحم اسم فاعل، وقصد به الثبوت، وعومل معاملة الصفة المشبهة. ابن مالك، شرح التسهيل (ج104/3).

و قال الأيوبي [1]: وهي ما اشتق من فعل لازم، لمن قام به على معنى الثبوت، قوله: الصفة المشبهة؛ أي المشبهة باسم الفاعل وقوله: ما اشتق من فعل لازم يخرج به اسم المفعول، واسم الفاعل، من الفعل المتعدي، جلٍ قتّال الأب؛ أي قتّال أبوه.

72 - الصفة المشبهة لا تكون بمعنى المضي

قال أبو حيان[2]: وقوله: (لحاضر) يعني الصفة المشبهة تكون للحال، وهذه مسألة فيها خلاف، ذهب السيرافي إلى أنها أبداً بمعنى المضي وهو ظاهر كلام الأخفش قال: الصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبنى منها قد فعل.

وأجاز ابن خروف أن تكون بمعنى الماضي وبمعنى الحال لأنك إذا قلت: مررت برجل حسن الوجه فحسن الوجه ثابت في الحال وهو أيضاً ثابت قبل ذلك فساغ أن يقدر بالماضي والحال لاستقرار المعنيين فيه.

وزعم الأستاذ أبو علي أنها لا تكون بمعنى المضي أصلاً وسواء في ذلك الرافعة والناصبة قال: فقولك: مررتُ برجلٍ جسن الوجه أو وجهه معناه هذه حاله لا تريد مضياً ولا استقبالاً لأنها لما شبهت باسم الفاعل لم تقوَ قوته في عملها في الزمانين وإلى هذا ذهب أبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي الفارسي في الصفة المشبهة، لا تكون بمعنى المضي ولا استقبالاً لأنها شبهت باسم الفاعل، ولم تقو قوته في عملها الزمانين، قد ظهر خلاف في هذه المسألة.

فقال وأجاز ابن خروف [3]، أن تكون بمعنى المضي بمعنى الحال؛ لأنك إذا قلت " مررت برجلٍ حسن الوجه " فحسن الوجه ثابت في الحال وهو أيضاً ثابت قبل ذلك فساغ أن يقدر بالماضي والحال لاستقرار المعنيين فيه. وذهب الأستاذ أبو علي أنها لا تكون بمعنى المضي أصلاً وسواء في ذلك الرافعة والناصبة.

---

(1) الأيوبي، الكناش في فن النحو والصرف (ص333).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 388).

(3) الزجاجي، شرح الجمل (ج559/1).

قال الأيوبي [1]: وتعمل على فعلها المشتق هي فيه مطلقاً من غير اشتراط الحال، أو الاستقبال، لكونها بمعنى الثبوت، وأعلم أن هذه الصفة المشبهة، إن لم يشترط فيها معنى الحال أو الاستقبال، و كما اشترط في اسم الفاعل فلابد من اعتمادها على صاحبها أو الهمزة أو النفي كما قيل في اسم الفاعل [2] .

قال أبو حيان [3]: وذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال، وذهب أبو بكر بن طاهر، إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة وذهب السيرافي، إلى أنها أبداً بمعنى الماضي وهو ظاهر كلام الأخفش قال: الصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبنى منها قد فعل.

قال ابن هشام [4]: وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من عدة وجوه أحدها: أنها لا تكون إلا للحال، وأعني بها الماضي المستمر إلى زمن الحال واسم الفاعل يكون للماضي وللحال والاستقبال.وهذا موافق لكلام أبي علي الفارسي ولم يبد رأيه في هذه المسألة.

73 - القول في معمول الصفة المشبهة

قال ابن مالك:

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ ومَا اتَّصَلْ

بِـهِـَا مُـضَـافَاً أَوْ مُـجَرَّدَاً وَلَا تَجْرُرْ بِهَا مَعَ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا [5]

قال أبو حيان [6]: وإن أثبتها فالنصب نحو: مررت بالرجلين الحسنينِ الوجوه وبالرجال الحسنينَ الوجوه وبالرجلين الأشمَّين أنوفَ الوجوه وبالرجال الطويلين أنوف الوجوه وإنْ كانت الصفة غير مثناه ولا مجموعة جمع سلامة في المذكر، نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه وبالرجل الحسن وجه الأخ، فيجوز في المعمول النصب وهو الأجود ثم الجر ثم الرفع فالنصب على التشبيه بالمفعول به وأجاز بعض البصريين نصبه على التمييز، وهي نزعة كوفية وأما الجر فعلى الإضافة.

وأما الرفع فهو على الفاعل والرابط الضمير المحذوف تقديره: الحسن الوجه منه هذا

---

(1) أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر شاهنشاه، بن أيوب الملك المؤيد صاحب حماة، (732 هـ). الأيوبي، الكناش (ج5/1).

(2) الأيوبي، الكناش (ص 335).

(3) الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ص14).

(4) الأنصاري، شذور الذهب (ص 397).

(5) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص66).

(6) الأندلسي، منهج السالك (ج3 / 397).

مذهب سيبويه والألف واللام عوض من الضمير هذا مذهب الكوفيين، وقيل: ارتفاعه على البدل وينوى في الصفة ضمير ويكون المرفوع بدلاً من ذلك الضمير هذا مذهب أبي علي الفارسي في الإيضاح وأجاز في البغداديات هذا الوجه وأن يكون مرفوعاً بالصفة.

ويبطل مذهب الكوفيين جواز المجئ بالضمير مع الألف واللام، ومذهب الفارسي بما حكاه الفراء من قولهم: مررت بامرأةٍ حسنً الوجه برفع الوجه ألا ترى إنه لا يجوز أن يكون في حسن ضمير المرأة ويكون الوجه بدلاً منه لأنه لو كان فيه ضميرها لكانت الصفة مؤنثة كتأنيث الضمير وكذلك مررت برجلٍ مضروب الأب لا يجوز رفعه على البدل لأنه ليس بدلاً شيئ من شيء ولا بدل بعضٍ من كل إذ ليس إياه ولا بعضه.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي الفارسي في الصفة عن كانت غير مثناه، ولا مجموعة جمع سلامة في المذكر، حيث اختلف النحاة فيها هناك. حيث أجاز البصريون نصبه (أي المعمول) على التمييز وأما الجر فعلى الإضافة، حيث ذهب الكوفيون وسيبويه [1] أما الرفع فهو على الفاعل والرابط الضمير المحذوف تقديره الحسن الوجه منه والألف واللام، عوض من الضمير أما ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في الإيضاح [2]: ارتفاعه على البدل وينوي في الصفة ضمير ويكون المرفوع بدلاً من ذلك وأجاز أن يكون مرفوعاً بالصفة وهذا مخالف لمذهب الكوفيين جواز المجئ بالضمير مع الألف واللام.

قال الأيوبي [3]: إنما يرفع معمولها على الفاعلية وهو الأصل في عمل هذه الصفة إذ لا تقتضي إلا مرفوعاً كفعلها اللازم، والمختار في النصب التفضيل وهو إن كان المعمول معرفة، منصبه على التشبيه بالمفعول وهو الحسن الوجه لئلا يتبع التمييز معرفة وإن كان نكرة منصوبة على التمييز نحو: الحسن وجهاً.

ومنهم من يقول[4]: إن نصب معمول الصفة سواء كان معرفة أو نكرة إنما هو على التشبيه بالمفعول لا على التمييز عكس مذهب الكوفيين؛ فإن نصب معمولها عندهم على التمييز سواء كان معرفة أو نكرة لجواز أن يكون التمييز معرفة عندهم وأما جر معمولها فبإضافتها هي إليه ليس إلا [5].

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج200/1).

(2) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص180).

(3) الأيوبي، الكناش في النحو والتصريف (ص 338).

(4) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص140).

(5) ابن حاجب، شرح الوافية نظم الكافية (ص23).

المبحث الرابع

التوابع والصرف.

74 – جواز حذف ما تعجبت منه

قال ابن مالك :

وحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إنْ كَانَ عِندَ الحَذفِ مَعنَاه يَضِحْ [1]

قال أبو حيان [2]: يقول إنه يجوز حذف ما تعجبت منه لدلالة المعنى عليه وهو المنصوب والمجرور، وكونه أطلق عليه متعجباً منه فيه مجاز لأن المتعجب منه حقيقة إنما هو وصفه فما جاء فيه حذف المنصوب.وظاهر كلامه أنه يجوز حذف المجرور، وقد صرح بذلك في التسهيل وفي شرحه ومن ذلك قوله تعالى :﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾[3] و﴿ **أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ** ﴾.

وقال الشاعر :

تَرَدَّدَ فِيهَا ضَوْؤُهَا وشُعَاعُهَا فَأحْصِنْ وَأَزْين لامْرِئٍ إنْ تَسَرْبَلا [4]

التقدير: وأبصر بهم وأكف بنا وفأحصن بها وأزين بها.

وزعم قوم من النحويين منهم الفارسي أن الضمير المجرور لما حذفت الباء استتر في أفعل، ورد ذلك بأنه لو كان مستتراً في الفعل لبرز في التثنية والجمع والتأنيث فقلت تقول: أسمع بالزيدين، وأبصرا وأسمع بالزيدين وأبصروا وأسمع لهندٍ وأبصري، ولأن من الضمائر ما لا يمكن استتاره، نحو ضمير المتكلم نحو: أكرم بي وأعزز بنا لو حذفت الباء وحدها لقلت: وأعززنا ولم يقل إنما قالوا: وأعزز.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص66).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 15–16).

(3) [مريم: 38].

(4) البيت من البحر الطويل، للأوس بن الحجر، ويوجد في ديوانه (ص84)؛ برواية (فأحسن)، الأندلسي، التذييل والتكميل (ج624/4)، والشاهد قوله: (فأحصن وأزين) حيث حذف الجار والمجرور لدلالة ما قبله عليه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة جواز حذف ما تعجبت منه، حيث قال الفارسي: إن الضمير المجرور لما حذفت الباء منه استتر في أفعل معللاً ذلك أن لو كان مستتراً في الفعل لبرز في التثنية، والجمع، والتأنيث، نقول: أسمِع بالزيّدَيْنِ ، وأسْمِع بالزيدِينَ.

قال ابن مالك: إنه يجوز حذف المجرور ذلك في قوله :﴿ **أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ** ﴾ [1] لدلالة ما قبله عليه.

وقال أبو حيان: إن الضمير استتر في الفعل فلم يظهر سواء كان ضمير جمع، أو تثنية، أو مفرد، لأنه أجرى مجرى الأمثال في بقائه على صورة واحدة في جواز حذف هذا المجرور، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

75 – القول في التعجب بالفعل المزيد

قال ابن مالك:

وَصُـغْهُمَا مِـنْ ذِي ثَـلاثٍ صُـرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ ثُمَّ غَيْرِ ذِي انْتَفَا

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلا وَغَيرِ سَـالِكِ سَـبيلَ فُـعِـلا [2]

قال أبو حيان [3]: ذكر الناظم شروط ما يبنى للتعجب على أَفْعَلَ، وعلى أَفْعِلّ فذكر أنهما يبنيان من ثلاثي متصرف قابل للزيادة تام مثبت غير معبر عن فاعله بأفعل ولا مبني للمفعول فهذه سبعة شروط ذكرها، وزاد غيره أن يكون الفعل على وزن فَعُلَ أصلاً أو تحويل وألا يكون قد استغنى عن البناء في هذا الباب لغيره، وزاد آخرون أن يكون واقعاً وآخرون أن يكون دائماً ونحو نتبع هذه الشروط شرطاً شرطاً فنقول :أما اشتراط صوغه من ثلاثي فيعني به أن يكون ثلاثياً مجرداً من حروف الزيادة إن كان رباعياً، نحو: دحرج وقرطس فلا يمكن منه البناء لأن هذا الفعل يبنى على أَفْعَلَ أو أَفْعِل، ولا يجوز ذلك في الرباعي الأصل وأما إن كان ثلاثياً مزيداً فإما أن يكون على وزن أَفْعَلَ أو على وزن أَفْعِلَ إن كان على وزن غير وزن أفعل فلا يجوز أن يصاغ منه أَفْعَلَ ولا أَفْعِل وشذ من ذلك ما أغناه وما أفقره وما أبقاه وما أقومه وما أمكنه وما أملأه وما آبله وما أشده وما أحوله وما أخسره وما أشهاه وما أحياه وما أرفعه من

---

(1) [الكهف: 26].

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص67).

(3) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 19–20).

استغنى وافتقر وأتقى واستقام وتمكن وامتلأ وتابل واشتد واحتال واختصر واشتهى واستحيا وارتفع، وقال الأخفش: في الأوسط [1]: وقالوا: ما أفقره وما أغناه فقد ذكر أنه يقال: فقر وغنى انتهى ويدل على ذلك قولهم: فقير وغني، وقالوا: تقيٌّ لقولهم تقي فكأن اتقى مبني منه وقد نقل شهي الشئ اشتهاه وحيي الرجل استحيا فعلى هذا لا يكون ما أشهاه وما أحياه شاذاً، وفي الطرر الذي بخط أحمد بن يوسف الأشوني [2]، ونقل عن الأخفش أنه يجيز التعجب من كل فعل مزيد فكأنه راعي أصله، لأن أصل جميع ذلك الثلاثي، وقال بعضهم: إنما أجاز ذلك الأخفش على استكراه، كما أجاز ذلك سيبويه في أَفْعَلَ.وإن كان على وزن أفعل فثلاثة مذاهب: أحدهما: أنه لا يجوز أن يبنى منه أفعَلَ ولا أفعِل على الإطلاق وهو مذهب المازني والمبرد وابن السراج والفارسي [3].

والثاني: أنه يجوز مطلقاً وهو مذهب الأخفش ونسب إلى سيبويه، وصححه ابن هشام الخضراوي[4].

والثالث: التفصيل بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز، وبين أن لا تكون للنقل فيجوز نسب إلى سيبويه وصححه ابن عصفور [5].

وجاءت ألفاظ من أفعَلَ تعجب منها والهمزة لنقل وألفاظ منها والهمزة لغير نقل، فمن الأول قولهم: ما آتاه للمعروف وما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف وما أضيعه لكذا، ومن الثاني قولهم ماأنتنه في لغة من يقول: أنتن وما أخطاه وما أصوبه وما أيسره وما أعلمه وما أسنه وما أوحش الدار وما أمتعه وما أصرفه وما أفرط جهله وما أظلمه وما أضوئه فمن نظر إلى هذه الألفاظ قاس عليها باقي ما كان على وزن أفعل ومن نظر إلى قلتها جعلها شاذة ولم يبنِ عليها، ومن انفصل قال: الذي فيه همزة نقل لا تدخل عليه همزة أفعل في التعجب لأنها للنقل وهمزة النقل لا تدخل على همزة النقل وما الهمزة فيه لغير النقل تحذف منه الهمزة ويأتى بهمزة النقل ولذلك يصير الفاعل مفعولاً نحو: أظلم الليل وما أظلم الليل.

---

(1) ابن عصفور، شرح الجمل الكبير (ج579/1).

(2) يوسف بن مرحب، أبو عمر، من أهل أشونة، حافظاً للمسائل والرأي على مذهب مالك. الدرر الكامنة (ص2535).

(3) المبرد، المقتضب (ج178/4).

(4) سيبويه، الكتاب (ج72/1).

(5) ابن عصفور، شرح الجمل الكبير (ج580/1).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في بناء التعجب من الفعل المزيد.فأما أبو حيان ذكر قول الفارسي في التعجب من الفعل المزيد الذي على وزن أفعل وعنده أنه لا يجوز أن يبنى منه أفَعلَ ولا أفعلْ على الإطلاق.

ومذهب آخر سيبويه[1] هو أن التفضيل من أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز وبين أن لا تكون للنقل فيجوز.

وقول آخر للأخفش أنه يجيز للتعجب من كل فعل مزيد لأن أصله ثلاثي ولم يبد رأيه في أقوال الفارسي في هذه المسألة.

قال ابن يعيش [2]: فإن قيل: اختص هذا الفعل بتاء أفعل ؟ فالجواب لأنه متأول من الفعل الثلاثي للتعدية فهو بمنزلة " ذهب " و" أذهبته " فإذا قلت: " ما أحسن زيداً فأصله أحسن زيدٌ ولا يكون هذا الفعل إلا من الأفعال الثلاثية، نحو: ضرب، وعلم، وظرف، فإذا تعجبت منها قلت ما أضربه وما أعلمه وما أظرفه ولا يكون الفعل إلا من الثلاثية.

قال المرادي [3]: ونقل عن الأخفش أنه أجاز التعجب في كل مزيد على استكراه وكأنه راعي أصله.

وقال الشاطبي [4]: ما كان على وزن " أفعل " في بناء فعل التعجب منه على ثلاثة أقوال: الأول: الجواز مذهب سيبويه، والثاني: المنع مطلقاً وهو مذهب جمهور المتقدمين.

والثالث: الفرق من أن تكون الهمزة للتعدية، أو لغير ذلك؛ فإن كانت للتعدية فلا يجوز وإلا جاز وهو رأي ابن عصفور.

---

(1) ابن عصفور، شرح الجمل الكبير (ج580/1).

(2) الزمخشري، شرح المفصل (ص414).

(3) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك (ج894/2).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ص 202).

76- القول في صيغة التعجب لفَعُلَ

قال ابن مالك:

بِأَفْعِل انْطَق بَعْد " ما " تَعَجِباً أوْ جِئ بِأَفْعَل قَبل مَجْرُور بِيَا [1]

قال أبو حيان [2]: وظاهر كلام المصنف أن التعجب له صيغتان: ما أفعله أو أفْعِلْ به وترك صيغة اختلف فيها وهي لفَعُلَ فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى إلحاقه بباب نعم وبئس، وذهب الأخفش إلى إلحاقه بباب التعجب. قال ابن عصفور: وهو الصحيح وبه قال المبرد وعلى قول الفارسي لا يكون فاعل نعم فقط.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في صيغة (لفَعُلَ)، حيث عدها الفارسي، وأكثر النحويين من باب نعم وبئس وذكر معه قول آخر وعدها الأخفش من باب التعجب.

قال ابن عقيل [3]: للتعجب صيغتان: إحداهما: " ما أفعله " والثانية " افعل به " وقال: هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة باب التعجب لبيانهما فأما العبارات الدالة بحسب اللغة على إنشاء التعجب، فكثير منها قياس ومنها سماعي فالقياس: أن نحول الفعل الذي تريد التعجب من مدلوله على صيغة فعل إلى صفة فعل بضم العين.

وقال أبو حيان: وعلى قول الفارسي لا يكون فاعله إلا ما يكون فاعل نعم فقط والحجة للصحيح أن أبا الحسن والأخفش حكى في الكبير له: أن العرب لا تفعل ذلك إلا في الأفعال التي يجوز التعجب منها بقياس ومنهم من يجريه مجرى نعم وبئس، إذا لم يأتِ بمعنى التعجب، وهذا يدل على موافقة أبي حيان لكلام الأخفش في هذه المسألة، ومخالف للفارسي في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص66).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 29).

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج3 ص147).

77- الفصل بين فعل التعجب أو معموله بظرف أو مجرور

قال ابن مالك:

وَفِعْـلُ هَذا الْبــابِ لَـنْ يُقَدَّمَا مَعْمُوْلُهُ وَوَصْـلُــه بــِه ألْــزَمَـــا

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أوْ بِحَرفِ جَرّ مُسْتَعْمَلٌ والْخُلْفُ فِي ذَاكَ استقَرَّ

قال أبو حيان [1]: البيت الثاني معناه: أن الفصل بين الفعل ومعموله بظرف أو مجرور مستعملٌ يعني في لسان العرب وأن في ذلك خلافاً، وأطلق الناظم في الظرف والمجرور وينبغي أن يقيِّد ذلك بأن يكون الظرف والمجرور معمولين لفعل التعجب وهو الذي وقع فيه الخلاف؛ فإن كان أحدهما معمولاً لغير الفعل، نحو: ما أحسن آمراً بمعروف وما أقبح ضاحكاً في الصلاة لا يجوز: ما أحسن بمعروفٍ آمراً ولا: ما أقبح في الصلاة ضاحكاً، فإذا كان الظرف أو المجرور معمولاً للفعل، نحو: ما أعزَّ زيداً عليَّ، وما أشجع زيداً يوم القتال ففي هذا الخلاف: ذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى جواز ذلك حكى سلمة عنه أنه أجاز: ما أحسن عليك البياض، وإلى ذلك ذهب الجرمي، وأبو اسحاق، والفارسي من البصريين، وهو اختيار ابن خروف، والأستاذ أبو علي، وشيوخنا. وذهب الأخفش، والمبرد، وأكثر البصريين إلى أن ذلك لا يجوز.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو مجرور، فأما أبو حيان ذكر الفارسي في مسألة الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو مجرور أنه الجواز، وذكر معه أقوال النحاة.وقول الأخفش والمبرد إلى أنه لا يجوز.

قال المرادي [2]: ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله ونسبه الضميري إلى سيبويه.

وقال ابن عقيل [3]: فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً بفعل تعجب، في جواز الفصل بكل منهما، بين فعل التعجب، ومعموله، خلاف والمشهور جوازه خلافاً للأخفش، والمبرد، ومن وافقهما ونسب الضميري، المنع إلى سيبويه.

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 35-36).

(2) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج 901/2).

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل(ج 116/2).

قال ابن جابر الهواري [1]: فذهب الأخفش، والمبرد، ومن تبعهما إلى المنع في الفصل بين الفعل التعجب من معموله وذهب الجرمي وجماعة إلى جوازه وهو الصحيح لمجيئه كثيراً.

ثم قال أبو حيان: وقد ثبت الفصل بينهما بذلك في لسان العرب نثرها ونظمها فمن النثر قول عمر بن معدي كرب: لله درّ بين مشاجع ما أحسن في الهيجاء لقائهما.

وأكثر في اللزبات عطائهما، وهذا يدل على أن أبا حيان قد وافق الفارسي في هذه المسألة وهو جواز الفصل من فعل التعجب ومعموله بظرف [2].

78 - القول في الفصل بكان بين ما وفعل التعجب

قال أبو حيان [3]: ونحن نتكلم في ذلك فنقول: إن كان الفصل بكان فلا خلاف في ذلك فتقول: ما كان أحسن زيداً، وفائدتها أنها تدل على أنك تعجبت مما كان وانقطع لأن فعل التعجب إذا لم تزد كان إنما هو في الحال وإن كان بصورة الماضي فإذا قلت: ما أحسن زيداً فإنما تعجبت منه في حال اخبارك وقال الشاعر: يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ما كانَ أسْعَدَ مَنْ أجابَكَ آخداً بِهُداكَ مُجتَنِباً هوىً وعِنَادَا [4]

وفي كان ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها زائدة لا اسم لها ولا خبر وهو مذهب أكثر الكوفيين والفارسي [5].

والثاني: أنها كان التامة واسمها ضمير المصدر أي كان هو أي الكون وهو مذهب السيرافي [6].

والثالث: أنها كان الناقصة واسمها ضمير يعود على ما، وخبرها فعل التعجب

وهو مذهب الجرمي [7] ونقله بعضهم عن البصريين ولا يصح عنهم، وهذا أبعد الأقوال من الصواب والأحسن مذهب الفارسي.

---

(1) الأندلسي، شرح ألفية ابن مالك (ص356).

(2) ابن عصفور، شرح المقرب (1/ 515).

(3) الأندلسي، منهج السالك(ج4 / 39- 40).

(4) البيت من البحر الكامل، لعبد الله بن رواحة، وليس في ديوانه، ابن عصفور، المقرب (ج511/1)، الشاهد قوله: (ما كان أسعد)، حيث زيدت كان بين ما وفعل التعجب.

(5) الأندلسي، التذييل والتكميل (ج656/4).

(6) ابن عصفور، شرح الجمل الكبير (ج585/1).

(7) المرجع السابق، ج585/1.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في زيادة كان بين لام التعجب وفعل التعجب، فأما ابو حيان ذكر قول الفارسي حيث قال عنها أنها زائدة لا اسم لها ولا خبر. وذكر معه أقوال أخرى منها قول السيرافي: إنها إذا كان التامة واسمها ضمير المصدر؛ أي كان هو أي الكون. ومذهب آخر أنها كان الناقصة واسمها ضمير يعود على ما وخبرها فعل التعجب، وهذا مذهب الجرمي حيث قال أبو حيان :هذا أبعد الأقوال والأحسن مذهب الفارسي، وهذا دليل على موافقة أبي حيان للفارسي في هذه المسألة.

قال ابن الناظم [1]: ومما يجوز من فعل التعجب الفصل بينه وبين " ما " بـ " كان الزائدة "،

بقول الشاعر يمدح النبي صلى الله عليه وسلم :

ما كانَ أسْعَدَ مَنْ أجابَكَ آخداً بِهُداكَ مُجتَنِباً هوىً وعِنَادَا [2]

78 – القول في همزة بئس

قال ابن مالك :

فِعْلانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنَ نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسَمَيْنِ [3]

قال أبو حيان [4]: وحكى الأخفش وأبو علي عن بعض العرب في بئس بيس أصله: بئس فخففت الهمزة بأن جعلت بين الهمزة والياء ثم سكنت بعد التسهيل وأخلصت ياء على حد قولهم في: يومئذٍ ويوميذ، وحكى العبدي: نعيم الرجل زيدٌ بياء بعد العين المكسورة على جهة الإشباع كما جاء: ادنو فأنظور يريد فانظر وذكر بعض أصحابنا أن الأفصح نعم وهي لغة القرآن ثم نعم وعليه ﴿ **فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾ [5] ثم نعم وهي الأصلية ثم نعم وهي في الرتبة الرابعة من الفصاحة.

---

(1) ابن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص332).

(2) البيت من البحر الكامل، لعبد الله بن رواحة، وليس في ديوانه، ابن عصفور، المقرب (ج511/1)، الشاهد قوله: (ما كان أسعد)، حيث زيدت كان بين ما وفعل التعجب.

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص68).

(4) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 55).

(5) [البقرة: 271].

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في همزة (بئس) فخففت الهمزة بحيث جعلت بين الهمزة والباء، ثم سكنت بعد التسهيل وأخلصت إلى ياء على حد قوام في يومئذٍ ويوميذٍ.

قال المرادي [1]: أما بئس فنص كثير على أن فيها اللغات الأربع، وقال بعضهم: لم يسمع فيها إلا لغتان بيس بالتحقيق بعد الإتباع وبئس على الأصل والأخريان قياس.

وقال ابن عصفور والمحققون: الهمزة يبدلون منها ياء فيقولون بيس، حيث لم يبد أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

79 – القول في دخول أل على فاعل نعم وبئس

قال أبو حيان[2]: ولم يتعرض الناظم لأل هذه، وفيها خلاف ذهب الجمهور إلى أنها جنسية وذهب أبو إسحاق بن ملكون وأبو منصور الجواليقي إلى أنها عهدية، والقائلون بأنها جنسية اختلفوا فقال قوم منهم: هي جنسية حقيقية فإذا قلت: نعم الرجل زيدٌ؛ فالرجل عام والجنس كله هو الممدوح وزيد مندرج تحت الجنس إذ هو فردٌ من أفراده وإلى هذا ذهب الفارسي، وقال قوم: هي جنسية مجازاً جعلت زيداً هو جميع الجنس على سبيل المبالغة، ولم تقصد غير مدح زيدٍ بذلك وكأنك قلت: نعم زيدٌ الذي هو جنس الرجال.

واستدل من قال: بأن أل للجنس بالتزام أل في فاعلهما أو فيما أضيف إليه فاعلهما ولو لم تكن للجنس لكان فاعلهما كله اسم ، والمفرد اللفظ المعرف بأل يكثر إرادة الجنس به قالوا: أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض وقال تعالى :﴿ **وَالْعَصْرِ إِنّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلّا الّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصّالِحَاتِ** ﴾ [3] فأستثنى من الإنسان وهو مفرد فدل على أنه أريد به الجنس.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارس في مسألة (أل)، حيث ذكر قول الفارسي بأن (أل) جنسية، وهي جنسية حقيقية، فإذا قلت نعم الرجل زيدٌ فالرجل عام والجنس كله هو الممدوح وزيد مندرج تحت الجنس إذ هو فرد من أفراده وهناك من ذهب أنه جنسية مجازية جعلت زيداً هو جميع

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ص 904).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 57).

(3) [العصر: 1–3].

الجنس على سبيل المبالغة ولم تقصد غير مدح زيدٍ بذلك أي كأنك قلت نعم زيدٌ الذي هو جنس الرجال والناظم لم يتعرض لأل هذه وهناك من قال أنها عهدية.

فقال ابن هشام الأنصاري [1]:إذا كانت جنسية إن لم تحققها فهي لبيان الحقيقة نحو ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [2] وإن خالفتها كل حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [3].

قال ابن الناظم [4]: أن " نعم وبئس " يقتضيان فاعلاً معرفاً بالألف واللام الجنسية أو مضافاً إلى المعرف بها، أو مضمراً مفصلاً بنكرة بعده منصوب على التمييز.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ [5]

والثاني نحو:.... نعم عقب الكرما.

والثالث: كقولك: نعم قدماً معشر زيد.

80 - القول في رفع النكرة إذا أضيفت إلى نكرة

قال أبو حيان [6]: وقد كان يمكن التأويل هذا المسموع على حذف تمييز وجعل المرفوع هو المخصوص لا مرفوعاً نعم إلا أن الأخفش ذكر أن ذلك لغة قال في الأوسط :اعلم أن ناساً من العرب يرفعون النكرة إذا أضافوها إلى نكرة في نعم وبئس فيقولن: نعم أخو قومٍ أنت فمن قال ذا قال: نعم أخو قومٍ وصاحبهم انت إذا جعلت الثاني نكرة فإن جعلته معرفة لم يجزها هنا؛ لأن نعم لا تقع على معرفة إلا أنه يكون بالألف واللام فتكون النكرة مفردة ومضافة، ومنهم من يرفعها إذا كانت مضافة انتهى كلام أبي الحسن، ونقل عنه أن ناساً من العرب يرفعون بنعم وبئس النكرة المفردة نحو: نعم خليلٌ زيدٌ وحكاه أبو بشر وقاس عليه الأخفش وأبو بكر والكوفيون.

---

(1) الأنصاري، أوضح المسالك(ص 33).

(2) [الأنبياء: 30].

(3) [النساء: 28].

(4) ابن مالك: شرح ابن الناظم (ص 334).

(5)[الحج: 78].

(6) الأندلسي، منهج السالك(ج4 / 66- 67).

وقال أبو علي في التذكرة: قال بعض البصريين: اعلم أن العرب تجعل ما أضيف على ما ليس فيه ألف ولام، بمنزلة ما فيه ألف ولام فترفعه كما ترفع ذلك فنقول: نعم أخو قومٍ زيدٌ ولا يجوز على قول سيبويه: نعم أبو رجلٍ زيدٌ ولا نعم غلام زجلٍ أنت؛ لأن فاعل هذا الضرب عنده لا يكون واقعاً إلا على الجنس ألا ترى أنك لو قلت: أهلك الناس شاةٌ وبعير على حد الشاة والبعير لم يحسن. انتهى كلام الفارسي [1].

وحكى الكسائي أنه يقال: لو بعير كثير وشاة كثير، وهناك رغيف كثير في ألفاظ غير هذا، فعلى هذا فيكون فاعل نعم وبئس نكرة ويراد بها الجنس إلا أن ذلك قليل.ومما ورد من ذلك في النثر قول الحارث بن عباد: نعم قتيل أصلح الله بين ابني زائل.

وقد أجاز الفراء ما أجازه الأخفش من رفع النكرة المضافة إلى النكرة ونصبها فأجاز: نعم غلامُ سفرٍ غلامك، ونعم غلامُ سفرٍ غلامي [2] وقال أبو الحسن: من قال: هذا رجلٌ وأخوه ذاهبان فرفع أجاز: نعم غلامُ قوم وصاحبهم أنت، ومن قال: ذاهبين على تعريف الأخ لم يجزْ له العطف هنا لأن نعم لا ترفع معرفة إلا بالألف واللام أو بإضافة إلى ما فيه أل [3].

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في رفع النكرة إذا أضيفت إلى نكرة، حيث قال أبو علي: قال بعض البصريين اعلم أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما لا يوجد فيه ألف ولام لمنزلة، ما فيه ألف ولام وترفعه سواء كان فيه ألف ولام أو لا يوجد فيقول نعم أخو قوم زيدٌ أما الأخفش فقد أجاز رفع النكرة المضافة إلى النكرة ونصبها فأجاز نعم غلام سفرٍ غلامك ونعم غلام سفرٍ غلامي .

قال الزجاجي [4]: لا يعملان من المعارف إلا فيما عرف بالألف واللام أو ما أضيف إلى ما عرف بالألف واللام دالتين على الجنس خاصة والمضمر فيها على شريطة التفسير وبنصب النكرة معها على التمييز والتفسير وذلك " نعم الرجل زيدٌ ".

وقال أبو حيان: إذا جعلت الثاني نكرة يجوز الرفع أما إذا جعلت الثاني معرفة لم يجز هنا، وهذا مخالف لكلام الفارسي.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج332/7).
(2) الفراء، معاني القراء، (ج57/1).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج10/3).
(4) الزجاجي، الجمل في النحو (ص108).

81 – وصف فاعل نعم وبئس

قال أبو حيان [1]: ومن أحكام المرفوع بنعم وبئس، إذا كان ظاهراً أنه لا يؤكد توكيداً معنوياً، لا يجوز نعْمَ الرجلُ نفسُهُ زيدٌ، وأما التأكيد اللفظي، نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ فقال الناظم: لا يمتنع، وأما نعته ففيه خلاف منعه الجمهور ومنهم ابن السراج وأبو علي، وأجازه قوم وقال أبو عبدالله النميري: ولا يجوز وصف فاعل نِعْمَ وبِئْسَ انتهى، ومن الدليل على جواز النعت قول زهير:

نِعْمِ الفِتى المِرَيُّ أَنْتَ إذَا هَم حضروا لدى الحجرات نَارِ المُوقِدِ

ومن منع ذلك تأوله على: نِعْمَ الفتى نِعْمَ المريُّ أنت، وأما البدل فقد أجازوا أن يبدل منه والذي ينبغي أن يجوز منه هو ما كان يجوز لنعم أن تباشره.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بقول أبي علي الفارسي في مسألة المرفوع " بنعم وبئس "وتوكيده لفظياً ومعنوياً، حيث يرى أبو علي أنه لا يجوز وصف فاعل نعم وبئس، وأجازه قوم والدليل على جوازه قول زهير:

نِعْمِ الفِتى المِرَيُّ أَنْتَ إذَا هَم حضروا لدى الحجرات نَارِ المُوقِدِ [2]

وفيه نصب فاعل نعم وأجازه قوم وخرجه آخرون على البدل.

قال ابن السراج [3]: أن نعم إذا نصبت تضمنت مرفوعاً مضمراً فيها، وفي المسألة مرفوع ظاهر فيستحيل هذا ولا يجوز توكيد المرفوع، و" نعم " قالوا وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير نعم الفتى إمرئ أنت إذا هم – حضروا لذا الحجرات نار الموقد [4] وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت فكأنه قال نعم المرئ أنت، وقال الأخفش: حبذا نرفع الأسماء وننصب الخبر إذا كان نكرة خاصة.

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 70).

(2) البيت من بحر الكامل من قصيدة لزهير بن أبي سلمى، ديوان زهير (ص234)، يمدح بها سنان بن أبي حارثة المري، والشاهد قوله: (نعم المرئ) وفيه نصب فاعل نعم، ابن مالك، شرح التسهيل(ج 10/3)؛ ابن عقيل، المساعد (ج 128/2).

(3) ابن السراج، الأصول في النحو (ص120).

(4) ابن مالك، الخزانة (ج 112/4).

81 - القول في الجمع بين التمييز وفاعل نعم

قال ابن مالك :

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلِ ظَهَرْ فيهِ خِلَافٌ عَنْهُم قَدِ اشْتَهَر [1]

قال أبو حيان [2]: مذهب السيرافي، وجماعة ونسب إلى سيبويه [3]، أنه لا يجوز الجمع بينهما فلا يجوز: نِعْمَ الرجل رجلاً زيدٌ وأجاز ذلك المبرد وابن السراج وأبو علي الفارسي [4] وفصل بعض أصحابنا فقال: إن أفاد التمييز معنى لا يفيده الفاعل جاز نحو: نِعْمَ الرجل رجلاً فارساً زيدٌ لما وصف التمييز بقوله: فارساً أفاد ما لم يفده الفاعل.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بقول أبي علي الفارسي في حالة الجمع من فاعل نعم والتمييز حيث ذكر الفارسي والمبرد وابن السراج بجواز الجمع فيهما وذهب سيبويه وجماعة السيرافي أنه لا يجوز الجمع بينهما. فلا يجوز: نعم الرجل رجلاً زيدٌ.واستدل من أجاز ذلك بقول الشاعر :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا [5]

وهناك من قال إذا أفاد التمييز معنى لا يفيده الفاعل جاز الجمع التمييز أفاد ما لم يفده الفاعل. قال ابن عقيل [6]: اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز الفاعل الظاهر في نعم وأخواتها فقال قوم: لا يجوز ذلك وهو المنقول عن سيبويه فلا نقول: نعم الرجل رجلاً.

82 - القول في الجمع بين التمييز والفاعل مضمر

قال أبو حيان [7]: وأما كلام سيبويه في هذه المسألة فإنه قال في باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرٌ: فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه ولا يكون في موضع

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص68).

(2) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 71 – 72).

(3) سيبويه، الكتاب (ج177/2).

(4) المبرد، المقتضب (ج150/2).

(5) البيت من بحر الوافر، لجرير يمدح فيها عمر بن عبد العزيز والبيت في الديوان(ج1/ 118)، الشاهد قوله:(فنعم الزاد: زادا) حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ،ابن مالك، شرح التسهيل(ج 3/ 15)..

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج3 / 164– 165). البيت من بحر الوافر لجرير يمدح فيها عمر بن عبد العزيز والبيت في الديوان (ص 118). ابن مالك، وشرح التسهيل(ج 3/ 15).

(7) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 73).

الإضمار في هذا الباب مظهر [1]. وظاهر هذا الكلام أن الظاهر الفاعل والتمييز لا يجتمعان وتأول أبو علي كلام سيبويه على أن معناه لا يكون الفاعل ظاهراً حيث يلزم التمييز بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمرٌ لا غير ألا ترى أنك تقول: نِعْمَ الرجل رجلاً زيدٌ فلا يكون التمييز لازماً. وأما من ذهب إلى أنه يجوز جمع الفاعل والتمييز إذا أفاد معنى لا يفيده الفاعل فاستدل على ذلك بقول أبي بكر بن الأسود :

تَخَيَّرَهَ ولم يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ الحيُّ مِنْ حَيٌّ تِهَامِ [2]

لما وصفه بتهام أفاد ما لم يفده الفاعل، ولما أراد الفتى معنى متفت، أي كريم وأعمله في الظرف أفاد ما لم يفده الفتى، وقد تؤول: من حي تهام على أن (من) فيه مبعضة وليس بتمييز فكأنه قال: فنعم الحي الذي هو الحي التهامي أي واحد منه.

وقال بعض شيوخنا: يجوز قليلاً أن يقال: نعم الرجل رجلاً زيدٌ على جهة التوكيد، حكي: نعم القتيلُ قتيلاً أصلح الله به بين فئتين.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بقول الفارسي في مسألة الجمع من فاعل، والتمييز، إذا كان الفاعل مضمر، حيث يرى أبو علي: إنه لا يجتمعان إذا كان الفاعل مضمراً، وهناك من ذهب إلى أنه لا يجوز جمع الفاعل [3]، والتمييز، إذا كان معنى لا يفيده الفاعل.

قال ابن عقيل [4]: إن كان الفعل مضمراً جاز الجمع فيه بينه وبين التمييز اتفاقاً، نحو لا نعم رجلاً زيدٌ.

83 – القول في (ما) بعد بئس ونعم إذا وليها فعل

قال أبو حيان[5]: ولم يتعرض الناظم بمجئ الاسم بعد بئسما ونعم ما إنما ذكر مسألة: إذا جاء بعد (ما) الفعل فذكر فيه خلافاً فمنهم من قال إنها التمييز وهو مذهب البصريين، ومنهم من قال: إنها فاعل نعم وبئس [6] ، وأبهم في قوله (وقيل فاعلٌ) فلم يبين جهة الفاعلية

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج177/2).

(2) البيت من البحر الوافر، منسوب لأبي بكر بن أسود بن شعوب الليثي، السيوطي، الهمع (ج86/2).

(3) سيبويه، الكتاب (ج177/2).

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج3 / 1630).

(5) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 77).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج12/3).

أهي موصولة أم هي معرفة تامة بمعنى الشئ؟ وهذا مذهب ابن السراج والفارسي، وأحد قولي الفراء ونسب إلى سيبويه [1]. وتلخص من هذا كله أنه إذا جاء بعد (ما) الاسم نحو قول العرب: بئسما تزويج ولا مهر، فأعرب ما فاعلُ بئس على أنها معرفة تامة، أو تمييزاً، وفاعل نعم، مضمر مفسر بلفظ ما أو هي تركبت مع بئس، وتزويج: فاعل بئسما أقوال ثلاثة. وإذا جاء بعدها الفعل نحو: نعم ما صنعت فأعرب ما فاعلاً على أنها معرفة تامة، والفعل صفة لمخصوص محذوف، التقدير: نعم الشئ شئٌ صنعته، أو ما منصوبة على التمييز من مضمر في نعم موصوفة بالفعل والمخصوص محذوف أو الفعل في موضع الصفة لمخصوص محذوف والتقدير: نعم شيئاً شئٌ صنعته، أو موصولة على قول من يجيز: نعم الذي، وصنعت صلته والمخصوص محذوف أو موصولة وما أخرى تمييز محذوف والتقدير: نعم شيئاً الذي صنعته أو هي التمييز وما الموصولة محذوفة أو هي مصدرية فينسبك معها مصدر تقديراً هو الفاعل لبئس أقوال سبعة [2].

ومن ذهب إلى أن (ما) تمييز فقوله ضعيف؛ لأن التمييز لابد أن يكون قابل أل وهذا معلوم بالاستقراء، ولأن التمييز إنما يجاء به ليتبين جنس المميز إذا أبهم وما في غاية الإبهام فلا تكون تمييزاً، وقد قال سيبويه [3]: فأما ما فإنها مبهمة تقع على كل شئ، وقد نص أصحابنا على أنه لا يميز بالأسماء المتوغلة في البناء ولا في الأسماء المتوغلة في الإبهام كشئٍ وما أشبهها ولا شئ أدخل في البناء والإبهام من ما فلا يجوز التمييز بها. وقد رد أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني على أن أبي علي على تخريجه قوله تعالى﴿ **فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾ [4] على أن (ما) تامة في موضع نصب على التمييز وكان يقول: هي كالمضمر المجهول الذي فيه نعم لا يدري ما يعني به وكذلك ما ولا يفسر الشئ لما هو مثله في الإبهام، وإنما ينبغي أن تكون ما فاعلة نعم أي فنعم الشئ هي، وقدر سيبويه: غسلته غسلاً نعماً بنعم الغسل وقدر المبرد: دقتته دقاً نعماً بنعم الدق وكان أبو إسحاق بن ملكون يقول: (ما) هنا أشد إبهاماً من شئ وموقعها هنا أحسن موقع؛ لأن القصد في المدح والذم تعميم جنس الممدوح فكأنه هنا مدح كل شئ لأجل الذي ذكر أو ذم كل شئ انتهى.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج37/1).

(2) الأندلسي، التذييل والتكميل (ج475/4).

(3) سيبويه، الكتاب (ج476/1).

(4) [البقرة: 271].

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في" ما " إذا وليها فعل ،وهي عنده في موضع فاعل نعم وبئس.

قال المرادي [1]: إذا وقعت " ما " بعد نعم وبئس، فتارة يليها فعل وتارة يليها اسم فإن يليها فعل ففيها عشرة أقوال ومن جعلها إلى أربعة:

أحدهما: أنها نكرة في موضع نصب التمييز.

والثاني: أنها في موضع رفع على الفاعلية.

والثالث: أنها المخصوص.

والرابع: أنها تامة. وهناك من خالف هذا القول إنها تمييز وهو مذهب البصريين ولم يبدِ رأيه في قول الفارسي في هذه المسألة.

84- المسوغات لجواز الابتداء بالنكرة

قال أبو حيان [2]: قال بعض النحويين: شاهد أنه خبر مبتدأ قول العرب: شر ما أنك ذاهب فما منصوبة على التمييز وأنك خبر مبتدأ محذوف كأنه قال: شر شيئاً ثم أوضح فقال: هو أنك ذاهبٌ ولا يتوجه في أن هنا إلا هذا الإعراب إذ لا تكون مبتدئة وقيل: يجوز أن تكون فاعلة بشر وكذلك: عز ما أنك ذاهب.

وقال الفارسي: لا يظهر المبتدأ الذي زيدٌ خبره بعد نعم الرجل زيدٌ لا يقال هو زيدٌ وذلك؛ لأن هاتين الجملتين، قد انعقدتا انعقاد الجملة الواحدة، فطالتا فاستخفوا حذف المبتدأ البتة وقوي على ذلك أن الجملة الواحدة فيهما، قد يضمر فيها الفاعل فلا يظهر البتة، نحو: نعم رجلاً زيدٌ فلما كان موضع إضمار البتة، كان أيضاً موضع حذف البتة انتهى.

ورد بعض أصحابنا على من جَوَّزَ أن يكون مبتدأ محذوف الخبر وأن التقدير: زيدٌ الممدوح فأن الذي يقول: نعم الرجل زيدٌ ليس في نفسه نعم الرجل زيدٌ الممدوح ولا يمكن أن يحذف خبر المبتدأ إلا وهو مراد في النفس، فيحذف للعلم به اختصاراً وإنما حمل على هذا القائل

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج 927/2).

(2) الأندلسي، منهج السالك(ج4 / 85-86).

به تجويز الإعراب من غير التفات للمعنى، وذلك ليس بشئ بل لا ينبغي أن يوجه إعراب حتى يصح معناه.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في الابتداء بالنكرة حيث قال الفارسي لا يظهر المبتدأ الذي زيد خبره بعد نعم الرجل زيد لا يقال هو زيد وعلل ذلك لأن هاتين الجملتين قد انعقدتا بانعقاد الجملة الواحدة فأدى إلى اطالتها فحذفوا المبتدأ، وهناك من أجاز أن يكون " زيد " مبتدأ لخبر محذوف تقديره زيد الممدوح.

قال ابن يعيش [1]: وفي ارتفاع المخصوص مذهبان: أحدهما: أن يكون مبتدأ خبره ما تقدمن من الجملة كأن الأصل زيد نعم الرجل والثاني أن يكون خبره مبتدأ محذوف نعم الرجل هو زيد فالأول على كلام والثاني على كلامين.

85 – القول في حبذا

قال ابن مالك:

وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الفَاعِلُ ذَا وَإِنْ تُرِدْ ذَمَّاً فَقُل لا حَبَّذَا [2]

قال أبو حيان [3]: واختار المصنف أن يكون الفاعل ذا أنه لا تركيب في حبذا، أنه أفرد اسم الإشارة مذكراً، وإن كان المخصوص مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل واستغنى بتبيين حال المخصوص بالنسبة إلى ما ذكر عن مطابقته اسم الإشارة له وهذا الذي اختاره المصنف هو مذهب ابن درستويه، وأبي علي في البغداديات، وابن برهان، وابن خروف، وظاهر مذهب الخليل، وسيبويه [4]، قال سيبويه: وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة حبّ الشئ ولكن حبّ وذا بمنزلة كلمة واحدة.

عول ابن خروف وأبو علي الشلوبين على هذا المفهوم ومال إلى الأول السيرافي [5] وانتهى كلامه.

---

(1) الزمخشري ، شرح المفصل (ص 398).
(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص69).
(3) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 98–99).
(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج23/3)
(5) الأندلسي، التذييل والتكميل (ج569/4).

وتلخص أن إفراد (ذا) على ها المذهب لكونه كالمثل وذهب ابن كيسان [1] إلى أن (ذا) إشارة إلى مفرد مذكر وهو الحسن وإذا قلت :حبذا زيدٌ فمعناه حسن زيد وكذا في المؤنث والمثنى والمجموع فهو على حذف مضاف ورد هذا المذهب بأن العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مقامه فإنما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع على حسب الملفوظ به لا المحذوف فلو كانت كذلك لكان اسم الإشارة مطابقاً لما بعده ولم يراعَ المحذوف رده بهذا ابن عصفور وليس بصحيح إذ هما طريقان:

أحدهما: ما ذكره، والآخر: مراعاة المحذوف إن كان أقل من الأول فقد جاء ذلك في أفصح كلام قال تعالى ﴿ **أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ** ﴾ [2] التقدير: أو كذي ظلماتٍ ولذلك عادا الضمير على ذي المحذوف.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة تركيب " حبذا " وحبذا عند أبي علي أنه لا تركيب في حبذا وأن الفاعل " ذا " وأنه أفرد اسم الإشارة مذكر وإن كان المخصوص مذكراً أو منشأ مفرداً أو مثنى أو جمعاً وهذا موافق لكلام ابن مالك في هذه المسألة، وقد وافقه التحليل وسيبويه في أن حبذا في منزلة كلمة واحدة .

قال المرادي [3]: فمن قال في حبذا أنها مركبة مهم فيها مذهبان أحدهما: أن التركيب أزال فاعله " ذا " فصار " ذا " مع حب اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء وخبره ما بعده وهو مذهب المبرد وابن السراج والآخر أن التركيب أزال اسمية " ذا " فصار مع حب فعلاً فاعله المخصوص وإليه ذهب قوم منهم الأخفش.

قال الشاطبي [4]: إن حبذا تحملها فعل وفاعله المخصوص بعد صار حب وذا بالتركيب فعلاً لا اسماً، وهو مذهب الأخفش، وظاهر كلام الجرمي، والزيدي ، ولم يبد أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) ابن عصفور، شرح الجمل الكبير (ج610/1).

(2) [النور: 40]

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك(ج929/2)؛ الزجاجي، المنهاج في شرح جمل الزجاج (ص 424).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 550/4).

86 – الاسم المنصوب بعد حبذا

قال أبو حيان [1]: ولم يتعرض الناظم للمنصوب في حبذا فنقول: يجوز أن تأتي بمنصوب بعد المخصوص وقبله فما جاء بعده قوله:

حَبَّذَا الصَّبرُ شِيمةٌ لامْرِىءٍ عرًّا مَ مُبَارَاةَ مُوَلَع بِالَمعالِي [2]

واختلفوا في هذا المنصوب فذهب الأخفش والفارسي والربعي وخطاب وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال، وسواء أكان جامداً، نحو: حبذا عبد الله رجلاً أم مشتقاً، نحو: حبذا أخوك قائماً، وذهب أبو عمرو إلى أنه منصوب على التمييز حكاه عنه الأخفش وسواء أكان جامداً أم مشتقاً وأجاز ذلك الكوفيون وبعض البصريين؛ أعني نصبه على التمييز وفصل بعضهم فزعم أنه حال إن كان مشتقاً وتمييزاً إن كان جامداً وصحح بعض أصحابنا أنه تمييز مطلقاً.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في الاسم المنصوب بعد حبذا وهو عنده منصوب على الحال سواء كان ذلك الاسم جامداً أو مشتقاً وذكر معه أقوال النحاة في ذلك فقال أبو حيان: وأجاز بعض الكوفيين وبعض البصريين، أعني نصبه عن التمييز [3]. وفصل بعضهم فزعم أنهم حال إن كان مشتقاً وتمييزاً إن كان جامداً [4] وصحح بعض أصحابنا أنه منصوب على التمييز مطلقاً، واستدل بجواز دخول من عليه فنقول في حبذا راكباً زيد حبذا من راكب زيد ولم يبدِ رأيه في قول الفارسي في هذه المسألة.

87 – نصب التمييز حبذا.

قال أبو حيان[5]: واستدل بجواز دخول من عليه فتقول فيه: حبذا راكباً زيدٌ: حبذا من راكبٍ زيدٍ

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 108).

(2) البيت من البحر الخفيف، لرجل من طيء، والشاهد قوله: (حبذا الضبر شيمةً)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج28/3).

(3) ابن عصفور، شرح الجمل الكبير(ج 613/1)؛ الأنصاري، المغني (ج463/2).

(4) المرجع السابق، ج613/1.

(5) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 109).

قال الشاعر :

يَا حَبَّذَا جَبْلُ الْرِيانِ مِنْ جَبلٍ وَحَبَّذا سَاكِنُ الْرِيانِ مَنْ كَانَا [1]

قال أبو علي الفارسي: ضعف حبذا رجلاً زيدٌ يؤكد عندك ضعف حَبَ ألا ترى أنهم إنما ينصبون بعد تمام الكلام ولما لم يستقل حب بذا وإن كان في الأصل فعلاً وفاعلاً ضعف نحو: حبذا رجلاً زيدٌ؛ لأن الجملة لم تتم بعد وإن كان قد تقدم فعل وفاعل فإذا تأخر بعد زيدٍ جاء بعد استقلال الكلام وحسن النصب انتهى كلامه.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي في مسألة نصب التمييز حبذا، حيث ذكر أبو علي ترى أنهم ينصبون بعد تمام الكلام ولما لم يستقل لم يستقل حب بذا وإن كان في الأصل فعلاً وفاعلاً ضعف نحو: حبذا رجلاً زيدٌ لأن الجملة لم تتم بعد وإن كان قد تقدم فعل وفاعل فإذا تأخر بعد زيد جاء فحسن النصب أي أن الناصب لهذا التمييز ليس حبّ وإنما هو منتصب عن تمام الكلام: حبذا زيدٌ.

قال ابن السراج الشنتريني [2]: وقد تنصب النكرة على الحال إن كانت مشتقة أو التمييز إذا كانت غير مشتقة مثالهما: حبذا زيدٌ راكباً وحبذا رجلاً أخوك.

89 - القول في التمييز قبل المخصوص

قال أبو حيان [3]: ويظهر من كلامه أن الناصب لهذا التمييز ليس حب إنما هو منتصب عن تمام الكلام من: حبذا زيدٌ وقال أبو محمد بن السيد في قوله :

يَا حَبَّذا جبلُ الْرَيَانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيانِ مَنْ كَانَا [4]

---

(1) البيت من البحر البسيط، لجرير في هجاء الأخطل (ديوانه ج1 / 165). الشاهد قوله: (من جبل) استدل بعض النحاة على أن المنصوب في باب حبذا يكون منصوباً لدخول من عليه). ابن عصفور، شرح الجمل (ج614/1). دار المعارف.

(2) الشنتريني، تلقيح الألباب على فضائل الإعراب (ص 146)؛ السيوطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع بشرح جمع الجوامع (ص 285).

(3) الأندلسي، منهج السالك (ج4 / 110).

(4) البيت من البحر البسيط، قائله جرير، في هجاء الأخطل، ديوانه (د165/1) الشاهد قوله: (من جبل) حيث استدل به بعض النحاة على أن المنصوب في باب حبذا، ابن عصفور، شرح الجمل (ج614/1).

ما نصه: من جبلٍ في موضع نصب على التمييز والعامل فيه معنى الجملة المتقدمة.

قال أبو حيان: ومن أبقى حب وذا على أصلهما من الفعل والفاعل الذي يقتضيه مذهبه أنه منتصب بعد حبذا ولا يكون نصبه إذ ذاك ضعيفاً بل تأخيره ينبغي أن يكون في القياس ضعيفاً؛ لأنك تفصل بين العامل والمعمول بالمخصوص لا سيما، إذا أعربنا المخصوص بأنه خبر مبتدأ محذوف فيصير فصلاً بجملة بين العامل والمعمول، وقال الناظم في بعض تصانيفه: وكون التمييز قبل المخصوص أولى وأكثر، وهذا مخالف لما ذهب إليه أبو علي من أنه يضعف قبل ذكر المخصوص.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي [1] في أن التمييز يضعف قبل ذكر المخصوص ،وهذا مخالف لكلام ابن مالك، حيث يرى أن التمييز قبل المخصوص أولى وأكثر.

(1) الأندلسي، التذييل والتكميل، (ج385/4).

ثانياً- آراء أبي علي الفارسي في كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان دراسة وصفية تحليلية:

المبحث الأول:

مقدمات الكلام والمرفوعات.

90 - رفع خبر المبتدأ في صلة الذي

قال ابن مالك :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأ بِالْإِبْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٌ بِالْمُبْتَدَا [1]

قال أبو حيان [2]:ولا بد في الصلة من ضمير يربط الصلة بالموصول، وسمع ما ظاهره الربط بالظاهر، الذي هو الموصول في المعنى قالوا: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف قال الشاعر:

.... وَأَنْتَ الذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ [3]

يريد رويت عنه، ورأيته، وفي رحمته، ومن النحاة من لا يجيز الربط بالظاهر، ولم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ نحو: زيد قام أبو عمرو، وإذا كانت كنية زيد أبا عمرو فأحرى أن لا يجوز عنده في الصلة، والذي أذهب إليه في هذا المسموع النزر أن الضمير محذوف منه، والظاهر بدل منه، وقد أجازوا جاءني الذي ضربت أخاك، على حذف المبدل وهو الهاء من ضربته، وأجاز الفارسي عرو الصلة من ضمير يعود على الموصول، إذا عطف عليها بالفاء جملة فيها ضمير الموصول نحو: «الذي يطير الذباب، فيغضب زيد»، وزعم الكوفيون، والبغداديون، وتبعهم ابن مالك: أن الموصول قد يجوز أن يتبع باسم معرفة، فيستغنى بذلك عن الصلة، وأن مثلك قد يكون صلة، فأجازوا ضربت الذي أخاك.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص18).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب(ص 1035).

(3) البيت من الطويل، ومنسوب لمجنون بني عامر، وصدره: فيا رب أنت الله في كل موطن. السيوطي، همع الهوامع(ص 871).

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في رفع خبر المبتدأ في صلة (الذي)، حيث يرى أن الصلة خالق من ضمير يعود على الموصول إذا عطف عليها بالفاء جملة فيها ضمير الموصول، نحو الذي يطير الذباب " فيغضب زيدٌ " حيث زعم الكوفيون، والبغداديون، وابن مالك، أن الموصول قد يجوز أن يتبع باسم معرف فيستغني عن الصلة فأجازوا ضربت الذي أخاك.

وقال أبو حيان: أن الذي أذهب إليه أن الضمير محذوف منه والظاهر بدل منه، وهذا يدل على مخالفة الفارسي في هذه المسألة.

91 - باب الموصول

قال ابن مالك :

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الْذِي الأُنْثَى التِي وَالْيَاء إذَا مَا ثَنَيْاَه لا تُثْبَت [1]

قال أبو حيان [2]: وأما (لو) التالية غالبًا مفهم تمن، فذهب الجمهور إلى أنها لا تكون مصدرية بل يفارقها التعليق، وهو قول أشياخنا؛ وذهب الفراء، والفارسي والتبريزي، وأبو البقاء، وتبعهم ابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب، وخرجوا على ذلك آيات من القرآن كقوله تعالى: " يود أحدهم لو يعمر ألف سنة " [ودوا لو تدهن.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بقول الفارسي في المختلف في مصدريته حيث يرى أن (لو)، قد تكون مصدرية فلا يحتاج إلى جواب وخرج على ذلك آيات من القرآن الكريم كقوله **تعالى** ﴿ **يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ** ﴾[3] ﴿ **وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ** ﴾ [4]. وقول الشاعر: ما كان ضرك لو مننت وربما.وأيده ابن مالك، وأبو البقاء، والتبريزي، في ذلك إلى أنها لا تكون مصدرية بل يفارقها التعليق حيث يقول أبو حيان: وهذا قول أشياخنا إنما يدل على أنه مخالف لرأي

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص14).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب(ص 992).

(3) [البقرة: 96].

(4) [القلم : 9].

الفارسي في هذه المسألة.

92 – القول في معنى الذي الموصولة

قال ابن مالك :

جَمْعُ الِذي الأَلى الذِينَ مُطْلَقَا وَبَعْضُهُم بِالْوَاوِ رَفَعا نُطْقَا

قال أبو حيان [1]: ومن غريب ما قيل في «الذي» أنه يكون بمعنى الرجل، وكذا «التي» تكون في معنى المرأة وأنشد قائل هذا:

فإنّ أَدَعَ اللواتيّ مِن أُناس أضَاعُوهنَّ لا أدَعَ الَّذِينا [2]

فاللواتي والذين لا صلة لهما، يريد فإن أدع ذكر النساء لا أدع الرجال. انتهى.

من كتاب ابن هشام اللخمي [3] ، وفيه أن بعضهم حكى أنها إذا كانت بمعنى الداهية لم تحتج إلى صلة ، وعند سيبويه [4] الصلة محذوفة. وقال الفارسي: ألصلة فيما بعد هذا، [وهو قوله: إذا علتها أنفس تردت. انتهى، والمشهور أن جملة الصلة تكون] معهودة غالبًا نحو قوله تعالى: [وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه].

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في معنى الذي الموصولة، حيث يرى أن الذي إذا جاءت بمعنى الداهية فإن الصلة تكون فيما بعد هذا وهو قوله إذا علتها أنفس تردت وكذلك جملة الصلة تكون معهودة في قوله سبحانه وتعالى ﴿ **وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ** ﴾[5] وذهب سيبويه بحذف الصلة إذا جاءت بمعنى الداهية أن تكون بمعنى الرجل والتي تكون بمعنى المرأة.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 999).

(2) البيت من البحر الوافر، لكميت، في الديوان (ج130/2)؛ الفارسي، الشعر (ج432/2).

(3) اللخمي، الأصول والغايات في النحو، (ج 370/2). هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي النحوي ت (70 هـ)؛ البغدادي، كشف الضنون (ج270/2).

(4) سيبويه، الكتاب (ج347/2).

(5) [الأحزاب: 37].

93 – أل الموصولة

قال ابن مالك :

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذَكَر وَهَكَذا ذُو عِنْدَ طِيئ شَهْر [1]

قال أبو حيان [2]: ومن المختلف فيه «أل» في نحو: الضارب والمضروب، فمذهب الأخفش [3] أنها حرف تعريف، وليست موصولة، وعنده أن اسم الفاعل، واسم المفعول إذا دخل (أل) لا يعملان، فإن وجد منصوب بعدهما، فعلى التشبيه بالمفعول به، ومذهب الجمهور أنها معرفة موصولة، فقال المازني [4]: موصول حرفي، وقال ابن السراج [5] ، والفارسي، والأكثرون موصول، انتهى.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في الخلاف حول أل حيث يرى الفارسي أنها موصولة، ويرى الأخفش، أنها حرف تعريف وليست موصولة.

ومذهب الجمهور، أنها معرفة موصولة، والراجح أنها موصولة، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

94 – القول في ما

قال ابن مالك :

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذَكَر وهَكَذا ذُو عِنْدَ طِيئ شَهْر [6]

قال أبو حيان [7]: وقال ابن مالك: «ما» في الغالب لما لا يعقل، وزعم السهيلي: أنها لا تقع على أولي العلم، إلا بقرينة، وهي قرينة التعظيم والإبهام، فتقع عنده على الله تعالى، وزعم المعري في كتاب اللامع له أنه إذا كان لا تدرك حقيقته يجعل كالشيء المجهول، ويطلق عليه

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص14).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب(ص 1016).
(3) السيوطي، همع الهوامع (ج89/1).
(4) المرجع السابق (ج89/1).
(5) ابن السراج، الأصول في النحو (ج293/2).
(6)ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص14).
(7) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1035).

(ما) وجعل من ذلك: ﴿ وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ﴾ [1] وقال ابن مالك [2]: إن (ما) تقع على ما لا يعقل مع من يعقل نحو: [ولله يسجد ما في السماوات وما في الأرض من دابة]، ولصفات من يعقل، وهذه عبارة الفارسي، وزعم أنها تقع على صفات من يعقل نحو: [والسماء وما بناها] (أي وبانيها)، ومثل ابن مالك هذا بقوله تعالى ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [3] وعبر أصحابنا عن هذا بأنها تقع على أنواع من يعقل، ومثلوا بقوله تعالى: [ما طاب].

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في (ما)، حيث يرى أنها تقع على ما لا يعقل مع من يعقل نحو قوله تعالى ﴿ لِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ ﴾[4] ولصفات من يعقل نحو قوله تعالى ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾[5] أي وبانيها . وذكر آراء النحاة في هذه المسألة حيث يرى ابن مالك أنها في الغالب ما لا يعقل وزعم السهيلي [6]أنها لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة وهي قرينة التعظيم والإبهام، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

95 - جواز فرد ما مع نِعْمَ

قال أبو حيان [7]: وتفرد (ما) نكرة خالية من صفة، وصلة، وشرط، واستفهام، ومن ذلك على مذهب سيبويه [8] (ما) في التعجب نحو: ما أحسن زيدًا، وفي قول غيره في نحو: غسلته غسلاً نعمًا، وانفرد أبو علي بإجازة أن تفرد (من) أيضًا نحو قوله:

---

(1) [الرعد: 13].

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج217/1).

(3) [النساء: 3].

(4) [النحل : 49].

(5) [الشمس: 5].

(6) ابن القيم الجوزية، شفاء العليل (ج 240/1)؛ ابن مالك، التسهيل (ص36)؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج 276/1)؛ ابن مالك شرح التسهيل (ج 217/1)؛ ابن جني، والمساعد(ج 165/1)؛ السهيلي، نتائج الفكر (ص 180).

(7) الأندلسي، ارتشاف الضرب(ص 1136).

(8) سيبويه، الكتاب (ج335/1).

.... وَنِعْمَ مَنْ هُو فِي سِرٍ وَإِعْلَانِ [1]

أي ونعم شخصًا . وتقع (أي)، شرطية .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي في أنه يجوز أن تفرد من مع نعم، واستدل بقوله: ونعم من هو في سر وإعلان، أي ونعم شخصاً، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

96 – إضمار القدر

قال أبو حيان [2]: إضمار القدر، وقيل: هو على تقدير بيني، وبينه فوت اليدي كما قدر في هو مني فرسخان (أي بيني وبينه) هذه المسافة، فلا يكون فيه النصب، وإذا أردت بقولك مني في: (زيد مني) أي من أتباعي قلت: فرسخين بالنصب، وتقدير سيبويه ذلك بقوله [3]: أنت مني ما دمت تسير فرسخين، وتقدير غيره: ما سرنا فرسخين، هو تفسير معنى، والناصب للظرف هو العامل في مني (أي كائن من اتباعي) في هذه المسافة.

وقالوا: داري خلف دارك فرسخًا، فانتصب فرسخًا عند سيبويه على التمييز، وعند المبرد على الحال، وخلف دارك خبر داري، وأجاز الفارسي فيه التمييز والحال، ويجوز رفع فرسخ إذا ألغيت خلف دارك.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في إعراب القدر ،حيث يرى أن عبارة داري خلف دارك فرسخاً والخلاف بين علماء النحو في إعراب كلمة (فرسخاً)، حيث أجاز الفارسي فيه التمييز، والحال، ورأى سيبويه [4]، أن ينصب فرسخاً على التمييز، وقول المبرد[5]: على الحال وأجاز أبو حيان رفع فرسخ إذا ألغيت خلف دارك، ويدل على مخالفته لقول الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) البيت بلا نسبة، الشاهد في قوله: (نعم من هو). ابن منظور، لسان العرب (39/1).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1131).

(3) سيبويه، الكتاب (ج317/1).

(4) المرجع السابق، ج 417/1.

(5) الرضي، شرح الكافية (ج 252/1).

97 – دخول أل على الموصول

قال أبو حيان[1]: فإن كان الموصول ذا (أل)، وهو عام فمذهب سيبويه أنه لا يجوز دخول الفاء، وذهب المبرد إلى جواز ذلك، قال: نحو قوله تعالى: {الزانية والزاني فاجلدوا} وتأول ذلك سيبويه. فإن كانت الصلة مصدرة بأداة الشرط نحو: الذي إن يأتيني أكرمه مكرم، فالصحيح أنه لا يجوز دخول الفاء، وهو مذهب ابن السراج، والفارسي، وأجاز ذلك بعضهم نحو: الذي إن تطلع الشمس ينظر إليها فهو صحيح النظر، وفي البسيط: الذي إن يأتني أحسن إليه فله درهم، وأي من يأتني أكرمه فله درهم، وهو جائز عند النحويين سيبويه، والمبرد وغيرهم، وكذلك سائر أخواتهما يعني أخوات (إن). انتهى.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في إذا كان الموصول ذا (أل)، حيث يرى انه لا يجوز دخول الفاء إذا كانت الصلة مصدرة بأداة الشرط، نحو: الذي إن يأتيني أكرمه مكرم وذكر معه أقوال النحاة، منهم سيبويه[2] أنه لا يجوز دخول الفاء، وذهب المبرد، [3]إلى جواز ذلك في نحو قوله تعالى ﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا** ﴾ [4] ،حيث وافق أبو حيان كلام الفارسي في هذه المسألة.

98 – القول في ما لا ينصرف للضرورة

قال ابن مالك:

وَلاضْطِرَارِ أَوْ تَنَاسُب حَرْفْ ذُو الْمَنعِ والمَصْرُوف قَدْ لا يَنْصَرِفْ [5]

قال أبو حيان [6]: ويجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف، وهو لغة عند قوم من النحاة، وقد أجاز ذلك في الكلام أحمد بن يحيى، وأما الجمع المتناهي فقال الأخفش: بعض العرب

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1141).

(2) سيبويه، تأويل سيبويه في الكتاب (142/1).

(3) المبرد، المقتضب (ج 225/3)؛ الزجاجي، معاني القرآن (ج 172/2)؛ السيوطي، الهمع (ج109/1).

(4) [النور: 2].

(5) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص16).

(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 892).

تصرفه وقد قرىء: ﴿ سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً ﴾ [1] ﴿ وَقَوَارِيْرَ قَوَارِيْرَا ﴾ [2] بالتنوين، وقال بعضهم قد يصرف للتناسب، وجعل من ذلك سلاسلا وقواريرا [ويغوثا ويعوقا] في قراءة من نون، واستثنى بعضهم ما آخره ألف تأنيث نحو: بشرى فذكر أنه لا يصرف للضرورة. واستثنى الكوفيون "أفعل من" فلم يصرفوه للضرورة وأما منع صرف ما ينصرف، فذهب أكثر البصريين وأبو موسى، الحامض من الكوفيين: إلى أنه لا يجوز، وذهب معظم الكوفيين وأبو علي إلى جوازه في الضرورة.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول أبي علي في جواز منع الصرف المستحق للصرف للضرورة، وهذا مخالف لكلام أكثر البصريين، وأبو موسى، وبعض الكوفيين إلى أنه لا يجوز منع صرف ما ينصرف.

وقال ابن هشام[3]: وأجاز الكوفيون والأخفش والفارسي، المضطر أن يمنع صرف المنصرف وإياه سائر البصريين ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة

وقال ابن جابر الهواري: ثم ذكر أنه لم يمنع الاسم المنصرف للضرورة وهذا الذي ذكره هو مذهب الكوفيين والأخفش وأبو علي استدلوا بقوله :

ومَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا جَابِسٌ يَفُوقَان مِرْدَاس فِي المُجَمَعِ [4]

قال ابن هشام[5]: واحتج على قول البصريين بعدم جواز منع المستحق للصرف ضرورة نحو قوله :

طَلَبُ الْأَزْرَاقِ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ تُسَبِبُ غَائِلة الْثُغُورِ غَدُوَر[6]

والراجح جواز منع صرف المتصرف للضرورة لأنهم استدلوا بأشعار العرب في ذلك حيث أنه ورد في أشعارهم.

---

(1) [الإنسان: 4].

(2) [الإنسان: 15-16].

(3) الأنصاري أوضح المسالك (ج 121/4).

(4) البيت من بحر المتقارب، للعباس بن مرداس السلمى، ابن السراج، الأصول في النحو (ج 437/3).

(5) الأنصاري، أوضح المسالك (ج 212/4).

(6) البيت من البحر الكامل، للأخطل في ديوان (ص 85)؛ الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج 403/3).

99- إعراب الأفعال الخمسة بالأحرف

قال ابن مالك :

واجْعَل لِنَحْوِ يَفْعَلانِ النُونَ رَفِعاً وَتَدعِينَ وَتَسْئَلُونَ [1]

قال أبو حيان [2]: والمضارع المتصل به ألف اثنين، نحو: يفعلان، وتفعلان، وواو الجمع نحو: يفعلون، وتفعلون، وتاء المؤنث نحو: تفعلين: ذهب الجمهور إلى أنه معرب بثبوت النون في الرفع، وبحذفها في الجزم والنصب، حمل النصب على الجزم، كما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع المذكر، وذهب الأخفش[3]، وابن درستويه إلى أن هذه النون ليست إعرابًا، وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل ثلاثة الأحرف، وإلى هذا ذهب السهيلي[4] قال: منعت هذه الحروف من ظهور الإعراب شغلها بالحركات التي اقتضتها؛ فالإعراب مقدر فيما قبل الحروف كما تقدر في غلامي لشغل الآخر بالحركة التي اقتضتها الياء، وذهب الفارسي، إلى أنه معرب ولا إعراب فيه. وفي البسيط [5]، زعم بعضهم أن المضارع معرب بهذه الحروف: الألف والواو والياء، فهذه الحروف علامة الإعراب.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في إعراب المضارع المتصل به ألف الاثنين، وواو الجماعة، حيث يرى أن النون ليست علامة إعراب ولكنه معرب وكذلك يرى الأخفش ،[6] وابن درستويه، أن هذه النون ليست إعراباً وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل ثلاثة أحرف كما تقدر في غلامي لشغل الآخر الحركة التي اقتضتها الباء وزعم معضمهم أن المضارع معرب بهذه الحروق الألف والواو والياء في هذه الحروف علامة الإعراب، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

والراجح أن المضارع إذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة؛ فإنه يرفع بثبوت النون ويجزم وينصب بحذفها.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص7).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 843 – 844).
(3) ابن مالك، رأي الأخفش في التسهيل (ص9).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج51/1).
(5) المرجع السابق، ج51/1.
(6) الرضي شرح الكافية الشافية (ج86/1).

100 – باب كان وأخواتها

قال ابن مالك :

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا اسْمَاً والْخَبَرْ تَنْصُبُه كَكَان سَيِّداً عمرْ [1]

قال أبو حيان [2]: واتفقوا على نصبها ما بعد المرفوع، فقال الجمهور: انتصابه على أنه خبر مشبه بالمفعول، وقال الفراء: انتصب تشبيهًا بالحال، وعن الكوفيين انتصب على الحال، واختلفوا في المرفوع، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بها، شبهت كان بالفعل الصحيح نحو: ضرب، فعمل عمله، وزعم الفراء أنه ارتفع لشبهه بالفاعل، وقال غيره من الكوفيين: أنه باق على رفعه الذي كان في الابتداء عليه، وكلها أفعال إلا ليس، وذهب ابن السراج، وابن شقير، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف، وذهب الجمهور إلى أنها فعل ووزنها فعل بكسر العين، فخففت، ولزم التخفيف، وكان قياسها إذا أسندت لتاء المتكلم، أو المخاطب كسرها.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في ليس التي من أخوات كان، فهي عنده أي كان وأخواتها أفعال لا ليس فإنها حرف وقول الجمهور، على أنها فعل ووزنها فعل بكسر العين.وذهب ابن السراج[3]، وابن شقير[4]، وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف.

قال ابن عقيل [5]:أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف هو ابن السراج، وتابعه أبو علي الفارسي [6] واستدلوا على ذلك بدليلين:

1- الدليل الأول: أن ليس وشبه حرف من وجهين:

الوجه الأول: أنه يدل على معنى يدل على حرف

الوجه الثاني: أنه جامد لا يتعرف

2-الدليل الثاني: أنه خالق سنن الأفعال عامة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص21).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1146).

(3) ابن السراج، الأصول (ج 1/ 82)؛ ابن هشام، المغني (ج293/1)؛ المرادي، الجنى الداني (ص 494).

(4) المرادي، الجنى الداني (ص 494) السيوطي، الهمع (ج 110/1).

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج 1 / 262).

(6) الفارسي، المسائل الحلبيات (ص268).

أما أبو حيان، فيرى أنها كلها أفعال إلا ليس، وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

101 - معاني الأفعال

قال أبو حيان [1]: ولا خلاف في أن معاني الأفعال الأربعة زال وانفك وبرح وفتئ متفقة إلا ما ذكره أبو علي عن بعض أهل النظر؛ أنه فصل بين زال، وبرح بأن برح لا تستعمل إلا أن يراد بها البراح من المكان، فيذكر المكان، أو يحذف للدلالة، قال أبو علي: وهذا لا يصح، وهذه الأفعال الأربعة لما كان معناها الإيجاب، لا حقيقة النفي، كانوا لا يجيزون النصب بعد الفاء في المضارع في الجواب، لا يقولون: ما زال زيد زائرك فيكرمك، واختلفوا في تلقي القسم بها، والصحيح جوازه، ومن منع جعل ما تلقى به فعلاً تامًا، لا ناقصًا، والمنصوب بعده حال.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول أبي علي في معاني الأفعال الأربعة، وهي زال، وانفك، وبرح، وفتئ، حيث يرى أن هذه الأفعال الأربعة لما كان معناها الإيجاب، لا حقيقة النفي، فيها كانوا لا يجيزون النصب بعد الفاء في المضارع في الجواب لا يقولون "ما زال زيد زائرك فيكرمك" وهناك من فصل بين زال وبرح بان برح لا يستعمل إلا للبراح أي تذكر للمكان أو يحذف للدلالة وهذا مخالف لكلام أبي علي حيث أجاز أبو علي تلقي القسم بها معللاً لمن منع جعل ما يلقي به فعلاً تاماً ولا ناقصاً والمنصوب بعده حال يرى أبو حيان أن معاني هذه الأفعال متفقة، وهذا يدل على أنه موافق لرأي أبو علي في هذه المسألة.

102 - تقديم خبر ليس على اسمها

قال ابن مالك :

وَمَنْع سَبَق خَبَرٍ لَيْسَ اصْطَفي وذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يكتفي [2]

قال أبو حيان [3]: وأما تقديم خبر ليس عليها، فذهب جمهور الكوفيين، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، السيرافي، وأبو علي في الحلبيات، وابن عبد الوارث، والجرجاني، والسهيلي، وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز. وذهب قدماء البصريين، والفراء، وأبو علي في

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب(ص 1162).
(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص22).
(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1171- 1172).

المشهور، وابن برهان، والزمخشري، والأستاذ أبو علي إلى جواز ذلك، واختاره ابن عصفور. وروى أيضًا عن السيرافي، واختلف في ذلك عن سيبويه، فنسب الجواز، والمنع إليه، وقال ابن جني: في الخصائص عن المبرد خالف في ذلك البصريين، والكوفيين انتهى.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في تقديم خبر ليس عليها حيث ذكر رأيين لأبي علي الجواز وعدم الجواز وأما سيبويه [1] فقد أجاز تقديم خبر ليس عليها وكذلك المنع في ذلك. فذهب جمهور الكوفيين[2]، والمبرد[3] والزجاج[4]، وابن السراج[5]، السيرافي[6]، وأبو علي في الحلبيات[7]، وابن عبد الوارث[8]، والجرجاني[9] والسهيلي، وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز وقال ابن جني[10]: عن المبرد خالف في ذلك البصريين، والكوفيين انتهى.

قال ابن عقيل [11]: ونقل صاحب الارشاد خلافاً في جواز تقديم خبر" ليس " على اسمها والصواب جوازه قال الشاعر:

سَلِي إِنْ سَأَلْت النْاس عَنَّا وَعَنْه فَلَيْسَ سَوَاء عَالَمٍ وَجَهُولُ [12]

وهذا دليل على جواز تقديم خبر ليس على اسمها في الشعر وغيره.

قال ابن هشام [13]: وتوسط أخبارهن جائز، خلافاً لابن درستويه في ليس ولابن معط

---

(1) سيبويه، الكتاب(ج 582/1).
(2) الأنباري، الإنصاف (ج 160/1).
(3) الرضي، شرح الكافية (ج 201/4)؛ ابن مالك ، شرح التسهيل(ج 351/1).
(4) الأشموني ، شرح الأشموني (ج 234/1)؛ السيوطي، الهمع (117/1).
(5) ابن عقيل، شفاء العليل (ج 1/ 315)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (355/1).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج 351/1).
(7) الفارسي، المسائل الحلبيات (ص 280– 281).
(8) الفارسي، المقتصد (409/1).
(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 338/1)؛ الفارسي، المقتصد (ص398).
(10) ابن جني، الخصائص (ج 188/1).
(11) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج 1/ 273).
(12) البيت من البحر الطويل، للسموأل في ديوانه (92)؛ خزانة العرب (ج331/10).
(13) الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ص673).

في دام، قال الله تعالى: ﴿ **وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [1]، وقرأ حمزة وحفص ﴿ **لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ** ﴾ [2]. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

103 – اجتماع معرفتين في كان وأخواتها

قال أبو حيان [3]: إذا اجتمع معرفتان فذهب المتقدمون، ومن المتأخرين أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طاهر، والأستاذ أبو علي في إقرائه القديم، وابن خروف، وابن عصفور في شرح الجمل الصغير: إلى أن المتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم، والآخر الخبر، وهو ظاهر كلام سيبويه، والفارسي، وتأول الشراح كلامهما. وقالوا: إذا اجتمع معرفتان؛ فإن كانت إحداهما قائمة مقام الأخرى ومشبهة به، فالخبر ما تريد إثباته نحو: كانت عقوبتك عزلتك، وكان زيد زهيرًا، فالعزلة ثابتة، لا العقوبة، والتشبيه بزهير ثابت.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في اجتماع معرفتين، في كان وأخواتها، حيث يرى أن المتكلم له الخيار في جعل أيهما شاء الاسم والآخر الخبر، وهذا بإجماع علماء النحو من المتقدمين والمتأخرين وأبو جعفر بن مضاء[4]، وأبو بكر بن طاهر، والأستاذ أبو علي في إقرائه القديم، وابن خروف[5]، وابن عصفور[6]، في شرح الجمل الصغير إلى أن المتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم، والآخر الخبر، وهو ظاهر كلام سيبويه[7]،والفارسي[8]، وتأول الشراح كلامهمابذلك حيث تأول ذلك إذا اجتمع معرفتان فإن كان إحداهما قائمة مقام الأخرى ومشبهة به فالخبر ما نريد إثباته نحو كان عقوبتك عزلتك فالعزلة ثابتة لا العقوبة وكان زيد زهيراً والتشبيه بزهير ثابت.

---

(1) [الروم: 47].

(2)[البقرة: 177].

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1175).

(4) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن جربث بن عاصم بن مضاء اللخمي القرطبي صنف: المشرق في النحو: الرد على النحويين، وغير ذلك، (ت 592هـ)؛ السيوطي، بغية الوعاة (ج323/1).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج 118/1).

(6) ابن عصفور، شرح الجمل (ج 399/1).

(7) سيبويه، الكتاب (ج 293/1).

(8) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص99)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج 118/1).

104 - القول في (ما) التي عوض عن كان في العمل

قال ابن مالك :

وَبَعْد مَا وَلَيْسَ جرَ البَا الْخَبرْ وَبعد لَا وَنَفْي كَان قَدْ يُجَرْ [1]

قال أبو حيان [2]: وقالت العرب: أما أنت منطلقًا انطلقت معك، فقال سيبويه [3] التقدير: أن كنت فحذف الفعل، وعوض منه (ما) فلا يجمع بينهما، وانفصل الضمير لما حذف الفعل، و(أنت) اسم كان المضمرة، ومنطلقًا الخبر، و(أما أنت) مفعول من أجله، التقدير: لأن كنت منطلقًا انطلقت معك، وزعم بعض النحويين أن (كان) في هذا التركيب تامة، ومنطلقًا وما أشبهه حال. واستدل بلزوم التنكير فيه، وصحح ذلك بعض معاصرينا، وزعم أبو علي [4] ، وابن جني أن (ما) لما كانت عوضًا نابت مناب (كان) في العمل، وزعما أنه مذهب سيبويه ، وزعم المبرد [5] أن (ما) ليست عوضًا؛ فيجوز الجمع بينهما، وبين الفعل تقول: أما كنت منطلقًا انطلقت معك.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في أن " ما " عوض عن كان في العمل، حيث يرى أن ما كانت عوضاً عن كان لذلك نابت مناب كان في العمل في قوله: أما أنت منطلقاً انطلقتُ معك وذكر معه قول المبرد [6] أن (ما) ليست عوضاً عن كان لذلك يجوز الجمع فيهما ومن الفعل بقول: أما كنت منطلقاً انطلقتُ وزعم أبو علي[7]، وابن جني أن (ما) لما كانت عوضًا نابت مناب (كان) في العمل، وزعمًا أنه مذهب سيبويه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص23).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1191).

(3) سيبويه، الكتاب (ج265/1).

(4) الفارسي، المسائل المنثورة (ص 139).

(5) المبرد، شرح الكافية (ص134).

(6) الرضي، شرح الكافية (ج 149/2).

(7) الفارسي، البغداديات(ص310)؛ الفارسي، المسائل المنثورة (ص139).

105 – دخول أن على خبر عسى

قال ابن مالك :

وَكَعَسى حرى وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمَاً بِأَن مُتَصِلاً [1]

قال أبو حيان [2]: ولا تدخل (أن) على خبر هلهل، وما قبلها، وتدخل على خبر أولى، وحرى، واخلولق، فأما «عسى» فجمهور البصريين: على أن حذف «أن» من خبرها لا يكون إلا في الضرورة، وقاله الفارسي: وأجاز حذفها في التذكرة في الكلام، وهو ظاهر قول سيبويه، قال سيبويه: «من العرب من يقول: عسى يفعل».

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في دخول أن على خبر عسى حيث أجاز حذف أن من خبرها(4) وهو ظاهر قول سيبويه قال سيبويه[3]: من العرب من يقول: (عسى يفعل) وقال جمهور البصريين أن حذف (أنْ) من خبرها لا يكون إلا في الضرورة، ولم يبدِ أبو حيان في هذه المسألة.والراجح أن تكون أن مجرد من الأفعال الدالة على الشروع.

106– القول في إسناد عسى إلى ضمير

قال ابن مالك :

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يردْ غنىً بِأن يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

قال أبو حيان [4]: وإذا أسندت «عسى» إلى ضمير مرفوع لمتكلم، أو حاضر، أو نون إناث، جاز فتح سين وكسرها، والفتح أشهر، والكسر لغة أهل الحجاز، وقال المازني: إذا كان فاعلها غير ضمير متكلم، أو مخاطب لم يكن إلا فعل بفتح العين، وقال الفارسي: الأكثر فتح السين يعني في عسيتم.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص24).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 1224– 1225).

(3) سيبويه، الكتاب (ج 369/1).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1232).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في إسناد عسى إلى ضمير، حيث يرى أنه إذا أسندت عسى إلى ضمير مرفوع، والمتكلم، أو حاضر، أو نون، فالغالب فتح السين في عسيتم فإذا أسند إلى الظاهر فالقياس كما في عسيتم أن يقال عسى زيد فإن قيل فهو القياس ولم لم يقيل القياس فيؤخذ باللغتين تستعمل إحداهما في موضع الأخرى.

قال ابن هشام [1]: يجوز كسر سين عسى خلافاً لأبي عبيدة وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي بل يتقيد بأن تسند إلى التاء أو النون أو تاء نحو :﴿ **هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ** ﴾[2]

﴿ **فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ** ﴾ [3] قرأتهما نافع بالكسر وغيره بالفتح وهو المختار، وهذا موافق لكلام أبي حيان في هذه المسألة وكلام الفارسي. فقال أبو حيان: أنه جاز فتح السين وكسرها والفتح أشهر وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

107 – اتصال ضمير رفع بعسى

قال ابن مالك :

وَالفَتْحُ وَالْكَسْر أجزْ فِي السينِ نَحْو عَسِيتُ وانتقا الْفَتْح زُكِنْ [4]

قال أبو حيان [5]: وإذا اتصل بعسى ضمير رفع، فالمشهور أن يكون بصورة المرفوع، ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب فيقول: عساني، وعساك، وعساه، وفروعهن، ومذهب سيبويه [6]: إقرار المخبر عنه، والخبر على حاليهما من الإسناد السابق، إلا أن العمل انعكس، فجاء الاسم منصوبًا، والخبر في موضع رفع حملاً على لعل، ومذهب المبرد [7] ، والفارسي [8] عكس الإسناد، وجعل المخبر عنه خبرًا والخبر مخبرًا عنه، ومذهب أبي الحسن إقرارهما على حالهم من الإسناد؛ لكنه يجوز في الضمير، فيجعل مكان الضمير المرفوع ضمير منصوب،

---

(1) الأنصاري، أوضح المسالك (ص 55).

(2) [البقرة: 246].

(3) [محمد: 22].

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص25).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1233).

(6) سيبويه، الكتاب.(374/2).

(7) المبرد، المقتضب. (ج71/3).

(8) ابن قدامة، المغني (ج153/1).

وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع، والصحيح مذهب سيبويه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في إقرار المخبر عنه والخبر في عسى، إذا اتصل بها ضمير رفع، حيث أنه عكس الإسناد في عسى وجعل المخبر عنه خبراً والخبر مخبراً عنه فجاء الاسم منصوباً والخبر في موضع رفع حملاً على لعل فذكر معه رأي بعض النحاة ومنهم سيبويه[1] حيث أقر المخبر عنه والخبر على حاليهما من الإسناد السابق ومذهب أبي الحسن إقرارهما على حالهم من الإسناد، ولكنه أجاز عكس الإسناد في الضمير، فيجعل مكان الضمير المرفوع خبر منصوب.

وقال أبو حيان: والصحيح مذهب سيبويه وهذا يدل على مخالفة أبي حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة.

أفعال المقاربة

108- اقتران أفعال المقاربة بأن

قال ابن مالك :

وَكَوْنه بِدُون أَنْ بَعْدَ عَسَى تزرٌ وكَادَ الأمرِ فِيه عُكِسَا [2]

قال أبو حيان [3]: وفي خبر «إن»، وقد انسحب عليها نفي قال تعالى: ﴿ **أَولَمْ يَرَوُا أَنَّ اَلله الذِى خَلَقَ السَمَاواتِ وَالْأَرْض وَلَمْ يَعِى بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِر** ﴾ [4] أجرى على ما هو في معناه، كأن المعنى أو ليس بقادر مقرون «بأن» جائز نحو: طفق يصليان الزيدان؛ فإن كان مقرونًا (بأن)، ففيه خلاف، أجاز ذلك المبرد، والسيرافي، والفارسي، وصححه ابن عصفور، ومنهم من منع ذلك وإليه ذهب الأستاذ أبو علي، وزعم أنه لا يجوز في عسى أن يذهب زيد، إلا أن يكون زيد فاعلاً بيذهب.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج 151/3).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص24).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1230).

(4)[الأحقاف: 33].

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في اقتران أفعال المقاربة بأن حيث أجاز أن يكون الفعل اتفق مقروناً بأنوأجاز ذلك المبرد[1]، والسيرافي، والفارسي، وصححه ابن عصفور[2]وهناك من منع ذلك ومنهم الأستاذ أبو علي[3]، وزعم أنه لا يجوز في عسى أن يذهب زيد إلا أن يكون زيد فاعلاً بيذهب.

109- زيادة الباء في خبر لا المنفي

قال أبو حيان[4]: قال ابن مالك: وبعد لا التبرئة ومنه قول العرب: «لا خير بخير بعده النار» إذا لم تجعل الباء بمعنى (في)، واتبع في ذلك الفارسي في أحد قوليه، وابن طاهر، وابن خروف، وقال الفارسي: أيضًا لا تكون الباء هنا زائدة؛ لأنها لا تزاد في المرفوع، وقال بعض أصحابنا لا يقال: لا رجل بقائم، ولا إنسان بورع. لأنه لم يأت به سماع صحيح.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في زيادة الباء في خبر (لا)، حيث يرى أن الباء هنا لا تكون زائدة، في قوله (لا خير بخير بعده النار) لأنها لا تزاد في المرفوع ولم تجعل الباء بمعنى (في) وهذا موافق لكلام ابن مالك وقال أبو حيان: عن بعض أصحابه أنه لا يقال لا رجل بقائم ولا إنسان بورع لأنه لم يأتِ به سماع صحيح وهذا يدل على مخالفة الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) المبرد، المقتضب (ج 69/3).

(2) ابن عصفور، شرح الجمل (ج176/2).

(3) الأشموني، شرح الأشموني (222/1).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1222).

باب نائب الفاعل

110 – الأشياء التي تقوم مقام الفاعل

قال ابن مالك :

يَنُوب مَفْعُول بِه عَنْ فَاعِلِ فِيما لَه كَنَيْلِ خَيْر نَائِلِ [1]

قال أبو حيان [2]: والذي يقوم مقام الفاعل أشياء متفق عليها، ومختلف فيها، المتفق عليه أربعة: أحدها: المفعول به نحو: ضرب زيد، ثم الفعل إما أن يكون تامًا أو ناقصًا إن كان ناقصًا من باب أفعال المقاربة، فلا نعلم أحدًا أجاز بناءه للمفعول إلا الكسائي، والفراء أجازا جعل يفعل في جعل زيد يفعل، والخلاف فيه كالخلاف الآتي في كِينَ يُقام، وإن كان من غيره جامدًا، فكذلك، أو متصرفًا نحو: كان فذهب سيبويه، والسيرافي، ،الكوفيون، والكسائي، والفراء ، وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى المنع، وهو الذي نختاره.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي فيما يقوم مقام الفاعل أشياء متفق عليها، حيث منع الفارسي أن يبنى الفعل المتصرف للمفعول، وذكر معه سيبويه، [3]والسيرافي، والكسائي، وهشام، إلى جواز بناء للمفعول، وقال أبو حيان: وهو الذي نختاره وهو رأي الفارسي، وهذا يدل على موافقته للفارسي في هذه المسألة.

باب إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل

111 – فصل القول في معاني (كأن)

قال ابن مالك:

لإن أنْ لَيْتَ لَكَنَّ لَعَلْ كَأن عكس مَا لكَان مِنْ عَملْ [4]

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص34).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1325).

(3) سيبويه، الكتاب (ج 232/1).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص25).

قال أبو حيان [1]: كأنك بالشتاء مقبل أي أظن الشتاء مقبلاً، وجعل الكوفيون هذا وقولهم: كأنك بالفرج آت، مما (كأن) فيه للتقريب، وكذا قول الحسن: «كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل»، قالوا: المعنى على تقريب إقبال الشتاء، وتقريب إتيان الفرج، وتقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة، والصحيح أن (كأن) لا تفارق التشبيه، وخرج الفارسي هذه على أن (الكاف) حرف خطاب، والباء زائدة في اسم كأن، وخرجه غيره على حذف مضاف «أي كأن زمانك مقبل بالشتاء»، وخرج قول الحسن على أن الباء ظرفية، وخبر كأن هو قوله: لم تكن ولم تزل، وخرجه ابن عصفور على إلغاء «كأن» لما لحقتها كاف الخطاب، وما بعدها مبتدأ، زيدت فيه الباء، كما زيدت في «بحسبك درهم»،

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في معانِ كأن، حيث يرى أن (كأن) لا تفارق التشبيه، وخرج ذلك على أن الكاف حرف خطاب، والباء زائدة، في اسم كأن في قوله: كأنك بالشتاء مقبل ، وقال غيره على حذف مضاف أي كأن زمانك مقبل بالشتاء، وقول الحسن [2]: على أن الباء ظرفية وخبر كأن هو قوله: لم تكن في عبارة كأنك بالدنيا لم تكن وخرج ابن عصفور [3]على إلغاء (كأن) لما لحقتها كاف الخطاب وما بعدها مبتدأ.

وقال أبو حيان: أن كأن لا تفارق التشبيه وهذا موافق لرأي الفارسي في هذه المسألة.

112 - دخول اللام على خبر إن

قال ابن مالك :

وَبَعْد ذَات الكَسِر تَصْحُبُ الْخَبَرُ لام ابْتِدَاء نَحْو إِنِي لوزرُ

قال أبو حيان [4]: وقالت العرب: لهنك لقائم، فذهب سيبويه [5]، وابن السراج [6] ، وجماعة، وقد نسب إلى الفارسي [7]: أن اللام في لهنك لام اليمين، والثانية التي في الخبر هي لام إن، وذهب أبو الفتح، وبعض النحويين، واختاره ابن مالك إلى أنها لام الابتداء، لما أبدلت همزة (إن) هاء

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1238- 1239).
(2) هو قول الحسن البصري. المرادي، الجنى الداني (ص 573).
(3) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/448 – 449).
(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1268).
(5) سيبويه، الكتاب (ج150/3).
(6) ابن السراج، الأصول (ج252/1).
(7) الفارسي، المسائل العسكرية (ص255).

فتغير لفظها، جاز الجمع بين حرفي توكيد قال أبو الفتح: واللام الثانية زائدة نحو: لهنك لرجل صدق.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في دخول اللام على خبر إنَّ ،حيث يرى أن اللام في لَهِنّكَ والقائم أن اللام الأولى هي لام اليمين، واللام الثانية التي في الخبر هي لام إنّ، وذكر بعض النحويين وابن مالك[1]، إلى أنها لام الابتداء عندما أبدلت همزة (إنَّ) هاء فتغير لفظها، أما اللام الثانية فهي لام زائدة، نحو: لهنك لرجل صدق ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة .

113- القول في كلمة لَهْنَّكَ

قال أبو حيان [2]: وذهب قطرب، والفراء والمفضل بن سلمة، والفارسي، واختاره ابن عصفور إلى أن الأصل: له إنك فهما جملتان، ومعنى له والله، وإن جواب القسم فحذفت همزة (إن) تخفيفًا، فصار لهنك، وحكى أبو زيد: أن أبا أدهم الكلابي قال له ربي لا أقول ذلك، يريد: والله.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في أصل كلمة لهنّك، حيث يرى أن الأصل: له إنك فهما ومعنى له الله وإن جواب القسم، حيث حذفت همزة إنَّ تخفيفاً فصار لهنك وهناك من قال :(له ربي) يريد والله ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

112 - جواز فتح وكسر إنَّ

قال ابن مالك :

فَاكْسِرِ فِي الْإِبْتِدا وَفِي بِدْء صِلَه وحَيْث إن لَيَمِين مُكَمِلَه [3]

قال أبو حيان[4]: وإذا لم يلزم التأويل بالمصدر جاز الفتح والكسر من ذلك ما ذكره سيبويه: أول ما أقول أني أحمد الله، فمن فتح أن قدرها بالمصدر كأنه قال: أول ما أقول حمد الله، فأول مبتدأ، وأني أحمد الله في موضع الخبر، وما مصدرية، فإن جعلت (ما) موصولة

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص 64)؛ ابن القيم، شفاء العليل (ج 366/1).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1290).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص27).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب(ص 1270).

بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، فأجاز ذلك ابن خروف، والصحيح منعه، ومن كسر، فمذهب الجمهور أنه خبر عن أول قولي، وتكون الجملة مقولة، وهو المتفهم من كلام سيبويه، أو خبر عن قول مضمرة، والجملة معمولة له التقدير: أو ما أقول قولي: إني أحمد الله، وروى هذا عن عضد الدولة ابن بويه ممن أخذ عن الفارسي، أو إني أمد الله معمول لقولي هذا المذكورة أولاً، والخبر محذوف، [وهو قول الفارسي أو معمول لأول ما أقول والخبر محذوف]، وهو قول الأستاذ أبي علي، أو أول مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، وهو قول بعض أصحابنا.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي إذا لم تأول إنَّ بالمصدر، حيث يرى جواز الكسر في قوله: إني أحمد الله هو معمول لقولي المذكور أولاً والخبر محذوف ورأى الجمهور أنه خبر عن أول قولي وتكون الجملة مقولة وهو المتفهم لكلام سيبويه ورأى آخر أنه أوَّل مبتدأ لا يحتاج إلى خبر ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

113- القول في حركة اسم لا المفرد المضاف المطول

قال ابن مالك :

فَانْصِب بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهْ وبَعد ذَاكَ الْخَبَر اذكَر رَافِعَهْ [1]

قال أبو حيان [2]: وإن دخلت على نكرة، ووجدت الشروط السابقة عملت عمل (إن) واسمها مفرد، مضاف، ومشبه بالمضاف، ويسمى أيضًا مطولاً، وممطولاً من قولهم: مطلت الحديدة إذا مددتها، المضاف والمطول معربان نحو: لا صاحب بر مذموم، ولا راغبًا في الشر محمود، والمفرد هنا، وفي باب النداء قسم للمضاف والمطول، وهو إما مفرد، أو مثنى، أو مجموع، المفرد نحو: لا رجل. واختلفوا في هذه الحركة: فذهب أكثر البصريين ، إلى أنها حركة بناء، والأخفش [3] والمازني، والمبرد [4] ، والفارسي [5] ، إلى أنها فتحة إعراب، ونسب ذلك على سيبويه.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص28).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص1295 – 1296).

(3) الأخفش، معاني القرآن، (ج1/ 225).

(4) المبرد، المقتضب، (360/4).

(5) الفارسي، المسائل العسكرية (ص244).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في حركة اسم لا المقرر في المضاف المطول.أي المشبه بالمضاف سمي ممطولاً أو ممدوداً. حيث يرى أنها فتحة إعراب وأيده الأخفش[1]، والمازني والمبرد [2]، والزجاج[3] والرماني [4]، إلى أنها فتحة إعراب وهناك رأى آخر مخالف له حيث ذهب أكثر البصريين، إلى أنها حركة بناء معللين ذلك أن (لا) عاملة في الاسم، وإن كان مبنياً فهو في موضع نصب وذهب قوم إلى أنها لم تعمل فيه شيئاً بل هو وحده في موضع رفع وبناؤه لأنه تضمن معنى (من لا) لتركبه مع (لا) الأصل (لا من رجل) ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، والراجح أن اسم لا إذا كان مضافاً أو شبيه بالمضاف النصب لفظاً .

114 - القول في حركة اسم لا إن كان جمع مؤنث سالم

قال أبو حيان[5]: وإن كان مجموعًا بالألف والتاء نحو: لا مسلمات فذهب قوم من المتقدمين، وابن خروف من المتأخرين إلى كسر التاء، والتنوين، وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين، وذهب المازني، والفارسي، والرماني، والصقلي: إلى بنائه على الفتح.

قال ابن جني: فإن أضيف لفظًا، أو تقديرًا نحو: لا مسلمات زيد، ولا مسلمات لك، كسر على الأصل، لأنه معرب؛ فإن ركبته مع اسم آخر فقلت: لا سرح مسلمات، فقدمت الاسم على الجمع، فعلى من قال: لا مسلمات بالفتح يفتح التاء: لأنها فتحة لبناء التركيب فالحكم له، وعلى قياس الأكثرين تكسر عملاً بالأصل، والصحيح جواز الفتح والكسر من غير تنوين، وبه ورد السماع، ولو ملوا بالسماع ما اختلفوا.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في حركة اسم لا إن كان مجموعاً بالألف والتاء، حيث يرى أنه مبني على الفتح وذكر معه أقوال النحاة، حيث ذهب ابن خروف إلى كسر التاء

---

(1) الأخفش، معاني القرآن (ج 25/1)؛ الرضي، شرح الكافية (155).
(2) المبرد، المقتضب (ج 360/4).
(3) ابن مالك، التسهيل (ص67)؛ الرضي، وشرح الكافية (ج 155/2).
(4) الأزهري، التصريح (ج 239/1).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1597).

والتنوين وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين وقال ابن جني[1]: إن أضيف لفظاً أو تقديراً نحو لا مسلمات زيد ولا مسلمات لك كسر على الأصل لأنه معرب.

قال ابن هشام [2]: أن اسم لا إذا لم يكن عاملاً فإنه يبنى... أي مبني على الفتح في نحو: (لا رجل ولا رجال) وعلى الكسرة في نحو: (لا مسلمات) وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح وهو الأرجح لأن الحركة سبقها المركب وهذا موافق لكلام الفارسي[3]، والمازني والمبرد[4]، ومخالف لكلام السيرافي[5]، والزجاج[6]، وزعما أن اسم لا غير العامل معرب، وإن ترك التنوين للتخفيف، فيرى أبو حيان جواز الفتح والكسر بغير تنوين وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة .

115 - دخول الباء على خبر لا

قال أبو حيان [7]: وفي دخول الباء على الخبر خلاف، جوزه أبو علي في التذكرة، ومنعه بعضهم فلا يجيز: لا رجل بأفضل منك، ويتأول لا خير بخير بعده النار، على أن الباء ظرفية في موضع الخبر، و«بعده النار» صفة للاسم.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في دخول الباء على خبر لا، حيث أجاز الدخول الباء على الخبر في (لا)، وذكر معه قول بعضهم فهي عندهم لا يجوز دخول الباء على خبر لا: لا رجل بأفضل منك ويتأول لا خير بخير بعده النار حيث إن الباء ظرفية في موضع الخبر وبعده النار صفة للاسم، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) ابن جني، الخصائص(ج 305/3)؛ ابن عصفور، شرح الجمل(ج 271/2).

(2) الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص 314).

(3) الفارسي، المقتصد (ج 2/ 799).

(4) المبرد، المقتضب (ج 360/4).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 85/2)؛ الرضي، شرح الكافية (ج 155/2).

(6) الرضي، وشرح الكافية (ج155/2)؛ ابن مالك، التسهيل (ص67).

(7) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1318).

المبحث الثاني:

باب المنصوبات

باب ظن وأخواتها

116 - بناء الفعل المتعدي إلى أكثر من واحد للمفعول

قال ابن مالك :

عَلامة الْفِعْل المُعَدّى أَنْ تَصِلَ ها غَيْر مَصْدَر بِه نَحْو عَمِلَ

فَانْصُب بِه مَفْعُولِه إن لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْو تَدبَرَتُ الْكُتِبْ [1]

قال أبو حيان [2]: وإن كان يتعدى إلى أكثر من واحد من باب أعطى، مما الأول فاعل في المعنى: جاز أن يقام الأول قولاً واحدًا نحو: كسى زيد جبة، وأما الثاني فيجوز إقامته على مذهب الجمهور إذا لم يلبس فتقول: أعطى درهم زيدًا لأنهم يقولون: هو مفعول للفعل المبني للمفعول، وذهب الفراء ، وابن كيسان إلى أنه منصوب بفعل محذوف تقديره: وقبل درهمًا أو أخذ درهمًا، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بفعل الفاعل لما غير بني للأول، وبقى الثاني منصوبًا على أصله بفعل الفاعل، وذهب بعضهم إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله[3] ، فكما لا يقوم خبر كان مقام الفاعل فكذلك هذا، وهذه المذاهب، وإن كانت ضعيفة مردودة، فهي تقدح في قول ابن مالك [4]: لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في أعطى، وحكى أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني عن الفارسي [5]: أنه لا يجيز إقامة الثاني مع عدم اللبس، وهو نكرة مع وجود الأول معرفة.

وقال الجرمي في كتاب الفرخ: بعض العرب يقول: كسى ثوب زيدًا، وأعطى درهم عمرًا، وعن الكوفيين أنه إذا كان الثاني نكرة قبح إقامته مقام الفاعل نحو: أعطى درهم زيدًا، وإن كان معرفتين كانا في الحسن سواء، فإن شئت أقمت الأول، وإن شئت الثاني، وعند البصريين إقامة الأول أحسن.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص38).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب(ص 1329).

(3) ابن عصفور، شرح الجمل (454/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج129/2).

(5) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص 72).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في بناء الفعل المتعدي إلى أكثر من واحد للمفعول ،حيث لا يجزْ الفارسي نيابة ثاني المفعولين في أعطى لم يحصل لبس وهو نكرة مع وجود الأول معرفة، أي ورأى الجمهور جواز إقامته إذا لم يلبس فنقول أعطى درهم زيداً، وذهب الكوفيون أنه إذا كان الثاني نكرة قبح إقامته مقام الفاعل، نحو أعطى درهم زيداً وإن كان معرفتين فإن كان في الحسن سواء فإن شئت أقمت الأول وإن شئت أقمت الثاني وعند البصريين إقامة الأول أحسن.

قال ابن عقيل [1]: نقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس؛ كان عني به أنه اتفاق من جهة النحويين كله فليس بجيد لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول؛ فنقول: " أعطى زيدٌ درهماً " ولا يجوز إقامة الثاني. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

117 – الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة

قال ابن مالك :

ولا تُجِز هُنَا بِلا دَلِيلِ سُقُوط مَفْعُولين أَوْ مَفْعُولِ [2]

قال أبو حيان [3]: وقال الفارسي في التذكرة: من قال: زيد الحسن عينين فلا بأس أن يقول: زيد الضارب أبوين، والضارب الأبوين، والأبوان فاعل على قولك: الحسن الوجه، ولم يقيد الفارسي بأمن اللبس، وتبعه ابن مالك [4] إلا أنه قيد جواز ذلك بأمن اللبس، والأحوط ألا يقدم على اقتياس ذلك، حتى يكثر فيه السماع.

واسم المفعول المتعدي فعله إلى واحد يدخل في هذا الباب تقول: زيد مضروب ظهره مهزول فصيله، ويجوز: مضروب الظهر مهزول الفصيل بالنصب والجر، وهو مرفوع من باب الصفة فأحكامه، أحكامه ولا نعلم خلافًا في ذلك، وقد يجرى الجامد لتأويله بمشتق مجرى المشتق في هذا الباب، ومنه المنسوب تقول: مررت برجل هاشمي أبوه، وهاشمي الأب بالنصب والجر.

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج 2 /ص 124).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو(ص31).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2359).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج104/3).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة، فلا يجري اسم فاعله ولا اسم مفعوله مجرى الصفة، حيث يرى في قوله زيد الحسن عينيه فلا بأس أن نقول زيد الضارب أبوين أو الضارب الأبوين والأبوان فاعل على قولك الحسن الوجه ولم يقيد الفارسي بأمن اللبس وافقه ابن مالك على ذلك ولكنه قيد جواز ذلك بأمن اللبس.

قال الأشموني [1]: أنه إذا كان اسم الفاعل غير متعدٍ وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت إضافته إلى مرفوعه مفعول، زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه فإن كان متعدياً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط آمن اللبس وفاقاً للفارسي والجمهور على المنع وإن كان متعدياً لأكثر لم يجزْ إلحاقه بالصفة المشبهة قال بعضهم: بلا خلاف.

قال ابن مالك [2]: وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة وإن كان من متعدٍ إن أمن اللبس وفاقاً للفارسي والأصح أن يجعل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقاً وقد يفعل ذلك بجامد لتأوله بمنسق ولا تعمل الصفة المشبهة في أحبني محض ولا تؤخر من منصوبها.

وقال أبو حيان: والأحوط ألا يقدم على قياس ذلك حتى يكثر فيه السماع وهذا يدل على مخالفته لكلام الفارسي في هذه المسألة.

118- دخول سمع على غير مسموع تتعدى إلى واحد

قال أبو حيان[3]: وأما (سمع)، فإن دخلت على مسموع تعدت إلى واحد نحو: سمعت كلام زيد، وإن دخلت على غير مسموع، فمذهب الجمهور أنها تتعدى إلى واحد، ويكون ما بعده حالاً نحو: سمعت زيدًا يتكلم؛ أي في حال تكلم ، وهو على حذف مضاف أي صوت زيد في حال تكلمه. وذهب الأخفش، والفارسي إلى أن الثاني في موضع المفعول الثاني.

---

(1) ابن مالك، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ص346).

(2) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص 141).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2105).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في فعل (سمع) إن دخلت على غير مسموع حيث يرى أنها تتعدى إلى مفعولين وذكر معه أقوال النحاة حيث ذهب الجمهور أنها تتعدى إلى واحد ويكون ما بعده حالاً نحو سمعت زيداً يتكلم.

ذهب الأخفش [1]: إلى أن الثاني في موضع المفعول الثاني وقد يضمن معنى (سَمِعَ) معنى أصغى فيتعدى. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

119- الجملة الاستفهامية الواقعة بعد أفعال القلوب أنها في موضع المفعول الثاني

قال أبو حيان [2]: وذهب السيرافي، وجماعة إلى أنه يجوز في أفعال القلوب مطلقًا سواء أكان مما يلغى، أو مما لا يلغى، فعلى القول الأول يكون فكر، وتفكر، وعرف يتضمن معنى ما يتعدى إلى اثنين، وإن كان يتعدى إلى اثنين سدت الجملة مسد المفعولين، وإن كان يتعدى إلى واحد، وجاءت بعده جملة الاستفهام فثلاثة مذاهب :

أحدها: أنها في موضع بدل من المنصوب قبلها، وهو مذهب السيرافي، واختيار ابن عصفور قال: وهذا بدل شيء من شيء على حذف مضاف التقدير عرفت قصة زيد، أو أمر زيد أبو من هو، وقال ابن الضائع هو بدل اشتمال.

والثاني: أن الجملة في موضع نصب على الحال، وهو مذهب المبرد، والأعلم وابن خروف.

والثالث: أن الجملة في موضع المفعول الثاني على تضمين الفعل معنى ما يتعدى إلى اثنين، وهو مذهب أبي علي فيما حكاه عنه ابن جني، وتبعه أبو عبد الله بن أبي العافية، وهذا المذهب جار على ما تقدم ذكره من قول ابن السراج، ومن ذكر معه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في أن الجملة الاستفهامية الواقعة بعد أفعال القلوب، أنها في موضع المفعول الثاني على تضمين الفعل معنى ما يتعدى إلى اثنين وقد ذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، رأي الأخفش في شفاء العليل (ج396/10)؛ الرضي، وشرح الكافية الشافعية (ج 547/1) وشرح التسهيل لابن مالك (ج 84/2).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1671).

ذهب السيرافي [1]: أنها في موضع بدل من المنصوب قبلها وقال ابن خروف: أن الجملة في موضع نصب على الحال، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

120- القول في أن يقوم المفعول لأجله مقام الفاعل

قال أبو حيان [2]: المفعول من أجله: ذهب الفارسي، وابن جني، والجمهور إلى أنه لا يجوز: أن يقام مقام الفاعل سواء أكان منصوبًا أم بحرف الجر، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز إذا كان بحرف الجر لا إذا كان منصوبًا، ومنه قوله:

يُغْضَى حَيَاء وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ .... [3]

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في أن يقام المفعول لأجله مقام الفاعل، حيث يرى ألا يجوز أن يقوم المفعول من أجله مقام الفاعل سواء كان منصوباً، أو مجروراً، بحرف جر وذكر البعض أنه يجوز إذا كان بحرف الجر ولا يجوز في حالة النصب.

121 - باب التنازع

قال ابن مالك :

إن عَامِلان أُقْتِضيا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْل فَلِلْوَاحِد مِنْهُمَا العَمَلْ [4]

قال أبو حيان [5]: ويسمى أيضًا باب الإعمال اقتضى عاملين، أو ثلاثة من الفعل، أو شبهه، مقتضى، لم يمنع مانع لفظي من العمل فيه، والتقديم في المقتضى هو أكثري لا شرط خلافًا لمن اشترط التقديم، فقد أجاز الفارسي توسطه.

وقد ذكر بعض أصحابنا تقدم المعمول نحو: أي رجل ضربت، أو شتمت فعلى هذا لا يكون التقدم في المقتضى شرطًا.

---

(1) سيبويه، النكث على سيبويه (328- 329)؛ السيوطي، الهمع (ص156).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1337).

(3) البيت من البحر البسيط، ومنسوب للفرزدق ليس في ديوانه، الأنصاري، مغني البيب (ج320/1).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص39).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2139).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز توسط المقتضي في باب التنازع.

قال المرادي [1]: وقد أجاز الفارسي التنازع مع توسط المعمول وأجاز بعضهم مع التقديم ويرى المرادي: أن مطلوب المتنازعين لا يكون إلا متأخراً عنهما فلو تقدم عليهما نحو: زيد قام وتعدى فلا تنازع.

وأما أبو حيان فذكر أن التقديم في المقتضي هو أكثري لا شرط خلافاً لمن اشترط التقديم، وهذا يدل على مخالفة الفارسي في هذه المسألة.

122 – لا يكون التقدم في المقتضى شرطاً

قال ابن مالك :

إن عَامِلان اُقْتِضيا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْل فَلِلْوَاحِد مِنْهُمَا العَمَلْ [2]

قال أبو حيان [3]: والعامل قد يكون جيء به للتوكيد نحو: قام قام زيد و:

هَيْهَات هَيْهَات الْعَقِيقِ وَأَهْلِهِ وهيهات قل بِالعَقِيق تَوَاصِلِهِ [4]

فأجاز فيه الإعمال الفارسي [5] ، وتبعه الجرجاني [6].

وأبو الحسن بن أبي الربيع [7] فقال الفارسي: ارتفع (العقيق) بهيهات الثانية ، وأضمرت في الأول أو بالأولى، وأضمرت في الثانية، وقال أبو الحسن: قام قام زيد، «زيد» فاعل بالثاني، وفاعل الأول مضمر كأنه من باب الإعمال، أو يقال: إن زيدًا فاعل بـ(قام) الأول، والثاني لا يحتاج إلى مسند إليه، إذ لم يؤت به، لذلك إنما جيء به للتوكيد قال: وهذا الوجه الثاني حسن.

---

(1) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك (ص 635).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص39).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص2139).

(4) البيت من البحر الطويل، منسوب لجرير بن عطية الخطفي، ديوانه(ص 390)؛ ابن جني، الخصائص (ج 42/3)؛ الفارسي، المسائل الحلبيات(ص 241).

(5) الفارسي، المسائل العضديات (ص172).

(6) الجرجاني، المقتصد (ج375/1).

(7) الاشبيلي، البسيط (ج361/1).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز أن الإعمال في باب الإعمال ،في قوله: هيهات هيهات العقيق: حيث قال ارتفع العقيق بهيهات الثانية وأضمرت في الأول، وأضمرت في الثانية وذهب أبو الحسن[1] في قوله: قام قام زيد أن زيداً فاعل بالثاني وفاعل الأول مضمر كأنه من باب الإعمال.

قال ابن هشام الأنصاري: هيهات هيهات توكيد للأول، العقيق فاعل بهيهات[2]. وقال أبو حيان: أن زيداً فاعل بـ (قام) الأول والثاني لا يحتاج إلى مسند إليه إذا لم يؤتَ به وإنما جاء الثاني للتوكيد، وهذا الوجه حسن ، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

123 – الاسم المتنازع يعمل إن كان سبباً مرفوعاً

قال أبو حيان[3]: وشبه الفعل هو اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمقتضى أعم من أن يكون أجنبيًا أو سببيًا؛ فإن كان سببيًا فإما أن يكون مرفوعًا أو غير مرفوع إن كان غير مرفوع لم يمتنع التنازع نحو: زيد أكرم وأفضل أباه، وإن كان مرفوعًا نحو: زيد قام، وقعد أبوه، وزيد قائم وقاعد أبوه، فذهب بعض النحويين إلى أنه لا يكون في هذا التنازع، وبه قال ابن خروف[4] وابن مالك [5]، ولم يذكره معظم النحويين، ولا شرطوه، وقال الأستاذ أبو علي: وليس منه

.... **وَعِزَّةٌ مَمْطُول مَعْنَى غَرِيمَهَا** [6]

و(غريمها) مبتدأ، وكذا قال ابن السيد: الوجه عندي أن يكون (غريمها) مبتدأ، و(ممطول) خبر مقدم، و(معنى) صفة له، وقد خرجه بعضهم على الإعمال، ومنهم الفارسي،

---

(1) الفارسي، المسائل العضديات (ص 172)؛ الفارسي، المسائل العسكريات (ص 214).

(2)الأنصاري، شذور الذهب (ص402).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص2140).

(4) ابن جني، انظر رأي ابن خروف في المساعد (ج451/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج165/2).

(6) البيت من البحر الطويل، قائله كثير عزة وهو كثير بن عبد الرحمن، في ديوانه (ص143)؛ ابن مالك، شرح التسهيل، (ج166/2).

(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2144)

فتحصل أن المسألة فيها خلاف، وقلنا: لم يمنع مانع إلى آخره، لأنه لا يكفي الاقتضاء حتى لا يكون يمنع من العمل مانع لفظي.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في المقتضى إن كان سبباً مرفوعاً، حيث يرى في قوله (وعزة ممطول معنى غريمها)، أنه يكون في هذا المقتضى تنازع أي (إعمال).

وذهب ابن السيد، الوجه عندي أن يكون غريمها مبتدأ وممطول خبر مقدم (ومعنى)، صفة له أي لا يكون فيه إعمال أي تنازع.

قال المرادي [1]: قد منع بعض النحويين التنازع في المتعدي إلى اثنين وإلى ثلاثة والمختار الجواز لسماعه في المتعدي إلى اثنين وقد شرط في التسهيل في الاسم المتنازع فيه أن يكون غير مسمى مرفوع نحو قول الشاعر:

قُضِى كُل ذِي دين فَوْقِي عَزِيمة وَعِزَة مَمْطُول مَعْنَى غَرِيمَهَا [2]

لأن لو قصدت فيه التنازع لأسندت أحدها إلى السببي والآخر إلى ضميره.

وقال أبو حيان: وقلنا: لم يمنع مانع إلى أخرى، وهذا يدل على موافقة أبي حيان لكلام الفارسي في هذه المسألة.

124 - إعمال الأول دون الثاني في باب التنازع

قال ابن مالك:

ولَا تَجِئ مَعْ أَوَل قَدْ اُهْمِلا بِمُضْمَر لَقَدْ رَفَعَا أُوْهِّلا [3]

بل حذفه لزم إن يكن غير خبر وأخرنه إن يكن هو الخبر.

قال أبو حيان [4]: وذهب أبو ذر مصعب بن أبي بكر، فيما أدى إلى الإضمار أو الحذف، إلى اختيار إعمال الأول دون إعمال الثاني، وإذا أعملت الأول فإما أن يكون الثاني

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك (مج630/1).

(2) البيت من البحر الطويل، قائله كثير عزة وهو كثير بن عبد الرحمن، في ديوانه (ص143)؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ابن مالك (ج166/2).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص40).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2144).

طالب مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، إن كان (طالب) منصوب أو مجرور، فالمنقول عن البصريين والكوفيين جواز الحذف على اختلاف بينهم، قال في المقنع تقول: ضربني وضربتهم قومك هذا لا خلاف فيها، فإن قلت: ضربني وضربت قومك جاز عند الكوفيين على قول من قال: زيد ضربت، وهو عند البصريين جيد حسن على الحذف، وزيد ضربت قبيح جدًا.

وفي الإفصاح: مذهب أبي علي إضمار معمول الثاني، ومذهب السيرافي جواز حذفه جوازًا مطردًا، وإن كان طالب مرفوع نحو: ضربت وضربني زيدًا أضمرت، ويبرز الضمير في التثنية والجمع فتقول: ضربت، وضرباني الزيدين، وضربت وضربوني الزيدين، وضربت وضربنني الهندات، فيطابق الضمير في إعمال

الأول، وفي إعمال الثاني في مذهب سيبويه إذا كان (طالب) مرفوع؛ فإن أدت مطابقته إلى مخالفة خبر، ومخبر عنه، فالإظهار مثاله: ظناني منطلقًا، وظننت الزيدين منطلقين، وظننت، وظناني قائمًا، الزيدين قائمين، ولا يجيز المبرد إلا هذا، وهو إظهار كل معمول لطالبه، وتخرج المسألة أن تكون من باب التنازع، وأجاز الكوفيون هذا الوجه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في إعمال الأول دون الثاني، حيث ذهب إلى إضمار معمول الثاني وذكر معه أقوال النحاة حيث ذهب السيرافي[1]جواز حذف المعمول الثاني جوازاً مطرداً وذهب أبو ذر مصعب بن أبي بكر إلى اختيار إعمال الأول دون إعمال الثاني وذهب سيبويه[2] تطابق الضمير في إعمال الأول وفي إعمال الثاني إذا كان طالب مرفوع.

ذكر ابن عقيل [3]: إذا كان مطلوب الفعل مهمل غير مرفوع ولا يخلو: إما أن يكون عمدة في الأصل وإن لم يكن كذلك: فإما أن يكون الطالب له هو الأول أو الثاني فإن كان الأول لم يجزْ الإضمار . وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضمار فتقول: وضربني وضربته زيد ولا يجوز الحذف فلا تقل: ضربي ضربت زيداً، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج 455/1).

(2) سيبويه، الكتاب (ج 1/ 78 – 79).

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج2 ص/165).

125 – إعمال الفعلين في الاسمين الظاهرين

قال أبو حيان [1]: وكلام العرب على الإعمال، وأجاز بعض النحويين تأخير المفعولين بعد المرفوع وذلك على إعمال الفعلين في الاسمين الظاهرين فتقول: ضربت وضربني قومك قومك، تريد: ضربت قومك، وضربني قومك، والشائع في لسان العرب حذف مفعول الأول، ولا يؤتى به ظاهرًا، فضربت، وضربوني قومك، أجاز سيبويه رفع (قومك) على أنه فاعل، والواو علامة جمع، وعلى أن يكون بدلاً من المضمر، واستقبح هذا الوجه الفارسي.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في إعمال الفعلين في الاسمين الظاهرين، حيث يرى أنه يستقبح رفع قومك على أنه فاعل والواو علامة جمع في قوله: ضربتُ وضربوني قومك والواو يكون بدلاً من المضمر، حيث أجاز سيبويه رفع قومك على أنه فاعل. قال سيبويه [2]: وكذلك يقول: ضربوني وضربت قومك إذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل لأن الفعل لا تخلوا من فاعل. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

باب المفعول له

126 – القول في المفعول له

قال ابن مالك :

يَنْصِبٌ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَر إنْ أَبَان تَعْلِيلاً كَجد شكراً ودنْ [3]

قال أبو حيان [4]: تضافرت النصوص على شرط أن يكون مصدرًا، وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد بالنصب، وتأول نصب العبيد على المفعول له، وإن كان (العبيد) غير مصدر، وقبح ذلك سيبويه وإما أجازه على ضعفه، إذا لم يرد عبيدًا بأعيانهم، وشرط هذا المصدر أن يكون سببًا لحدث، أو مسببًا عنه، وزاد بعضهم أن يكون من أفعال النفس الباطنة لا من أفعال الجوارح الظاهرة نحو: جاء خوفًا ورغبة. فلا يجوز: جاء زيد قراءة للعلم، ولا قتالاً للكافر، وأجاز أبو علي: جئتك ضرب زيد؛ أي: لضرب زيد، والضرب من فعل

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2151).

(2) سيبويه، الكتاب (ج1 / 40).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص42).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب(ص 1383).

الجوارح.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي في شرط المفعول له أن يكون مصدراً ،حيث أجاز شرط هذا المصدر أن يكون من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو جئتك ضرب زيد أي لضرب زيد والضرب من فعل الجوارح. قال عبد العزيز: محمد ناصر [1] وزعم قوم أنه لا يشترط في نصب المفعول له إلا كونه مصدراً مبنياً للعلة ولا يشترط اتحاده مع عامله في نفس الوقت ولا في الفاعل فجوزا نصب (إكرام) في قوله: حضر محمد لإكرام خالد له.لعلهم استدلوا بقوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِى يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾ [2]، والراجح أنه لا يشترط في نصب المفعول له إلا كونه مصدراً فيجوز فيه النصب، حيث يرى أبو حيان أن شرط هذا المصدر أن يكون سبباً لحدث أما سبباً عنه وزاد بعضهم أن يكون من أفعال النفس الباطنة لا من أفعال الجوارح الظاهرة، وهذا مخالف لكلام أبي علي في هذه المسألة.

127 – شرط المفعول له

قال أبو حيان [3]: وشرطوا أيضًا في نصبه اتحاد فاعله، وفاعل الفعل المعلل، وأجاز ابن خروف نصبه مع تغاير الفاعل وقال: « لم ينص على منعه أحد م المتقدمين».

وظاهر قول سيبويه يشعر بالجواز، ومذهب سيبويه، والفارسي ، أنه ينصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف الجر، ظاهرًا كضربت زيدًا تأديبًا أو مقدرًا نحو: أحدبًا على قومك أي أجئت حدبًا على قومك، وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط الحرف، ولذلك لم يترجموا له كأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت: ضربت زيدًا تقويمًا، فكأنك قلت: قومت زيدًا بضربي له تقويمًا وجئت إكرامًا لك فكأنك قلت: أكرمتك بمجيء كذا إكرامًا.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في شرط المفعول له أن يكون مصدراً، حيث أجاز نصبه منهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف الجر نحو: ضربت زيداً

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج 2 /300).

(2) [الرعد: 12].

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1383).

تأديباً أو مقدرة نحو أحدباً على قومك أي أجئت حدباً على قومك ويرى سيبويه[1] نصبه مع تغاير الفاعل وذهب الكوفيون أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على إسقاط الحرف، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

128 - إذا

قال أبو حيان [2]: وتأتي (إذا) للمفاجأة، وهي ظرف زمان في مذهب الرياشي، والزجاج، واختاره ابن طاهر، وابن خروف والأستاذ أبو علي، فإذا قلت: خرجت فإذا زيد فالتقدير: خرجت فالزمان حضور زيد، وهي ظرف مكان في مذهب الفارسي، وأبي الفتح، وأبي بكر بن الخياط، وعزى إلى سيبويه، وعزى إلى المبرد القولان، فإذا قلت: خرجت فإذا زيد ، فالتقدير: خرجت فبحضرتي زيد، وذهب بعض النحاة إلى أنها حرف، ونقل ذلك عن الأخفش، واختاره الأستاذ أبو علي في حد قوليه، وابن مالك.

وقال سيبويه: «وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها»، هذا هو الأكثر، وهو التوافق في الزمان، والمكان على الخلاف.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في (إذا) الفجائية، حيث يرى أنها ظرف مكان وقال بذلك أبو الفتح، وأبو بكر، الخياط، من قولهم: خرجت فإذا زيد التقدير خرجت بحضرتي زيد ورأى آخر يرى الرياشي والزجاج وابن ظاهر والأستاذ أبو علي أنها ظرف زمان فإذا قلت: خرجت فإذا زيد فالتقدير: خرجت فالزمان حضر زيد وذهب البعض إلى أنها حرف وقال سيبويه[3]: وتكون للشئ توافقه في حال أنت فيها.

قال السيوطي [4] وزعم قول: أنها تخرج عن الظرفية، فقال ابن مالك أنها وقعت مفعولاً به والراجح أن إذا كان ظرف فتبقى على ظرفيتها ولا تأتي مفعولاً به.

قال الشاطبي [5]: " مذهب الأخفش وهو جواز وقوع الجملة الاسمية مضافاً إليها إذا ويستوي في ذلك أن يكون خبراً للمبتدأ فيها اسماً أو فعلاً فيجيز أن تقول: آتيك إذا زيد قادم وأن

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج 389/1).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1412).

(3) سيبويه، الكتاب (ج 60/3).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج 2/ 131).

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ج92/4).

تقول: إذا زيد قدم فقال: فدل على أنها عنده حرف مثل الفاء إنما وقعت المفاجأة بدلاً من الفاء لشبهها بها إنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولاً وإنها لا تخرج عن الظرفية. وقال أبو حيان وهذا هو الأكثر وهو التوافق في الزمان والمكان وهذا يدل على مخالفته لرأي الفارسي في هذه المسألة .

باب المفعول فيه المسمى ظرفاً

129 - أنواع ظرف المكان

قال ابن مالك :

الظَرْف وَقْت أَوْ مَكَان ضُمناً في باطراد كهناً امْكُث أزمُنَاً [1]

قال أبو حيان[2]: ظرف المكان أنواع: فمنها ما له مقدار نحو: ميل، وفرسخ، وبريد، وغلوة، فالغلوة مائة باع. والميل عشرة غلاء، والفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ، وهو ظاهر كلام الفارسي، وقول بعض النحاة: إن المقدار داخل تحت حد المبهم، وقال الأستاذ أبو علي: ليس داخلاً تحته، وقال سيبويه: «ويتعدى إلى ما كان وقتًا في الأمكنة كما كان يتعدى إلى ما كان وقتًا في الأزمنة ثم قال: وذلك قولك: ذهبت فرسخين. وسرت ميلين، كما تقول: ذهبت الشهرين، وسرت الميلين» انتهى.

والصحيح أنه شبه بالمبهم، ولذلك وصل إليه بنفسه، وانتصاب هذا النوع من المقدار عند النحاة على الظرف.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في ذكر أنواع ظرف المكان، حيث يرى أن المقدار نوع من أنواع ظرف المكان، نحو ميل وفرسخ وبريد وغلوة الفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ وقد خالفه بعض النحاة منهم من قال أن المقدار داخل تحت حد المبهم وقال الأستاذ أبو علي [3]: ليس داخلاً الحد المبهم.

وذهب سيبويه [4]، أن قد يتعدى المقدار في الأمكنة كما يتعدى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة وذلك قولك ذهبت فرسخين وسرت ميلين كما يقول ذهبت الشهرين وسرت الميلين.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص43).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1430).

(3) الأشموني، شرح الأشموني (ج 130/2)؛ السيوطي، الهمع (ج 199/1).

(4) سيبويه، الكتاب (ج36/1).

قال ابن هشام الأنصاري [1]: والصالح لذلك من أسماء المكان نوعان :

أحدهما: المبهم وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماة، كأسماء الجهات نحو: أمام وراء ويمين وشمال وفوق وتحت وشبهها في أشياع كناحية وجانب ومكان وكأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد، وهذا يدل على موافقته لكلام أبي حيان والفارسي في هذه المسألة.

وقال أبو حيان: والصحيح أنه شبه بالمبهم وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

130 - نصب الظرف

قال أبو حيان [2]: وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز نصب المبهم على الظرف إلا بوصف يخصصه، أو ما في حكمه نحو: قعدت مكانًا صالحًا، والجهة كذلك فلا تقول: قعدت قداما، ولا خلافًا إلا على الحال كأنك قلت: قعدت متقدمًا ومتأخرًا، فإن خصصته بالإضافة جاز نحو: قعدت خلفك وقدامك.وقالت العرب: «هما خطان جنابتي أنفها» يعنون خطين اكتنفا أنف الظبية، ومذهب سيبويه «أن جنابتي أنفها» من الظروف المبهمة، ومذهب الفارسي: أنه من الأسماء المختصة المستعملة استعمال الظروف يحفظ، ولا يقاس عليه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في نصب المبهم على الظرف، حيث يرى أن (جنابتي أنفها) أنه من الأسماء المختصة المستعملة استعمال الظرف، وذهب سيبويه[3]، في قول العرب (أن جنابتي أنفها) من الظروف المبهمة.

131 - القول في نصب الأسماء بعد دخل

قال أبو حيان [4]: ومما جاء من المختص وصل إليه بغير واسطة (في) قول العرب: رجع أدراجه؛ أي: في الطريق الذي جاء فيه وقولهم: هم درج السيول، و«دخلت» مع كل ظرف زمان مختص نحو: دخلت البيت، ودخلت الدار هذا هو الذي عليه الجمهور شبه ظرف المكان المختص مع «دخلت» بالمكان غير المختص.

---

(1) الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ص106).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص1431- 1432).

(3) سيبويه، الكتاب (ج 1/405 – 406).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1435).

وذهب الجرمي [1] ، والأخفش [2] إلى أنه ينتصب انتصاب المفعول به مع دخلت نحو: هدمت البيت، وذهب الأخفش أيضًا إلى أنه مما يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر تقول: دخلت البيت، ودخلت في البيت وبه قال جماعة.

وذهب الفارسي [3] إلى أنه يتعدى في الأصل بحرف الجر وهو (في) إلا أنه حذف اتساعًا، فانتصب على المفعول به، وفصل السهيلي: إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم وجب النصب كقولك: دخلت العراق.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في (دخل) في نصب بعد دخل أنها تنصب مفعول به، حيث يرى أن المختص يتعدى في الأصل بحرف الجر وهو (في) إلا أنه حذف حرف الجر لأنه اتسع المدخول فانتصب على المدخول به كقولك: دخلت العراق ويقبح دخلت في العراقويرى الأخفش[4] ، أنه ينصب انتصاب المفعول به مع دخلت: نحو هدمت البيت ويرى كذلك أنه يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو دخلت البيت.

قال ابن عقيل [5]: في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة :

منها القول الرابع: أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي، ودخلت في البيت وبه قال جماعة.

وقال أبو حيان[6]: أن العرب أوصلت (دخلت) بغير وساطة في كل ظرف مكان مختص وهذا يدل على أنه اعترض على قول الفارسي على هذه المسألة.

132- وصول الفعل إلى المكان المختص بغير وساطة إلا

قال أبو حيان [7]: ومما جاء من وصول الفعل إلى المكان المختص بغير واسطة (في) في الشعر قوله:

---

(1) الرضي، شرح الكافية الكافية (ج1/492).
(2) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/328).
(3) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص170).
(4) الأشموني، الأخفش في الأشموني (ج 2/126)؛ ابن عصفور، وشرح الجمل (ج 1/328).
(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج2 / 197).
(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1436).
(7) المرجع السابق، ص 1436.

لَدُنْ بِهَزْ الكَفِّ يَعْسِلْ مَتْنُهُ كَمَاَ عَسَلَ الطَرِيقِ الثَّعْلَبِ [1]

فذهب سيبويه إلى أن انتصابها على الظرف تشبيهًا للمختص بالمبهم، وذهب الفارسي إلى أن انتصابها نصب المفعول به بعد إسقاط حرف الجر تشبيهًا لها بالأناسي.

وذهب بعض النحاة، ومنهم ابن الطراوة إلى أن انتصاب الطريق ظرفًا، يجوز أن يكون في فصيح الكلام قال: وذلك مشهور في الكلام جار على القياس. ومنه قول العرب: «أبعده الله وأسحقه وأوقد نارًا إثره» قال: ويقال ذهبت طريقي، ومروا طرقاتكم.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في وصول الفعل إلى المكان المختص بغير وساطة (في)، حيث يرى الفارسي أن قوله كما عسل الطريق التغلب في انتصاب الطريق هو نصب المفعول به بعد إسقاط حرف الجر تشبيهاً لها بالأناسي وهناك من يرى أن انتصاب الطريق هو ظرفاً وذهب سيبويه [2]أن انتصابها على الظرف تشبيهاً بالمختص المبهم، ويرى أبو حيان أن انتصاب الطريق ظرفاً يجوز أن يكون في فصيح الكلام وقال وذلك مشهور في الكلام جار على القياس، وهذا يدل على مخالفته لكلام الفارسي.

133- القول في خلف وأمام ظرفا زمان

قال ابن مالك :

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وذَاكَ فِي ظَرْفِ الزمَانِ يَكْثُرُ [3]

قال أبو حيان [4]: وذهب الفارسي إلى أن استعمال خلف، وأمام، ظرفين أحسن من استعمالهما اسمين، واستعمال المتوسط أسماء يكون بلا تجوز نحو: خلفك مُجْدِب، ووراؤك أوسع لك، ويتجوز في نحو: زيد خلفك؛ إما على جعل (زيد) مجازًا، وإما على إضمار؛ أي: مكان زيد خلفك، والمعرفة والنكرة في هذا سواء عند البصريين، ومذهب الكوفيين أن ظرف المكان عندهم لا يكون عندهم لا يكون إلا معرفة بالإضافة نحو: زيد خلفك أو تشبيهًا للمعرفة نحو: زيد خلف حائط.

---

(1) البيت من البحر الكامل، لساعدة بن جؤية، سيبويه، الكتاب (ج1 / 36).

(2) سيبويه، الكتاب (ج 1/35- 36).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص44).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1443).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في استعمال كلمة خلف وأمام في ظرف المكان، حيث يرى أن استعمال خلف وأمام ظرفين أفضل من استعمالهما اسمين، وقد خالفه بعض النحاة منهم المتوسط ، حيث استخدم كلمة خلف وأمام أسماء فلا تجوز نحو: خلفك يجدب ويجوز في نحو: زيد خلفك.

وقال أبو حيان [1]: سبب التجوز إما على جعل زيد مجازاً وإما على إضمار أي مكان زيد خلفك ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

باب المفعول معه

134- العامل الذي ينصب المفعول معه

قال ابن مالك :

ينْصَب تَالِي الوَاو مَفْعُولاً مَعْهْ فِي نَحْوِ سَير وَالطَرِيق مُسْرِعَهُ [2]

قال أبو حيان [3]: وأجاز أبو علي أن يكون قوله (وسربالا) من قوله:

لا تَحْسَبَنَّ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًا وَسِرْبَالَا [4]

العامل فيه هذا، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه، بل العامل فيه هو قوله: مطويًا.

وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بمضمر بعد الواو فإذا قلت: ما صنعت وأباك، فالتقدير عنده: ولا بست أباك، وذهب الأخفش، ومعظم الكوفيين إلى أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب هو الخلاف لما لم يشرك الأول في الإعراب الذي له. وذهب الجرجاني إلى أنه ينتصب بالواو نفسها، ويلزم من كون المفعول معه أن يصح عطفه على ما قبله، وأن أصل هذه الواو العطف، وهذا مذهب الجمهور والأخفش، والسيرافي، والفارسي، وابن جني، وأصحابنا الأستاذ أبو علي، وابن عصفور، وابن الضائع، وقد ذكر الإجماع على ذلك أبو الحسن بن الباذش.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1443).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص44).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1484).

(4) البيت من البحر البسيط، البيت بلا نسبة، لم أعثر على قائله. ابن مالك، شرح التسهيل (ج248/2).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في العامل الذي ينصب المفعول معه، حيث يرى أن العامل في قوله: هذا ردائي مطوياً وسربالاً هو هذا وذكر آراء النحاة في هذه المسألة حيث يرى سيبويه أن العامل هو قوله هو مطوياً وذهب الزجاج[1]، أنه منصوب ومضمر بعد الواو فإذا قلت: ما صنعت وأباك التقدير عنده ولا بست أباك وذهب الأخفش[2]، وبعض الكوفيون إلى أنه انتصب انتصاب الظرف وذهب الجرجاوي [3]، إلى أنه ينتصب بالواو نفسها وأصل هذه الواو العطف وذكر أبو حيان رأي آخر للفارسي[4] وهو رأي الجرجاوي، ينتصب بالواو نفسها، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

135 – القول في المفعول معه

قال أبو حيان [5]: قال أبو الحسن: قوم يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سمع، وقال الأستاذ أبو علي: إذا كان العطف نصبًا على معنى (مع)، وكان حقيقة في المعنى ضعف النصب، كقولك: قام زيد وعمرو، فهذا لا يقال بالنصب إلا إن سمع ومنه:

.... **تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومِ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا** [6]

أي مع القمر، فإذا كان العطف ليس بنص في المعنى نحو: استوى الماء والخشبة، أو كان مجازًا نحو: مشيت والنيل، فينبغي أن يكون الخلاف في هذا أقياس هو أم لا، وقال ابن هشام الخضراوي، اختلف القياسيون فقيل: ينقاس في كل ما جاز فيه العطف حقيقة أو مجازًا، وقيل قياس في المجاز سماع في العطف الحقيقي.ومذهب الفارسي عدم القياس إلا فيما صلح فيه العطف فلا يجيز: جلست والسارية، ولا جلست وطلوع الشمس، ولا قام زيدًا ومرا، وإن كان قد سمع فيما هو بمعناه إلا أنه لا يقيس وعلى هذا أكثر النحاة ، وهو ظاهر الكتاب.

---

(1) الزجاجي، رأي الزجاج في الجنى الداني (ص155)؛ الأشموني، شرح والأشموني (ج137/2)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج 248/2)؛ ابن جني، المساعد (ج 1/ 540).

(2) السيوطي، رأي الأخفش في الهمع (ج 220/1).

(3) الجرجاوي، المقتصد (ج 659/1 – 661)؛ المرادي، شفاء العليل (ج 489/1)؛ الرضي، شرح الكافية (ج 518/1).

(4) الفارسي، المسائل البصريات (230/1 – 231).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1493).

(6) البيت من البحر البسيط، لجرير في ديوانه (ص262)؛ الدينيروي، النحاس، مشكل القرآن (ص 168) وصدره (فالشمس كاسفةٌ ليست بطالعة).

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في أصل الخلاف، هل يقاس في المفعول معه في قولهم: استوى الماء والخشبة، أو لا يقاس ويقتصر على ما سمع حيث يرى عدم القياس إلا فيما صلح فيه العطف فلا يجوز جلست والسارية ولا جلست وطلوع الشمس، وذكر معه أقوال النحاة، حيث يرى بعضهم أنه تقاس في كل مكان وأجاز فيه العطف حقيقة أو مجازاً وقال البعض يقاس في المجاز وفي سماع في العطف الحقيقي ولم يبدِ رأيه في هذه المسألة .

136- نصب الضمير أو السببي إن نصب على الظرف أو المفعول به

قال ابن مالك :

وَالنَصِب إِنْ لَمْ يجز الْعَطْف يَجِبْ أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَار عَامِل نُصِبْ[1]

قال أبو حيان[2]: واختلف النحاة في أصل كبير في هذا الباب، وهو أن الضمير أو السببي إذا انتصب من وجه غير الوجه الذي انتصب عليه الاسم السابق، هل يجوز أن يكون من باب الاشتغال، أو شرطه أن ينتصب من جهة واحدة، فذهب ابن كيسان، والفارسي، وأبو زيد السهيلي، والأستاذ أبو علي في أحد قوليه إلى اشتراط ذلك إن نصب على الظرف أو على المفعول به إن نصب عليه، فلو كان الضمير أو السببي ينتصب على الظرف، أو على المفعول له، أو المصدر أو الخبر، أو المفعول معه لم يجز أن ينتصب السابق على المفعول به، فلا يجوز زيدًا قمت إجلالاً له، أو زيدًا جلست مجلسه، أو زيدًا قمت وأخاه، أو زيدًا كنت غلامه، أو زيدًا قمت مقامه لم يجز في زيد إلا الرفع فقط، وذهب سيبويه، والأخفش، والأستاذ أبو علي في أحد قوليه إلى أنه يجوز نصبه، وإن كان الضمير والسببي قد ينتصبان من غير الوجه الذي انتصب المشغول عنه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز نصب الضمير السببي بشرط إن نصب على الظرف أو المفعول به وإذا نصب على المفعول له أو المصدر أو الخبر أو المفعول معه لم يجزْ أن تنصب السابق على المفعول به، نحو: زيداً قمت إجلالاً له وذكر معه قول سيبويه، والأخفش[3]: أنه يجوز نصب الاسم السابق إن كان الضمير والسببي قد ينتصبان من غير الوجه الذي انتصب المشغول عنه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص44).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2859).

(3) سيبويه، الكتاب (ص528)؛ ابن الجوزية، شفاء العليل (ج 963/2).

باب الاستثناء

137- القول في الاستثناء بأداة دون عطف شيئان

قال ابن مالك :

واستثنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلا وَبَعْدَا وَبيكون بَعْدَ لَا [1]

قال أبو حيان [2]: وقد أجاز قوم أن يستثنى بأداة دون عطف شيئان نحو: ما أخذ أحد إلا زيدًا درهمًا، وما ضرب القوم إلا بعضهم بعضًا، ومنع ذلك الأخفش، والفارسي. فتصحيحهما عند الأخفش، ما أخذ أحد زيد إلا درهمًا، وما ضرب القوم بعضهم إلا بعضًا، وتصحيحهما عند الفارسي: ما أخذ شيئًا إلا زيد درهمًا، وما ضرب القوم أحد إلا بعضهم بعضًا، ولم يبين تخريجه، فجاز أن يكون على البدل، وجاز أن يكون على إضمار في الثاني أي أحدهما ضرب بعضًا.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في منع أن يستثنى بأداة دون عطف شيئان، حيث صحح ذلك: ما أخذ شيءً إلا زيد درهم وما ضرب القدم أحد إلا بعضهم بعضً وهناك من أجاز أن يستثنى بأداة دون عطف شيئان نحو ما أخذ أحد إلا زيدً درهمً، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

138 - القول في انتصاب غير على الاستثناء

قال ابن مالك :

مَا اسْتَثْنَتْ إِلَا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ اِنْتَخِبْ [3]

قال أبو حيان [4]: وإذا انتصب (غير) على الاستثناء نحو: قاموا غير زيد، فالناصب له عند أصحابنا كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام، كقولهم في المنصوب بعد (إلا).

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص46).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1520).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص45).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1541).

وذهب السيرافي [1] ، وابن الباذش [2] إلى أنها منصوبة بالفعل السابق ، وهي عند ابن الباذش [3] مشبهة بالظرف المبهم، فكما يصل الفعل إليه بنفسه، كذلك يصل إلى غير.

وذهب الفارسي في التذكرة على أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء، ولما كانت (غير) يفرغ لها العامل في الإيجاب فتقول: قام غير زيد، فهل يجوز في نحو: قام القوم غير زيد، أن يكون بدلاً؛ كما جاز في ما قام القوم إلا زيد، لجواز التفريغ فيها، وقبول تكرار العامل في ذلك نظر.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في حكم نصب غير على الاستثناء، حيث يرى أنها تنصب على الحال وفيها معنى الاستثناء، وذهب السيرافي[4]، أنها منصوبة بالفعل السابق وقيل فالناصب جاء فضلة بعد تمام الكلام، ولم يبدِ أبو حيان في هذه المسألة.

139- جواز بناء غير إذا أضيفت إلى مبني

قال ابن مالك :

واسْتَثْنِ مَجْرُورَاً بِغَيرِ مُعْرِبا بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَا نُسِبَا [5]

قال أبو حيان [6]: إذا كانت (غير) في معنى (إلا) ينصبونها تم الكلام قبلها، أو لم يتم فتقول: ما جاءني غيرك، وما جاءني أحد غيرك، ولم يمثل إلا بالإضافة إلى مبني، وأجاز ابن مالك بناءها إذا أضيفت إلى مبني صلح مكانها (إلا)، أو لم يصلح فمثال ما صلح مكانها (إلا) قوله:

لَمْ يَمْنَعْ الشُرْبِ مِنْهَا غَيْرَ أَن نُطِقَتْ حمامةٌ فِي غُصُونٍ أوْقَالْ[7]

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج277/2).

(2) ابن عصفور، شرح الجمل. (ج153/2).

(3) هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر المعروف بابن الباذش ت(540)؛ الزركلي، الأعلام (ص343).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 277/2).

(5) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص46).

(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1542- 1543).

(7) البيت من البحر البسيط، منسوب لقيس بن رفاعة، ابن يعيش، شرح ابن يعيش (ج80/3).

وذهب أبو عبيدة، والأخفش، والزجاج، وابن السراج، والفارسي، والرماني إلى جواز ذلك على زيادة (لا)، أو على الحمل على المعنى، إذ المعنى في قام القوم إلا زيدًا: قام القوم لا زيد.كما تقول: أنت غير القائم ولا القاعد معناه أنت لا القائم ولا القاعد.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز بناء غير إذا أضيفت إلى مبني صلح مكانها (إلا) أو لم يصلح على زيادة (لا) أو على الحمل على المعنى، من حيث المعنى قام القوم إلا زيداً قام القوم لا زيد كما تقول أنت غير القائم ولا القاعد هنا أنت لا القائم ولا القاعد، وقد وافقه الأخفش[1]، والزجاج، وأبو عبيدة [2]، وابن السراج [3]، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

باب الحال

140 – الحال والآلية على التركيب

قال ابن مالك :

الحَالُ وَصْفٌ فضلةٌ مُنْتَصِبُ مفهم فِي حَالٍ كَفرداً اذْهَبُ [4]

قال أبو حيان[5]: أو دلالته على ترتيب نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، وأول أول أي مرتبين، وعلمته الحساب بابا بابًا؛ أي مفصلً ، وفي نصب الثاني خلاف، ذهب الزجاج إلى أنه توكيد، وذهب ابن جني إلى أنه صفة للأول، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول، والذي اختاره أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله؛ لأن مجموعهما هو الحال. ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، وأن المعنى بابًا فبابًا، وأول فأول، لكان مذهبًا حسنًا عاريًا عن التكلف.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في الحال والآلية على التركيب، حيث يرى في قوله: أدخلوا رجلًا رجلًا فالخلاف في نصب الثاني فيرى إلى أنه منصوب بالأول ويرى أبو

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج 231/1).
(2) الفراء، معاني القرآن (ج 8/1).
(3) ابن السراج، الأصول في النحو (ج281/1 – 282).
(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص47).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1558).

حيان، أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله وذكر معه أقوال النحاة منهم الزجاج [1] يرى إلى أنه توكيد وابن جني [2]يرى أنه صفة للأول لأن مجموعهما هو الحال وقال أبو حيان: لو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على تقدير حرف الفاء (أن المعنى باباً فباباً لكان حسناً)، وهذا يدل على مخالفة أبو حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة.

141- نصب كلمة فيَّ على الحال

قال ابن مالك :

والحالُ إنْ يُنْصَب بِفِعْلٍ صُرِفَا أو صِفَةٍ أشبَهَت الْمُصَرَفَا [3]

قال أبو حيان[4]: وما تقدم من أن فاه إلى في منصوب على الحال؛ لأنه واقع موقع (مشافهًا)، وزعم الفارسي[5] أنه حال نائبة مناب جاعلاً ثم حذف. وصار العامل كلمته، وقال: هذا مذهب سيبويه، وذهب السيرافي إلى أنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، ومعناه كلمته مشافهة فوضع «فاه إلى في» موضع مشافهة، ومشافهة موضع مشافها.

وذهب الأخفش إلى أن أصله من فيه إلى في، فحذف حرف الجر، وذهب الكوفيون إلى أن أصله كلمته جاعلاً فاه إلى في. وزعم المبرد [6]: أن تقدير الأخفش لا يعقل؛ لأن الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنما يتكلم كل إنسان من في نفسه.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في نصب كلمة فاه دلالة الحال مشافهة ،حيث يرى في قوله: كلمته فاه إلى في . أن فاه إلى في حال نائبه مناب جاعلاً ثم حذف وصار العامل كلمته وقال أبو حيان: أن (فاه إلى في) منصوب على الحال لأنه تقع موقع (مشافهاً) وذهب السيرافي[7] إلى أنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ومعناه كلمة مشافهة

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج 238/1)؛ ابن عقيل، المساعد (ج 9/2).
(2) الصبان، حاشية الصبان (ج171/2)؛ ابن جني، المساعد (ج 9/2).
(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص48).
(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1559).
(5) ابن عقيل، المساعد (ج10/2).
(6) المرجع السابق (ج10/2).
(7) الأزهري، التصريح (ج307/1)؛ ابن عقيل، المساعد (ج 10/2).

فوضع (فاه إلى في)، ويرى الأخفش[1] إلى أن أصله (من فيه إلى في) أنه منصوب بإسقاط حرف الجر وذهب الكوفيون على أن أصله كلمته جاعلاً فاه إلى فيه، وهذا يدل على موافقة أبي حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة.

142- ذي الحال

قال ابن مالك :

وسَبْق حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جَر قَدْ أبَوَا وَلَا أمْنَعُه فَقَدْ وَرَدْ [2]

قال أبو حيان[3]: وذو الحال إن كان مجرورًا بحرف، فإما أن يكون زائدًا، أو غير زائد إن كان زائدًا جاز تقديمها على ذي الحال نحو: ما جاءني من أحد عاقلً، فيجوز ما جاءني عاقلاً من أحد، وإن كان غير زائد نحو: مررت بهند ضاحكة، فمذهب البصريين أنه لا يجوز تقديمها مطلقًا، كان ذو الحال ظاهرًا، أو مضمرًا لا تقول: مررت ضاحكة بهند، وأجاز ذلك من المتأخرين ابن كيسان، والفارسي وابن برهان، وفصل الكوفيون، فقالوا: إن كان ذو الحال مضمرًا جاز تقديمها عليه نحو: مررت ضاحكة بك، وكذا إن [كان المضمرين أحدهما: مجرور بالحرف نحو: مسرعين مررت بك، ومررت مسرعين بك، وإن] كان مظهرًا، والحال فعل جاز تقديم الحال على المجرور نحو: مررت بهند تضحك، فيجوز: مررت تضحك بهند، وإن كان الحال اسمًا فلا يجوز تقديمها.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز تقديم حرف الجر غير الزائد على ذي الحال، فيرى أنه إذا كان ذو الحال مضمراً جاز تقديمها عليه، نحو: مررت ضاحكةً بك، وإن كان ظاهراً والحال فعل جاز تقديم الحال على المجرور، نحو: مررت بهند تضحك فيجوز مررت تضحك بهند وإن كان الحال اسماً لا يجوز تقديمها أما البصريون فيرون أنه لا يجوز تقديمها مطلقاً سواء كان الحال ظاهرً أو مضمرً ولا تقول مررت ضاحكةً بهند، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك شرح التسهيل (ج334/2)؛ الرضي شرح الكافية (ج 212/2)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج 237/1).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص48).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1569).

143- ما الاستفهامية العاملة في الحال

قال أبو حيان [1]: وأما الاستفهام المقصود به التعظيم، فقال ابن مالك هو نحو:

يَاَ جَارَتِي مَا كُنْتِ جَارَهَ بَانَتْ لِتُحْزِنَنَا عَفَارَةً [2]

فـ (جارة) عنده منصوب على الحال، والعامل فيها (ما) الاستفهامية بما تضمنت من معنى التعظيم فكأنه قال: ما أعظمك جارة، وهذا تفسير معنى، وتفسير الإعراب؛ أي عظيمة أنت في حال كونها جارة، وهذا الذي قاله ابن مالك قاله الفارسي في البيت، وأجاز أن يكون تمييزًا وبدأ به، ويدل على تعيين التمييز جواز دخول (من) عليه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في ما العاملة في الحال، حيث يرى قول ابن مالك: يا جارتي ما أنتِ جارة، فجارة عنده منصوب على الحال والعامل فيها ما الاستفهامية لأنها تضمنت معنى التعظيم مكانه قال: ما أعظمك جارة، وهذا موافق لكلام ابن مالك في جواز ذلك وكذلك أجاز الفارسي أن يكون تمييزاً، ولم يبدِ رأيه في هذه المسألة.

144- العامل في الحال

قال أبو حيان [3]: واختلف في العامل في هذين الحالين، فذهب المبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، والفارسي في حلبياته إلى أنهما منصوبان على إضمار كان التامة صلة لـ (إذا) إن كانت الحالان على تقدير الحال، وصلة لـ (إذا) إن كانا مما تقدم.

وأجاز بعض أصحابنا تقدير كان الناقصة صلة لـ (إذا) أو لـ (إذ)، فإن تقدم الحال الأولى اسم إشارة نحو: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، فقيل: العامل في (بسرًا) اسم الإشارة، وقيل حرف التنبيه، وذهب المازني، والفارسي في تذكرته، وابن كيسان، وابن جني، وابن خروف إلى أن أفعل التفضيل هو العامل في الحالين.

فـ (بسرًا) حال من الضمير المستكن في أطيب، و(رطبًا) حال من الضمير في منه، ونسب هذا إلى سيبويه، وهو الذي نختاره.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1572).

(2) البيت من البحر الكامل، منسوب للأعشى، الديوان (ص ص203 - 211)؛ ابن منظور، لسان العرب (ج63/4).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2356).

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر العامل في الحالين، حيث يرى أنهما منصوباً بأن على إضمار كأن التامة صلة (إذا) إن كانت الحالان على تقدير الحال وصلة (إذا)، إن كان مما تقدم فيرى أن فعل التفضيل هو العامل في الحالين ويرى أبو حيان، أن رأي سيبويه، هو الصحيح والذي تختاره وهو في عبارة هذا بسراً أطيب منه رطباً فبسراً حال من الضمير المستكن في أطيب ورطباً حال من الضمير في من هوهذا يدل على مخالفة أبو حيان لقول الفارسي في هذه المسألة.

باب التمييز

145 - القول في نصب التمييز

قال ابن مالك :

اسمٌ بِمَعْنَى من مُبَيِّنٌ نَكِرَهْ ينصبُ تَمْييزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ [1]

قال أبو حيان [2]: يطلق على التمييز: التبيين والتفسير، والمميز، والمبين والمفسر، والتمييز ينقسم قسمين:الأول منتصب عن تمام الكلام، وهو ما كان الإبهام فيه حاصلاً في الإسناد، ومنتصب عن تمام الاسم، وهو ما كان الإبهام حاصلاً في الاسم الذي هو جزء كلام. فالأول ينتصب بعد فعل، أو مصدر ذلك الفعل، أو ما اشتق منه من وصف نحو ﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبَاً** ﴾ [3] وزيد طيب نفسً ، ومسرور قلبً ، وكثير مالً، وأفره عبدً، ونصبه بالفعل، أو ما جرى مجراه من المصدر والوصف، واسم الفعل نحو: «سرعان ذا إهالة» هذا مذهب سيبويه[4]، والمازني [5]، والمبرد [6]، ابن السراج [7] ، والفارسي [8].

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص50).

(2) الأندلسي و ارتشاف الضرب (ص 1621).

(3) [مريم: 4].

(4) سيبويه، الكتاب (ج104/1).

(5) السيوطي، الهمع (ج255/1).

(6) المبرد، المقتضب (ج32/3).

(7) ابن السراج، الأصول (ج222/1).

(8) الفارسي، المسائل العضديات (ص288).

قال ابن عصفور: ذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، وهو اختيار ابن عصفور [1].

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في الذي يجيز نصب التمييز بعد فعل أو مصدر ذلك الفعل أو ما اشتق منه من وصف في قوله: ﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبَاً** ﴾ [2] وزيد طيب نفسً وذكر رأي ابن عصفور أن العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة .

146- التمييز الذي ينصب عن تمام الكلام

قال أبو حيان [3]: أن ينتصب عن تمام الاسم، وهو إما عدد نحو: أحد عشر رجلاً، وعشرون رجلاً ، واختلفوا هل هو قسيم للمقدار، أو قسم من المقدار، فمذهب أبي علي [4] أنه قسيم للمقدار، وهو قول ابن عصفور [5] ، وابن مالك [6] ، وعند شيخنا الأبذي، وابن الضائع أنه قسم من المقادير، قال الأبذي: والمقادير المبهمة تحصرها المعدودات والمكيلات والموزونات.

وقال ابن الضائع: والمقادير أربعة أنواع: معدود، ومكيل، وموزون، وممسوح ومثلا المقدار في العدد بخمسة عشر رجلا.

وقال في البديع: والعدد وإن كان مقدارًا ليس له آلة يعرف بها. انتهى.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في التمييز الذي ينصب عن تمام الكلام من حيث العدد، حيث يرى أنه العدد هو قسيم للمقدار، وذكر أقوال النحاة أن العدد قسم من المقادير.

---

(1) ابن عصفور، شرح الجمل. (ج2/284).
(2) [مريم: 4].
(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1667).
(4) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص212).
(5) ابن عصفور، شرح الجمل (ج2/282).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ص214).

قال ابن السراج الشنتريني [1]: أمال الضرب الثاني من التمييز وهو ما انتصب عن تمام الاسم وأكثر ما يكون في الأعداد والمقادير، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

147- التمييز من المقادير

قال أبو حيان [2]: ومذهب سيبويه [3] أن مثله من المقادير، ومذهب الفارسي [4] أنه ليس من المقادير، وقال ابن الضائع: «على التمرة مثلها زيدا». شبيه بالمقدار؛ لأن المعنى «على التمرة قدر مثلها»، كما أن المعنى في رطل وقفيز قدر رطل وقفيز. وهذا مما تم فيه الاسم بالإضافة، وقد يقال: إن هذا من مقدار المساحة أو من مقدار الوزن؛ لأن المعنى قدر مثلها مساحة أو وزنًا، وأما «موضع راحة» فمن المساحة، ونظير «له مثله رجلا» قولهم: لا كزيد فارسًا انتهى.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في أن مثله ليس من المقادير، وقال سيبويه[5]: أن مثله من المقادير. وقال ابن الضائع[6]: في قوله (على التمر مثلها زيداً) شبيه بالمقدار، لأن المعنى على التمرة قدر مثلها.

قال المجاشعي [7]: ما شبه بالمقادير كذلك نحو قولك: لله دره رجلاً إلى مثله غلاماً وحسبك به شجاعاً، وقد يجوز أن يكون نصب هذه على الحال، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

148- التمييز في باب نِعْمَ

قال أبو حيان [8]: التمييز بما في باب نعم، أجاز ذلك الفارسي [9] فيكون نكرة تامة بمعنى شيء، ومنع ذلك غيره منهم أبو ذر مصعب بن أبي بكر.

---

(1) الشنتريني، تلقيح الألباب عن فضائل الإعراب (ص345).
(2) الأندلسي. ارتشاف الضرب (ص 1627).
(3) سيبويه، الكتاب (ج172/2).
(4) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص213)
(5) سيبويه، الكتاب (ج 172/2 – 173).
(6) ابن عقيل، المساعد (ج 55/2).
(7) المشاجعي، شرح عيون الإعراب (ص874).
(8) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1628).
(9) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص82).

الثانية: التمييز بمثل، أجاز ذلك سيبويه فتقول: لي عشرون مثلك، وحكي: لي ملء الدار أمثالك، ومنع ذلك الفراء. وفي كتاب الصفار البطليوسي: لا يجيزه الكوفيون.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في جواز التمييز في باب نعم، حيث يرى أن يكون التمييز نكرة تامة بمعنى شئ وهناك من منع ذلك، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

149- تقديم التمييز على الفعل المتصرف

قال ابن مالك :

وَعَامِلُ التَمْييز قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالفِعْلُ ذُو الْتَصْريفِ نَزْراً سُبِقَا (1)

قال أبو حيان (2): واختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذي تمييزه منقول، فذهب سيبويه (3)، والفراء (4)، وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه، وبه قال أبو علي في شرح الأبيات وأكثر متأخري أصحابنا.

وذهب الكسائي، والجرمي، والمازني، والمبرد، إلى جواز ذلك، وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبو علي في منع تقديم التمييز على الفعل المتصرف، وذكر الخلاف بين النحاة في هذه المسألة منهم سيبويه، والفراء، وأكثر البصريين، إلى منعه وذهب الكسائي والجرمي، والمازني، إلى جواز ذلك.

قال الأنباري النحوي (5): اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو "تصبب زيد عرقاً" "وتفقأ الكبش شحماً" فذهب بعضهم إلى جوازه وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز. وقال أبو حيان وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وهذا يدل على مخالفته لأبي علي في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص51).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1635).

(3) سيبويه، الكتاب (ج173/2).

(4) الفراء، معاني القرآن (ج77/1).

(5) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين (ص 828).

150- تمييز العدد

قال أبو حيان [1]: فإن كان تمييز ألف ومائة فيفرد تقول: ألف رجل، ومائة رجل، وأجاز الفراء جمع تمييز المائة قال: ومن العرب من يضع السنين موضع السنة، وقال المبرد: هو خطأ في الكلام، وإنما يجوز في الشعر للضرورة، وجوز المبرد أيضًا في «علية مائة بيضًا» أن يكون (بيضًا) تمييزًا، هذا وهو منصوب جمع، وفي القراءة المتواترة [ثلاث مائة سنين] على الإضافة، فإن جعلت الألف تمييزًا جمعته، فتقول: ثلاثة آلاف، فأما قراءة الحسن [بثلاثة ألف] و[بخمسة ألف] بتوحيد الألف فشاذة. وإن جعلت المائة تمييزًا أبقيت مفردة تقول: ثلاثمائة، فأما جمعه نحو: ثلاث مئين، وثلاث مئات، فبعضهم جعله شاذًا لا يجيء إلا في الشعر، وهو قول أبي علي، وحكى الفراء: أن بعض العرب يقول عشر مائة، ويجعل العقد من لفظ العشرة قال: وأهل هذه اللغة يقولون: ثلاث مئين، وأربع مئين.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبو علي في جعل المائة والألف تمييزاً ،حيث يرى أبو علي أن الألف إذا جاءت تمييزً فإنها تجمع فإما جمعه نحو ثلاث مئين، وثلاث مئات، وهذا حسب رأي أبي حيان أنه شاذً ومخالفً لما قاله أبو حيان: إن جعل الماء تمييزً بقيت مفردة نقول ثلاثمئة، وهذا مخالف لرأي أبي علي الفارسي في هذه المسألة.

151- تقدم التمييز على المخصوص بعد حبَّذا

قال أبو حيان[2]: وإذا كان النصب على التمييز، فالأحسن أن يلي (ذا)، ولا يكون بعد (زيد)، ولا شك أنه يقال: حبذا رجلا زيد، وحبذا زيد رجلاً، وحبذا راكبًا زيد، وحبذا زيد راكبًا، وقال ابن خروف: تقديم التمييز على المخصوص أحسن، وسوى بين التقديم والتأخير في الحال، وقال الجرمي في الفرخ: إذا كان المنصوب تمييزًا قبح تقديمه قبل زيد، وجعله متصلاً بـ(ذا)، وإن كان حالاً، فإن شئت قدمت، وإن شئت أخرت، وهذا بناء من الجرمي على أن زيدًا فاعل بـ(حبذا) قال والتمييز: إنما يكون بعد الفاعل، وهذا يدل على أنه لا يجوز عنده: امتلأ ماء الإناء، وحكى الفارسي عن الكوفيين أنهم لا يجيزون (حبذا رجلا زيد) وحذف المخصوص بعد حبذا قليل.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1635).

(2) المرجع السابق، ص1868.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في عدم جواز تقديم التمييز على المخصوص بعد حبذا، في قوله: (حبذا رجلاً زيد) وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة.

حيث يرى الجرمي: إذا كان المنصوب تمييزاً قبح تقديمه قبل زيد وقال ابن خروف: تقديم التمييز على المخصوص أحسن.

قال ابن هشام الأنصاري [1]: ولا يتقدم المخصوص على حبذا – لما ذكرنا في أنه كلام جرى مجرى المثل.

قال أبو حيان :إذا كان النصب على التمييز فالأحسن أن يلي ذا ولا يكون بعد زيد، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

باب إعراب الفعل

152- القول في (أنْ)

قال أبو حيان [2]: ولا تُسَد (أنْ) مسد الاسم والخبر في باب كان، وتسد في ظن وأخواتها، ومذهب الجمهور، وسيبويه، والأخفش، وأبي علي: أن علم الباقية على موضعها لا تقع (أنْ) بعدها إنما تقع (أنْ) المشددة، وأجاز ذلك الفراء، وابن الأنباري فتقول: علمت أن يخرج زيد، فإن أول بالظن جاز ذلك نحو: ما علمت إلا أن تقوم المعنى: ما أشرت إليك إلا بأن تقوم.وذهب المبرد إلى أن (أنْ) التي تنصب المضارع لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً انتهى.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في جواز وقوع أنَّ المشددة بعد علم الباقية على موضعها فيرى المبرد، [3]إلى أنَّ (أنْ) التي تنصب المضارع لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً فنقول: علمت أنَّ يخرج زيد ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) الأنصاري، أوضح المسالك ابن هشام الأنصاري (ص171).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1639).

(3) الفارسي، المقتضب (ج 178/1)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج 13/4).

153- القول في أصل (إذن)

قال أبو حيان [1]: ذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط، وبعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف، وهو (إذ) ألحقه التنوين، ونقل إلى الجزائية، فبقى منه معنى الربط والسبب.

وأصلها: إذا جئتني أكرمتك، حذف ما تضاف إليه إذا، وعوض منها التنوين كما عوضوا في حينئذ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وذهب الخليل [2] فيما حكى عنه غير سيبويه إلى أنها حرف مركب من (إذ) و(أن)، وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال، وحذفت والتزم هذا النقل، فإذا قال: أزورك، فقلت: إذا أزورك، فكأنك قلت: حينئذ زيارتي واقعة، ولا يتكلم بهذا.

وحكى أبو عبيدة [3] عن الخليل إضمار (أن) بعد (إذن) وبه قال الزجاج [4] ، والفارسي [5] ، وحكى سيبويه [6] عنه أنها تنصب بنفسها، وذهب الأستاذ أبو علي الرندي تلميذ السهيلي إلى أنه مركب من (إذا) و(أن) حذفت همزة (أن) وألف (إذا) لالتقاء الساكنين، فتدل على الربط كـ(إذا) وتنصب بـ(أن).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في أصل (إذن)، حيث يرى أنها تضمر(أنَّ) بعد (إذن) فإنها تنصب بنفسها وذكر معه آراء النحاة ومنهم الأستاذ أبو علي الرندي [7]إلى أنه مركب من (إذا) و(أنَّ) حذفت همزة (أنَّ) وألف (إذا) لالتقاء الساكنين وينصب (بأنَّ) ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1650).
(2) الرضي، شرح الكافية الشافية (ج46/4).
(3) ابن عقيل، المساعد (ج74/3).
(4) الزجاج، معاني القرآن (ج63/2).
(5) الفارسي، المسائل البصريات (ج105/1).
(6) سيبويه، الكتاب (ج16/3).
(7) السيوطي، همع الهوامع (ج 6/2).

154-القول في إذن

قال أبو حيان [1]: (إذن) قال سيبويه [2] معناها الجواب، والجزاء، فحمل هذا الكلام الأستاذ أبو علي ظاهره، وتكلف في كل مكان وقعت فيه أنها جواب وجزاء، وفهمه الفارسي [3] على أنه تارة يكون للجواب فقط، نحو: أن يقول لك القائل: أحبك فتقول: إذن أظنك صادقًا، فلا يتصور هنا الجزاء، وتقديره: إذا أجبتني أظنك صادقًا، وتارة تكون للجواب، والجزاء وهو الأكثر فيها نحو أن يقول: أزورك، فتقول: إذن أكرمك، التقدير: إن ترزني أكرمك فهذا جواب وجزاء لقوله: أزورك.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في معنى (إذن)، حيث يرى أن معناها للجواب نحو قوله: أن يقول لك القائل: أحبك فتقول: إذن أظنك صادقاً وتقديره إذا أحببتني أظنك صادقاً وتارة تكون للجواب والجزاء وذكر معه آراء النحويين منها قول سيبويه [4]أنها تفيد الجواب والجزاء ويرى أبو حيان أنها تكون للجواب والجزاء وهو الأكثر فيها وهذا يدل على موافقة أبي حيان لكلام الفارسي في هذه المسألة.

155 - القول في (حتى)

قال أبو حيان [5]: وتقول: سرت حتى أكاد أو أدخل، قال الأخفش: ينصبه النحويون، ويجوز عندي الرفع، فأما التقليل نحو: قلما سرت حتى أدخلها، ولقلما سرت حتى أدخلها، فذلك عند سيبويه مثل: ما سرت حتى أدخلها، تنصب.

وأجاز أبو علي، والرماني، وابن السيد، وجماعة الرفع بعد (قل) إذا أريد بها التقليل لا النفي، وسيبويه منعه في التقليل من غير تفصيل، كما منعه في النفي، وقال غير أبي علي: إذا أقللت تقليلاً لا يؤدي إلى الدخول نصبت، ولك أن ترفع، وإن قللت إذا أردت أنك مع قلته أدى إلى الدخول والتحقير بعد إنما نحو: إنما سرت حتى أدخلها تنصب، وإن لم تجعله علة ولم تحقره رفعت.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1654).

(2) سيبويه، الكتاب (ج12/3).

(3) الأنصاري، المغني (ج20/1).

(4) سيبويه، الكتاب (ج 12/3-13).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1663- 1664).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في وقوع حتى بعد قلَّ، حيث أجاز أبو علي[1] الرفع بعدها إذا أريد بها التقليل لا النفي ويرى سيبويه [2]المنع في التقليل كما منعه في النفي وأجاز النصب في الفعل الذي يأتي بعد حتى وقال البعض إذا قللت تقليلاً لا يؤدي إلى الدخول وتنصب ولك أن ترفع ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

باب الإعراب

156- جمع الألف والتاء المزيدتين

قال أبو حيان [3]: وحكم أولات هذا الحكم، ينصب بالكسرة، قال تعالى: ﴿ **وَإِنْ كُنَّ أُوْلاتِ حَمْلٍ** ﴾ [4] كما جمع المذكر (أولو) بالواو والياء، وليس لهما واحد من لفظهما، وقال أبو علي: وزن أولات: فعل كهدى، وحذفت ألفها المنقلبة، لالتقائها ساكنة، مع الألف والتاء التي للجمع، حملت على نظيرتها ذوات وقيل: يحتمل أن يكون أصلها (ألى) الآخر منهما ياء، وحذفت الألف والتاء، كما حذفت ياء الذي في اللذان.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي على قياس جمع الألف والتاء المزيدتين، حيث يرى أن (أولات) حملت على نظيرتها ذوات ويكون أصلها (ألي) والآخر منها ياء وحذفت الألف والتاء كما حذفت ياء الذي في اللذان.

باب عوامل الجزم

157- أداة الشرط (إذ ما وإنْ)

قال أبو حيان[5]: وأدوات الشرط وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سببًا، والثانية متسببًا، ولذلك عند جمهور أصحابنا لا تكون إلا في المستقبل، وهذه الكلم حرف،

---

(1) الفارسي، كتاب الشعر (ص 95).

(2) سيبويه، الكتاب (22/3).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 843).

(4)[الطلاق: 6].

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1862).

واسم، الحرف: (إن) و (إذ ما) في مذهب سيبويه [1] ، خلافًا للمبرد [2] في أحد قوليه، وابن السراج [3] ، والفارسي [4] في زعمهم أن (إذ ما) اسم ظرف زمان ، و(إن) أم الأدوات.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في أداة الشرط (إذ ما) و(إنْ)، حيث يرى أنها اسم ظرف زمان و (إنْ) أم الأدوات، وذهب سيبويه، [5] إلى أن (إنْ) و(إذ ما) حروف.

قال ابن هشام الأنصاري [6]: عن (إذ ما – وإنْ) أداة شرط تجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي وعملها الجزم قليل، لا ضرورة خلافاً لبعضهم. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

158 – القول في حذف الفاعل في أفعل

قال ابن مالك :

وَحَذْف مَا مِنْهُ تَعَجَبَت اسْتَبَحْ إنْ كَانَ عِنْد الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَصُحْ [7]

قال أبو حيان[8]: وأما تصغير (أفعل) نحو: أحسن بزيد فلا يجوز.

وأجاز ابن كيسان [9] تصغيره فتقول: أحيسن بزيد قياسًا على ما أحيسن زيدًا، ويجوز حذف المتعجب منه بأفعل للدلالة عليه تقول: زيد ما أعف تريد ما أعفه، وأفعل نحو: زيد أحسن به وأجمل، فمذهب سيبويه أنه لا يجوز حذف الفاعل المجرور ولا جاره، وأجاز ذلك ناس منهم أبو الحسن.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج56/3).
(2) المبرد، المقتضب (ج45/2).
(3) السراج، الأصول (ج159/2).
(4) الفارسي، الإيضاح العضدي (ج321).
(5) سيبويه، الكتاب (ج 56/3–57).
(6) الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص120).
(7) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص67).
(8) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2068).
(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج40/3).

وزعم الفارسي [1] ، وقوم من النحاة أنه لم يحذف الفاعل في (أفعل)، بل حذف حرف الجر، فاستتر الفاعل في (أفعل).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في حذف الفاعل في افعل حيث يرى أنه لم يحذف الفاعل في أفعل، بل حذف حرف الجر واستتر الفاعل في أفعل وذهب سيبويه ،أنه لا يجوز حذف الفاعل المجرور ولا جاره وذهب أبو الحسن إلى جواز حذف الفاعل في أفعل.

قال المرادي [2]: أنه يجوز حذف الاسم المنصوب بعدما أفعل والمجرور بالياء بعد أفعل محتال حذفه بعد ما أفعل قول علي رضي الله عنه [3] :

جَزى الله عَنَّا وَالْجَزاء بِفَضْلِه رَبِيعةً خَيْرَاً مَا أَعَف وَأَكْرَمَا

أي، أعنهم وأكرمهم. ومثال بعد أفعل قوله تعالى: ﴿ **أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ** ﴾ [4] أي: بهم وإنما حذفت مع كونه فاعلاً لأن لزومه للجر كساه صدرة الفضلة خلافاً للفارسي، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج3/ 153).

(2) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك (مج 1) (ص 889–890).

(3) البيت من بحر الطويل، منسوب إلى علي – كرم الله وجهه – من كلمة يمدح بها ربيعة على ما أبلت منه يوم الصفين، الأنصاري، مغني اللبيب (ج3/69).

(4) [الكهف: 26].

المبحث الثالث:

المجرورات

باب الجار والمجرور

159 – الظرف والجار والمجرور تقع خبر للمبتدأ

قال ابن مالك :

هَاكَ حُرُوفِ الْجَر وَهِي مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى [1]

قال أبو حيان [2]: يقع الظرف، والجار والمجرور التامان خبرًا للمبتدأ نحو: زيد أمامك، وبكر في الدار، والعامل فيه اسم فاعل من كون مطلق أي كائن أمامك، وكائن في الدار، قال ابن مالك: نص على ذلك الأخفش، وذهب أبو علي، وتبعه ابن جني إلى أن العامل الفعل؛ أي زيد استقر أمامك، ونسب هذا إلى سيبويه، وذهب سيبويه، فيما ذهب إليه ابن أبي العافية، وابن خروف إلى أن الظرف منصوب بنفس المبتدأ.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول أبو علي الفارسي في أن الظرف والجار والمجرور تقع خبر للمبتدأ ،حيث يرى أن العامل هو الفعل أي زيد استقر أمامك وقد تبعه في ذلك ابن جني، والزمخشري، والأخفش، وسيبويه.

قال ابن عقيل [3]: " واختلف النحويون في هذا فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وإن كان كل منهما متعلق بمحذوف ذلك كمحذوف اسم فاعل والتقدير: زيد كائن أو مستقر عندك، وهذا موافق لكلام أبي حيان في هذه المسألة.

ويرى أبو حيان أن الظرف والجار والمجرور التامان يقعان خبراً للمبتدأ والعامل فيه واسم فاعل نحو زيد أمامك وبكر في الدار أي كائن أمامك وكائن في الدار، وهذا يخالف رأي أبو علي في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص71).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (1708).

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج 171/1).

160 –تقديم من ومجرورها على أفعل ضرورة

قال أبو حيان[1]: وكثر تقديم (مِنْ) ومجرورها على أفعل في الشعر بحيث يصح القياس عليه، وزعم الفارسي أن تقديم ذلك ضرورة، وقال الفارسي: وأصحابه (إن عبد الله لمنك أفضل) مستقبح، وقال الفراء: (إن عبد الله منك لأفضل) أقل قبحا من الأولى، و(إن منك عبد الله لأفضل) أحسن من التي قبلها انتهى.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في تقديم (مِنْ) ومجرورها على أفعل ضرورة، حيث يرى أن تقديم من ومجرورها في قوله: إن عبد الله لمنك أفضل مستقبح، وذكر قول الفراء في هذه المسألة حيث يرى (إن عبد الله منك لأفضل) أقل قبحاً من الأولى وإن منك عبد الله لأفضل أحسن من التي قبلها.

قال الشنقيقي [2]:

فَقَالتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَدَتْ جنى النَحْل بَلْ مَا وَزَوَدت مِنْهُ أَطْيَبْ [3]

استشهد به على أن تقديم من على أفعل إذا كانت في الخبر ضرورة كالمثال في البيت فإن الموصول مبتدأ أو زودت صلته وأطيب خبره ومن متعلقة بأطيب.

ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

161– القول معنى (مَنْ) للتبعيض

قال أبو حيان [4]: ذهب الجمهور، والفارسي إلى أن (مَنْ) تكون للتبعيض نحو: أكلت من الرغيف، ويصلح مكانها بعض، وذهب المبرد، والأخفش الصغير، وابن السراج وطائفة من الحذاق، ومن أصحابنا السهيلي إلى أنها لا تكون للتبعيض، وإنما هي لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى، وبيان الجنس، وكونها لهذا المعنى مشهور في كتب المعربين، ويخرجون عليه مواضع من القرآن، وقال به جماعة من القدماء، والمتأخرين منهم

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2330).

(2) الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج336/2).

(3) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق. ديوانه (32/1)؛ ابن يعيش، شرح المفصل (2 /60).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1719).

النحاس، وابن بابشاذ، وعبد الدائم القيرواني، وبان مضاء وأنكر ذلك أكثر أصحابنا، وانتهاء الغاية أثبت لها هذا المعنى الكوفيون، وتبعهم ابن مالك.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في معنى (مَنْ)، حيث يرى أن منْ تكون للتبعيض نحو قوله: أكلت من الرغيف وقد ذكر آراء بعض النحاة في هذه المسألة ومنها ،حيث يرى المبرد، والأخفش[1]، إلى أنها لا تكون للتبعيض وإنما هي لابتداء الغاية.

قال ابن يعيش النحوي [2]: فمن معناها ابتداء الغاية كقولك سرت من البصرة وكونها مبعضة في نحو: أخذت من الدراهم ومبنية في نحو: " فاجتنبوا الرجس من الأوثان "

قال أبو حيان: إن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى، وهذا يدل على مخالفة الفارسي في هذه المسألة.

162- القول في (في) الظرفية

قال أبو حيان [3]: وذكر ابن مالك أنها تكون للتعليل نحو: قوله تعالى: ﴿ **لَمَسَكُم فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ**﴾[4]، وما روى في الأثر: "**دخلت امرأة النار في هرة حبستها**"[5] أي لأجلها، وأنها تكون للمقايسة، وهي الداخلة على تالٍ يقصد تعظيمه وتحقيره، بمثلوه كقوله تعالى: ﴿ **فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلَّا قَلِيل** ﴾ [6]، وزعم الفارسي أن (في) تزاد في ضرورة للشعر نحو قوله:

أنا أبو سعد إذا الليل دجا يخال في سواده يرندجا

المعنى، يخال سواده يرندجا، وهو من القلة بحيث لا يقاس عليه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو قول الفارسي في معنى (في)، حيث يرى أن في قد تزاد في ضرورة شعرية

---

(1) المرادي، الجنى الداني (ص 315).
(2) الزمخشري، شرح المفصل (ج8 /10).
(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1726).
(4) [النور: 14].
(5) النووي، رياض الصالحين (ص 529).
(6) [التوبة: 38].

في قوله :

أنَا أَبُو سَعْد إذَا الْلَيل دجَا يخَالُ فِي سَوادِه يرندجَا [1]

المعنى يخال سواده يرندجا ولا يقاس عليه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

163 – القول في معانِ (رُبَّ)

قال ابن مالك :

وزيد بَعْد رُبَ والكاف فكفْ وَقَدْ تَلِيهَا وَجُرَّ لَمْ يُكفْ [2]

قال أبو حيان[3]: (رُبَّ): عند البصريين حرف جر، وعند الكوفيين، وابن الطراوة: اسم وفي الإفصاح:

قال الفراء، وجماعة من الكوفيين: إن (رُبَّ) اسم معمولة لجوابها كـ(إذا)، أو حين في الظروف، وتقدمت عندهم لاقتضائها الجواب، وهي مبنية قالوا: وقد يبتدأ بها فيقال: رب رجل أفضل من عمرو، ويقال: رب ضربة ضربت، ورب يوم سرت، بتقدير الظرف، ورب رجل ضربت مفعول، ورب رجل قام مبتدأ كما يكون ذلك في كم، انتهى.ومذهب البصريين أنها للتقليل، قال أصحابنا في جنس الشيء، أو في نظيره.

وزعم صاحب كتاب العين [4] أنها للتكثير، ولم يذكر أنها تجيء للتقليل، ونسب ابن خروف هذا المذهب إلى سيبويه، وذهب الكوفيون، والفارسي [5] في كتاب الحروف له: أنها تكون تقليلاً وتكثيرًا، وذهب بعضهم إلى أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار.

وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل، ولا لتكثير، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب.

---

(1) البيت منسوب لسويد بن أبي كاهل اليشكري. السيوطي، شواهد المغني (ج 486/1)؛ السيوطي، الدرر اللوامع (ج 26/2).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص53).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1736 – 1737).

(4) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص440).

(5) المرجع السابق، ص440.

لتوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في معاني (رُبَّ) وهي عنده تكون للتقليل والتكثير، ومذهب البصريين، للتقليل ويرى صاحب كتاب العين ،[1]أنها للتكثير وأنه لم يذكر أنها تجئ للتقليل ويرى البعض أنها لم توضع للتقليل ولا للتكثير بل يأتي حسب سياق الكلام.

قال الأنباري [2]: قلنا: إنما لا تقع إلا في صدر الكلام لأن معناها التقليل وتقليل الشئ يقارب نفيه فأشبهت حرف النفي وحرف النفي له صدر الكلام.

وقال أبو حيان: وهذا الذي نختاره من المذاهب، وهذا يدل على مخالفته لرأي الفارسي في هذه المسألة.

164- القول في رُبَّ

قال أبو حيان [3]: وهو بعيد عند بعض النحويين أن يجعل لـ(رب) موضع من الإعراب، ومذهب أكثر النحويين منهم المبرد [4] ، والفارسي [5] أن العامل يجب أن يكون ماضيًا، وذهب ابن السراج [6] إلى أنه يجوز أن يكون حالاً، ومنع أن يكون مستقبلاً، والصحيح أن العامل يكون ماضيًا في الأكثر، ويجوز أن يكون حالاً ومستقبلاً ومما جاء مستقبلا قول جحدر:

فَإِنْ أَهْلَكَ فـ(رُبَّ) فَتَىً سَيَبْكى عَلَيَّ مُهَذَّبْ رَخْصِ اَلْبَنَانِ [7]

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر العامل في رب، حيث يرى أن العامل يجب أن يكون ماضياً وذكر آراء النحاة ومنها ابن السراج[8]، حيث يرى أن العامل يجوز أن يكون حالاً ومنع أن يكون

---

(1) المرادي، الجني الداني في حروف المعاني (ص 440).
(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف الأنباري (ج2/ 833).
(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1743).
(4) الأشموني، شرح الأشموني (231/2).
(5) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص251).
(6) ابن السراج، المقتصد (834/2).
(7) البيت من البحر الوافر، لجحدر بن مالك، ابن مالك، شرح التسهيل (ج 179/3).
(8) ابن السراج، الأصول (ج 420/1)؛ المرادي، الجنى الداني (ص452).

العامل مستقبلاً.

وقال أبو حيان :الصحيح أن يكون العامل ماضياً في الأكثر، وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

165 – حذف العامل في (رُبَّ)

قال ابن مالك :

وَحُذِفَت رُبَّ فَجَرتْ مَا بَعد بلْ وَألْفَا وَبَعْد الْوَاو شَاعَ ذَا العَمَلْ [1]

قال أبو حيان [2]: ومن التزم المعنى في العامل تأول ما ظاهر خلافه، وهذا كله مبني على أن (رُبَّ) يتعلق، وفي ذلك خلاف، وذهب الجمهور إلى أنها تتعلق بالعامل، وذهب الرماني، وابن طاهر، إلى أنها لا تتعلق، واختلف من قال: إنها تتعلق في حذف ما يتعلق به فذهب الخليل، وسيبويه إلى أن حذفه للعلم به نادر، وذهب الفارسي إلى أن حذفه كثير، وتبعه الجزولي، وذهب لكذة الأصبهاني إلى أنه لا يجوز حذفه ألبتة، ولحن ما روى من ذلك.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في حذف العامل في رُبَ المتعلق بها حيث يرى أن حذفه للعلم كثير وذكر معه رأي الخليل، وسيبويه[3]، إلى أن حذفه للعلم به نادر وذهب الأصبهاني، إلى انه لا يجوز حذفه على الإطلاق.

قال ابن السراج النحوي البغدادي [4]: واعلم أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفاً لأنه جواب وقد علم فحذف وربما جئ به توكيداً وزيادة في البيان، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو(ص53).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1743).

(3) سيبويه، الكتاب (ج 3/ 103 – 104).

(4) البغدادي، الأصول في النحو (ج1/ 417).

166 – إدخال (رُبَّ) على الضمير المجرور

قال أبو حيان [1]: والضمير المجرور بـ (رب) مبهم، وليس جره بقليل ولا شاذ خلافًا لزاعم ذلك، ومذهب الفارسي [2] وكثير من النحاة أنه معرفة، وجرى مجرى النكرة في دخول (رب) عليه لما أشبهها في أنه غير معين.

وذهب بعض النحويين إلى أنه نكرة، وهو اختيار الزمخشري [3] ، وابن عصفور [4] ، وهو لازم التفسير بنكرة منصوبة غير مفصولة بينها وبين الضمير بشيء.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في الضمير المجرور برب، حيث يرى أن الضمير المجرور إنما هو معرفة وجرى مجرى النكرة في دخول (رُبَّ) عليه وقال بعضهم أنه نكرة منصوبة غير مفصول بينها وبين الضمير بشئ واستدلوا بما جاء في الشعر قوله :

وَرُبَّهَ عَطِبَاً أَنْقَذْتَ مِنْ عَطَبِهِ[5]

ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

باب القسم

167 – نصب ورفع (يمين الله)

قال أبو حيان[6]: بنصب «يمين الله» ورفعه، فالرفع على أن التقدير: قسمي يمين الله، والنصب، قال الفارسي [7]: لما حذف الحرف وصل إليه فعل القسم المضمر، فنصبه، وأجاز ابن خروف، وتبعه ابن عصفور هذا الوجه، وأن ينصب بفعل مضمر يصل بنفسه تقديره: «ألزم نفسي يمين الله»، وإذا نصب لفظ الله فقلت: الله لأفعلن، فيجوز عند ابن خروف أن يكون الأصل «ألزم نفسي يمين الله» فحذف يمين، وأقيم المضاف إليه مقامه.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1747).
(2) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص253).
(3) الزمخشري، المفصل (ص286).
(4) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1 /454).
(5) البيت من البحر البسيط، لم أعثر على قائله. ابن مالك، شرح التسهيل (ج 162/1).
(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1766).
(7) ابن عقيل، المساعد (ج306/2).

الأحسن عندي في نصب يمين الله، ونظائره أن ينصب بفعل متعد إلى واحد، فيكون التقدير: والتزم يمين الله، وفي نصب (الله) أن يكون التقدير: أحلف بالله .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في نصب ورفع (يمين الله)، حيث يرى أن يمين الله ينصب بفعل مضمر يصل بنفسه تقديره (ألزم نفسي يمين الله)، وقد وافقه بعض النحاة ويرى أبو حيان، أن الأحسن عندي في نصب يمن الله ونظائره أن ينصب بفعل متعدِ إلى واحد فيكون التقدير: التزم يمين الله، وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

168 – تلقي القسم بلام كي

قال أبو حيان [1]: والحروف التي يتلقى بها القسم في الإثبات هي اللام، وإن زعم الأخفش أن القسم يجوز أن يتلقى بلام (كي)، وأجازه أبو علي في العسكريات، ورجع عنه في البصريات، والتذكرة، نحو قوله:

إذا قلت قدني قال بالله حلفة لتغنى عني ذا إنائك أجمعا

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز تلقي القسم بلام (كي) وقد ذكر أبو حيان، قول الفارسي في جوازه في العسكريات[2]، ورجع عنه في البصريات والتذكر في قوله :

إِذَا قُلْتَ قدَنِي قَال بِالله حِلْفَة لِتُغْنِي عَنَّي ذَا إنائك أَجْمَعَا[3]

ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

169– جواز تعاقب اللام والنون

قال أبو حيان[4]: إن كان قريبًا من زمان الحال دخلت اللام، وقد، وإن كان بعيدًا فاللام وحدها، أو بمضارع حال، ففي المسألة خلاف، فمن النحاة من أجاز فيقول: والله ليقوم زيد، وقد جاء هذا التركيب في الشعر، وبه استدل من يجيزه، ومنهم من منع، وقال: إذا أريد القسم على فعل الحال أنشئ من المضارع اسم فاعل، وصير خبرًا للمبتدأ، ثم يقسم على الجملة

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 1774 – 1775).
(2) الفارسي، المسائل العسكريات (ص ص 132 – 133).
(3) البيت من الطويل ومنسوب لحريث بن عتاب، الفارسي، الحجة للقراءات السبعة (ج 41/2).
(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1779).

الاسمية نحو: والله لزيد قائم وقال ابن أبي الربيع: وأما في الإيجاب، فترد الجملة الفعلية اسمية فتقول: إن زيدًا يقوم الآن، وقد تأتي قليلاً نحو: والله ليقوم زيد.

أو بمستقبل مقرون بحرف التنفيس، وهو سوف فاللام نحو: قوله تعالى ﴿ **وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ**﴾ [1] أو السين واللام أيضًا، نحو: والله لسيقوم زيد، هذا مذهب البصريين، قاسوا السين على سوف ولم يسمع، ولا يجيز ذلك الفراء، أو مفصول بين اللام والمستقبل بالمعمول، أو بقد فاللام وحدها نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَئِنْ مِتُّم أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى الله تُحْشَرُون** ﴾ [2] ، وقولك: والله قد أقوم غدًا، أو لم يفصل فلا بد من اللام، ونون التوكيد خفيفة أو شديدة نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَئِن أَخَرْنَا عَنْهُمْ الْعَذَاب إِلَى أُمَةٍ مَعْدُودَة لَيَقُولنَّ مَا يَحْبِسُه** ﴾ [3] هذا مذهب البصريين، وتعاقب اللام والنون عندهم ضرورة،وذهب الكوفيون، وتبعهم الفارسي إلى جواز تعاقبهما في الكلام فتقول: والله ليقومن زيد غدًا، ووالله يقومن زيد.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز تعاقب اللام والنون عندما لا يفصل بين اللام والمستقبل بالمعمول، أو بقد في قوله: والله ليقومنَّ زيدٌ غدً، والله ليقومنَّ زيدٌ غدً، ويذهب البصريون إلى جواز تعاقب اللام والنون للضرورة، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة .

170- إعراب لفظ الجلالة

قال أبو حيان [4]: وإن انتصب لفظ الجلالة على إسقاط الخافض، وأبدل من عمرتك الله: عمرك الله، وهو مصدر على حذف الزوائد، والتقدير: تعميرك الله أي تذكيرك بالله، فيروى بنصب الجلالة على إسقاط الخافض، وهو رواية أهل العربية ، وبالنصب جاء في كثير من شعرهم نحو قوله :

---

(1) [الضحى: 5].

(2) [آل عمران: 158].

(3) [هود: 8].

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (1795).

.... عُمْرَكَ اللهَ كَيْفَ يَلْتَقِيانِ [1]

رواه ابن الأعرابي، برفع هاء الجلالة، والمعنى عمرك الله تعميرًا، أضاف المصدر إلى المفعول، ورفع به الفاعل، قال أبو علي، وقال الأخفش [2]: أصله بتعميرك الله، حذف زوائد المصدر والفعل، فانتصب ما كان مجرورًا بها، ويدل على ما قاله الأخفش، وأنه ليس منصوبًا على إضمار فعل إدخال باء الجر عليه قال :

بِعُمَرَكَ هَل رَأَيْت لَهَا سَمِيَا ....

وقيل: تعميرك الله: انتصب تعميرك، ولفظ الجلالة على أنهما مفعولان، أي أسألك الله تعميرك، وقيل تعميرك منصوب بأسألك، ولفظ الجلالة منصوب بالمصدر، وهو عمر بمعنى تعمير.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي الفارسي في إعراب لفظ الجلالة، حيث يرى أن لفظ الجلالة انتصب على ما كان مجروراً بها وليس منصوباً على إضمار فعل أدخل حرف الجر عليه قال :

بِعُمَرَكَ هَل رَأَيْت لَهَا سَمِيَا [3]

وقد ذكر معه آراء النحاة في هذه المسألة، حيث رواه ابن الأعرابي برفع هاء الجلالة وهناك من قال: أنه انتصب بعمرك ولفظ الجلالة على أنهما مفعولان وهناك من قال: إن لفظ الجلالة منصوب على المصدر، وقد أجاز المبرد[4]، والسيرافي: أن ينتصب على تقدير القسم، حيث يرى أبو حيان أنه يروي منصب الجلالة على إسقاط الخافض، وهذا موافق لكلام أبي علي في هذه المسألة.

(1) البيت من البحر الوافر، منسوب لعمر بن أبي ربيعة، في ديوانه (416)؛ المبرد، الكامل (ج235/2).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج194/3).
(3) البيت من البحر الوافر، وهو لعمر بن ربيعة، في ديوانه (ص415)؛ السيوطي، الدرر اللوامع (ج 54/2).
(4) المبرد، المقتضب وحاشيته (ج 2/ 326 – 327).

باب الإضافة

171 - الإضافة تكون بمعنى اللام

قال ابن مالك :

والثَّانِي أَجْرُر وَأنوِ مِنْ أَوْ فِي لَمْ يصْلحْ إِلَا ذَاكَ واللَام خُذَا [1]

قال أبو حيان [2]: الإضافة في اللغة: الإمالة، ومنه ضافت الشمس إلى الغروب أي مالت، وأضفت ظهري إلى الحائط: أملته، وفي اصطلاح النحاة: يطلق على النسب، وعلى هذا الباب الذي نتكلم فيه، ورسم الإضافة: نسبة بين اسمين تقيدية توجب لثانيهما الجر أبدًا، فـ(بين اسمين) احتراز من قام زيد، والإضافة إلى الجمل مقدرة الجمل باسم، وتقيدية احتراز من «زيد قائم»، وتوجب لثانيهما الجر احتراز من «زيد الخياط قائم»، والخياط صفة، و(أبدًا) احتراز من: مررت بزيد الخياط، فإنه لكونه نعتًا لا يلزم الجر أبدًا؛ إذ لو تبع مرفوعًا رفع أو منصوبًا نصب.

وجر الثاني هو بالاسم المضاف إليه هذا مذهب سيبويه، وزعم الزجاج: أن (الجر) هو بمعنى اللام، وعند قوم إن اللام أو (من) هو الخافض، ولم يمنع ذلك من الإضافة، والإضافة تكون على معنى اللام نحو: دار زيد، وعلى معنى (من) وهي إضافة الشيء إلى كله نحو: ثوب خز، ويقال فيه إضافة الشيء إلى جنسه.

وشرطها أن يصح الإخبار بالثاني عن الأول احترازًا من: يد زيد، فإنه إضافة بعض إلى كل، لكنه لا يصح الإخبار فيه لا تقول: اليد زيد، وتقول الثوب خز، وذهب قوم منهم ابن كيسان، والسيرافي: إلى أنه وإن لم يصح فيه الإخبار، فإنه إضافة بمعنى (من)، ومذهب ابن السراج، والفارسي وأكثر المتأخرين أنها إضافة بمعنى اللام.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في أن الإضافة تكون بمعنى اللام إذا لم يصح الإخبار فيه فلا تقول: اليد زيد وتقول الثوب خز وذهب ابن كيسان[3] ،والسيرافي[4]، إلى انه إضافة بمعنى (من) .

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص54).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1979 – 1980).

(3) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية (ج 2/ 905)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج 223/3).

(4) الأشموني، شرح الأشموني (ج 2/ 238)؛ ابن مالك، شرح التسهل (ج 223/3).

قال ابن هشام الأنصاري [1]: إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام: أحدهما: أن تكون على معنى (في) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف.

نحو قوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ ﴾ [2] .

والثاني: أن تكون على معنى (من) وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف (خاتم حديد).

الثالث: أن تكون على معنى (اللام) نحو (غلام زيد) و(يد زيد).

ويرى أبو حيان [3] (أن الإضافة تكون بمعنى اللام نحو دار زيد وعلى معنى (من) نحو ثوب خز وشرطها أن يصح الإخبار بالثاني عن الأول احتراز لكنه في نظر أبي حيان لا تصح الإخبار فيه فلا تقول: اليد زيد وتقول الثوب خز وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

172- الإضافة في العدد

قال أبو حيان [4]: واختلفوا في الإضافة في العدد في نحو قولهم: ثلاثة أثواب، فذهب ابن السراج إلى أنها بمعنى (من)، وذهب الفارسي إلى أنها بمعنى اللام، فإن أضفت العدد إلى عدد مثله نحو: ثلاثمائة، فاتفقا على أن الإضافة بمعنى (من)، وأثبت ابن مالك الإضافة بمعنى (في)، وقال: أغفل أكثر النحويين التي بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح. انتهى.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في الإضافة في العدد، حيث يرى أن الإضافة بمعنى (من) في قوله: ثلاثة أثواب وذكر معه أقوال النحاة فذهب ابن السراج[5]، إلى أنها بمعنى (من).

قال ابن هشام [6]: والمقدرة بمن ضابطها أن يكون المضاف إليه كلا للمضاف وصالحاً والإخبار به عنه نحو قولك: " هذا خاتم حديد، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى (ج1/ 92).

(2) [سبأ: 33].

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 1979 – 1980).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1800).

(5) ابن السراج، الأصول لابن السراج (ج2/9).

(6) الأنصاري، شذور الذهب (ص330).

173- أنواع الإضافة

قال ابن مالك :

وَذِي الْإِضَافة اسْمُهَا لَفْظِيَة وَتِلْكَ محضة وَمَعْنَوِيَة [1]

قال أبو حيان [2]: والإضافة محضة، غير محضة، وغير المحضة مضافة إلى معرفة، وتؤول بنكرة نحو: لا أباك، ورب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها، وفعل ذلك جهده، وإضافة غيرك وأخواتها، مأخذها السماع والمسموع: غيرك، وشبهك ومثلك، وخدنك، وتربك، وضربك، ونحوك، وندك، وناهيك من رجل، وحسبك من رجل، وكافيك، وهمك، وهدك، وشرعك، وكفيك مثلث الكاف، وكافيك، وقيد الأوابد، وعبر الهواجر، وجارية شكل النجار، وحجر ملء الكف، ولا يثنى بتثنية الموصوف، ولا يجمع بجعه، فأما (شبيهك) فمعرفة، وأما (قرة عينه)، فذهب الفارسي إلى إنه بمنزلة حسبك، فينصبه على الحال، مع أنه مضاف إلى معرفة، وأصله مصدر في الأصل، وقيل: الأولى أن يكون على إسقاط الحرف أي آب إلى قرة عينه، ،هو ما يسره.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في المضاف إلى معرفة في قوله: حيث يرى إنها تمييز له حسبك بنصب (قرة عينه) على الحال مع أنه مضاف إلى معرفة ، وقال أبو حيان: الأول إذ يكون على إسقاط الحرف، أي: آب إلى قرة عينه، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

174- إضافة أفعل التفضيل

قال ابن مالك :

وإِنْ يُشَابِه الْمُضَاف يَفْعلُ وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيره لَا يُعْدَلُ [3]

قال أبو حيان[4]: ومذهب الجمهور أن إضافة المصدر لمرفوعه، أو منصوبه محضة

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص54).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1802).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص54).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1805).

وذهب ابن برهان [1]، وابن الطراوة إلى أنها غير محضة فلا تعرف.

وذهب سيبويه [2]، والأكثرون إلى أن إضافة أفعل التفضيل محضة، وذهب الكوفيون، والفارسي [3]، وأبو الكرم بن الدباس صاحب كتاب (العرف) إلى أنها غير محضة، وقال ابن السراج إن أضيفت على معنى (من) فتكون في حكم الانفصال، ولا تتعرف، أو على غير (من) فتتعرف.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في إضافة أفعل التفضيل لمرفوعه ومنصوبه إلى أنها غير محضة فلا تعرف، وذكر معه أقوال النحاة في ذلك، حيث ذهب سيبويه [4]، والأكثرون إلى أن إضافة أفعل التفضيل محضة وقال ابن السراج[5]: إذا أضيفت على معنى (من) فتكون في حكم الإنفصال ولا تتعرف أي غير محضة أو غير (من) فتتعرف.

ذكر ابن السراج الشنتريني[6] والضرب الثالث: إضافة أفعل إلى جماعة هو أحدها وذلك نحو قولهم: زيد أفضل العشيرة وإنما كانت إضافته غير محضة لأنها لا تقدر بحرف جر. والإضافة المحضة هي التي تقدر باللام أو بمن.

قال المكودي[7]: افعل التفضيل إذا أضيفت إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وألا يطابق.

قال السيوطي[8]: وفي المضاف إلى معرفة الوجهان مطابقة وعدمها.

ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) ابن برهان، شرح اللمع (ج103/1).
(2) سيبويه، الكتاب (ص204).
(3) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص169).
(4) سيبويه، الكتاب (ج 1/ 204).
(5) ابن السراج، الموجز في النحو (ص60).
(6) ابن السراج، تلقيح الألباب على فضائل الإعراب (ص202).
(7) المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك (ج1/ 531 – 532).
(8) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ص 354).

175 – إضافة الاسم إلى الصفة

قال أبو حيان [1]: وذهب الفارسي، وأبو الكرم بن الدباس وغيرهم إلى أن إضافة الاسم إلى صفته غير محضة، فلا تتعرف وحكى هذا عن الأستاذ أبي علي، وذهب غيرهم إلى أنها محضة وإلى هذين القسمين قسم الناس الإضافة، وهما محضة وغير محضة، وذهب ابن مالك إلى أن هذه الإضافة شبيهة بالمحضة، ولا أعلم له سلفًا في ذلك.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي أن إضافة الاسم إلى صفته غير محضة فلا تتعرف، وذهب البعض إلى أنها محضة، وقال ابن مالك[2]: أن هذه الإضافة شبيهة بالمحضة. قال ابن السراج الشنتريني [3]: والضرب الرابع: ما كان حقه أن يكون صفة فأزيل عن الصفة وأضيف إليه الاسم وذلك نحو قولهم: صلاة الأولى ومسجد الجامع ونفس الحافظ وكل القوم والأصل فيه: الصلاة الأولى والمسجد الجامع... كانت إضافته غير محضة.

176– إضافة الشئ إلى نفسه

قال ابن مالك :

وَلا يُضَافُ اسْم لِمَا بِه اتْحَدْ معْنًى وَأَولُ مُوهِمَا إذَا وَرَدْ [4]

قال أبو حيان [5]: وإضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز، اختلفوا، فذهب الكوفيون إلى أن الصفة ذهب بها مذهب الجنس، فجعلت الخضراء جنسًا لكل أنثى موصوفة بالخضرة، وكذلك باقيها، وذهب الأخفش، وابن السراج، والفارسي، وجمهور البصريين إلى أن من أضاف، فإنما أضاف في الأصل إلى موصوف محذوف، والتقدير: صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، ومسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع، ودار الحياة الآخرة، أو الساعة الآخرة ، وبقلة الحبة الحمقاء، وليلة الساعة القمراء، ويوم الوقت الأول، وساعة الوقت الأول، وباب البند الحديد، وقبح ذلك لإقامة النعت، وليس بخاص مقام المنعوت المحذوف، وما جاء منه حفظ، ولم يقس عليه.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1805).

(2) ابن مالك، التسهيل (ص 155)؛ ابن الجوزية، شفاء العليل (ج30730/2).

(3) ابن السراج، تلقيح الألباب على فضائل الإعراب (ص203).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص55).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1806).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في إضافة الشئ إلى نفسه، حيث يرى الأخفش[1]، وابن السراج[2]، والفارسي[3] أن من أضاف فإنما أضاف في الأصل إلى موصوف محذوف في قوله صلاة الأولى تقديره: صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس. ذهب الكوفيون إلى أن الصفة ذهب بها مذهب الجنس.

قال ابن عقيل[4]: أما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فمؤول على حذف المضاف الموصوف بتلك الصفة كقولهم: " حبة الحمقاء وصلاة الأولى " والأصل حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الأولى فالحمقاء صفة للبقلة حيث حذف المضاف إليه وأقيمت صفته مقامه فصار (حبة الحمقاء) قلم أضيف الموصوف إلى صفته بل إلى صفة غيره. وقال أبو حيان: يقبح ذلك لإقامة النعت وليس بخاص مقام المنعوت المحذوف وهذا يدل على مخالفة قول الفارسي في هذه المسألة.

177- إضافة الصفة إلى الموصوف

قال ابن مالك :

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ ابَدَاً وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأتِ لَفْظاً مُفْرَدَا [5]

قال أبو حيان [6]: وذهب بعض النحاة إلى جواز إضافة الصفة إلى الموصوف نحو: كريم زيد، أي زيد الكريم، وأنكر ذلك أبو علي، وقال العرب لا تقول: قائم زيد ولا قاعد عمرو، ويريدون: زيد القائم وعمرو القاعد.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في جواز إضافة الصفة إلى الموصوف، حيث يرى أن

---

(1)النحاس، رأي الأخفش في إعراب القرآن (ج647/2).
(2) ابن السراج، الأصول (ج 8/2)؛ ابن السراج، الموجز في النحو (ص 61).
(3) الفارسي، المقتصد (ج 893/2)؛ الفارسي، والإيضاح (ص 271).
(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج2 /49).
(5) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص55).
(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1808).

إضافة الصفة إلى الموصوف في قوله: كريم زيد أي زيد الكريم لا تجوز وأنكر ذلك مستدلاً بقول العرب، أنها لا تقول: قائم زيد ولا قاعد عمرو أي زيد القائم وعمرو القاعد.

وذكر ابن هشام أن هذا موجود في كلام العرب في قوله:

وَكَأَنَّ عَافِيَةَ اَلنّسُورِ عَلَيْهُمُ حُجُ بِأَسْفَلِ ذِي اَلْمَجَازِ نُزُولُ [1]

أي النسور العافية ، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

178- دخول أل على كل وبعض إذا تجرد من الإضافة

قال أبو حيان [2]: و(كل): إن وقع توكيدًا، أو نعتًا، لزمت إضافته، لفظًا أو معنى نحو: قام القوم كلهم، وزيد الرجل كل الرجل، وأكلت شاة كل شاة، ويأتي خلاف من خالف في جواز إفراده عن الإضافة إذا كان توكيدًا في بابه إن شاء الله، وهو إذا تجرد عن الإضافة قد تنوي الإضافة فلا تدخل عليه (أل). وقد أدخلها عليه الزجاجي في جملة فقال: يبدل البعض والكل، وأجاز ذلك الأخفش، والفارسي .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز دخول (أل) على كل وبعض إذا تجرد عن الإضافة في قوله: يبّدل البعض والكل وقال أبو حيان: إذا تجرد إلى الإضافة فلا تدخل عليه (أل) وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

179- كل وبعض

قال ابن مالك :

وَبعْض الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَداً وَبَعْد ذَا قَدْ يَأتِي لَفْظَاً مُفْرِداً [3]

قال أبو حيان [4]: ومذهب سيبويه، والجمهور: أن كلا، وبعضا معرفتان يعرفا بنية الإضافة وقالوا: مررت بكل قائمًا وببعض جالسًا، ومذهب الفارسي أنهما نكرتان، وإذا أضيف

---

(1) البيت من البحر الكامل، وهو لجرير، في ديوانه (ص 358)؛ الفارسي، الحجة (213/2).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1818).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص55).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1819).

(كل) على نكرة، تعين اعتبار المعنى في الضمير وغيره تقول: كل رجل أتاك مكرم، وكل رجلين أتياك مكرمان، وكل رجال أتوك مكرمون ، وكل امرأة أتتك مكرمة، وكل امرأتين أتياك مكرمتان، وكل نساء أتينك مكرمات.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في (كل وبعض) ،حيث يرى الفارسي[1] أن كل وبعض نكرتان وذهب سيبويه [2]، أن كلًا وبعضًا معرفتان يعرفا بنية الإضافة من قولهم: مررت بكل قائماً وببعض جالساً.

قال المرادي [3]: شذ تنكير (كل) ونصبه على الحال فيما حكاه أبو الحسن، وعلى هذا فلا يمتنع إدخال (أل) عليه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

180- معاملة غير المضاف من أب وأخ وبنين وغلام معاملة المضاف

قال أبو حيان[4]: وما أشبه ذلك معاملة المضاف، فينتزع منه التنوين، والنون إذا ما جر ما بعده بلام فتقول: لا أبا لك، ولا أخا لك، ولا يدي لك بالظلم، ولا غلام لك، ولا بني لك، ولا بنات لك، ولا عشرى لك هكذا مثل ابن مالك، والمشهور الوارد على القياس لا أخ لك، ولا أب لك، ولا يدين لك، ولا بنين لك. وفي هذه المسألة مذاهب أحدها: مذهب هشام، وابن كيسان، واختاره ابن مالك أن هذه الأسماء مفردة ليست بمضافة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، فيتعلق بمحذوف، وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد، والنون من المثنى والمجموع.والثاني ما ذهب إليه الجمهور من أنها أسماء أضيفت إلى المجرور باللام، واللام مقحمة لا اعتداد بها، ولا تتعلق بشيء البتة. والخبر على هذين المذهبين محذوف.

والثالث: ما ذهب إليه الفارسي [5] في أحد قوليه، وأبو الحجاج بن يسعون [6] وابن الطراوة [7] أن قول العرب لا أبا لك، ولا أخا لك، وشبههما أسماء مفردة، جاءت على لغة من

---

(1) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص 26)؛ ابن السراج، شفاء العليل (ج 217/2)؛ الأشموني، شرح الأشموني (250/2).

(2) سيبويه، الكتاب (ج 114/2 – 115).

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج798/2).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 1302- 1303).

(5) الفارسي، المسائل الحلبيات (ص311).

(6) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود، ت (540 هـ)؛ البغدادي، كشف الظنون (ص213).

(7) ابن عصفور، شرح الجمل (ج276/2).

قصر الأب، والأخ، والأحوال كلها والمجرور باللام في موضع الخبر، وما قاله النحويون من جواز: لا يدي لك إنما قالوه بالقياس، وقال العرب: لا أبالي ولا أخالي.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في معاملة غير المضاف، من أب ،وأخ، وبنين، وغلام، معاملة المضاف فينزع منه التنوين والنون إذا ما جر بعده بلام، حيث يرى أن هذه الأسماء المفردة جاءت على لغة من قصر الأب، والأخ ، والمجرور باللام في موضع خبر وما قاله النحويون بجواز لا يدي لك إنما قالوه بالقياس، ومذهب ابن كيسان[1]، أن هذه الأسماء مفردة وليست بمضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها ومذهب آخر ما ذهب إليه الجمهور أنها أسماء أضيفت إلى المجرور باللام الخبر محذوف، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

باب المصدر

181- إعمال المصدر المبدل من فعله

قال ابن مالك :

بِفِعْلِه الْمَصْدر الْحقِ فِي الْعَمَلْ مُضَافَاً أَوْ مُجَرَداً أَوْ مَع أَلْ [2]

قال أبو حيان [3]: واختلف في العامل في المعمول، فذهب سيبويه، والأخفش، والفراء، والزجاج، والفارسي إلى أن العامل في المعمول، والناصب له هو المصدر نفسه، وذهب المبرد، والسيرافي وجماعة إلى أن النصب في المعمول هو بذلك الفعل المضمر الناصب للمصدر.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في العامل في المعمول حيث يرى أن العامل في المعمول والناصب له هو المصدر بنفسه في قوله: ضرباً زيداً وذكر معه قول المبرد والسيرافي إلى أن النصب في المعمول هو الفعل المضمر الناصب للمصدر.و يرى المبرد [4]، وابن

---

(1) ابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد (ج 343/1).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص59).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2255).

(4) المبرد، المقتضب (ج 157/4).

السراج [1]، والسيرافي [2]، وابن الجاحد، [3]والرضي ،[4]، وابن هشام [5]، أن المصدر لا يعمل عمل فعله.وأن العامل في المعمول بعده هو فعله المقدر وعزاه ابن يعيش إلى المحققين.وبين سيبويه: أن النحويين اعتادوا أن ينسبوا العمل إلى المصدر توسعاً وحقيقة العمل للفعل المضمر حيث يقول [6]: اعلم أنك إذا قلت (ضرباً زيداً) فتقديره اضرب ضرباً زيداً وضرب منصوب بالفعل المضمر ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

182- شروط إعمال المصدر

قال أبو حيان [7]: ولما كان هذا المصدر ينحل لحرف مصدري والفعل لم يجز أن يتقدم شيء من معمولاته عليه، وحكى ابن السراج: جواز تقديم مفعوله عليه نحو: يعجبني عمرًا ضرب زيد، والجمهور على منع ذلك، ولا يتقدر عمله بزمان، بل يعمل ماضيًا وحالاً ومستقبلاً، وحكى عن ابن أبي العافية أنه لا يعمل ماضيًا، ولعله لا يصح عنه ولعمله شروط: أحدها: أن يكون مظهرًا، فلو أضمر لم يعمل، وأجاز الكوفيون إعماله مضمرًا وأجازوا: مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح، فـ(بعمرو) عندهم متعلق بـ(هو)، ولا يوجد في كلام العرب: يعجبني ضرب زيد عمرا، وهو بكرا، وأجاز الفارسي فيما حكى عنه عاصم بن أيوب، وابن ملكون، وابن جني فيما حكى عنه ابن هشام، وابن مالك: جواز إعماله مضمرًا في المجرور، لا في المفعول الصريح، وقياس قولهما: يقتضي جواز إعماله في الظرف، وقد أجازه جماعة.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في عمل المصدر بشروط ومنها أن يكون مضمرًا فلو أضمر لم يعمل حيث يرى جواز إعمال المصدر مضمرًا في المجرور ولا يعمل في المفعول الصريح وذكر قول الكوفيين في جواز إعماله مضمراً، حيث أجازوا مروري بزيد حسن وهو يعمر وقبيح .

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو (ج 131/1 – 167).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 128/3).
(3) ابن الجاحد، الإيضاح في شرح المفصل (ج 634/1).
(4) الرضي، شرح الرضي على الكافية (ج 410/3–411).
(5) الأنصاري، شرح القطر (ص 291).
(6) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج 3 /221–222).
(7) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 2256 – 2257).

والراجح قول سيبويه[1]: لأن ولام المصدر على أكثرت تقتضي فاعلً وتقضي مفعولاً إن كان متعديً وذلك يسوغ له أن يطلب ما بعده بمفعولين بالمصدر المبدل عن فعله أقوى شبهها بالفعل لأنه في موضعه فإعماله أولى، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

183- إعمال المصدر بلام المعرف

قال أبو حيان [2]: وذهب الكوفيون إلى إجازة خفض الاسم بعد المصدر المنون فتقول: يعجبني ضرب زيد، التقدير ضرب زيد، والمعرف باللام فيه مذاهب:

أحدها: أنه لا يجوز إعماله، وهو مذهب الكوفيين، والبغداديين، ووافقهم جماعة من البصريين كابن السراج، وما ظهر بعده من معمول، فهو لعامل يفسره المصدر كما في المنون حتى إنهم أجازوا خفض الاسم بعده على تقدير: مصدر محذوف وقالوا: قالت العرب: يعجبني الإكرام عندك سعد بنيه أي: أكرم سعد بنيه.

الثاني: أنه يجوز كالمصدر المنون، فيرفع به الفاعل، وينصب المفعول تقول عجبت من الضرب زيد عمرًا، ولا قبح في ذلك، وهو مذهب سيبويه، ونقله ابن أصبغ عن الفراء.

الثالث: أنه يجوز إعماله على قبح، وهو مذهب الفارسي، وجماعة من البصريين.

الرابع: التفصيل بين أن يعاقب الضمير (أل)، فيجوز إعماله، أو لا يعاقب فلا يجوز، وهو مذهب ابن الطراوة.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في إعمال المصدر المعرف باللام، حيث يرى أنه يجوز إعماله على قبح وذكر معه أقوال النحاة حيث ذكر مذهب الكوفيين والبغدادين وجماعة من البصريين أنه لا يجوز إعماله .

وقال سيبويه [3]: أنه يجوز كالمصدر المنون ويرفع له الفاعل وينصب المفعول فنقول: عجبت من الضرب زيد عمراً وقول آخر يجوز إعماله في حالة أن يعاقب الضمير أل أو لا يعاقب فلا يجوز وقال أبو حيان مؤيداً قول سيبويه أنه لا قبح في ذلك، وهذا يدل على مخالفته للفارسي في هذه المسألة.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج 189/1).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2261).

(3) سيبويه، الكتاب (ج 192/1).

184 – القول في المصدر المنون معرفة

قال أبو حيان [1]: أن المصدر المنون معرفة، وأن المضاف أيضًا معرفة، وأن الإضافة فيه للتخفيف، ومذهب الزجاج [2] ، والفارسي [3] ، والأستاذ أبي علي: على أن إعماله منونًا أقوى، وذهب الفراء، وأبو حاتم أن الأحسن المضاف ثم المنون... والذي أقول: أن إعماله مضافًا أحسن من قسيميه، وإعمال المنون أحسن من إعمال ذي (أل).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في المصدر المنون معرفة والمضاف معرفة، حيث يرى أن المصدر المنون أقوى.

وذكر معه أقوال النحاة حيث ذكر قول الفراء وأبو حاتم أن الأحسن المضاف والمنون، وذهب ابن عصفور، [4]إلى أن إعمال ذي (أل) أقوى من إعمال المضاف. وقال أبو حيان: أن إعماله مضافاً أحسن من قسيميه، وهذا مخالف لكلام أبو علي الفارسي في هذا المسألة.

185 – تقديم المصدر المؤكد لنفسه

قال أبو حيان [5]: وإذا كان المصدر خبرًا عن اسم عين، امتنع نصبه تقول: جدك جد عظيم، فترفع، ومن ذلك المصدر المؤكد مضمون جملة، فإن كان لا يتطرق إليها احتمال يزول بالمصدر سمي مؤكدًا لنفسه نحو: له على دينار اعترافًا، وإن كان يتطرق إلى الجملة احتمال سمي مؤكدًا لغيره نحو: هو ابني حقًا، وهذا المصدر المؤكد به في «ضربته» يجوز أن يأتي نكرة، ومعرفة (بأل)، وبالإضافة، فمما استعمل معرفة (بأل)، ونكرة:الحق والباطل تقول: هذا عبد الله حقًا، وهذا زيد الحق لا الباطل، وغير وقول تستعمل مضافة لمعروف نحو: هذا القول لا قولك، وهذا القول غير ما تقول، وتقول: هذا الأمر غير قيل باطل، وقال: «صنع الله» و«وعد الله» لأن الكلام الذي قبله صنع ووعد.ومن النكرة هذا عبد الله حقًا وقطعًا ويقينًا. قيل ومنه: هو

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2262).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج236/2).

(3) الفارسي، المقتصد (ص564).

(4) ابن عصفور، المقرب (ص 144)؛ ابن عصفور، وشرح الجمل (ج 26/2).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2262).

عالم جدًا، وسيبويه يقول في هو حسيب جدًا إنه على الحال، ومما لا يستعمل في التأكيد إلا معرفة: لا أفعله البتة ولا عودة له البتة، ومعناه القطع. والصحيح أنه لا يجو تقديم هذين المصدرين على الجملة لا يجوز أن تقول: اعترافًا له على ألف درهم، ولا حقًا هو ابني، وهو مذهب الزجاج وأجاز الزجاج توسيطه تقول: هذا حقًا عبد الله، وهو مسموع من كلامهم وأجاز بعضهم تقديمهما على الجملة قال أبو علي: يجوز غير ذي شك زيد منطلق، فيقدم ويؤخر.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي الفارسي في تقديم المصدر المؤكد لنفسه إذا المؤكد لغيره على الجملة، حيث يرى أبو علي أنه يجوز تقديم وتأخير المصدرين على الجملة منها (غير ذي شك زيد منطلق) وقول الزجاج: أنه أجاز مقدمة وتوسيطه فنقول: هذا حقاً عبد الله، ولاحقاً هو أبي ويقول أبو حيان انه لا يجوز تقديم هذين المصدرين على الجملة، وهذا مخالف لقول أبي علي في هذه المسألة.

186- إعراب المصدر المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره

قال أبو حيان[1]: وهذه المصادر منصوبة بإضمار فع لمن لفظها كأنه قال: اعترف اعترافًا، وصنع الله صنعه وأجاز الفراء، والمبرد الرفع في جميع هذه المصادر، ولم ينص سيبويه في الرفع إلا في ما كان توكيدًا لنفسه، ولا يبعد القياس عليه، فأما قولهم: أجدك لا تفعل كذا، فأدخله سيبويه في المصدر المؤكد لما قبله، وهو بمنزلة أحقًا لا تفعل كذا و«لا تفعل» عن أبي علي «حال» أو على إضمار أن، فحذف (أن) ، وارتفع الفعل، ولا تستعمل إلا مضافًا، وغالبًا بعده (لا) أو (لم) أو (لن).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في إعراب المصدر المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره ،حيث يرى أن هذه المؤكدات تأتي حال أو على إضمار أن أي حذفت أن وارتفع الفعل ولا تستعمل إلا مضافاً ويكون ما بعده لا أو لم أو لن وذكر معه أقوال النحاة وقال أجاز الفراء والمبرد الرفع في

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2269).

جميع هذه المصادر أما سيبويه[1] لم ينص في الرفع إلا فيما كان توكيداً لنفسه ولا يبعد القياس عليه وقال أبو حيان: هذه المصادر منصوبة بإضمار فعل لمن لفظها كأنه قال: اعترف اعتراف وصنع الله صنعة، وهذا يدل على مخالفة أبي علي في هذه المسألة.

باب إعمال اسم الفاعل

187- إعمال اسم الفاعل الذي يتعدى إلى اثنين أو ثلاثة

قال ابن مالك :

كَفِعْلِه اسْم فَاعِل فِي الْعَملِ إن كَانَ عَنْ مُضْيه بِمَعْزَلِ [2]

قال أبو حيان[3]: فلو كان اسم الفاعل ماضيًا، وهو مما يتعدى إلى اثنين، أو ثلاثة أضفته إلى الأول نحو: هذا معطى زيد درهما، فذهب الجرمي [4] ، والفارسي والجمهور إلى أن الثاني منصوب بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل تقديره: أعطاه درهمًا، وذهب السيرافي، والأعلم، وابن أبي العافية، وأبو جعفر بن مضاء، والأستاذ أبو على، وأكثر أصحابه إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه، وإن كان بمعنى المضى.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في إذا كان اسم الفاعل ماضياً وهو ما يتعدى إلى اثنين أو ثلاثة، حيث يرى في قوله: " هذا معطي زيد درهماً " أن الثاني منصوب بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل تقديره أعطاه درهماً وذكر قول السيرافي، وابن أبي العافية [5]: والأعلم إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه إن كان بمعنى أعطى، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ص 2286).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص60).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2272).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج2 / 198).

(5) المرجع السابق (ج 2/ 198).

باب الصفة المشبهة

188 - القول في الصفة المشبهة تكون للحال

قال ابن مالك :

وَصَوْغُهَا مِنْذُ لَازم لِحَاضِرِ تَطَاهَرَ الْقَلْب جَميلُ الْظَاهِرِ [1]

قال أبو حيان [2]: المتعدي في العمل، تقدم الكلام في علم التصريف على ما جاءت عليه الصفات من الأبنية مقيسها، وغير مقيسها، ولا التفات لقول من زعم أنها لا تجيء على فاعل، فلا تجرى على المضارع، بل يكون كحسن وشديد، وقد جاءت على (فاعل)، ومنه: ضامر الكشح، وساهم الوجه، وخامل الذكر، وحائل اللون، وظاهر الفاقة، وطاهر العرض.واختلفوا إذا ارتفع ما بعدها، فقيل هي مشبهة باسم الفاعل كحالها إذا انتصب ما بعدها أو انجر، وهو ظاهر كلام أبي الفتح، واختيار الأستاذ أبي علي، وقيل: بل الرفع يحملها على الفعل، ولا تكون مشبهة إلا إذا انتصب ما بعدها، أو انخفض، وهو اختيار ابن عصفور.

والفرق بين القولين أنه في القول الأول: لا يجوز مررت برجل قائم أبوه أمس، ويجوز في القول الثاني، واختلفوا في رتب الرفع والنصب والخفض، فذهب ابن السيد، والأستاذ أبو علي إلى أن (الرفع) أول، و(النصب) ناشئ عن الرفع، و(الخفض) ناشئ عن النصب.وذهب الأستاذ أبو الحسن الدباج، وابن هشام الخضراوي إلى أنه يمكن أن تكون الإضافة من رفع، ويمكن أن تكون من نصب، وذهب السهيلي إلى أن الخفض ناشئ عن الرفع، والنصب ناشئ عن الخفض.واختلفوا في زمان هذه الصفة المشبهة، فذهب الأخفش والسيرافي إلى أنها تكون أبدًا بمعنى الماضي، وذهب ابن السراج، والفارسي: إلى أنه لا يكون بمعنى الماضي، وسواء رفعت أم نصبت، بل تفيد الاتصاف في الحال لا تفيد مضيًا، ولا استقبالاً، وهو اختيار الأستاذ أبي علي، وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة، وأجاز أن تقول: مررت برجل حاضر الابن غدًا .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في زمن الصفة المشبهة ،حيث يرى أنها لا تكون بمعنى الماضي سواء في حالة الرفع أو في حالة النصب بل تفيد في الحال ولا تفيد المضي وإلا

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص65).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 2347-2348).

استقبالاً وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة، حيث يرى الأخفش[1]، والسيرافي، أنها تكون أبداً بمعنى الماضي وذهب أبو بكر بن طاهر، [2]أنها تكون للأزمنة الثلاثة.

قال الأشموني[3]: أنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المتقطع والمستقبل لخلافه كما عرفت وأنها لا تلزم الجري على المضارع بخلاف بل قد تكون جارية عليه (كالطاهر القلب) وضامر البطن ومستقم الحال وقد لا تكون وهو القالب في المبنية من الثلاثي كحسن الوجه قال: ليس كونها.

وقال أبو حيان: قوله في الصفة المشبهة لا توجد إلا حالاً أي لأنها دالة على معنى غريزي ثابت ولو أريد فيها الماضي والمستقبل لنافى ذلك موضوعها، وهذا يدل على موافقة أبي حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة.

189- أبنية الصفة المشبهة

قال أبو حيان [4]: وكان قد ذكر في باب النعت أن غير المطرد النعت بالمصدر، والعدد والقائم بمسماه معنى لازم تنزله منزلة المشتق، وفسره بأسد لكنه خالف قوله هذا في باب الصفة المشبهة حيث مثل: بعسل، وبأسد، وبأقمار.

وأما (مشيوخاء)، و(معلوجاء) فأجاز الفارسي الرفع بهما كما جاز: مررت برجل أعور أبوه، ومنع من ذلك غيره، و(مشيوخاء، ومعلوجاء) اسما جمع وذكرهما سيبويه في الصفات ، واشتقاق (مشيوخاء) من الشيخ، ومعلوجاء من العلج، وهو في الأصل الغليظ، والوصف به على توهم أصله.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في ذكر أبنية الصفة المشبهة منها (شيوخان – معلوجاء) حيث أجاز الفارسي الرفع بهما كما جاز: مررت برجل أعور ومنع من ذلك غيره وذكرهما سيبويه [5] في الصفات.

---

(1) ابن الجوزية، شفاء العليل (ج 2/ 634).

(2) المرجع السابق، ج6/ 633.

(3)الأندلسي، منهج السالك (ص356).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص2360).

(5) سيبويه، الكتاب (ج 35/2).

190 – في حذف الوصف، وفي حذف الموصوف

قال ابن مالك :

صِفَةَ اسْتَحْسَن جَرُّ فَاعِلِ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبِهَة اسْم الْفَاعِلِ [1]

قال أبو حيان[2]: وإن كانت الصفة جملة فكثر حذف الموصوف معها إذا تقدمتها (من) حكى سيبويه: (ما منهم مات حتى رأيته)، وقالوا: منا ظعن ومنا أقام وقال الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَا تَارتانِ فَمِنْهُمَا أَمُوُتُ وأخرَى أبتغي العيش أكْدَح [3]

التقدير: أحد مات، ومنا إنسان ظعن، وإنسان أقام، وفمنهما تارة أموت، وزعم الفارسي أن ذلك لا يجوز إلا مع المرفوع، وليس كما زعم قد سمع مع المنصوب في مكان التفصيل.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في إن كانت الصفة جملة فيكثر حذف الموصوف معها إذا تقدمتها (منْ) فيرى أنه لا يجوز حذف الموصوف إلا مع المرفوع في قوله (ما منهم مات حتى رأيته) وليس كما زعم أنه قد سمع مع المنصوب في مكان التفصيل، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

191 – نعم وبئس

قال ابن مالك :

فِعْلانُ غَيْر مُتَصرفَينِ نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ [4]

قال أبو حيان [5]: الإفصاح: الوصل بنعم، وبئس وجملة الشرط والجزاء جائز باتفاق، وقد ذكرنا الخلاف في الوصل بالشرط والجزاء، إذا ضمن الموصول معنى الشرط، وزاد بعض أصحابنا في شروط جملة الصلة أن لا تكون مستدعية لفظًا قبلها، فلا يجوز جاءني الذي حتى أبوه قائم، ولا مررت بالذي لكنه منطلق، ولا مررت بالذي إذن ينطلق، وذهب الفارسي إلى أنه لا يوصل بنعم وبئس، إذا كان فاعلها مضمرًا بخلاف ما فيه (أل)، والوصل بكأن جائز نحو:

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص65).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1939).

(3) البيت من البحر الطويل، قائله تميم بن مقبل، سيبويه، الكتاب (ج346/2).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص68).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2045).

جاءني الذي كأن وجهه قمر، وقيل الأحسن أن لا يوصل بها؛ لأنها غيرت مقتضى الخبر كما غيرته ليت، ولعل، وفي النهاية: يجوز الوصل باسم الفعل الذي يكون ماضيًا، أو مضارعًا لا أمرًا تقول: جاءني الذي شتان زيد وأبوه، ومررت بالذي أف له، لا بالأمر لا يجوز مررت بالذي نزال، كما جاز جاءني الذي افترق زيد وأبوه، ومررت بالذي أتضجر منه جاز ذلك، ومنع ابن السراج أن يقع التعجب في صلة الذي؛ لأنه لا يقصد به الخبر المحض، وما قاله في التعجب، يقتضي امتناع وقوع نعم وبئس، وحبذا صلة؛ لأنه لا يقصد به الخبر المحض، وقالوا في عسى أيضًا تقتضي الطمع والرجاء، تقتضي أن لا يوصل به، ودخول «هل» عليه.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في دخول بئس ونعم في الموصول ،حيث يرى أنه لا يوصل بنعم وبئس إذا كان فاعلهما مضمراً، حيث يرى أبو حيان أن الوصل بنعم وبئس وجملة الشرط والجزاء جائز باتفاق العلماء، وهذا مخالف لرأي الفارسي في هذه المسألة.

192- إلحاق ما مع نِعْمَ

قال ابن مالك :

ومَا مُمَيز وَقِيلَ فاعِلُ فِي نَحْو نِعْمَ مَا يَقُول الْفَاضِلُ [1]

قال أبو حيان [2]: وتفرد (ما) نكرة خالية من صفة، وصلة، وشرط، واستفهام، ومن ذلك على مذهب سيبويه (ما) في التعجب نحو: ما أحسن زيدًا، وفي قول غيره في نحو: غسلته غسلاً نعمًا، وانفرد أبو علي بإجازة أن تفرد (من) أيضًا نحو قوله:

.... **وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِر وَإِعْلاَنِ**

أي ونعم شخصًا . وتقع (أي)، شرطية .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبو علي في أنه يجوز أن تفرد من مع نعم واستدل بقوله: ونعم من هو في سر وإعلان أي ونعم شخصاً، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص68).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2055).

193 – اسم التفضيل المضاف إلى معرفة

قال ابن مالك :

وَأَفْعَل التَفْضِيل صِلْه أَبَداً تَقَدِيراً أَوْ لَفْظَاً بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا [1]

قال أبو حيان [2]: وإذا كان من (متعد)، فالصحيح أنه لا ينصب المفعول به، واختلفوا إذا كان للتفضيل، وهو مضاف إلى معرفة في الأفصح، فقال أبو بكر بن الأنباري: الإفراد والتذكير أفصح، أعني تثنية ما أضيف إليه وجمعه، وتأنيثه عن تثنية أفعل في جمعه وتأنيثه، وقال هذا المؤثر عن العرب. وزعم أبو منصور الجواليقي: أن الأفصح من الوجهين المطابقة، فرد على ثعلب حيث قال في الفصيح (فاخترنا أفصحهن). قال: وكان الأولى أن يقول فاخترنا فصحاهن، لأنه الأفصح كما شرط ثعلب في كتابه، و(ثعلب) بنى على مذهب الأنباري، وكون (أفعل) أحد ما يضاف إليه، هو مذهب ابن السراج والفارسي. ومذهب الكوفيين أن الإضافة على تقدير (من)، فتبنى على هذين المذهبين جواز: يوسف أحسن أخوته ومنعه، فـ(مذهب) البصريين أنه لا يجوز، إذ (يوسف) ليس بعضا من إخوته، ومذهب الكوفيين جوازه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي اسم التفضيل المضاف إلى معرفة، حيث يرى أن أفعل التفضيل هو أحد ما يضاف إلى معرفة وذهب الكوفيون أن الإضافة على تقدير (من) مما جعل جواز يوسف أحسن إخوته رفيعة وذهب الكوفيون جوازه وذهب البصريون أنه لا يجوز.

قال ابن عقيل [3]: وما لمعرفة أضيف إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وقصد به التفضيل جاز فيه وجهان أحدهما: استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله. مفعول: الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهند أفضل النساء...

والثاني: استعماله كالمقرون بالألف واللام فيجب مطابقته لما قبله.

وقال السيوطي [4]: في المضاف إلى معرفة الوجهان المطابقة وعدمها.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص69).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 2326 – 2327).

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ص120).

(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ص265).

وقال المكودي [1]: أفعل التفضيل إذا أضيفت إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يطابقه.

قال المرادي [2]: أما المضاف فنوعان: مضاف إلى نكرة ومضاف إلى معرفة.... والمضاف إلى معرفة ثلاثة أقسام: الأول منها: ينوي فيه معنى (من) وفيه قولان :

أحدهما: إنه يلزم الإفراد والتذكير كالمجرد وهو مذهب ابن السراج ومن وافقه.

والثاني: أنه يجوز فيه المطابقة وعدم المطابقة لشبهه بالمجرد لنية معنى (من)، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

باب التوكيد

194- القول في التوكيد المعنوي واللفظي

قال ابن مالك :

ومَا مِنْ التَوْكِيد لَفْظِي يَجِئ مُكَرَراً كَقَوْلِك ادْرُجِ ادْرُجِ [3]

قال أبو حيان [4]: التوكيد معنوي ولفظي، المعنوي تابع بألفاظ محصورة ، فلا يحتاج إلى حد ولا رسم، ومنها ما هو للإحاطة خلافًا لابن السراج [5] والفارسي [6] ، فإنهما ذهبا إلى أن ما جيء به للإحاطة ليس من قبيل تكرار الاسم بلفظه، ولا بمعناه، فمن تلك الألفاظ نفس وعين، لفرد، وأنفس، وأعين للمثنى والمجموع، وهي مضافة لضمير المؤكد تقول: قام زيد نفسه، وقامت هند نفسها، وقام الزيدان أنفسهما، وقام الزيدون أنفسهم، وقامت الهندات أنفسهن.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في التوكيد المعنوي واللفظي، حيث يرى أن ما جاء للإحاطة ليس من قبيل تكرار الاسم بلفظه ولا بمعناه. قال ابن جني [7]: اعلم أن العرب إذا

---

(1) المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك (ج 531/1 -532).
(2) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ص520).
(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص74).
(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب(ص 1947).
(5) ابن السراج، الأصول في النحو (ج21/2).
(6) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص273).
(7) ابن جني، الخصائص (ج 101/3).

أرادت المعنى مكنته واحتاطت له فمن ذلك التوكيد وهو على ضربين: أحدهما: تكرير الأول بلفظه وهو قولك: قام زيد قام زيد. والثاني: تكرير الأول بمعناه وهو على ضربين أحدهما: للإحاطة والعموم والآخر للتثبيت والتمكين، الأول كقولنا: قام القوم كلهم والثاني نحو قولك: قام زيد بنفسه ورأيته عينه .

حيث ذكر أبو حيان المعنوي تابع بألفاظ محصورة فلا يحتاج إلى حد ولا رسم ومنها ما هو للإحاطة، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

195-القول في كلا وكلتا

قال ابن مالك :

وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنَى وَكِلا عَنْ وَزِنْ فِعْلاء وَوَزْنِ أَفْعَلَا [1]

قال أبو حيان [2]: ومن ألفاظ التأكيد (كلا) لمذكرين، و(كلتا) لمؤنثين تقول قام الزيدان كلاهما، وقامت المرأتان كلتاهما، وإذا كان المتبعض بذاته قد استعمل حيث لا يراد بالتبعيض، ولا يحتمله نحو: رأيت أحد الرجلين كليهما، والمال بين الرجلين كليهما، واختصم الرجلان كلاهما فمذهب الجمهور، ومنهم المبرد إلى الجواز.

وذهب الفراء، وهشام، وأبو علي إلى المنع، وعن الأخفش القولان، والصحيح المنع، لا يحفظ عن عربي شيء من تلك الصور، وإذا قلت اللذان اختصما كلاهما أخواك، وإذا قلنا بالمنع كان كلاهما تأكيدًا للموصول، أو مبتدأ خبره أخواك، وإذا قلنا بالجواز جاز هذان، وأنه يكون تأكيدًا للضمير.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في ذكر ألفاظ التوكيد كلا وكلتا، حيث يرى أنه إذا كان المتبعض بذاته قد استعمل حيث لا يراد بالتبعيض ولا يحتمله نحو: رأيت أحد الرجلين كليهما والمال بين الرجلين كليهما حيث أجاز المنع ، وذكر معه قول المبرد ومذهب الجمهور بالجواز وقال أبو حيان: والصحيح المنع لا يحفظ عن عربي شئ من تلك الصور، وهذا يدل على موافقة الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص74).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1948).

196 – القول في حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه

قال أبو حيان [1]: وفي حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه خلاف مثال ذلك: الذي ضربته نفسه زيد، فتقول: الذي ضربت نفسه زيد تريد ضربته، ذهب الخليل وسيبويه والمازني، وابن طاهر، وابن خروف إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي، والأخفش وابن جني، وثعلب إلى منع ذلك، ولا يجوز الفصل بين المؤكد والتوكيد بما ليس بينهما علاقة، ويجوز إن كان بينهما علاقة نحو قوله تعالى: «ولا يحزن ويرضين بما آتيتاهن كلهن» فـ(كلهن) تأكيد لنون الإناث.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في منع حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه وذكر معه قول النحاة في ذلك منهم الخليل وسيبويه [2]، والمازني[3]، إلى جواز حذف المؤكد وإقامة المؤكد، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

باب عطف النسق

197 – القول في حرف عطف النسق (لكنْ)

قال ابن مالك :

تَال بِحَرفٍ مُتْبَع عَطْف النَسَقْ كَاخْصص بود وثناء مَنْ صَدَقْ [4]

قال أبو حيان [5]: أما (لكن) ففيها خمسة مذاهب :أحدها: أنها ليست بحرف عطف، وهو مذهب يونس، بل هي حرف استدراك والعطف بالواو وتقول: ما قام سعد ولكن سعيد، ولا تزر زيدًا ولكن عمرًا.

الثاني: أنها حرف عطف، وهو مذهب أكثر النحويين منهم الفارسي فتكون عاطفة، ولا تحتاج إلى الواو تقول: ما قام زيد لكن عمرو، وما ضربت زيدًا لكن عمرًا، وما مررت بزيد لكن عمرو.

الثالث: أنها عاطفة بنفسها، ولا بد في العطف بها من الواو قبلها، والواو زائدة قبلها إذا عطفت، وهو اختيار ابن عصفور.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1953).
(2) سيبويه، رأي الخليل وسيبويه في الكتاب (ج 60/2).
(3) ابن عقيل، رأي المازني في المساعد (ج392/2).
(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص79).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1976).

والرابع: أن العطف بها وأنت مخير بين أن تأتي بالواو، وألا تأتي بها وهو قول ابن كيسان.

والخامس: أن العطف هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، والواو هي العاطفة، فإذا قلت: ما قام سعد ولكن سعيد، فالتقدير: ولكن قام سعيد وكذلك في النصب، وفي الترشيح: ولو قلت ما قام زيد ولكن عمرو لم يجز، لأنه لا يجمع بين حرفي عطف انتهى.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في حروف عطف النسق المختلف عليها ومنها (لكنْ)، حيث يرى أنها حرف عطف ولا يحتاج إلى الواو فنقول: ما قام زيدٌ لكنْ عمرو. وذكر معه خمسة مذاهب منها: مذهب يونس [1]أنها ليست حرف عطف بل هي حرف استدراك والعطف بالواو ومذهب ثالث أنها عاطف بنفسها ولابد من واو زائدة قبلها والمذهب الرابع: أن العطف بها وقد تكون بخير أن تأتي بالواو أو لا تأتي بها وهو مذهب ابن كيسان والمذهب الخامس أن العطف هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات.

قال الأشموني: أما لكن وذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدهما: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو.

والثاني: إنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة.

والثالث: أن العطف بها وأنت مخير الأتيان بالواو وهي مذهب ابن كيسان.

وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست عاطفة. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

وذكر بعض أقوال النحاة ومنهم قول ابن عصفور[2]: أنها عاطفة بنفسها ولابد في العطف بها من الواو قبلها ولواو زائدة قبلها إذا عطف.

والقول الثالث ابن كيسان [3]: أن العطف بها وأنت مخيرين أن تأتي بالواو وألا تأتي بها.

والقول الرابع وهو مذهب يونس: أنها ليست بحرف عطف بل هي حرف استدراك والعطف بالواو وتقول ما قام سعد ولكن سعيد ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني (ج91/3)؛ المرادي، الجنى الداني (ص588).
(2) ابن عصفور، شرح الجمل (ج 264/1)؛ المرادي، الجنى الداني (ص 588).
(3) ابن مالك، التسهيل (ص 147)؛ الرضي، شرح الكافية الشافية (ج 2/ 1226).

198- القول في إما

قال أبو حيان [1]: وأما (إما) وهي التي تدخل عليها الواو، فذكر ابن مالك: أن مذهب يونس، وابن كيسان، وأبي علي: على أنها ليست بحرف عطف، وأن العطف بالواو لا بـ(إما) إذا قلت: قام إما زيد، وإما عمرو، وذكر ابن عصفور اتفاق النحويين على أن (إما) ليست من حروف العطف لا الأولى ولا الثانية انتهى.وقد عد سيبويه (وإما) في حروف العطف.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في حروف عطف النسق المختلف عليها ومنها (إمّا)، حيث يرى أن (إمّا) أنها ليست حرف عطف وأن العطف بالواو لا (إمّا) نحو قوله قام إما زيد وإما عمرو وذكر معه أقوال النحاة ومنهم قول ابن عصفور [2] :على أن (إمّا) ليست من حروف العطف لا الأولى ولا الثانية أما قول سيبويه[3]: أن (إمّا) من حروف العطف.

قال المرادي [4]: أن (إما) ليست بعاطفة إذا لم يجعلها (أو) مطلقاً بل في القصد فقط وذلك لم يذكر مع حروف العطف أولاً، ولم يبد أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

والراجح أنها ليست عاطفة لدخول الواو عليها.

199- حرف العطف الواو

قال ابن مالك :

فَالعَطْف مُطْلَقَاً: بِواءٍ ثُمَ فَا حَتَّى أَمْ أَوْ كَفيك وَصِدْقٍ وَوفَا [5]

قال أبو حيان [6]: وقال ابن مالك: وتنفرد بجواز عطف بعض متبوعها عليه تفصيلاً نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَلائِكَتُه وَرُسُلِه وَجِبْرِيلَ وَمِيكَال** ﴾ [7] ": و ﴿ **حَافِظُوا عَلَى الصَلواتِ**

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1977).

(2) ابن عصفور، المقرب (ص251)؛ ابن عصفور، شرح الجمل (ج 1/ 223).

(3) سيبويه، الكتاب (ج 435/1).

(4) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ص2 – 10).

(5) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص76).

(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1983).

(7) [البقرة: 98].

والصَلاةِ الوِسْطَى ﴾ [1] فـ(جبريل)، و(ميكائيل) مندرجان تحت وملائكته، والصلاة الوسطى مندرجة تحت الصلوات، وهذا ليس متفقا عليه بل ذهب أبو علي [2] ، وأبو الفتح [3] إلى أن ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله، وأنه أريد به غير ما عطف عليه ذهابًا منهما إلى أن المعطوف لا يكون إلا غير المعطوف عليه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في حروف العطف (الواو)، حيث يرى أنها لا تندرج تحت ما قبلها حيث أن المعطوف لا يكون إلا غير المعطوف عليه ويرى ابن مالك [4]أنها تنفرد بجواز عطف بعض متبوعها عليه تفضيلاً نحو قوله تعالى: " وحافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى " والصلاة الوسطى مندرجة تحت الصلوات.

قال ابن عقيل [5]: حروف العطف على قسمين :

أحدهما: ما بشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً أي لفظاً وحكماً وهي (الواو) نحو: جاء زيد وعمرو. وقال أبو حيان: وهذا ليس متفقاً عليه رداً على كلام ابن مالك وهذا يدل على موافقة أبي حيان لكلام الفارسي في هذه المسألة.

200 – جواز توكيد ضمير منفصل بين المتعاطفين

قال ابن مالك :

وأنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَصِلْ عَطْفٍ فَافْصِل بِالضَمِيرِ المُنْفَصِلْ [6]

قال أبو حيان [7]: وإذا عطفت على الضمير المرفوع المستكن، أو البارز، فذهب البصريون [8] إلى أنه لا يجوز إلا بالفصل بين المتعاطفين بتوكيد بضمير منفصل أو بغيره، وذهب الكوفيون، وابن الأنباري إلى أنه لا يشترط في ذلك الفصل بل يجوز في الكلام قمت

---

(1) [البقرة: 238].
(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/445).
(3) ابن جني، سر الصناعة (ج2/632).
(4) ابن مالك، التسهيل (ص 147)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/ 348).
(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج3 /225).
(6) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص78).
(7) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2013).
(8) ابن عقيل، المساعد (ج2/469).

وزيد، وحكى عن أبي علي إجازة ذلك من غير فصل، وفي كتاب سيبويه حين ذكر انفصال بعض الضمائر.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز توكيد ضمير منفصل أو بغيره بين المتعاطفين بدون فصل بينهما وذكر معه آراء النحاة مذهب البصريين أنه لا يجوز إلا بالفصل بين المتعاطفين لتوكيد منفصل، أو بعد وذهب الكوفيون على أنه لا يشترط التفصيل في ذلك بل يجوز في الكلام (قمت وزيد). وذكر سيبويه في انفصال بعض الضمائر.

قال الرضي [1]: أما الكوفيون فيجيزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح.

قال سيبويه [2]: أنه يستحسن قبل النص عليه إما تأكيد بالضمير المنفصل وإما فصله الفاصل ما كان لم يوجد أخذ هذين قبح العطف.

قال ابن يعيش[3]: وجوب التأكيد بالضمير المنفصل أو الفصل لغيره فإن وجد بغير هذين الأمرين أو إحداهما كأنما يكون في الشعر ، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

201 – جواز عطف عامل مضمر على ظاهر

قال ابن مالك :

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولِه دَفْعاً لِوَهْمٍ اتَقِي [4]

قال أبو حيان [5]: وقال ابن مالك: ويجوز عطف عامل مضمر على ظاهر يجمعهما معنى واحد مثاله: ﴿ **وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ** ﴾ أصله: تبوءوا الدار واعتقدوا الإيمان، فاستغنى بمفعول اعتقدوا عنه، وهو معطوف على تبوءوا وجاء ذلك، لأن في اعتقد وتبوأ معنى لازموا، وهذا الذي ذكره فيه مذهبان خلطهما ابن مالك، وركب منهما مذهبا ثالثًا، فتقول: ذهب

---

(1) الرضي شرح الكافية (ج 319/1).
(2) سيبويه، الكتاب (ج352/2).
(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج 76/3).
(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص78).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1983).

الفارسي [1] في جماعة من البصريين، والفراء في جماعة من الكوفيين إلى أن ما ورد من ذلك، إنما يحمل على إضمار فعل لتعذر العطف، فقدروا: اعتقدوا الإيمان، وذهب أبو عبيدة، والأصمعي، واليزيدي، وغيرهم .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز عطف عامل مضمر على ظاهر يجمعهما معنى واحد في قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ** ﴾ [2] حيث يرى الفارسي إنما يحمل على إضمار فعل لتعذر العطف فقدروا: اعتقدوا الإيمان وذكر معه قول أبي عبيدة [3]، والأصمعي، واليزيدي، أن ذلك من عطف المفردات، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة .

202 – حرف العطف الفاء

قال ابن مالك :

والْفَاء قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عُطفتْ والواو إذْ لا لَبِس وهِي انْفَرَدَتْ [4]

قال أبو حيان [5]: وذكروا أن (الفاء) قد جاءت زائدة قال الأخفش: زعموا أنهم يقولون: أخوك فوجد يريدون: أخوك وجد، وذكروا من زيادتها قوله:

.... **فَثُمَّ إِذَا أصبحتُ أصبحتُ غَادِيًا** [6]

وذكروا غير هذا مما يحتمل التأويل، فلا تكون زائدة كما ذكروا زيادة (الواو) وأنشدوا على ذلك أبياتًا، وقال الأخفش: تقول «كنت ومن يأتنا نأته»: الواو زائدة في باب (كان)، ولا يحسن زيادتها إلا في باب كان يعني أنه لا يطرد زيادتها إلا في باب كان، ويجوز دخول (الفاء)

---

(1) الفارسي، الشعر (ج531/2).

(2) [الحشر:9].

(3) الأشموني، رأي أبي عبيدة في الأشموني (ج 141/2)؛ السيوطي، الهمع (ج 1/ 222).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص78).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1987).

(6) البيت من البحر الطويل، لزهير بن أبي سلمى، ابن برهان، شرح اللمع (ج244/1)؛ وصدر البيت أَرَاني إذا ما بتُ بتُ على هوى.

على إذا الفجائية في مثل: خرجت فإذا السبع فمذهب مبرمان [1] ، واختاره ابن جني أنها عاطفة، ومذهب الزيادي أنها فاء الجزاء، ومذهب الفارسي [2] أنها زائدة.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في الخلاف حول (الفاء) حيث يرى أنها زائدة وذكر معه مبرمان[3]، وابن جني[4]، أن (الفاء) عاطفة وذهب الزيادي أن الفاء للجزاء، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

203- الحروف أو و بل

قال أبو حيان [5]: وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن واحد، وأن يكون عن الجميع والتفصيل وهو أن تأتي عقب فتفصله نحو: ﴿ **وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا** ﴾[6]، وتكون لإيجاب أحد الشيئين قال كقولك للشجاع: إنما أنت طعن أو ضرب أي تارة كذا، وتارة كذا، وقال قطري :

حتَّى خَضَبْت بِمَا تحدر مِنْ دَمِي أَكْنَاف سَرْجِي أَوْ عَنَان لجامِي [7]

أي خضبت مرة من أكناف سرجي وأخرى عنان لجامي، وقال الفراء [8] ، وأبو علي: تأتي للإضراب بمعنى (بل)، وحكى الفراء: اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم، قال ابن جني: معنى (أو) هنا معنى (بل)، وقد ذكر سيبويه [9]: الإضراب في النفي، والنهي في مسائل إذا أعدت العامل، منها: لست بشرًا أو لست عمرًا، وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق، وذكر ما استدل به، ونازعه غيره في الاستدلال به، وقال ابن مالك: ويعاقب

---

(1) ابن جني، سر الصناعة (ج1/260).

(2) الفارسي، الشعر (ص280).

(3) ابن جني، انظر رأي مبرمان في سر الصناعة (ج1/ 260- 261).

(4) لم يرجح ابن جني مذهب مبرمان بل اختار مذهب المازني وهذا خلاف ما ذكره أبو حيان، ابن جني، سر الصناعة (ج 1/ 260- 262).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 1990- 1991).

(6) [البقرة: 135].

(7) البيت من البحر الكامل، لقطري بن الفجاءة، المرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ج1/137).

(8) الفراء، معاني القرآن (ج1/72).

(9) سيبويه، الكتاب (ج3/188).

معنى (أو) الواو في الإباحة كثيرًا، وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلاً، فمن عطف المصاحب: ﴿ **وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا** ﴾ [1] ، ومن معاقبة الواو في الإباحة: ﴿ **وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ** ﴾ [2]، ومنه جالس الحسن أو ابن سيرين، فلو جالسهما معًا لم يخالف ما أبيح له، والاعتماد في فهم ذلك على القرائن. وذكر أصحابنا فرقًا بينهما أنك إذا قلت: جالس الحسن، وابن سيرين، لم يجز له مجالسة أحدهما دون الآخر، وإذا كان (بأو) جاز له أن يجالسهما أو أحدهما، وأن يجالسهما معًا، وغيرهما ممن هو مثلهما في الفضل.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي حول الحروف المختلف عليها والمتفق عليها ومنها، حيث يرى أن (أو) تأتي للإضراب بمعنى (بل) وذكر معه أقوال النحاة، حيث ذكر قول سيبويه[3] أن (أو) للآخر ليس النفي والنهي إذا أعدت العامل. وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق وقال ابن جني (أو) وهنا معنى (بل)، قال أبو حيان: وقد ذكر ما استدل به ونازى عن غيره في الاستدلال به، وهذا يدل على موافقة أبي حيان في هذه المسألة.

204- القول في الحرف أم جاءت بمعنى بل

قال ابن مالك :

فالْعَطْف مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَ فَا حَتَّى أَمْ أَوْ كَفيك صِدْق وَوَفَا [4]

قال أبو حيان [5]: وذهب الفراء [6] إلى أن العرب تجعل (أم) مكان (بل)، إذا كان في أول الكلام استفهام، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها تكون بمعنى (بل) بعد الاستفهام، وبعد الخبر قال: وقد تكون بمعنى الهمزة إذا لم يتقدمها استفهام، وإلى هذا ذهب الهروي في الأزهية، وذهب أبو عبيدة [7] إلى أنها بمعنى ألف الاستفهام، وذهب إليه الفراء في بعض المواضع، ولا تدخل (أم) هذه على همزة الاستفهام لا تقول: أقام زيد أم عمرو قائم، ولا هل قام زيد أم عمرو،

---

(1) [النساء: 112].

(2) [النور: 31].

(3) سيبويه، الكتاب (ج 188/3).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص76).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 2008-2011).

(6) الفراء، معاني القرآن (ج72/1).

(7) المرادي، الجنى الداني (ج 205).

وتدخل على هل نحو: قام زيد أم هل قام عمرو، وتدخل على أسماء الاستفهام كقوله تعالى: ﴿ **أَمَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُون** ﴾ [1] ، وتقول: متى قمت أم متى قام زيد، وزعم ابن مالك [2] أن (أم) المنقطعة يعطف بها قليلاً الاسم المفرد، وأصحابنا يقولون: ليست للعطف لا لمفرد ولا جملة، وقالت العرب: (إنها لإبل أم شاء)، وقدرة أصحابنا.

والفارسي[3]، وابن جني [4] بـ(بل أهي شاء) ، وقال هو: (أم) لمجرد الإضراب، وهي بمعنى بل عاطفة ما بعدها على ما قبلها، واستدل على العطف بما نقل أن بعض العرب قال: (إن هناك إبلاً أم شاء)، قال: وهذا عطف صريح يقوي عدم الإضمار في المرفوع .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في الخلاف حول الحرف (أم)، حيث يرى أن (أم) جاءت بمعنى (بل) واستدل بـ (بل أهي شاءٌ) في قوله: (وإنها لا بل أم شاء) وقال ابن مالك[5]: أن (أم) مجرد الإضراب وهي معنى بل عاطفة ما بعدها على ما قبلها واستدل (وإن هناك إبلاً أم شاءً) وقال أبو حيان: معلقاً على كلام ابن مالك وهذا عطف صريح يقوي عدم الإضمار في المرفوع، وهذا يدل على مخالفته في هذه المسألة.

205 – العطف على عاملين

قال أبو حيان[6]: ولا يجوز نيابة حرف على أكثر من العاملين وتصوير ذلك أن تقول: إن زيدًا في البيت على فراش، والقصر نطع عمرًا، والتقدير: وإن في القصر على نطع عمرًا، فنابت الواو مناب (إن) ومناب في، ومناب (على) وقبل ذلك: جاء من الدار إلى المسجد زيد، والحانوت البيت عمرو [نابت الواو مناب جاء، ومناب (من)، ومناب إلى، إذ التقدير: وجاء من الحانوت إلى البيت عمرو] فلو ناب مناب عاملين فمذاهب: أحدها: القول بالجواز مطلقًا سواء أكان أحد العاملين جارًا أم لم يكن: فإن لم يكن جارًا نحو: كان آكلاً طعامك زيد، وتمرًا عمرو، أي وكان آكلاً تمرًا عمرو، فذكر ابن مالك في شرحه: الإجماع على منع ذلك، وليس

---

(1) [النمل: 84].
(2) ابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد (ج456/2).
(3) الفارسي، المسائل العضديات (ص197).
(4) ابن جني، اللمع (ص81).
(5) ابن عقيل، المساعد (ج456/2).
(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2014).

بصحيح، بل ذكر الفارسي في بعض كتبه جواز ذلك مطلقًا عن قوم من النحويين، ونسب للأخفش.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز العطف على عاملين جوازاً مطلقاً.وذهب آخرون إلى القول بالجواز مطلقاً سواء أكان أحد العاملين جاراً أم لم يكن.

وذكر ابن مالك أنه منع العطف على عاملين.

وقد ذكر الصبان[1]: إذا كان العطف على معمول عاملين ولم يكن أحدهما جاراً وذلك نحو: كان آكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر بنصب (تمرك) ورفع بكر ومن المعروف أن العامل في (عمرو) هو كان والعامل في طعامك هو (آكلاً)

وقد قال ابن مالك[2]: إن هذا الأسلوب ممتنع إجماعاً.

قال ابن هشام [3]: وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة وقيل إن منهم الأخفش.

وقال السيوطي [4]: وجوزه شيخنا الكافيجي وشرذمه قال: لأن جزيئات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستفهام لا يحتاج إلا النقل والسماع وإلا لزم موقف تراكيب العلماء في تصانيغهم عليه .

وقال أبو حيان: ليس بصحيح رداً على كلام ابن مالك بل قال أبو حيان لا يجوز نيابة حرف على أكثر من العاملين، وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

206- تقدم المجرور والمعطوف إذا كان أحد العاملين جاراً

قال أبو حيان [5]: ونص بعضهم على أنه لا بد في العطف على عاملين أن يكون أحدهما جارًا، وإذا كان أحدهما جارًا، وتقدم المجرور المعطوف، فالمشهور عن سيبويه المنع

---

(1) الصبان، حاشية الصبان (ج 225/2).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 378/3).
(3) ابن هشام ، المغني (ج201/2).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج 139/2).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2022).

مطلقًا، ونقل أبو جعفر النحاس الجواز، وأما الأخفش فعنه في هذه الصورة، واعتمد الفارسي جواز الذي قبحه شيخه ابن السراج، وله شواهد.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز تقدم المجرور المعطوف إذا كان أحد العاملين جاراً. وذكر معه أقوال النحاة حيث ذهب سيبويه[1] إلى المنع مطلقاً وذهب أبو جعفر النحاسي إلى جواز ذلك.والأخفش[2] له قولان: أحدهما الجواز وهو المشهور عنه والقول الثاني: المنع.

قال الرضي [3]: إن الأعلم منع: زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور إلى جانب العطف وقال لأنه ليس يستوي آخر الكلام وأوله.

قال السيوطي [4]: ويجوز في غير العوامل اللفظية ويمنع فيها وغيرها هي الابتدائية فيجوز نحو: زيد في الدار والقصر عمرو لأن الابتداء رافع لزيد ولعمرو أيضاً فكان العطف على معمول عامل واحد وهو رأي ابن طلحة. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

207- جواز عطف الواو والتاء بقسم أو بظرف أو بمجرور إن لم يكن المعطوف فعلاً

قال أبو حيان [5]: وحرف العطف إن كان على حرف واحد (كالواو)، والفاء فلا يجوز الفصل بين الواو، و(الفاء)، وما عطف لا بقسم، ولا ظرف ولا مجرور إلا في ضرورة الشعر نص على ذلك أصحابنا فلا تقول: قام زيد والله عمرو، ولا فوالله عمرو، ولا ضربت زيدًا وفي البيت عمرو، ولا خرج زيد والساعة عمرو، قال ابن مالك: وهو قول أبي علي قال: وهو جائز في الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلا نحو: قام زيد، وفي الدار قعد، وزيد يقوم ووالله يقعد، أو اسمًا مجرورًا لم يعد جره نحو: مررت بزيد ومن بعده عمرو.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في جواز عطف الواو والتاء بقسم، أو بظرف، أو بمجرور، إن لم يكن المعطوف فعلاً نحو: قام زيد وفي الدار قعد، وزيد يقوم ووالله يقعد.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج 596/2).
(2) الأخفش، معاني القرآن (ج 87/1 – 88).
(3) الرضي، شرح الكافية (ج 325/1).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج 139/2).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2023 – 2024).

قال ابن عصفور [1]: ولا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلا بالقسم أو الظرف أو المجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف نحو قولك: قام زيد لا والله عمرو ولا يجوز ووالله عمرو إلا في الضرورة أي لا يجوز الفصل بين الواو ومعطوفها لأنها على حرف واحد.

قال السيوطي [2]: هكذا نقله أبو حيان عن الأصحاب معترضاً به إطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما إذا لم يسكن فعلاً.

قال أبو حيان: وما عطف لا بقسم ولا ظرف ولا مجرور إلا في ضرورة الشعر، وهذا مخالف لكلام أبي علي في هذه المسألة.

208 – جواز العطف بقسم أو بظرف أو بمجرور إن لم يكن المعطوف مجروراً

قال أبو حيان [3]: وأجاز ذلك الفراء في قوله تعالى: ﴿ **وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ** ﴾ فقال: ينوى به الخفض، فيكون معطوفًا على (بإسحاق) وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذي هو "من وراء إسحاق"، والعطف بالواو، وخرج ذلك أبو علي، وأبو الفتح على إضمار فعل تقديره: وآتيناها من وراء إسحاق يعقوب كما قال سيبويه في: مررت بزيد وعمرًا إذ التقدير: ولقيت عمرًا، وهذا الذي استقبحه أبو علي لم يستقبحه سيبويه إلا في النصب، وإنما قبحه في الخفض نحو: أمر اليوم بزيد وغدا عمرو.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في جواز عطف بقسم أو بظرف أو بمجرور إن لم يكن المعطوف اسماً مجروراً لم يعد جره .

حيث يرى في قوله: ﴿ **وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ** ﴾ [4]، حيث يرى خرجه أن العطف بالواو جاء على إضمار فعل تقديره وآتيناهما من وراء إسحاق يعقوب.

وذهب الفراء إلى جواز الخفض فيكون معطوفاً على (بإسحاق) وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذي هو (من وراء إسحاق) والعطف بالواو. قال ابن مالك:

---

(1) ابن عصفور، المقرب (ج 234/1 – 235).
(2) السيوطي، همع الهوامع (ج 141/2)
(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2024).
(4) [هود: 71].

وقد يفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلاً بظرف أو جار و مجرور ولا بحقي بالشعر خلافاً لأبي علي وإن كان مجروراً أعيد الجار أو نصب بفعل مضمر[1]، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

والراجح العاطف هنا الواو وهذا مذهب ابن مالك أي ويعقوب من وراء إسحاق.

209- العطف على الجملة الصغرى إن لم يكن فيها ضمير

قال ابن مالك:

وإنَ كِلَا الْمَعْطَوف فِعْلَاً مُخْبَراً بِهِ عَنْ اسْمٍ فَاعْطِفَا مُخَيرًّا [2]

قال أبو حيان[3]: ويتساوى الرفع على الابتداء، والنصب في العطف على جملة ذات وجهين: أي اسمية الصدر فعلية العجز إلا إذا كانت تعجبية، ولا يلحظ فيها الجملة الفعلية، أو فصل بـ(أما) فيختار الرفع في المعطوف نحو: ما أحسن زيدًا وعمرًا أحبه، وزيد ضربته، وأما عمرًا فأكرمته، وإذا عريت عن هذين جاز أن تراعى صدر الجملة، فترفع في العطف، وجاز أن تراعى الصغرى فتنصب، وإذا راعيت الصغرى؛ فإما أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير يعود على الاسم الأول الذي في الجملة الأولى أو لا. إن كان فيها ضمير جازت المسألة بلا خلاف نحو: زيد ضربته وهندًا أكرمتها في داره، وإن لم يكن ضمير نحو: زيد ضربته وهندًا أكرمتها فأربعة مذاهب:

أحدها: أنه لا تجوز المسألة. وهو مذهب الأخفش، والزيادي والسيرافي.

والثاني: أنه يجوز وهو مذهب جماعة من القدماء، والفارسي، وهو ظاهر كلام سيبويه.

والثالث: إن كان العطف بالواو، أو بالفاء جازت، وإلا فلا، وهو مذهب هشام.

والرابع: إن كان العطف بثم جاز، وإلا فلا، وهو مذهب الجمهور.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في العطف على الجملة الصغرى هي ما وقعت خبراً لمبتدأ إن لم يكن فيها ضمير نحو :زيد ضربته وهنداً أكرمتها.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ص 178).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص79).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2170).

ذكر قول الفارسي [1] في جواز العطف على الجملة الصغرى وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة فقال في المسألة الأولى أربع مذاهب: أحدهما ما ذهب إليه الأخفش[2] في عدم جواز العطف على الجملة الصغرى والثاني مذهب هشام بن معاوية حيث أجاز العطف إذا كان حرف العطف الفاء أو الواو فقط.

وقال ابن هشام [3]: تضمنت الجملة الثانية ضميره أو كانت معطوفة على الفاء لحصول المشاكلة رفعت أو نصبت وذلك نحو: زيد قائم وعمرو أكرمته لأجله أو مضمراً أكرمته فإن لم يكن في الثانية ضمير للأول وهو المختار، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

210- عطف البيان قد يكون نكرة أو معرفة

قال ابن مالك:

فقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرين كَمَا يَكُونَانِ مُعَرفَين [4]

قال أبو حيان [5]: تابع جار مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جامد أو بمنزلة الجامد، فالتابع جنس، جار مجرى النعت، فصل يخرج به عطف النسق والبدل، وفي التوضيح خرج به التوكيد، والتخصيص خرج به ما جيء به من النعوت للتوكيد، وجامد خرج به النعت، أو بمنزلة الجامد خرج به ما أصله صفة ثم غلب عليها فصار علما بالغلبة كالصعق، ومذهب البصريين أنه لا يكون إلا معرفة تابعًا لمعرفة، وخصه بعضهم بالعلم اسمًا، أو كنية أو لقبًا، وذهب الكوفيون، وتبعهم الفارسي، إلى أنه يكون في النكرة تابعًا لنكرة، ، وابن مالك، ومثل بعضهم ذلك بقوله: ﴿ **مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ** ﴾.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في أن عطف البيان يكون في النكرة تابعاً لنكرة، وذكر

---

(1) الفارسي، المسائل البصريات (ص 213).

(2) الفارسي، رأي الأخفش في المسائل البصريات (ص 221)؛ الأشموني، شرح الأشموني (ج 80/2)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج 144/2).

(3) الأزهري، التصريح على التوضيح (ج 1/ 305).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص75).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1943).

مذهب البصريين، أنه لا يكون إلا معرفة تابعاً لمعرفة [1].

قال السيوطي [2]: علل الأشموني في ذلك وقوله: لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة والتوضيح نحو: لبست ثوباً جبة. والراجح والمشهور أن عطف البيان كما يكون معرفة يكون نكرة.

وذهب الكوفيون، وتبعهم الفارسي[3]، وابن جني، والزمخشري[4] إلى أنه يكون في النكرة تابعًا لنكرة، واختاره ابن عصفور[5]، وابن مالك[6]، ومثل بعضهم ذلك بقوله: ﴿ **مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ** ﴾ [7]. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

211- نصب الظرف

قال أبو حيان[8]: وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز نصب المبهم على الظرف إلا بوصف يخصصه، أو ما في حكمه نحو: قعدت مكانًا صالحًا، والجهة كذلك فلا تقول: قعدت قداما، ولا خلافًا إلا على الحال كأنك قلت: قعدت متقدمًا ومتأخرًا، فإن خصصته بالإضافة جاز نحو: قعدت خلفك وقدامك.

وقالت العرب: «هما خطان جنابتي أنفها» يعنون خطين اكتنفا أنف الظبية، ومذهب سيبويه «أن جنابتي أنفها» من الظروف المبهمة، ومذهب الفارسي: أنه من الأسماء المختصة المستعملة استعمال الظروف يحفظ، ولا يقاس عليه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في نصب المبهم على الظرف، حيث يرى أن (جنابتي أنفها) أنه من الأسماء المختصة المستعملة استعمال الظرف وذهب سيبويه في قول العرب (أن جنابتي أنفها) من الظروف المبهمة.

---

(1) نقل مذهب البصريين الشلوبيين. ابن عقيل، المساعد (ج 423/2)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج326/3).
(2) السيوطي، الهمع (ج 2/ 121).
(3) الأشموني، شرح الأشموني (ج86/3).
(4) الزمخشري، المفصل (ج 121- 122).
(5) ابن عصفور، المقرب (ج 244).
(6) ابن الجوزية، شفاء العليل (ج 766/2)؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج 1193/3).
(7) [النور: 35].
(8) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1141).

212- إعراب كلمة بشر

قال أبو حيان [1]: ويتعين عطف البيان في صور إحداها: أن يكون فيه (أل) وهو تابع لمنادي منصوب نحو: أيا أخانا الحارث، أو مضموم، نحو: يا رجل الحارث، ويجوز الحارث بالنصب.

الثانية: أن يتبع مجرورًا بإضافة صفة مقرونة (بأل) وهو غير صالح لإضافتها إليه ومثاله

أَنَا ابْنُ الْتَارِكُ الْبَكْرِي بِشِرْ ....

على الصحيح، وهو قول السيرافي، والرماني، والمبرد لا يجيز إلا نصب بشر، وأجاز الفارسي فيه البدل، فإن صلح لم يتعين نحو: الضارب الرجل غلام القوم.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في أن يتبع عطف البيان مجروراً بإضافة صفة مقرونة (بأل) وهو غير صالح لإضافتها إليه ومنها قوله :

أَنَا ابْنُ الْتَارِكُ الْبَكْرِي بِشِرْ [2]

حيث أجاز الفارسي في كلمة (بشر) وهي عطف البيان أن تعرب (بدل) إذا صلح لم يتعين ويرى المبرد[3]، والرماني، والسيرافي، أنه لا يجوز إلا نصب بشر.

قال يسري زعير [4]: لعلك لاحظت أن الزمخشري هنا يخطب في جيل النحاة حيث منع البدل، وأجاز البيان وأما ذاك إلا للتفرقة فيهما وسباتي انها تفرقة مزعومة موهومة ولذلك وجدنا الزمخشري معه لا يفرق بينهما في قول الشاعر :أنا ابن التارك البكر بشر.

بل إنه رفض رفضاً صريحاً ما أدعاه النحاة من أن المبدل منه في حكم الطرح.

قال الشنقيطي [5]: ف " بشر " لا يصح أن يكون بدلاً من البكر لأنه لا يصح أن يحل محله فلا يقال: أنا ابن التارك.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 1944- 1945).

(2) البيت من البحر الوافر، وهو منسوب للمرار الأسدي، سيبويه ،الكتاب(ج 182/1).

(3) ابن السراج، الأصول في النحو (ج 135/1)؛ الرضي، شرح الكافية (ج 395/2).

(4) زغير، التوابع في النحو العربي (ص86).

(5) الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع وشرح جمع الجوامع (ج2 /345).

قال ابن هشام الأنصاري [1]: فـ " بشر " عطف بيان على البكري وليس بدلاً لامتناع أنا ابن التارك بشر إذ لا يضاف ما فيه الألف واللام إلى المجرد منها إلا أن كان المضاف صفة مثناه أو مجموعه جمع مذكر سالم نحو: الضاربا زيد.

وقال أبو حيان: وعلى الصحيح وهو قول السيرافي والرماني والمبرد في جواز النصب، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

باب البدل

213- القول في إعراب كلمة (النار)

قال أبو حيان[2]: فأما " قتل أصحاب الأخدود النار" فاتفقوا على أن (النار) بدل، قال الفارسي: بدل اشتمال، وقال الفراء، وابن الطراوة: بدل كل من كل، وقال ابن خروف: بدل إضراب، وقال ابن هشام: على حذف مضاف أي أخدود النار، ومن النحويين من لا يلتزم في هذين البدلين ضميرًا، ويجوز في هذين البدلين أن يبدل من ضمير المتكلم والمخاطب كما يبدل من ضمير الغائب تقول: ضربني رِجليْ زيد.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان في قول الفارسي في إعراب كلمة (النار) ،في قوله تعالى: ﴿ **قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ** ﴾[3]، حيث يرى أن (النار) بدل اشتمال وقد خالفه بعض النحاة ومنهم الفراء[4]وابن الطراوة قالوا بدل كل من كل ورأى آخر بدل إضراب.

وقال ابن هشام: على حذف مضاف أي أخدود النار. وقال ابن السراج الشنتريني [5]: ومثال المشتمل: سُلِبَ زيد ثوبه ومنه قوله تعالى " قتل أصحاب الأخدود النارِ. وقال الصبان: " والبدل على هذين بدل كل وقيل النار بدل إضراب [6] .

وقال ابن خروف [7] بدل إضراب، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1)الأنصاري، شرح شذور الذهب (ص437).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1967).
(3) [البروج: 4 -5].
(4) الفراء، معاني القرآن (ج 353/3).
(5) الشنتريني، تلقيح الألباب على فضائل الإعراب (ص 210).
(6) الصبان، حاشية الصبان (ج128/3).
(7) ابن عقيل، المساعد (ج 436/2).

214 - بدل الاشتمال

قال ابن مالك :

أوْ اقْتَضى بَعْضَاً أوْ اشْتِمَالاً كَأنَكَ ابْتِهَاجك اسْتِمَالَا [1]

قال أبو حيان [2]: واختلفوا في المشتمل في بدل الاشتمال، فذهب الفارسي في أحد قوليه، والرماني في أحد قوليه، وخطاب الماردي إلى أن الأول مشتمل على الثاني قال خطاب: ولا يجوز: سرني زيد داره، ولا أعجبني زيد فرسه، ولا رأيت زيدًا فرسه، ويجوز: سرني زيد ثوبه، وسرني زيد قلنسوته، لأن الثوب يتضمنه جسده، وقد ردوا عليه هذه المثل التي أجازها.

وذهب الفارسي في الحجة إلى أن الثاني مشتمل على الأول نحو: سرق زيد ثوبه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في بدل الاشتمال، حيث يرى أن الثاني مشتمل على الأول في نحو: سرق زيد ثوبه.وهناك رأي آخر للفارسي [3]وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة منهم خطاب الماردي ،[4]أن الأول مشتمل على الثاني وقال لا يجوز في قوله سرني زيد داره ويجوز سرني زيد ثوبه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

باب النداء

215- القول في نصب المنادى

قال ابن مالك :

وَلِلْمُنَادَى النَاء أو كَالنَاءِ يَا وَأي وآ كَذا أَيا ثُمَ هَيَا [5]

قال أبو حيان [6]: والمنادي منصوب لفظًا، أو تقديرًا إلا إن كان مستغاثًا به، أو متعجبًا منه، فيدخل عليه لام الجر، وناصبه عند الجمهور فعل مضمر بعد الأداة تقديره: أنادي، أو

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص80).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1968).
(3) الجرجاني، المقتصد (934/2).
(4) ابن عقيل، المساعد (ج 436/2).
(5) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص80).
(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص2179).

أدعو، وهو إنشاء كـ(أقسم) في باب القسم، وقيل الناصب الأداة، وهي اسم فعل، وقيل الحرف نفسه، وقيل الحرف بنيابته عن الفعل، وهو مذهب الفارسي.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في نصب المنادى، حيث يرى إن نصب المنادى هو الحرف نيابة عن الفعل وذكر معه أقوال النحاة: منها قول: الناصب الأداة وقيل الحرف نفسه وعند الجمهور النصب فعل مضمر بعد الأداة تقديره أنادي أو ادعوا، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

216- القول في حذف المنادى إذا كان الحال مؤكدة أو مبنية

قال أبو حيان[1]: واختلفوا في جواز حذف المنادي، وإبقاء الأداة تدل عليه، والذي يقتضيه النظر المنع، وفي جواز الحل من المنادي على مذاهب :

أحدها: الجواز مطلقًا، وهو مذهب المبرد، وابن طاهر، وابن طلحة من المتأخرين.

الثاني: المنع، وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين.

الثالث: التفصيل بين أن تكون الحال مؤكدة أو مبنية فلا يجوز، وهو مذهب الأخفش، والمازني، والفارسي، ولا نص عن سيبويه في إجازة ولا منع.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في عدم جواز حذف المنادى إذا كانت الحال مؤكدة أو مبنية، وذكر معه أقوال النحاة حيث اختلف النحاة في هذه المسألة، حيث ذكر المبرد [2] ،وابن ظاهر، الجواز مطلقاً أي حذف المنادى والمذهب الثاني المنع وهو مذهب الكوفيين التفصيل بين أن تكون الحال مؤكدة أو مبنية فلا يجوز، وهو مذهب الأخفش[3]، والمازني[4]، والفارسي، ولا نص عن سيبويه في إجازة ولا منع، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2181).

(2) الرضي، شرح الكافية الشافية (ج 1/ 347)؛ الهواري، اللامات (ص 53).

(3) الهواري، اللامات (ص54).

(4) المرجع السابق (ص 52)؛ ابن عقيل، المساعد (ج 2/ 488).

217- القول في المنادى يسلب التعريف بالعلمية

قال ابن مالك :

وابْنُ المُعَرف المُنادَي المُفْردَا على الذِي مِنْ فِي رَفْعِه قَدْ عُهِدَا [1]

قال أبو حيان [2]: وحركة (يا زيد)، و(يا رجل) حركة بناء خلافًا للكسائي، والرياشي في زعمهما أنها حركة إعراب، وما كان علمًا نحو: (يا زيد) فهو باق على تعريفه بالعلمية وهو مذهب ابن السراج، وذهب المبرد، والفارسي إلى أنه يسلب تعريفه بالعلمية ويصير معرفة بالإقبال عليه والخطاب.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في حركة (يا يزيد) حيث يرى أن المنادى يسلب تعريفه بالعلمية ويصبح معرفة من خلال إقبال عليه والخطاب، وقال ابن السراج[3]: أنه يكسب التعريف من خلال العلمية.

قال المرادي [4] :المعرف: يشمل ما له تعريف قبل النداء نحو: " يا زيد " وما حصل في تعريف في النداء نحو: " يا رجل " أما نحو: " يا زيد " فقيل: باقٍ على علميته وهو مذهب ابن السراج وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال وهو مذهب المبرد[5]، والفارسي[6].

قال الصبان [7]: أما نحو: " يا رجل " فقيل: تعرف بالإقبال والقصد وإليه ذهب المصنف وقيل: بأل محذوفة. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة .

---

(1)ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص81).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2183).
(3) ابن السراج، الأصول في النحو(ج 230/1).
(4) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ص1058).
(5) المبرد، المقتضب (ج 205/4).
(6) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص ص228- 229).
(7) الأشموني، حاشية الصبان على الأشموني (ج 105/3).

218- وصف المنادى المبني على الضم

قال ابن مالك :

تابِعُ ذِي الضَم المُضَاف دُونَ أَلْ الْزَمه نصباً كازيد ذَا الْحِيَلْ [1]

قال أبو حيان [2]: ويجوز وصف المنادي المبني على الضم، وهو مذهب سيبويه، والخليل والأكثرين، وذهب الأصمعي وقوم من الكوفيين إلى أنه لا يجوز وصفه، وقال الفارسي: يجوز، والقياس أن لا يجوز.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز وصف المنادى المبني على الضم.

وذكر معه أقوال النحاة حيث يرى سيبويه[3] والخليل جواز وصف المنادى المبني على الضم وذهب الأصمعي[4] وقوم من الكوفيين إلى أنه لا يجوز وصفه.

قال الزجاجي [5]: فإن نعت المفرد العلم بنعت مضاف نصبت النعت لا غير كقولك: " يا زيد أخانا ". وقال أبو حيان: والقياس أنه لا يجوز وهذا مخالف لكلام الفارسي.

218- القول في وصف أي الملحق بكاف الخطاب

قال ابن مالك:

وَأيُها مَصْحُوب أَل بَعْده صِفةْ يُلْزم بِالرَفْع لدى ذِي المَعْرِفَةْ [6]

قال أبو حيان [7]: واختلفوا إذا لحق اسم الإشارة كاف الخطاب أيجوز أن يوصف به (أي)، فذهب ابن كيسان إلى جواز ذلك فتقول: يا أيهذا الرجل، ويا أيهذاك الرجل، قال: وهو أقل من (يا أيهذا الرجل)، وذهب السيرافي إلى منع ذلك، وما ذهب إليه الجرمي، والفارسي، وابن

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص82).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2185).
(3) سيبويه، الكتاب (ج 183/2).
(4) ابن عقيل، انظر رأي الأصمعي في المساعد (ج 493/2).
(5) الزجاجي، الجمل في النحو (ص150).
(6) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص82).
(7) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2195).

جني من استضعاف نعت (أي) باسم الإشارة لا يلتفت إليه، لأنه مخالف للسماع.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في وصف (أي) باسم الإشارة الملحق بكاف الخطاب حيث يرى في جواز وصف (أي) باسم الإشارة الملحق بكاف الخطاب استضعاف ذلك ولا يلتفت إليه.

وذكر معه أقوال النحاة حيث ذهب ابن كيسان [1]إلى جواز ذلك فنقول: يا أيهذا الرجل ويا أيهذاك الرجل وذهب السيرافي وما ذهب إليه الجرمي[2] إلى منع ذلك وذهب الكوفيون إلى أن (ها) دخلت للتنبيه.

قال المرادي [3]: ويلزم وضعها (أي) بأحد أشياء وذكر منها اسم الإشارة نحو [4]: أيهذان كلا زاد كما ودعاني واغلاً فيمن وغل أي جواز وصف المنادى فيه باسم الإشارة.

قال المرادي [5]: أن اسم الإشارة المنعوت به (أي) شرطه ألا يصحبه قول الخطاب لقوله: " وأيهذا " خلافاً لابن كيسان فإنه أجاز " يا أيها ذاك الرجل " وبالمنع قال السيرافي، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

219- جواز حذف الألف المنقلبة عن الياء

قال أبو حيان [6]: وأما في النداء، فأطلق النحاة فيه خمسة أوجه: فتح الياء: يا غلامي، وإسكانها نحو يا غلامي، وقلب الياء ألفًا نحو: يا غلاما، وحذف الياء والاجتراء بالكسرة عن الياء نحو: يا غلام، وحذفها وضم ما قبلها نحو: يا غلام تريد: يا غلامي، وقرئ: ﴿ **قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ** ﴾ [7] بضم الياء بعد حذف ياء المتكلم يريد: يا ربي حذف حرف النداء وياء المتكلم.

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني (ج 3/ 152).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج 151/1).

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج 3/ 1076).

(4) المكودي، شرح المكودي (ص 127)؛ السيوطي، الهمع (ج175/1).

(5) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك (ج1078/3).

(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص2239).

(7) [الأنبياء: 112].

وأجاز الأخفش: والمازني، والفارسي، حذف الألف المنقلبة عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول: يا غلام تريد: يا غلاما، وقاسوا ذلك، ومنعه الأكثرون، وتختلف رتبة هذه الأوجه في الفصاحة، فأفصحها: يا غلام ثم يا غلاما ثم يا غلامي ويا غلامي، وأقلها: يا غلام.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في جواز حذف الألف المنقلبة عن الياء في إضافته بالنداء المضاف إلى ياء المتكلم والاجتزاء بالفتحة عنها فنقول: يا غلامَ زيد: يا غلاماً وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة حيث يرى البعض فتح الياء: يا غلامي واسكانها نحو يا غلاميْ وقول آخر قلب الياء ألفاً نحو: يا غلاماً وقول آخر حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلامِ وقول آخر: حذفها وضم ما قبلها نحو: يا غلامُ تريد: يا غلامي.

قال ابن هشام الأنصاري [1]: يجب كسر آخره كغلامي ويجوز فتح الباء وإسكانها ، ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل: وهي المقصور كفتى وقذى والمنقوص كرامٍ وقاضٍ والمثنى كابنتين وغلامين وجمع المذكر السالم كزيدين السليمين فهذه الأربعة آخرها واجب السكون فالياء معها واجبة الفتح وندر إسكانها بعد الألف.

220- باب الكلمات المختلفة فيها أهي أسماء أو أفعال أو غيرها

قال ابن مالك :

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِه عَلَيْكُمَا وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَا [2]

قال أبو حيان [3]: واختلف الذين قالوا: إنها أسماء أفعال، فقيل: مدلولها ألفاظ أفعال لا أحداث، ولا أزمان، وتلك الأفعال هي التي تدل على الحدث والزمان، فـ(مه) اسم للفظ اسكت، وقيل تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان، فـ(مه) مرادف لـ(اسكت)، قيل: هو ظاهر مذهب سيبويه [4]، وأبي علي[5] وجماعة، فدلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة، وقيل هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الطلب والأمر، فتبعه الزمان ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة،

(1) الأنصاري، أوضح المسالك (ص 153).
(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص88).
(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص2289).
(4) سيبويه، الكتاب (ج3/529).
(5) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص163).

ودلالة الحال في غير الأمر، فتبعه الزمان فـ(مه) اسم لقولك سكوتًا، وكذلك باقيها، فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها يعني به المصادر.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في الكلمات المختلفة أهي أسماء أفعال، نحو (مه – ونزال – وبله)، حيث يرى أنها تدل على الزمان بالوضع ولا بالصيغة وهناك من قال أنها أسماء للمصادر ثم دخل عليها معنى الطلب والأمر وهناك من قال أنها تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان.

قال أبو حيان: فيكون أصلاً من أسماء الأفعال عليها يعني به المصادر، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

221- القول في أصل كلمة تيد

قال أبو حيان [1]: وحكى البغداديون: تيدك زيدًا، فاحتمل أن يكون مصدرًا، والكاف مجرورة، واحتمل أن يكون اسم فعل، فالكاف للخطاب، ويظهر من كلام ابن مالك أنها لا تكون إلا اسم فعل، وقال الفارسي [2]: أرى أن يكون مأخوذًا من التؤدة، فـ(الفاء) واو، وأبدلت منها التاء، والعين همزة ألزمت بدل الياء، وهذا الذي قاله متكلف، والغالب على أسماء الأفعال عدم الاشتقاق، ويقال: تيد زيد، وهيت؛ أي أسرع وعجل.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في الخلاف حول (تيد)، حيث يرى أنه مشتقة من التوراة فالفاء واواً وأبدلت منها التاء والعين همزة جاءت بدل الياء وذكر قول البغداديين أن (تيدك زيداً) احتمل أن يكون مصدراً والكاف مجرور واحتمل أن يكون اسم فعل فالكاف للخطاب وقال ابن مالك: أنها لا تكون إلا اسم فعل.

قال ابن هشام الأنصاري [3]: اسم الفعل تحويله زيداً بمعنى دعه وعليك وبه بمعنى

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2295).

(2) الفارسي، الشعر (ص29).

(3) الأنصاري، شذور الذهب (ص400).

الزمن والصق ودونك بمعنى فترة ورويده وتيدة بمعنى أمهله وهيهات واشتاق بمعنى بعد.

وقال أبو حيان: معلقًا على كلام الفارسي وهذا الذي قاله متكلف، والغالب على أسماء الأفعال عدم الاشتقاق، وهذا يدل على مخالفة أبي حيان لقول الفارسي في هذه المسألة.

222 – القول في بله

قال أبو حيان[1]: و(بله)؛ أي دع قال سيبويه [2]: بله زيدًا أي: دع زيدًا، أو تكون مصدرًا، فتضاف تقول: بله زيد أي ترك زيد، وهو مضاف للمفعول، وقال أبو علي [3]: هو مضاف للفاعل قال: ولو أظهر الفاعل لقيل: بله زيد، ويقال: بله وبله مبنيًا على الفتح، وعلى الكسر، ومن استعماله مصدرًا ما حكى الشيباني أبو عمرو: وما بلهك كذا، وروى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدرًا تقول: بهل زيد ، وحكى أبو زيد [4]: أن من العرب من يدخل عليه (من) فيقول: «إن فلانًا لا يطيق أن يحمل الفهر، فمن (بله) أن يأتي بالصخرة»، يريد: فكيف يطيق أن يحمل الصخرة، وأجاز قطرب وأبو الحسن [5]: أن تكون بمعنى (كيف) تقول: بله زيد (أي كيف زيد).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في كلمة (بله)، حيث يرى أن بله جاءت مصدر وتضاف إلى الفاعل فنقول بله زيدٌ وهناك من قال: أنها مصدر مضاف للمفعول فنقول: بله زيد أي ترك زيد وقال سيبويه [6]: أن بله زيداً أي دع زيداً أي أنها اسم فعل.

قال المرادي [7]: وإما " بله " فيكون اسم فعل بمعنى دع وهو مبني نحو: بله زيداً وتكون مصدراً بمعنى ترك النائب عن اترك فتستعمل مضافة نحو: بله زيد وهو مضاف إلى المفعول

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 2295–2296).
(2) سيبويه، الكتاب (ج232/4).
(3) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص165).
(4) الفارسي، الشعر (ص26).
(5) الرضي، شرح الكافية (ج93/3).
(6) سيبويه، الكتاب (ج 232/4).
(7) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1167/3).

فقيل: هي اسم فعل بمعنى اترك وقيل بمعنى كيف من وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء.

قال ابن هشام [1]: وإذا قيل بله الزيدين أو المسلمين أو أحمد أو الهندات احتلت المصدرية واسم الفعل واستعملت معربة مجرورة بمن خارجه عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتعدى من يعدها من ألفاظ الاستثناء.

أما في بله أنها اسم فعل لأنها تنصب الاسم بعدها فهي تعمل عمل الفعل أنها بمعنى دع زيداً، لم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

(1) الأنصاري، مغني اللبيب (ج 2/205-0206-207).

المبحث الرابع:

التوابع والصرف.

باب أسماء الأفعال والأصوات

223- القول في إعراب أسماء الأفعال

قال أبو حيان [1]: ومذهب الأخفش أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، ونسبه صاحب الكافي إلى الجمهور [وذهب سيبويه، والمازني [2] إلى أنها في موضع نصب والقولان عن الفارسي [3] ، وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع على الابتداء، وأغنى الضمير المستكن فيها عن الخبر، كما أغنى الظاهر في (أقائم الزيدان)، ومذهب جماعة إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها، وما لم ينون.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في إعراب أسماء الأفعال، حيث يرى أن أسماء الأفعال هي موضع نصب وذكر معه أقوال النحاة حيث ذهب الأخفش [4] أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب وهذان القولان يذكر أبو حيان أنهما للفارسي وذكر بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع على الابتداء.

قال المرادي [5]: ذهب كثير منهم: الأخفش إلى أن أسماء الأفعال ل موضع لها من الإعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب ونقل عن سيبويه والمازني [6] وعن الفارسي قولان، وذهب بعض النحويين إلا أنها في موضع رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى في أقائم الزيدان، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 23119).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج17/1).

(3) الفارسي، المسائل الحلبيات (ص76).

(4) الأنصاري، مغني اللبيب (ج520/1).

(5) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج1159/3).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج17/1)؛ الأشموني، شرح الأشموني (ج 196/3).

224- مجئ النون الساكنة همزة

قال ابن مالك :

لِلفعلِ تَوْكِيد بنونين هُمَا كنوني اذْهبَنَّ واقْصُد نَهُمَا [1]

قال أبو حيان[2]: وإذا لقيت النون الساكنة همزة بعدها نحو: هل تكرمن من أباك وخففت الهمزة التخفيف القياسي بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، فقيل لا يجوز. وقال الفارسي: تحذف النون، وتجعل الهمزة بين بين، فيكون جعلها كذلك، كأنه سكون، فتحذف النون لذلك.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بكر قول الفارسي [3] في مجئ النون الساكنة همزة بعدها، حيث يرى الفارسي عدم جواز حذف الهمزة للتخفيف بل تحذف النون وتجعل الهمزة بين وبين فيكون جعلها كأنه سكون فتحذف النون، لذلك نحو: (هل تكرمن من أباك)، وقد وافق أبو حيان كلام الفارسي حيث قال لا يجوز تخفيف الهمزة وحذفها والتاء حركتها على الساكن قبلها، وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

225 - نون التوكيد

قال أبو حيان [4]: ولنون التأكيد نحو: هل تخرجن، وهل تخرجان، وهل تخرجن، فإن اجتمعت مع نون الوقاية نحو: هل تضربانني، وهل تضربونني ، وهل تضربينني، فيجوز إثباتها، وإدغام نون الرفع في نون الوقاية وحذف إحداهما فمذهب سيبويه [5]: أن المحذوفة نون الرفع، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، وذهب الأخفش، والمبرد، وعلي بن سليمان، وأبو علي، وابن جني إلى أن المحذوفة نون الوقاية، وندر حذف نون الرفع في المضارع المرفوع .

---

(1)ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص89).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 662).

(3) الفارسي، الإيضاح العضدي (ج322/2).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 844 – 845).

(5) سيبويه، الكتاب (ج369/2).

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي في اجماع نون التوكيد مع نون الوقاية، حيث يرى أن الذي يحذف هو نون الوقاية وكل حذف نون الرفع في المضارع المرفوع وقد وافقه الأخفش، والمبرد، وعلي بن سلمان[1]وقد خالفه سيبويه [2] حيث يرى أن المحذوف من الرفع .

قال أبو حيان: يجوز إدغام نون الرفع مع نون الوقاية، وحذف إحداهما بدل، علي موافقة أبي حيان لرأي أبي علي في هذه المسألة.

226- باب ما لا ينصرف

الصفة وشبه الزيادتين بألفي التأنيث على وزن فعلان

قال ابن مالك :

فَألف التَأنِيث مُطْلَقــاً مــنعْ صُرِفَ الــذِي حَواه كَيْفضَما وقعْ

وَزائِدَا فِعْلَان فِي وَصْفٍ سَلِمْ مَنْ يرى أَنْ يُرى بِتَاءِ تأنيث خُتِمْ [3]

قال أبو حيان [4]: والصفة وشبه الزيادتين بألفي التأنيث قاله سيبويه في باب ما لا ينصرف على وزن فعلان ذي (فعلى) فيمتنع خلافًا للمبرد في زعمه أنه امتنع، لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث، فالقولان عن أبي علي. وذهب الكوفيون إلى أنه لا يلحظ الشبه بألفي التأنيث، بل كونهما زائدتين لا تحلقهما الهاء.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي في الصفة وشبه الزيادتين بألفي التأنيث على وزن فعلان ذي (فعلي)، فذكر أبو حيان قولان لأبي علي [5]، حيث يرى أن الصفة على وزن فعلان ذي (فعلي) يمتنع من الصرف وقد قاله سيبويه[6] في باب ما لا ينصرف والرأي الآخر أن

---

(1) هو علي بن سليمان بن الفصل النحوي أبو الحسن الأخفش الأصغر أحد الثلاثة المشهورين، (ت315 هـ). السيوطي، بغية الوعاة (ج168/2).

(2) سيبويه، الكتاب (ج 369/2)..

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص91).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 856).

(5) الفارسي، المقتصد (ج 997/2).

(6) سيبويه، الكتاب (ج 205/3).

الصفة منعت من الصرف لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث وقول الكوفيين لا يلاحظ الشبه بألفي التأنيث بل كونهما زائدتين لا تلحقهما الهاء ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة .

227- تصغير آصال في باب الممنوع من الصرف

قال أبو حيان[1]: فامتنع الاسم من الصرف نحو: أصيلال مسمى به، قاله الأخفش وأجراه في منع الصرف مجرى هاء هراق المبدلة من الهمزة، وأصله أصيلان تصغير آصال جمع أصيل قال البكري: تصغير أصيل أصيلال، وأصيلان وقال ابن جني: ليس واحد منهما تصغير أصيل، وقال الفارسي: أصيلال مفرد يجمع ولذلك ساغ تحقيره ولو أبدلت النون من همزة أصلية صرفت نحو: حنان أصله حناء.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في تصغير آصال في باب الممنوع من الصرف، حيث يرى الفارسي أن أصيلان مفرد يجمع ولذلك يحتقر صياغته ولو أبدلت النون من همزة أصلية لجاز تصريفه، نحو: حنان أصله حناء ويرى البكري أن تصغير أصيل أصيلال وأصيلان وقال ابن جني: ليس تصغير أصيل أصيلال وقال الأخفش [2]: وأجزاه في منع الصرف وهذا مذهب ولا أصيلان، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

228 - الممنوع من الصرف على وزن (أفعل)

قال أبو حيان [3]: وأما (أفعل من) [4] فامتنع عند البصريين لوزن الفعل، والوصف، وعند الكوفيين للزوم (من)، واختلف العرب في (أجدل وأخيل وأفعى)، فجعلها أكثرهم أسماء فصرفها كأفكل وأيدع ، ولوحظ فيها معنى الصفة في بعض اللغات فمنعت، لوحظ في أجدل معنى شديد، وفي أخيل معنى الخيلان، وفي أفعى معنى خبيث.ووزن أفعى: أفعل ولامه واو كقولهم: أفعوان، وهمزته زائدة لقولهم: مفعاة، وزعم ابن جني: أنها مشتقة من: فوعة السم (وهي حرارته) أصله أفوع ثم قلبت، وزعم الفارسي: أن ألفه منقلبة عن ياء، وهو مشتق من يافع فقلب، إذ كان أصله أيفع.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 857).

(2) الرضي، شرح الكافية الشافية (ج61/1).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 859-860).

(4) سيبويه، الكتاب (ج202/3).

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في الممنوع من الصرف على وزن (أفعل) حيث اختلف العرب في وزن (أفعي) وأن ألفه منقلبة عن ياء وهو مشتق من يافع فقلب إذا كان أصله أيفع. ويرى ابن جني[1] أن ألفه مشتقة من فوعة السم أصله أفوع ثم قلبت.

ويرى أبو حيان أن وزنها أفعل ولامه واو كقولهم أفعوان وهذا مخالف لكلام الفارسي الذي يرى أن ألفه منقلبة عن ياء.

229- ما وافق من العجمي العربي في اللفظ

قال ابن مالك :

وَالْعَجَمِي الوَضِع والْتَعْرِيف مَعْ زَيدٍ عَلى الثَلاثِ صرفُه امْتَنَعْ [2]

قال أبو حيان [3]: وما وافق من العجمي العربي في اللفظ كإسحاق مصدر أسحق، ويعقوب ذكر القبج، فمنعه وصرفه على قصد المسمى، فإن جهل قصد المسمى، حمل على عادة الناس في التسمية بأسماء الأنبياء، ولا يقال في أعجمي إنه اشتق من مادة عربية لا يقال إدريس: من الدرس، ولا يعقوب: من العقبى، وقد رد أبو علي على ثعلب في قوله (إن) إبليس: من أبلس، ولا تتنزل جهالة أصل العلم منزلة العجمة، فيمنع الاسم الصرف ولا كون الاسم ليس من عادتهم التسمية به نحو: صعرور خلافًا للفراء فيهما، ولأبي عمرو في الأولى فيما حكاه أبو جعفر الرؤاسي عنه.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي فيما وافق من العجمي العربي في اللفظ، حيث رد الفارسي على ثعلب أن ابليس، من أبلس؛ أي أنه يمنع ويصرف على قصد المسمى أو يحمل على عادة الناس في التسمية، حيث يرى الفارسي[4] أن الاسم الأعجمي لا يمنع من الصرف على قصد المسمى أو ما حمل على عادة الناس في التسمية، وهذا رأي أبي حيان، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح (ج214/2).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص93).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 877).

(4) الفارسي ، المسائل الحلبيات (ص 352).

باب التأنيث

230- التأنيث الثلاثي اللازم وغير اللازم ساكن الوسط

قال ابن مالك :

عَلامَةُ الْتَأنِيثِ تَاءً أَوْ أَلِفْ وفِي أَسَام قَدَّرُوا التا كَالكَتِفْ [1]

قال أبو حيان [2]: التأنيث: تقدم التأنيث اللازم؛ فإنه يمنع الصرف وحده، وغير اللازم يمنع مع العلمية، فإن أنث بالهاء، منع كان اسمًا لمذكر أو لمؤنث كطلحة، وعائشة، ودحية، وإن علق على مؤنث، وهو مجرد من الهاء، فإن كان ثنائيًا كيد مسمى به، ففيه المنع والصرف وقيل: يصرف بلا خلاف، أو ثلاثيًا ساكن الوسط تأصلاً كشمس، أو عارضًا كفخذ أو مسكنًا بعد التسمية أو إعلالاً كدار، وسميت به مؤنثًا، ولم تضف إليه عجمة، جاز الصرف ومنعه على قول الجمهور، والمنع أكثر وأجود، وغلط أبو علي فقال [3]: الصرف أفصح ، وذهب الأخفش والزجاج [4]: إلى تحتم المنع.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في التأنيث الثلاثي اللازم وغير اللازم ساكن الوسط، حيث أجاز الصرف في الاسم الثلاثي ساكن الوسط وذكر معه قول الجمهور جواز الصرف ومنعه إذا كان المؤنث عارضاً أو فاصلاً أو مسكناً أو إعلالاً كدار وسميت به مؤنثاً ولم يضاف إليه عجمه وقول الأخفش[5]، والزجاج [6]، على المنع حيث قال أبو حيان: والممنع أكثر وأجود، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص90).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 878).

(3) الأشموني، شرح الأشموني (ج254/3).

(4) الأنصاري، مغني اللبيب (ج342/1).

(5) المرجع السابق، ج 341/1؛ الأشموني، شرح الأشموني (ج 254/3).

(6) الرضي، شرح الكافية الشافية (ج 1492/2)؛ ابن سيده، المخصص (ج 61/17).

231- القول في جواز صرف أفعل ومنعه

قال ابن مالك :

الصَرْفُ تَنْوين أتى مُبَيَناً مَعْنى بِه يَكُون الْاسْمُ أمْكَنا [1]

قال أبو حيان [2]: ما منع صرفه دون علمية أفعل وفعلان الصفتان بشروطهما وأخر المعدول في العدد والجمع المتناهي، وذو التأنيث اللازم، وأفعل المذكور إذا سمي به خلف الصفة العلمية، فامتنع من الصرف، فإذا نكر بعد التسمية فالمشهور عن الأخفش [3]: أنه يصرفه وبه قال المبرد [4].

وقال سيبويه: لا ينصرف، وروى هذا عن الأخفش وهو الفصيح، لورود السماع بذلك، وقال أبو علي [5]: يجوز الوجهان، وإن كان أفعل التفضيل، ونكر بعد التسمية، وكان مجردًا من (من) انصرف قولاً واحدًا أو فيه (من) لم ينصرف قولاً واحدًا ولا يجيء فيه خلاف الأخفش .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبو علي جواز صرف أفعل ومنعه إذا نكر تكسر بعد التسمية، وذكر معه قول الأخفش [6]على أنه يجوز صرفه.

وقال سيبويه [7]: لا ينصرف إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية ثم قال وروى هذا عن الأخفش وهو الفصيح وهذا يدل على أنه اعترض قول الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص91).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص ص 887 – 888).
(3) الجرجاني، المقتصد في الإيضاح (ج979/2).
(4) المبرد، المقتضب (ج312/3).
(5) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص296).
(6) الجرجاني، المقتصد (ج 979/2)؛ الرضي، شرح الكافية الشافية (ج 68/1).
(7) سيبويه، الكتاب (ج 202/3).

232- القول في فعلان إذا تكسر بعد التسمية

قال ابن مالك :

وَزائِدَاً فِعْلَان فِي وَصْفٍ سَلِمْ مَنْ أَنْ يُرى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ [1]

قال أبو حيان[2]: [وفعلان] المذكور تخلف الصفة فيه العلمية إذا سمي به، فإن نكر بعد التسمية فالجمهور لا يصرفونه، وعن أبي علي قولان: المنع والصرف.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي في فعلان المذكور إذا تكسر بعد التسمية حيث ذكر قولان: المنع والصرف فقول سيبويه، والمبرد، [3]، والأخفش[4]، المنع والصرف. وذكر معه قول الجمهور لا يصرفونه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

233- القول في تنوين جوارِ ونحوها

قال ابن مالك :

ومَا يَكُون مِنْه مَنْقُوصَاً فَفِي إِعْرَابه نَهْج جَوَارٍ يَقتفي

قال أبو حيان [5]: وما آخره ياء قبلها كسرة يكون جمعًا متناهيًا نحو: جوار، ومصغرًا نحو: أعيم وفعلاً مسمى به نحو: يغر، ويرم، فهذا ينون في الرفع والجر، وتظهر الفتحة بغير تنوين في النصب، وما كان منه علمًا، فمذهب يونس وأبي زيد، وعيسى، والكسائي، وأهل بغداد [6]: أن الفتحة تظهر في حالة الجر كما تظهر في النصب، ويمنع التنوين مطلقًا فتقول: قام جوارى، ورأيت جوارى ومررت بجوارى ، وكذا باقيها، فإذا سميت به رجلاً، امتنع للعلمية وشبه العجمة أو امرأة، امتنع للعلمية والتأنيث، وفي مثل أعيمي ويغزى للعلمية ووزن الفعل ولو سميت بقاض امرأة امتنع للعلمية، والتأنيث، وسكنت الياء حالة الرفع وتحركت حالة الجر

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص91).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 888).

(3) المبرد، المقتضب (ج 354/3).

(4) الفراء، معاني الأخفش (ج 355/1)؛ الفارسي، المقتصد (ج 1027/2).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 889).

(6) ابن السراج، الأصول (ج91/2).

بالفتحة. ومذهب أبي إسحاق، وأبي عمرو، والخليل [1] ، وسيبويه [2] وجمهور أهل البصرة، أنه ينون رفعًا وجرًا وتحذف ياؤه فيهما، ويتم في النصب ولا ينون، وما ذكره أبو علي [3]: من أن يونس وهؤلاء ذهبوا إلى أنه لا تحذف الياء إذا كان جوار نكرة ولم يسم به فتقول: هن جواري، ومررت بجواري فلا ينون: وهم وخطأ ومخالفة للغة العرب والقرآن.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبو علي في حذف الياء في كلمة جوارِ، وهو عنده تحذف الياء إذا كان جوارِ نكرة ولم يسمِ به حيث فعل من يونس[4] ،وأبي زيد [5] ،وعيسى[6]، والكسائي[7]، وجمهور أهل البصرة إلى أنه لا تحذف الياء إذا كان جوارِ نكرة ولم يسمِ ولا ينون فنقول هن جواري ومررت بجواري فهي عنده وهم خطأ ومخالفة للغة العرب والقرآن فهي عنده تحذف الياء وينون في حالة الرفع والجر وجمهور البصريين أنه ينون رفعاً وجراً وتحذف ياؤه كلها.

قال المرادي [8]: ما كان الجمع الموازن (مفاعل) معتلاً له حالتان: إحداهما: أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو: جوارٍ فإن كان آخره ياء قبلها كسرة أجرى في رفعه وجرى مجرى الاسم المنقوص، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

والراجح قول سيبويه[9] أنه ينون رفعاً وجراً وتحذف ياؤه فيها ويتم في النصب ولا ينون.

234- الألفاظ التي قرئت شاذة

قال أبو حيان [10]: وقرىء شاذًا: [لكن هو الله ربي]، [أن يمل هو] بسكون الهاء، وحذف الواو من الضرورات، فتقول (هُ)، و(هِ) وللغائبين هما، وللغائبات: هن، وهذه ألفاظ مرتجلة وهي

---

(1) الرضي، شرح الكافية (ج1506/3).
(2) سيبويه، الكتاب (ج311/3).
(3) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص303).
(4) الرضي، شرح الكافية الشافية (ج59/1).
(5) ابن السراج، الأصول النحو (ج 91/2).
(6) المرجع السابق، ج 91/2.
(7) ابن السراج، الأصول في النحو (ج 228/2).
(8) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج 1198/3- 1199).
(9) سيبويه، الكتاب (ج 311/3)؛ الرضي، شرح الكافية الشافية (ج 1506/3).
(10) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 929).

الضمير بجملتها قاله أبو علي: وقيل الأصل هو ما، وهوموا، وهون، وهذه زوائد على أصل الضمير الذي هو (هو).

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبو علي في الألفاظ التي قرئت شاذة، حيث يرى ما قرئ شاذاً في قوله تعالى: ﴿ **لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي** ﴾ [1] و﴿ **أَنْ يُمِلَّ هُوَ** ﴾ [2] سيكون الهاء وحذف الواو من الضرورات فنقول (هُ) (هِ) وللغائبين (هما) وللغائبات (هن) وهذه الألفاظ مرتجلة وهي الضمير وقال عن أبي علي [3]: وقيل الأصل هو ما، وهوموا، وهون، وهذه زوائد على أصل الضمير الذي هو (هو)، وقد خالف أبو علي في هذه المسألة.

باب الصفة المشبهة

235 – القول في الصفة المشبهة تكون للحال

قال ابن مالك :

وَصَوْغُهَا مِنْذُ لَازَمَ الحَاضِرُ تَطَاهَرَ الْقَلب جَمِيلُ الظَاهِرِ [4]

قال أبو حيان[5]: المتعدي في العمل، تقدم الكلام في علم التصريف على ما جاءت عليه الصفات من الأبنية مقيسها، وغير مقيسها، ولا التفات لقول من زعم أنها لا تجيء على فاعل، فلا تجري على المضارع، بل يكون كحسن وشديد، وقد جاءت على (فاعل)، ومنه: ضامر الكشح، وساهم الوجه، وخامل الذكر، وحائل اللون، وظاهر الفاقة، وطاهر العرض.

واختلفوا إذا ارتفع ما بعدها، فقيل هي مشبهة باسم الفاعل كحالها إذا انتصب ما بعدها أو انجر، وهو ظاهر كلام أبي الفتح ، واختيار الأستاذ أبي علي، وقيل: بل الرفع يحملها على الفعل، ولا تكون مشبهة إلا إذا انتصب ما بعدها، أو انخفض، وهو اختيار ابن عصفور.

---

(1)[الكهف: 38].

(2) [البقرة: 282].

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج 60/1).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص65).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1586).

والفرق بين القولين أنه في القول الأول: لا يجوز مررت برجل قائم أبوه أمس، ويجوز في القول الثاني، واختلفوا في رتب الرفع والنصب والخفض، فذهب ابن السيد، والأستاذ أبو علي إلى أن (الرفع) أول، و(النصب) ناشئ عن الرفع، و(الخفض) ناشئ عن النصب.

وذهب الأخفش، والسيرافي إلى أنها تكون أبدًا بمعنى الماضي، وذهب ابن السراج ، والفارسي: إلى أنه لا يكون بمعنى الماضي، وسواء رفعت أم نصبت، بل تفيد الاتصاف في الحال لا تفيد مضيًا، ولا استقبالاً، وهو اختيار الأستاذ أبي علي، وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة، وأجاز أن تقول: مررت برجل حاضر الابن غدًا.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في زمن الصفة المشبهة، حيث يرى أنها لا تكون بمعنى الماضي سواء في حالة الرفع أو في حالة النصب بل تفيد في الحال ولا تفيد المضي وإلا استقبالاً وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة حيث يرى الأخفش والسيرافي أنها تكون أبداً بمعنى الماضي وذهب أبو بكر بن ظاهر أنها تكون للأزمنة الثلاثة.

قال الأشموني[1]: أنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المتقطع والمستقبل لخلافه كما عرفت وأنها لا تلزم الجري على المضارع بخلاف بل قد تكون جارية عليه (كالطاهر القلب)، وضامر البطن، ومستقم الحال، وقد لا تكون وهو القالب في المبنية من الثلاثي كحسن الوجه قال: ليس كونها.

وقال أبو حيان: قوله في الصفة المشبهة لا توجد إلا حالاً أي لأنها دالة على معنى غريزي ثابت ولو أريد فيها الماضي والمستقبل لنافى ذلك موضوعها وهذا يدل على موافقة أبي حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة.

236- الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة

قال أبو حيان [2]: وقال الفارسي في التذكرة: من قال: زيد الحسن عينين فلا بأس أن يقول: زيد الضارب أبوين، والضارب الأبوين، والأبوان فاعل على قولك: الحسن الوجه، ولم يقيد الفارسي بأمن اللبس، وتبعه ابن مالك إلا أنه قيد جواز ذلك بأمن اللبس، والأحوط ألا يقدم على اقتياس ذلك، حتى يكثر فيه السماع.

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ص 356).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 2359).

واسم المفعول المتعدي فعله إلى واحد يدخل في هذا الباب تقول: زيد مضروب ظهره مهزول فصيله، ويجوز: مضروب الظهر مهزول الفصيل بالنصب والجر، وهو مرفوع من باب الصفة فأحكامه، أحكامه ولا نعلم خلافًا في ذلك، وقد يجرى الجامد لتأويله بمشتق مجرى المشتق في هذا الباب، ومنه المنسوب تقول: مررت برجل هاشمي أبوه، وهاشمي الأب بالنصب والجر.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة فلا يجري اسم فاعله ولا اسم مفعوله مجرى الصفة، حيث يرى في قوله زيد الحسن عينيه فلا بأس أن نقول زيد الضارب أبوين أو الضارب الأبوين والأبوان فاعل على قولك الحسن الوجه ولم يقيد الفارسي بأمن اللبس وافقه ابن مالك[1] على ذلك ولكنه قيد جواز ذلك بأمن اللبس.

قال الأشموني[2]: إنه إذا كان اسم الفاعل غير متعدٍ وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت إضافته إلى مرفوعه مفعول زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه فإن كان متعديًا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط آمن اللبس وفاقاً للفارسي والجمهور على المنع وإن كان متعدياً لأكثر لم يجزْ إلحاقه بالصفة المشبهة قال بعضهم: بلا خلاف.

قال ابن مالك[3]: وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة وإن كان من متعدٍ إن أمن اللبس وفاقاً للفارسي والأصح أن يجعل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقاً وقد يفعل ذلك بجامد لتأوله بمنسق ولا تعمل الصفة المشبهة في أحبني محض ولا تؤخر من منصوبها.

وقال أبو حيان: والأحوط ولا يقدم على قياس ذلك حتى يكثر فيه السماع وهذا يدل على مخالفته لكلام الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) ابن الجوزية، شفاء العليل(ج 641/2)؛ ابن مالك، شرح التسهيل (ج 104/3).

(2) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج346/1).

(3) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص 141).

237- باب الضرائر

قال أبو حيان [1]: واسم في قول أبي عبيدة نحو قوله:

إلَى الحَوْل ثُمَ اسم السَلامِ عَلَيْكُمَا وَمِن بِيكَ حَوْلًا كَامِلاً فَقَدْ اعْتَذَرْ

أي ثم السلام عليكما، وبناديه بالماء، وتأوله أبو علي على حذف مضاف أي ثم اسم معنى السلام، وباسم معنى الماء وأسماهما السلام والماء.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في الضرائر حيث يرى أن قوله إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن بيك حولك كاملاً وقد اعتذر وقول الآخر:

دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الماءِ مَبْغُومِ [2]

حيث تأوله في اسم على حذف مضاف أي ثم اسم معنى السلام وباسم معنى الماء وأسماهما السلام والماء. قال أبو حيان: أي ثم السلام عليكما وبناديه بالماء، وهذا يدل على موافقة أبي علي في هذه المسألة.

238- باب العلامات التي تلحق الفعل

قال أبو حيان [3]: دلالة على تأنيث المرفوع به، وعلى تثنيته وجمعه؛ فمن ذلك التاء الساكنة تلحق وجوبًا الماضي المسند إلى المرفوع الذي تأنيثه حقيقي إذا لم يفصل بينهما، ومثناه وجمعه بالألف والتاء نحو: قامت هند، وقامت الهندان، وقامت الهندات، وقولهم: قال فلانة قيل: لغية، وقيل شاذ لا يقاس عليه، وأجازه الأخفش، والرماني، ورده المبرد، وخالف الكوفيون [4] في جمع المؤنث بالألف والتاء، فأجازوا فيه قام الهندات، واختاره أبو علي [5] .

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص3402 – 3403).

(2) البيت من البحر البسيط، وهو منسوب لذي الرمة، ديوان ذي الرمة (ص135)؛ وصدره لا يُنْعِش الطّرْفُ إلا ما يُخَونُه؛ السيوطي، الإفصاح (ص 81).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 734).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج171/2).

(5) الأشموني، شرح الأشموني (ج54/2).

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في العلامات التي تلحق الفعل وذكر معه أقوال النحاة في هذه العلامات حيث أجاز الفارسي حذف تاء التأنيث الساكنة التي تلحق بالفعل الماضي المسند إلى الاسم المؤنث الحقيقي إذا لم يفصل بينهما بفاصل وقال أبو حيان: لا يجوز حذف تاء التأنيث الساكنة التي تلحق الفعل الماضي المسند إلى الاسم المؤنث الحقيقي إذا لم يفصل بينهما بفاصل ومثناه وجمعه بالألف والتاء، نحو: قامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات وهذا يدل على أنه اعترض على قول أبو علي في هذه المسألة.

239 - اشتراط الاستفهام

قال أبو حيان [1]: وذهب بعض النحاة إلى أن الاستفهام إذا كان عن المسند إليه الفعل لا عن الفعل، فلا يجوز فيه النصب نحو: أزيد يقرضني فأسأله؟ والصحيح الجواز، وذهب أبو علي، وتبعه ابن مالك إلى أنه يشترط في الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل فيما مضى، فإن تضمن لم يجز النصب نحو قولك: لم ضربت زيدًا فيجازيك، ولم يشترطه أحد من أصحابنا، والصحيح جواز النصب.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في اشتراط الاستفهام إلا تضمن وقوع الفعل فيما معنى، حيث يرى أنه إذا تضمن الاستفهام وقوع الفعل فيما نص فإنه يجوز النصب نحو قولك: لما ضربت زيداً فيجازيك، وقال أبو حيان: والصحيح جواز النصب في ذلك.

قال ابن هشام الأنصاري [2]: الطلب إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهي أو استفهام وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقصد به الجزاء أنه يكون مجزوماً بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط. وهذا مخالف لكلام أبي علي في هذه المسألة.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 598).

(2) الأنصاري، قطر الندى ويل الصدى (ج 1/ 84).

باب في أدوات يحصل بها التعليق

240- الفصل في الشرط بين أما والجملة

قال أبو حيان [1]: وأما الفصل بالشرط كقوله تعالى: " فأما إن كان من المقربين فروح" فمذهب سيبويه [2]: أن الجواب لأما لا للشرط، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب أما عليه، ولذلك لزم مضي فعل الشرط، ومذهب الفارسي [3] في أحد قوليه: أن الجواب هو للشرط، لا (لأما)، وجواب (أما) محذوف، وقوله الآخر كمذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش [4]: أن الفاء وما بعدها جواب لأما، وللشرط معًا، والأصل: مهما يكن من شيء فإن كان من المقربين فروح، ثم أنيبت (ما) مناب (أما)، فصار: فأما إن كان من المقربين فروح، ثم قدمت أن والفعل الذي بعدها، فصار: فأما إن كان من المقربين ففروح، فالتقت فاءان، فأغنت إحداهما عن الأخرى فصار: فروح.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في الفصل في الشرط بين (أما) والجملة، حيث ذكر أبو حيان قولين للفارسي الأول :حيث يرى أن الجواب هو للشرط وليس لأما وجواب أما محذوف

في قوله ﴿ **فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ** ﴾ [5] والقول الآخر ذهب سيبويه [6] أن الجواب لأما لا للشرط وحذف جواب الشرط لدلالة جواب أما عليه وذهب الأخفش [7]أن التاء وما بعدها جواب لأما وللشرط معاً.

قال المرادي [8]: أما حرف بسيط فيه معنى الشرط في يأؤول بمعنى مهما بك من شئ لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط ولابد من بعده هي جواب له أي أن الجواب لأما لا للشرط كما ذكر سيبويه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 1894).

(2) سيبويه، الكتاب (ج3/79).

(3) الفارسي، الشعر (ج1/64).

(4) النحاس، إعراب القرآن (ج4/345).

(5) [الواقعة :87 – 88].

(6) سيبويه، الكتاب (ج 1/ 387).

(7) النحاس، إعراب القرآن (ج 4/345)؛ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج 3/235).

(8) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك (ج1/1305).

241 – الوقف على كأين

قال ابن مالك :

كَكَمْ وَكَأيِن وَكَذا وَيُنْتَصِبْ تَمْيِيز ذيْنِ أَوْ بِه صِلْ مِنْ نُصِبْ [1]

قال أبو حيان [2]: ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور، والجملة الأفصح اتصال تمييزها بها كما جاء في القرآن، وقد تلاعبت العرب بهذه الكلمة، وأفصح لغاتها كأين وتليها (كائن) وهي قراءة ابن كثير وكيىء حكاها المبرد [3] ، والأشهب العقيلي، وحكاها ابن كيسان والأعلم... فاختلفوا في الوقف عليها في اللغة المشهورة وهي: كأين، فذهب الفارسي، والسيرافي وجماعة من البصريين إلى أنه تحذف النون، وذهب ابن كيسان، وابن خروف إلى أنه بإقرار النون، والوجهان منقولان عن أبي عمرو، والكسائي، واختلفوا أيضًا في الوقف على (كائن)، وهي اللغة التي تلي الأولى في الشهرة، فوقف المبرد، وابن كيسان بالنون ، وجماعة بحذفها.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في الوقف على كأين، اختلف النحاة حول الوقف عليها حيث يرى الفارسي والسيرافي وجماعة من البصريين إن كأين تحذف النون عند الوقف وذهب ابن كيسان، وابن خروف، بإقرار النون.

باب المقصور والممدود

242 – المقصور المنون بالألف

قال ابن مالك :

ومَا اسْتَحَق قَبَل آخِرِ أَلفْ فَالمَدْ فِي نَظِيره حَتْماً عُرِفْ [4]

قال أبو حيان[5]: والمقصور المنون يوقف عليها بالألف، وفيه مذاهب:

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص104).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 793).
(3) المبرد، الكامل (ج3 /321).
(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص108).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 800).

أحدها: أن الألف بدل من التنوين، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلًا ووقفًا وهو مذهب أبي الحسن [1] ، والفراء، والمازني،[2] وأبي علي في التذكرة.

الثاني: أنها الألف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقًا وهو مروى عن أبي عمرو.

والكسائي [3] ، والكوفيين، وسيبويه، والخليل فيما قاله أبو جعفر بن الباذش [4] .

الثالث: اعتباره بالصحيح فالألف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الفعل، وذهب إليه أبو علي [5] في أحد قوليه ، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه، ومعظم النحويين.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول أبي علي في ألف المقصور المنون، وهي عنده أي الألف بدل من التنوين وصلاً ووقفاً مستحبة حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً وهناك مذهب كان حيث يرى أن الألف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقاً وهو رأي سيبويه والخليل والكسائي والكوفيين والمذهب الثالث أن الألف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الفعل وهذا قول سيبويه.

وقال المرادي[6]: المقصور المنون يوقف عليه بالألف نحو: رأيت فتى. في هذه الألف ثلاثة مذاهب ومنها: الأول: أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث واستصحب حول الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً وهو مذهب أبي الحسن والفراء.

وقال أبو حيان: وذهب إليه أبو علي في أحد قولين، وهذا يدل على أن أبي حيان موافق لرأي أبي علي في هذه المسألة.

---

(1) الفراء، معاني القرآن (ج360/1).
(2) الفيروز أبادي، شفاء العليل (ص199).
(3) الرضي، شرح الكافية الشافية (ج1983/4).
(4) الإقناع، (ج305/1).
(5) الفارسي، التكملة (ص199).
(6) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج 1470/3).

243- الوقوف على إذن

قال أبو حيان[1]: وأما النون الخفيفة بعد فتحة فلا خلاف أنه يوقف عليها بإبدالها ألفًا، وأما (إذن) فمذهب أبي علي، والجمهور أنه يبدل من نونها ألف، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون، ولغة لفزارة وناس من قيس، يقبلون الألف الموقوف عليها ياء يقولون: هذه أفعى ومررت بأفعى وهي قليلة، وبعض طيىء.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي في الوقوف على (إذن)، وهي عنده أي (إذن) عند الوقوف عليها تبدل النون ألفاً وذهب آخرون إلى أنه يوقف عليها بالنون، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

244 - المتحرك الموقوف عليه

قال أبو حيان [2]: وقال أبو علي [3] هذه الحركة لالتقاء الساكنين، وقال أيضًا: ليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضًا، ألا ترى أنها تدل على الحركة المحذوفة من الثاني فدل قوله على أن النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين، والدلالة على حركة الإعراب، وقال المبرد، والسيرافي [4]: هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة، كما راموا الحرف وأشموا للدلالة، وقال أبو البقاء العكبري: لا يريدون بالحركة المنقولة أن حركة الإعراب صيرت على ما قبل الحرف؛ إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف، إنها مثلها انتهى.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي في الوقوف على حركة النقل، وهي عنده حركة جاءت لالتقاء الساكنين وقال ليس فقط لالتقاء ساكنين وإنما جاءت الحركة لتدل على الحركة المحذوفة من الثاني أي أن النقل جمع بين التخلص من التقاء ساكنين والتخلص من التقاء ساكنين والدلالة على حركة الإعراب ويرى المبرد، والسيرافي، أن النقل جاء للدلالة على الحركة المحذوفة، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 801).

(2) المرجع السابق، ص 812.

(3) الفارسي، التكملة (ص190).

(4) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج316/4).

245 – التخفيف من المشدد بالوقف

قال ابن مالك :

تنويناً إثْر فتحٍ اجْعَلْ أَلْفَاً وَقْفَاً وَتَلْو غَيْر فَتِح احْذِفَا [1]

قال أبو حيان[2]: ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القراء إلا عن الكسائي، فإن خلف بن هشام سمعه يقف على (منه) بالتخفيف، وجزم النون في الوقف، وقال ويجوز (منه) برفع النون في الوقف.

وذهب الفارسي إلى أنه من حذف الأخير؛ لأنه المبدل في ما أملاه، وقال غيره المحذوف الأول؛ لأنه اعتل بسكونه وإدغامه، فكان أولى بالحذف، كما حذفوا في: أحس، وظل، ومس.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بقول الفارسي في التخفيف من المشدد بالوقف، حيث يرى أنه في التخفيف يحذف الأخير منه لأنه المبدل فيما أملاه وقال غيره المحذوف الأول كأنه اعتل بالسكون والإدغام فكان أولى الحذف فيه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

باب الحكاية

246– العلم إذا اتبع بتأكيد أو بدل أو عطف بيان أو بوصف

قال ابن مالك:

إحْكِ بِإي مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْه بِها فِي الوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ [3]

قال أبو حيان [4]: وذهب أبو علي [5] إلى الحكاية في الوصف والموصوف مطلقًا، أو بعطف؛ فذهب يونس [6] وجماعة إلى أن العطف مبطل للحكاية كغيره من التوابع، وذهب غيرهم إلى جواز ذلك، فإذا كانا من قبيل ما يحكى حكيت تقول لمن قال: رأيت زيدًا وعمًرا: من زيدًا

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص122).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 813).
(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص105).
(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 693).
(5) ابن عقيل، المساعد (ج261/3).
(6) المرجع السابق، ج262/3.

وعمرًا؟؛ فإن كان أحدهما من قبيل ما يحكى.

والآخر ليس كذلك بنيت على المتقدم منهما، وأتبعته الآخر في الحكاية أو إبطالها، تقول لمن قال: رأيت زيدًا، وصاحب عمرو: من صاحب عمرو وزيد ؟ بالرفع، ولمن قال: رأيت زيدًا ورجلًا: من زيدًا ورجلًا ؟ ولمن قال: رأيت رجلا وزيدًا: من رجل وزيد؟ وقيل تقول: من زيدًا ومنًا؟ إذا أخرت النكرة؛ فإن قدمتها قلت: ومن ومن زيْدًا، ولا يمنع هنا من منع في من زيدًا ، ومن أخو عمرو لأنه اختلط بما يحكى، وقيل: إن كان أحدهما مما لا يحكى؛ فإن أعدت من حكيت العلم دون الثاني، وإن لم تعد لم تحك، وقيل تجوز الحكاية.

وقال سيبويه [1]: وأما ناس فقاسوا فقالوا: تقول من أخو زيد وعمرو، ومن عمرًا وأخا زيد، فتتبع الكلام بعضه بعضًا. قال سيبويه: وهذا حسن.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في العلم إذا اتبع بتأكيد أو بدل أو عطف بيان، أو بوصف، حيث يرى أن الحكاية تكون في الوصف والموصوف مطلقًا أو بعطف وهناك من يرى أن العطف إذا اتبع بعد العلم مبطل للحكاية كغيره من التوابع ومنه يونس وذهب غيرهم إلى جواز ذلك فإذا كان من قبيل ما يحكى حكيت نقول لمن قال: رأيت زيدًا وعمرًا مَنْ زيدًا وعمراً حيث يرى أبو حيان إذا اتبع العلم بتأكيد أو بدل أو عطف أو بوصف لم يجعل مع الموصوف كشئ واحد فلا حكاية[2] ولا تجوز المحاكاة إلا بوصف مجعول مع موصوفه كشئ واحد وذلك إذا جاء ابن مضاف إلى العلم فتحكى فيه نقول من زيد بن عمرو لمن قال رأيت زيدَ بن عمرو وكذلك في الرفع والجر أي جواز المحاكاة في النصب والرفع والجر، وهذا مخالف لكلام الفارسي .

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج414/2).

(2) الرضي، شرح الكافية الشافية (ج 465/2)؛ ابن عصفور، المقرب (ج 326/2).

باب جمع التكسير

247- موافقة جمع التكسير في أصل اللفظ دون الهيئة

قال ابن مالك :

أفعلةً أفعُلٌ ثم فِعلةً ثُمتَ أفْعَال جُمُوع قِلةً [1]

قال أبو حيان [2]: قال ابن سيده [3]: التذكير والتأنيث سواء في الاستعمال والكثرة، وإن امتاز بياء النسبة نحو: رومى، وروم، وزنجي وزنج فهو اسم جنس.

قال الفارسي [4]: وقياس هذا أن يجرى فيه التذكير والتأنيث على معنى الجمع، وعلى معنى الجماعة، وليس ما قاله على إطلاقه للروم، والزنج وما أشبههما أهم عقلاء فهم كـ (رجال)، وعبيد تقول: غلبت الروم، وذل اليهود، وتقول: قامت الرجال، وهي الرجال، ولا تقول: هو الرجال إلا نادرًا، وتقول: الثمر أزهى، والرطب طاب، ولا تقول: الروم كفر، ولا اليهود ذل، كما لا تقول: الرجال قام.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في موافقة جمع التكسير في أصل اللفظ دون الهيئة، حيث إذا جاء جمع التكسير والتذكير والتأنيث فأنه يأتي على معنى الجمع وعلى معنى الجماعة وهذا مخالف لرأي النحاة منهم ابن سيده[5] يرى أن في التذكير والتأنيث سواء في الاستعمال أو الكثرة فهو اسم جنس أما الفراء؛ فيرى إذا امتازت بتاء التأنيث جاء تذكيره وتأنيثه فهو اسم جنس. وقد خالف الفارسي[6] أبو حيان حيث يرى إذ امتازت بتاء التأنيث جاء تذكيره وتأنيه نحو نخلة ونخل فهو اسم جنس، وهذا مخالف لقول الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص111).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 404).
(3) ابن سيده، المخصص (ج35/2).
(4) الفارسي، التكملة (ص360).
(5) ابن سيده، المخصص (ج 35/2).
(6) الفارسي، التكملة (ص360).

248 – الاسم المؤنث

قال ابن مالك :

عَلامَةُ التَأنِيثِ تَاءً أوْ أَلفْ وفِي أسامٍ قَدَّرُوا التّا كالكتِفْ [1]

قال أبو حيان[2]: الاسم المؤنث، إن كان ثلاثيًا مصدرًا في الأصل نحو: حرب، أو اسم جنس مذكر الأصل، نحو: ناب، لم تدخله التاء في التصغير كذا قال ابن مالك: وعد الناس ذلك من الشاذ الذي لم تدخله التاء، وهو ثلاثي مؤنث وذلك نحو: ذود، وشول، وناب للمسن من الإبل، وحرب، وفرس، وقوس، ودرع الحديد، ونخل، وعرس، وغرس، وضحى، ونعل، ونصف، وبعض العرب يذكر الحرب، والدرع، والفرس فلا يكون من هذا الفصل، وبعضهم ألحق الهاء في عرس، وقوس فقال: عريسة وقويسة.

وزعم الفارسي أن (ضُحية) تصغير «ضحى» لا تصغير ضحوة فتصغيره على القايس؛ إذ هو مذكر وغير ذلك يصغر بالتاء نحو: دويرة، ونويرة في دار، ونار، وهنيدة في هند، ومما يصغر بغير تاء «بضع وعشر وخمس وما دونها من عدد المؤنث الثلاثي تقول: بضيع، وعشير، وخميس.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي الاسم المؤنث إن كان ثلاثيًا أو اسم جنس مذكر، حيث يرى الفارسي أن (ضُحية) تضغير (ضحى) لا تصغير ضحوة، وهذا على القياس إذ كان مذكر وغيره يصغر بالتاء نحو دويرة وتويرة في دار ونار وهذا مخالف لكلام ابن مالك الذي يرى أن الاسم المؤنث عند التصغير لم تدخله التاء في التصغير.

قال الأيوبي [3]: إذا كان في الاسم تاء التأنيث فهي إما ظاهرة، وإما مقدرة، فالظاهر تثبت ولا تحذف وطريق تصغيره أن تصغر ما قبل علامة التأنيث إلا تعتدِ بها من حروف الكلمة ثم نضم إليها العلامة كما تفعل بالمركب فيقال في طليحة: والمقدرة تثبت ظاهرة كل ثلاثي نحو: شميسة إلا ما شُذَ من نحو: عريس ولا تثبت في والرباعي في فوقه فراراً من الثقل لكثرة حروف الكلمة... وأما ألف التأنيث فإذا كانت مقصورة رابعة تثبت لقولك حبيل في تصغير حبلى.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص106).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 376).

(3)الأيوبي، الكناش في فني النحو والصرف (ص360).

قال جرجي عطية [1]: إذا صغر مؤنث المعنوي وكان ثلاثيًا، تلحقه التاء في تصغيره فيقال في هند وشمس وأذن " هنيدة وشميسة وأذينة " أما إذا كان رباعيًا فلا تلحقه التاء فيقال في تصغير مريم وعجوز مريم وعجيز، وشذ تصغير ذَوْد وحرب ونعل وزع وعرس وضحى وعرب ومضعف بدون إلحاق التاء بها. وإذا كان تحليل التباس من إلحاق التاء بالمؤنث المعنوي عند تصغيره فنترك التاء فيقال في تصغير بقر، وشجر، بقير، وشجير، وقد خالف رأي أبي حيان في ذلك الذي اتفق مع رأي ابن مالك في هذه المسألة .

249 – طرد الإمالة في الفعل

قال أبو حيان[2]: التصغير، والتكسير، نحو: القطا، والقفا؛ فإنك تقول: قفى، وقفى، فظاهر مذهب سيبويه أنه يسوي في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء، فيجيز الإمالة، وفرق غيره كالفارسي، فطردوا الإمالة في الفعل نحو: غزى وجعلوها شاذة في الاسم، نحو: القطا.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في طرد الإمالة في الفعل فنجد أن الفارسي قد طرد الإمالة من الفعل نحو غزي وجعلوها شاذة في الاسم نحو (القطا) حيث يرى سيبويه[3] أن يساوي بين بنات الواو وبنات الياء فيجيز الإمالة في كل الحالات.

250– انقلاب الألف عن ياء أو واو في فعل ثلاثي

قال ابن مالك :

وَالْأَلْفُ الْمُبْدل مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمَل كَذَا الْوَاقِع مِنْه الْيَا خَلَفْ [4]

قال أبو حيان [5]: وقال الفارسي [6]: وأمالوا خاف وطاب مع المستعلي طلبًا للكسرة في خفت، وقال ابن هشام الخضراوي [7]: الأولى أن «طاب» الإمالة فيه، لأن الألف فيه منقلبة عن ياء، وفي خاف؛ لأن العين مكسورة أرادوا أن يدلوا على الياء والكسرة، انتهى.

---

(1) عطية، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان (ص118).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 531).
(3) سيبويه، الكتاب(ج 119/4).
(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو(ص125).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 531).
(6) الفارسي، التكملة (ص534).
(7) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفولئد (ج283/4).

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في انقلاب الألف عن ياء أو واو في فعل ثلاثي حيث يرى الفارسي أن الإمالة في كلمة خاف وطاب التي استخدمها بعض الحجازيين وبني وتميم وهناك من فرق بين ذوات الواو نحو خاف فلم يملْ وبين ذوات الياء نحو طاب فأمالوا حيث يرى أن سبب الإمالة طلباً للكسرة في خفت.

251- جموع الكثرة ومنها على وزن فِعْلى

قال ابن مالك :

فُعْلٌ لنَحْوِ أَحْمر وَحَمْرا وَفِعْلَةٌ جَمْعَاً بِنَقْلٍ يُدْرَى [1]

قال أبو حيان[2]: قال الأصمعي: الحجلى لغة في الحجل، قال الفارسي [3]: حجل: وهو الذكر والأنثى حجلة وقيل: الحجلة تقع على الذكر والأنثى.

فعلاء لفعيل وصفًا لمذكر عاقل بمعنى فاعل نحو: ظريف وظرفاء واستغنوا في صغير، وصبيح، وسمين بفعال عن فعلاء قالوا: صغار وصباح وسمان، أو بمعنى مفعل قالوا: سميع وسمعاء وهذا فيه نظر، أو بمعنى مفاعل جليس وجلساء، وحمل عليه خليفة وخلفاء، وهذا مذهب سيبويه [4] .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في جموع الكثرة ومنها على وزن فعْلي ،حيث قال الفارسي[5] :حجْلي جمع حَجَل وهو يطلق على الذكر والأنثى، وقد وافقه أبو حيان أن جمع حجل تقع على الذكر والأنثى، وهذا موافق لرأي الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص112).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 443).

(3) الفارسي، المسائل العضديات (ص54).

(4) سيبويه، الكتاب (ج636/3).

(5) الفارسي، المسائل العضديات (ص 54)؛ الفارسي، التكملة (ص 319).

252- جموع الكثرة ومنها على وزن فعلاء لفعيل

قال أبو حيان[1]: جعل الفارسي: خلفاء جمع خليف، وخلائف جمع خليفة، وسمع خليفة وخليف، فناسب كل منهما أن يجمع على ما يقتضيه القياس، وحكى غير سيبويه فقيرة وفقراء، ولم يقولوا: فقائر، وقالوا: سفيه، وسفهاء وسفائه، والذي يظهر أن سفهاء جمع سفيه، وسفائه جمع سفيهة.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في جموع الكثرة منها على وزن فعلاء لفعيل وصفاً لمذكر عاقل، حيث جعل الفارسي [2] خلفاء جمع خليف وخلائف جمع خليفة وهذا مخالف لرأي سيبويه حيث جمع خليفة على خلفاء حيث ناسب كل منها أن يجمع على ما يقتضيه القياس وهناك من قال فقير فقراء ولم يقولوا فقائر، ويرى أبو حيان أن سفهاء جمع سفيه وسفائه جمع سفيهة، وهذا موافق لرأي الفارسي في هذه المسألة.

253- حركات الإعراب في المثنى

قال أبو حيان [3]: وأما النون فذهب الزجاج [4] إلى أنها عوض من حركة الواحد، وابن كيسان عوض من تنوينه، وروى هذا عن الزجاج، وابن ولاد، والفارسي [5] عوض منهما، وهو اختيار ابن طاهر، وأبي موسى، وأبو الفتح [6] عوض من الحركة والتنوين، اللذين في المفرد الكائنين هما فيه، وعوض من الحركة فقط في تثنية أحمر وشبهه إذ لا تنوين فيه، وعوض من التنوين فقط في نحو: عصا وقاض؛ إذ لا حركة فيه.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في حركات الإعراب في المثنى، حيث يرى الفارسي[7] أن النون في المثنى هي جاءت عوض عن الحركة والتنوين قد وافقه في هذا الرأي

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 444).
(2) الفارسي، التكملة (448).
(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 570).
(4) الفراء، إعراب القرآن (ج7/1).
(5) الفارسي، المقتصد (ج192/1).
(6) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج449/2).
(7) الفارسي، انظر المقتصد (ج 192/1).

ابن طاهر[1]، وأبي موسى[2]، وأبو الفتح أن النون عوض عن الحركة فقط في تثنية أحمر وشبهه أولاً تنوين فيه عوض عن التنوين فقط في نحو عصا وقاضٍ، وقد خالفه الزجاجي في ذلك أن النون هي عوض من حركة الواحد وابن كيسان [3]عوض من تنوينه.

254- القول في بناء فِعلل في الأسماء

قال ابن مالك :

لاسْم مُجَرَد رُبَـــاعٍ فَعْلَلُ وَفعلَل وَفَعْلَل وَفَعَلُ

ومَعْ فِعْل فَعْلَلَ وَإنْ عَلا منع فعلل حوى فعلعِلا [4]

قال أبو حيان[5]: ولا يثبت فعلل بـ (حرمز)، وفعلل بـ (عرتن)، وفعلل بـ (عرتن) ودهنج، وفعلل: عجلط، وفعلل بـ «جندل» خلافًا لزاعمي ذلك؛ وفرع البصريون فعللاً على فعالل، والفراء والفارسي على فعليل[6]. المزيد ما فيه زيادة واحدة: فقبل الفاء لا يكون إلا في اسم فاعل ومفعول.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في بناء فعلل حيث يرى أن فعللاً جاءت على فعيل على خلاف البصريين حيث يرى أن فعللاً على مفاعل ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

255- الفروع المستقبحة فيها النطق

قال أبو حيان [7]: وفروع تستقبح وهي: كاف كجيم فرع عن الكاف الخالصة، وهي لغة في اليمن كثيرة، وفي أهل بغداد يقولون في كمل: جمل، وجيم ككاف فرع عن الجيم الخالصة يقولون في رجل: ركل، يقربونها من الكاف، وعد سيبويه [8] هذا حرفًا واحدًا،

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج 48/1).
(2) المرجع السابق، ج 48/1.
(3) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج 47/1).
(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص128).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص124).
(6) الأشموني، شرح الأشموني (ج248/4).
(7) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 13).
(8) سيبويه، الكتاب (ج432/4).

لأن النطق لا يختلف، وراعى ابن جني الأصل، فعد ذلك حرفين، وتبعه ابن عصفور، وابن مالك [1]، وجيم كشين فرع عن [الجيم الخالصة، وأكثر ذلك إذا سكنت وبعدها دال نحو: قولهم في الأجدر: الأشدر، وقالوا في اجتمعوا: اشتمعوا، وصاد كسين فرع عن] الصاد الخالصة نحو: سابر في صابر، وطاء كتاء فرع عن الطاء الخالصة نحو: تال في طال؛ وهي تسمع من عجم أهل المشرق، ظاء كثاء فرع عن الظاء الخالصة نحو: ثالم في ظالم، وباء كـ «فاء» فرع عن الباء الخالصة وهي كثيرة في لغة الفرس، وتارة يغلب لفظ الباء، وتارة يغلب لفظ الفاء، وذلك، نحو: «بلخ» و«أصبهان».

وضاد ضعيفة قال الفارسي: إذا قلت: ضرب ولم تشبع مخرجها، ولا اعتمدت عليه، ولكن تخفف وتختلس، فيضعف إطباقها، وقال ابن خروف [2]: هي المحرفة من مخرجها يمينًا أو شمالًا كما ذكر سيبويه [3] .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة الفروع المستقبحة فيها النطق حيث يرى الفارسي أن الضاد الضعيفة إذا لم تشبعها بالنطق من حيث المخرج ولا اعتمدت عليه فأنها تخفف وتختلس فيضعف إطباقها ولكن هناك رأي.خر للنحاة في هذه المسألة حيث قال ابن خروف: إنها متحرفة من مخرجها يمينًا أو شمالًا.

وقال مبرمان[4]: في لغة قوم ليس في أصل حروفهم الضاد، فأنهم يقربون الثاء من الضاد، وأيده ابن عصفور في ذلك، مثل: (في أثر ذلك)، في أضر ذلك وهناك يخالف أبو حيان رأي الفارسي ورأي مبرمان وابن عصفور [5]حيث يقول: إن الضاد الضعيفة هي التي تقترب من الثاء وليس الثاء هي التي تقترب من الضاد فنقول في اضرب زيداً: أثرب زيداً بين الضاد والثاء.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج245/4).

(2) المرجع السابق، ج245/4.

(3) سيبويه، الكتاب (ج432/4).

(4) هو محمد بن علي بن إسماعيل كان قيماً بالنحو، ت(326 هـ)؛ الحموي، معجم الأدباء (ص2574).

(5) ابن عصفور، الممتع (ج 666/2).

256- القول في الفعل المزيد الثلاثي الأصل

قال ابن مالك :

والتَاءُ فِي التَأنِيثِ وَالَضارِعهْ وَنَحْو الاسْتفْعال والمُطاوعهْ [1]

قال أبو حيان [2]: ما في أوله همزة الوصل وهو خماسي وسداسي، الخماسي يأتي على افتعل: «اقتدر»، وانفعل: «انطلق»، وافعل: احمر، وافعل ادمج وافعلى: اجأوى، وهما خطأ؛ لأن ادمج افتعل، واجأوى افعلل و«افتعل» للاتخاذ قيل ومعنى الكثرة: ادمج، وللتسبب اعتمل تسبب في العمل، وعبر بعضهم، عن هذا بالتصرف والاجتهاد، ولفعل الفاعل بنفسه: اضطرب، وللتخيير: انتخب، ولمطاوعة أفعل أنصفته فانتصف، ولموافقة تفاعل: اجتوروا بمعنى: تجاوروا، وتفعل ابتسم (بمعنى تبسم)، واستفعل ارتاح بمعنى استراح، ولموافقة المجرد: اقتدر، وقدر فيه معنى الكثرة، وللإغناء عنه: استلم (الحجر)، وللمطاوعة قليلاً: اعتم مطاوع عممته، وللخطفة: استلبه أخذه بسرعة، وأكثر بناء افتعل من المتعدي.

(انفعل)، لمطاوعة (فعل) علاجًا: انصرف، ولا يبنى إلا من ثلاثي يدل على علاج وتأثير، ولا يبنى من نحو: عرف، ولا من نحو: أحكمت الشيء، وكذا افتعل الذي بمعنى انفعل للمطاوعة، وقد يطاوع أفعل: أفحمته فانفحم، والمطاوعة حقيقة في الذي يصح منه الفعل نحو: صرفته فانصرف، ومجاز في الذي لا يصح منه الفعل نحو: قطعت الحبل فانقطع، وانفعل أصله في الثلاثي، ولا يكون إلا متعديًا خلافًا للفارسي؛ فإنه قد زعم أنه قد جاء من اللازم نحو: منهو، ومنغو، وخرج على أنه يكون مطاوع أهويته وأغويته.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في المزيد من الثلاثي الأصل، حيث ذكر انفعل إنه قد يجئ من الفعل اللازم خلافاً لما ذكره العلماء أنه لا يكون الفعل في انفعل إلا متعدياً، وهذا مخالف لكلام الفارسي الذي استدل وخرج ذلك على أن انفعل يكون لازم نحو: منهو ومنغو وقال أنه يكون مطاوع أهويته وأغويته.

---

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو _ص129).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 175).

257- القول في أفعل التي تأتي للألوان ولا يبنى من مضعف

قال ابن مالك :

واليَا كَذا والوَاو إنْ لَمْ يقَعَا كَمَا هُما فِيض يُوْيُوٍ ووعْوَعَا [1]

قال أبو حيان [2]: و «الياء» حرف الهجاء من باب بب، فقيل: باتفاق، وقيل باختلاف، فإن صح «بييت الياء» فهي من باب يي، وإلا فالظاهر أن الهمزة أصل والعين منقلبة عن ياء، فيكون من بابين، أو عن واو، فيكون من باب يوم، وباب بين أوسع، وأما «الواو» فزعموا أنه لا توجد كلمة اعتلت حروفها إلا هي، ومذهب الأخفش [3] ، أن ألفه منقلبة عن واو، ومذهب الفارسي [4] وغيره أنها منقلبة عن ياء.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة أفعل التي تأتي للألوان ولا يبني من مضعف.

حيث يرى الفارسي أن الهمزة منقلبة عن ياء ولكن هناك من خالف في ذلك فيرى الأخفش أن ألفه منقلبة عن واو ولكن أبا حيان خالف الفارسي في ذلك، ويرى أن الهمزة أصل والعين منقلبة عن ياء أو عن واو مستدلًا من بابين فالعين منقلبة عن ياء أما باب يوح فأن العين منقلبة عن واو.

258- القول في الرباعي المزيد غير حرف مد

قال ابن مالك :

وَمنهاه أربع إن جُرِدَا وإنْ يُزِدْ فِيه فَماً سِتًّا غَذا

قال أبو حيان[5]: الرباعي المزيد فوزنها: «إفعلينة»، وإصفعند، في مجيء الزائد غير حرف مد وهو النون، وقال ابن مالك، وغيره أهمل من المزيد فعويل، وقد ذكرنا [وروده في الأبنية نحو: سرويل، وفعولى إلا عدولى وقهوباة ، ووزنهما عند من نفاه فعولل كفدوكس، ونقل أبو عبيدة

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص129).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 185).
(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج598/2).
(4) المرجع السابق (ج598/2).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص189).

قهوباة وهو ثقة، وقال الفارسي [1]: لم يعرف مخرجها من حيث يسكن إليه.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في مجئ الرباعي المزيد غير حرف مد وهو النون حيث حدث خلاف حول المزيد على وزن فعويل حيث قال الفارسي لم يعرف مخرجها من حيث يسكن إليه وقد أهمل ابن مالك وغيره المزيد فعويل ونفاه سيبويه [2]، وأثبته غيره [3] ،وكان وزنه عند سيبويه الذي نفاه فعولل كفدوكس ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

259 - مجئ المزيد الرباعي باللام

قال ابن مالك:

والهَاءُ وَقْفَاً كلمةً وَلَمْ تَرَهْ واللامُ فِي الإشَارَةِ المُشْتَهِرَهْ [4]

قال أبو حيان[5]: اللام: قيل تزاد في اسم الإشارة، وليس بجيد، لأنها ليست في بنية الكلمة، وزيدت ثانية في: قلفع، وثالثة قيل في: همـلع، ورابعة في: زيدل بمعنى زيد، وهدمل بمعنى هدم، وخامسة في نحو: خفنجل، قاله ابن القطاع ، وفي " ورنتل " قاله الفارسي قال: فلو بنيت من (آءة) مثل ورنتل قلت: أونأل.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في مجئ الزائد في الرباعي المزيد وهو اللام فقال منها تزداد في الخامسة " ورنتل " قال فلو بنيت من " آءة " مثل ورنتل قلت: أونأل .

وذكر ابن القطاع [6] في زيادة اللام خامسة نحو: خفنجل وهناك من ذكر اللام الزائدة في ثانية (كلفع) وثالثه قيل في (همـلع) ورابعه في (زيدل) بمعنى زيد همدل بمعنى هدم.

---

(1) الفارسي، الممتع (ج103/1).
(2) سيبويه، الكتاب (ج4/ 263).
(3) ابن عصفور، الممتع (ج 103/1).
(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص129).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 221).
(6) ابن القطاع، انظر أبنية الأسماء والأفعال (ص 16).

قال ابن الناظم [1]: وزعم بعضهم أن واو" ورنتل " وهو زائدة على وجه الندور لأن الواو لا تكون أصلاً في ثبات الأربعة والصحيح أنها أصل زائدة مثلها في نحو: "فحجل" بمعنى "أفحج" فإن لزيادة اللام آخرها نظائر بخلاف زيادة الواو أولاً. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في قول الفارسي في هذه المسألة.

260- القول الفعل الغير الرباعي المضعف

قال ابن مالك:

وإنْ يَكُ الزَائِدُ ضَعْفٌ أَصلِ فَاجْعلْ لَه الوَزْنَ مَا لِلأَصْلِ [2]

قال أبو حيان[3]: فعلى هذا يكون هذا المضاعف ثنائيًا، وثلاثيًا، ورباعيًا، فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة، فثاني المتماثلين، وثالثهما في نحو: صمحمح، والثالث والرابع في نحو: مرمريس زوائد، فالوزن فعلعل، وفعفعيل، وتقدم مذهب الكوفيين، في أن «صمحمحا» «فعلل» أصله صمحح، وفي كتاب الإنصاف، أن وزن دمكمك، وصمحمح فعلعل. ومذهب الخليل [4] في الحرفين من المضاعف أن الأول هو الزائد وصححه ابن عصفور، ومذهب يونس، أن الثاني هو الزائد، وصححه الفارسي [5] .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في مسألة الفعل الرباعي المضعف إن كان أصله غير الأربعة حيث قال الفارسي[6]وابن عصفور[7] يؤتي أن الحرف الثاني هو الزائد، على خلاف مذهب الخليل في الحرفين من المضاعف أن الأول هو الزائد[8] وقال السيرافي: فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة فتأتي المتماثلين وثالثهما زائد نحو صمحمح والثالث والرابع في نحو مرمريس زوائد.

---

(1) ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص552).
(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص128).
(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 227).
(4) سيبويه، الكتاب (ج329/4).
(5) ابن عصفور، الممتع (ج305/1).
(6) المرجع السابق، ج 305/1.
(7) المرجع نفسه، ج 306/1.
(8) المرجع نفسه، ج329/4.

قال ابن الجوزية [1]: المراد بالزائد هنا ما جاوز ثلاثة أحرف لا مكان من حروف الزيادة فلا يختص ذلك بحروف معينة وقد سبق أنه م يكن ضعف أصل قابلته باللام فإن كان ضعف أصل بأن تكرر فاء الكلمة أو عينها أو لامها، جعلت للحرف المضاعف في الوزن ما للأصل فتزن نحو: واغدودن، وافعوعل، وغفعنل، فعنعل، ونحو: مرمريس فعفعيل بتكرار الفاء والعين ونحو: "علَّم فعَّل بتكرار العين" نحو: حلتينا فعليل بتكرار اللام ونحو: " صحيح فعلعل.

قال الثمانيني[2]: الزيادة التي تكون في موضعها تنقسم أربعة أقسام وذكر منها:

القسم الثالث: تتكرر العين واللام نحو: صمعمع وزنه فعلعل وكذلك دمكمك...

القسم الرابع: أن تتكرر فيه الفاء والعين وهذا أقل الأقسام لم يجئ إلا في حرفين قالوا: مرمريس ومرمريث وزنهما فعفعيل ولا يجوز أن تتكرر التاء وحدها كما تكررت العين وحدها واللام وحدها.

وقال: واختلف البصريون والكوفيون في وزن الخماسي المكرر، نحو: صمعمع ودمكمك فذهب البصريون إلى أن وزنه " فعلعل " بتكرر العين واللام وذهب الكوفيون إلى أن وزنه الكلمة هو (فعللَّ) بتكرير اللام ثلاث مرات.

وقال أبو حيان: وهذا مخالف لكلام الفارسي وجماعة النحويين حيث قال وصححه الفارسي، وهذا يدل على موافقة أبي حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة .

261 – القول في إبدال الواو همزة

قال ابن مالك:

كَذَاكَ ثانِي لِينينِ اكْتَنَفَا مِنْ مَفَاعَلِ كَجَمْعٍ تَيْفَا [3]

قال أبو حيان[4]: فإن عرض اتصال الواوين بحذف همزة كانت فاصلة بينهما كبناء افعوعل من وأيت فتقول: إيأوأى بنقل حركة الهمزة الأولى إلى الياء، فتزول ألف الوصل، وتعود الياء واوًا لزوال موجب قلبها فتصير: ووأى، فإن نقلت حركة الثانية إلى الواو والحالة هذه قلت: ووى، فالفارسي [5] يجيز إبدال الواو الأولى في المثالين همزة، وتبعه ابن مالك، وغير الفارسي

---

(1) ابن القيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (ج2/ 995).

(2) الثمانيني، شرح التصريف (ص ص 221 – 222).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو(ص131).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 257).

(5) الفارسي، البغداديات (ص91).

يوجبه وفي غير ما تقدم يجوز إبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة نحو: أجوه، وأعد، وأنؤر، وغؤور، وفؤوج، وقؤول، في وجوه، ووعد، وأنور، وغوور، وفوج، وقوول.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في إبدال الهمزة وجوباً من حرف لين لام أو ملحق يلي ألفاً زائدة يجيز الفارسي في كلمة " ووأى " إبدال الواو الأول في المثالين همزة وقد وافقه ابن مالك[1].

قال المرادي [2]: هذا موضع رابع يجب فيه إبدال الياء والواو همزة إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وجب إبدال ثانيهما همزة بشرط ألا يفصل من الطرف فاندرج في هذا الضابط ثلاثة صور أحدهما: أن يكونا واوين، نحو: أوَّل فنقول في جمع الأوائل بإبدال الواو الثانية همزة وهذا باتفاق.

قال الشاطبي [3]: وقد ذهب أبو الحسن إلى أن هذا الإعلال وفي ثاني اللينين مختص باكتناف الواوين كأوائل وكان يقول في جميع فيعل من القول: يتأول وفي فوعل من البيع بوابع وقال: إنما يبقى أن يطرد في الواوين فقط لأن إجماع الواوين ليس كإجماع الياءين ولا كإجماع الواو والياء.

وقد أجاز أبو حيان إبدال الواو المضمومة ضم لازم همزة نحو أجوه، وأعد، وهذا يدلل على موافقة أبي حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة.

262- القول في قلب الألف واواً

قال ابن مالك :

وَلِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يثْبتُ إلَا إذَا اُبْتِدِيَ بِه كَاسْتَثْبتُوا [4]

قال أبو حيان[5] :أم تقول: أوم، وأوم، وإوم، فإن بنيت من أددت، وأللت ونحوهما على

(1) ابن القيم الجوزية، شفاء العليل (ج 1082/3).
(2) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج 1570/3).
(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج 9 / 43).
(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ص130).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 268).

قياس قول أبي عثمان [1]«أفعل من» فقال الفارسي تقول: أيد، وأيل، وقال أبو الفتح: أود، وأول، وإلى هذا رجع الفارسي أخيرًا؛ فإن وقعت الهمزة لامًا كبنائك في مثل: جعفر، ودحرج، وبرثن، وزبرج، ودرهم من قرأ أبدلت الثانية ياء فقلت: قرأى، وقرأى مثل: سلقى، وقرىء، وقرءى، وقرأى على ما اقتضاه التصريف.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في قلب الألف واوًا إذا بنيت من أددْت وألْلْت حيث قال الفارسي[2] أيدٌ وأيلٌ وقال أبو الفتح أودٌ وأولٌ، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

263- القول في أيمن المخصوص بالقسم

قال أبو حيان[3]: وإذا وليت وهي مفتوحة وذلك في (أل) و(أيم) و(أيمن) همزة استفهام، فقال ابن الباذش: الذي يوجبه قول سيبويه في باب الهمزة، أنها تخفف بين بين.

وذكر الفارسي [4] أنها تبدل ألفًا، وقرأ باقي السبعة " **قل آلذكرين** " بالإبدال والتسهيل، وزعم أبو عمرو بن عظيمة أن إثبات ألف الوصل في ذلك خطأ، وإنما هذه المدة ألف زائدة، ليست بدلاً من همزة، وإنما زيدت للفرق بين الاستفهام والخبر انتهى، وترجح ثبوتها قبل حرف التعريف المنقول إليه حركة ما بعده فتقول: الحمر في (الأحمر)، وبه قرأ القراء في الأشهر، ومن العرب من يعتد بالعارض فيقول: لحمر، وقد تقدم الكلام على ذلك مشبعًا في باب محال البدل والقلب والنقل.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في أيمن المخصوص بالقسم أهي همزة وصل أم همزة قطع حيث ذكر الفارسي إذا وليت همزة استفهام في (أيمن) وهي مفتوحة فإنها تبدل أي الهمزة إلى ألف واستدل بذلك ﴿ **قُلْ آلذَّكَرَيْنِ** ﴾ [5] بقراءة السبعة في ذلك بالإبدال والتسهيل وقد ذكر آراء النحاة حيث زعم أبو عمرو بن عظيمة[6] أن إثبات ألف الوصل في ذلك خطأ

---

(1) ابن جني، المنصف (ج318/2).

(2) الفارسي، المسائل الحلبيات (ص130).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 547).

(4) الفارسي، التكملة (ص157).

(5) [الأنعام : 143 – 144].

(6) هو عثمان بن عظيمة أبو عمرو الأندلسي شيخ القراء بالجزيرة الخضراء، ت (بعد 700 هـ)؛ الفراء، غاية النهاية في طبقات القراء (ج507/1).

وإنما ألف زائدة وليست بدلاً من الهمزة. وقال سيبويه في باب الهمزة أنها تخفف بين بين ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

264- إذا كانت الياء بدلاً من همزة (كافتعل)

قال أبو حيان[1]: وحكى الجرمي [2]: أن العرب من يقول: ائتسر، وائتعد بالهمز، وهو غريب. فإن كانت الياء بدلًا من همزة «كافتعل» من «الأزر» فلا تبدل تاء بل تقرها على ما يقتضيه التصريف فتقول: إيتزر، وأاتز، ومؤتزر، ومؤتزر به، وأجاز البغداديون إبدالها تاء فتقول: «اتزر» ومنه عندهم «اتخذ»، وحكوا: اتمن، وتصاريفه بالتاء من الأمانة، و«اتهل» من الأهل.

وقال الفارسي: هو خطأ في الرواية: فإن صحت فإنما سمع من قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلغتهم، ولم يحكه سيبويه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة.

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قول الفارسي في مسألة إذا كانت الياء بدلاً من همزة (كافتعل) حيث أجاز البغداديون إذا كانت الياء بدلاً من همزة أن تبدل بتاء فنقول (اتزر) ومن عندهم (اتخذ) حيث يرى الفارسي أن هذه الرواية خطأ وإن صحت فإنها سمعت من قوم غير فصحاء.

باب الإلحاق

265- ما ألحقته العرب في كلامها

قال أبو حيان[3]: وما ألحقته العرب فمن كلامها، وما ألحقناه نحن فالمختار أنه لا يكون من كلامها، بل فعلنا ذلك على سبيل التمرن وهذا ظاهر من قول الخليل[4]، وذهب الفارسي إلى أنه يصير من كلام العرب، وذهب المازني[5]، على التفصيل، فما فعلته العرب كثيرًا اطرد لنا أن نفعل مثله، وما قل فلا يطرد.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 310).
(2) ابن السراج، الأصول في النحو (ج269/3).
(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 233).
(4) ابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد (ج76/4).
(5) ابن جني، المنصف (ج41/1).

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي فيما ألحقته العرب في كلامها حيث ان ما ألحقناه نحن يسير من كلام العرب وقد خالف المازني[1] في ذلك ما فعلته العرب كثيراً اطرد لنا أن نفعل مثله وما مثل لا يطرد.

ورأى أبو حيان أن ما ألحقته العرب فمن كلامها ما ألحقناه نحن فالمختار أنه لا يكون من كلامها بل فعلناه عن سبيل التمرن وهذا مخالف لكلام الفارسي.

باب محال الحذف

266- الإلحاق في كلمة وجهة عدة

قال أبو حيان [2]: فأما «وجهة»، فالظاهر من كلام سيبويه [3] أنه مصدر جاء شاذًا كالقصوى، ونسب هذا إلى المازني، وعنه، وعن المبرد [4] ، والفارسي [5] ، أنه اسم المكان المتوجه إليه، والهاء في نحو: «عدة» عوض من الواو المحذوفة فلا يجوز حذفها إلا برد الواو نحو: وعد، وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذفها لأجل الإضافة.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في باب الإلحاق في كلمة وجهة عدة حيث ذكر أنه اسم مكان متوجه إليه والهاء في (عدة) عوض عن الواو المحذوفة فلا يجوز حذفها إلا برد الواو، نحو: وعد.

قد خالفه الفراء[6] في ذلك أي أنه يجوز حذف لأجل الإضافة وأنشد وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا ولم يبدِ أبي حيان رأيه في هذه المسألة.

---

(1) ابن جني، المنصف (ج 41/1 – 46).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 240).
(3) سيبويه، الكتاب (ج337/4).
(4) المبرد، المقتضب (ج87/1).
(5) الفارسي، التكملة (ص568).
(6) الفراء، معاني الفراء (ج 254/2).

267- حذف الواو في باب الإلحاق

قال أبو حيان [1]: وزعم ابن مالك [2] أنه يحفظ ذلك في فيعل، وفيعلة نحو: سيد، وسيدة، وليس كما زعم، بل هو مقيس في ذوات الواو قولاً واحدًا ، مختلف فيه في ذوات الياء قاسه الجماعة إلا الفارسي[3]، وذلك نحو: «لين»نقل فيه «لين»، وفي محفوظي أن الأصمعي[4] حكى: أن تخفيف النوعين عن العرب، وأورد مثلاً منها قال: إلا جيدًا، فلم أسمع أحدًا من العرب يخففه.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان قول الفارسي في باب الإلحاق بحذف الواو وفي مصدر فعُل بضم العين، حيث خالف أبو حيان كلام ابن مالك عندما زعم أنه يحفظ ذلك في فيعل وفيعلة نحو سيد وسيدة حيث قال أبو حيان بل هو مقيس في ذوات الواو قولاً واحداً ومختلف في ذوات الياء قياساً إلا الفارسي لم يقيس في ذلك في ذوات الياء.

268- الاسم الصحيح المهموز

قال أبو حيان [5]: والمهموز إن كان قبل الهمزة ألف زائدة والهمزة أصل نحو: قراء أقرت فقيل: قراءان، وقل إبدالها واوًا، ولم يذكره سيبويه [6] وفي كتاب بغية الآمل خطأ النحويون الفارسي [7] في جواز قلبها واوًا قياسًا على النسب.أو مبدلة من أصل نحو: كساء، فإقرارها أولى من قلبها فتقول: كساءان وكساوان، فأما «سواء». فأشهر اللغات أن لا يثنى فتقول: هما سواء استغنوا بقولهم «سيان». وحكى أبو زيد تثنيته فتقول: هما سواءان، وقالوا: ثنايان فلم يهمزوا.أو ملحقة بأصل نحو: علباء فقلبها واوًا أولى من إقرارها فتقول: علباوان.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 245).
(2) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج2169/4).
(3) ابن عصفور، الممتع (ج499/2).
(4) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج2169/4).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 559).
(6) سيبويه، الكتاب (ج351/3).
(7) الفارسي، التكملة (ج42/2).

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في الاسم الصحيح المهموز حيث يرى أن يجوز قلب الهمزة في الاسم المهموز واواً أو مبدلة من أصل نحو كيساء فنقول: كساوان ولكن نجد رأي بعض النحاة مخالف لرأي الفارسي حيث خطأ سيبويه[1] في كتاب بغية الأمل قول الفارسي ويرى أن اقرارها أي الهمزة أولى من قلبها فنقول: كساوان وكساوان، حيث خالف أبو حيان قول الفارسي حيث يرى أن المهموز الذي قبل الهمزة ألف زائدة والهمزة أصل نحو قراء فقيل: قراءان وقل ابدالها واوًا، وهذا مخالف لرأي الفارسي في هذه المسألة.

فصل الثلاثي المحذوف أحد أصوله

269- القول في تثنية الَّلات

قال أبو حيان [2]: أما (اللات) فقالوا: لائي وقياسه لووي: لأنه من لويت، قاله الفارسي [3] في الأغفال وجمعها لواء، وقال سيبويه [4]: فعل به ما فعل (بلا) مسمى به ولا يعرف له لام معلومة، لا من جمع ولا من تصغير، ولا اشتقاق فهو اسم غير متمكن على حرفين، والنسب إليه على قول سيبويه، والخليل: لائي، ومن زعم أن أصله: لاهة ، وحذفت اللام ردها إلى النسبي فقال: لاهي.

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الفارسي في تثنية بعض الكلمات ومنها اللات حيث يرى أن اللات هي لائي وقياسه لووي لأنه من لويت وجمعها لواء. وهناك رأى سيبويه[5] في ذلك حيث قال: فعل به ما فعل (بلا) سمي به ولا يعرف له لام معلومة لا من جمع ولا من تصغير ولا اشتقاق فهو اسم غير متمكن على حرفين والنسب إليه هو لائي وهناك من زعم أن أصله لاهة وحذفت اللام فقال لا هي .

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج 3/351- 352).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 623).

(3) الفارسي، الإغفال (ص756).

(4) سيبويه، الكتاب (ج3/368).

(5) المرجع السابق، ج 3/368.

فصل تعطف العشرون والعقود بعده إلى

التسعين على النيف

270- القول في اختصاص بضع بالمعطوف والمركب

قال أبو حيان [1]: وأول النيف في المؤنث إحدى أو واحدة نحو: إحدى وعشرون جارية، أو واحدة وعشرون جارية، وألف «إحدى» عند الأكثرين للتأنيث، وقيل للإلحاق، وزال التنوين للتركيب، فإذا قلت: إحدى وعشرون تؤنث فقلت: إحدى وعشرون، والذي يلي ذلك للمذكر اثنان، وللمؤنث اثنتان. وإن لم يقصد تعيين النيف أتى ببضعة مع المذكر وببضع مع المؤنث فيقول: بضعة وعشرون رجلاً، وبضع وعشرون جارية، وقد يستعملان دون تنييف، كقوله تعالى: " في بضع سنين" ، وهو بكسر الباء قال أبو علي [2]: ولا يختص بالمعطوف والمركب بل هو عدد مبهم من ثلاث إلى تسع يجرى مفردًا ، ومع العشرة يجرى مجرى الثلاثة إلى التسعة في الإعراب والبناء تقول: هؤلاء بضعة رجال، وبضع نسوة.

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول أبي علي في اختصاص بضع بالمعطوف والمركب وهي عند أبي علي على أنها أي بضع لا تختص بالمعطوف والمركب بل هو عدد مبهم من ثلاث إلى تسع يجري مفرداً ومع العشرة يجري مجرى الثلاثة إلى التسعة في الإعراب والبناء بقول هؤلاء بضعة رجال وبضع نسوة ولكن الفراء [3]يرى أن بضع لا يذكر مع العشرة إلى العشرين إلى التسعين ولا يذكر مع المفرد ولا مع المائة ولا مع الألف أما مبرمان يرى أن البضع ما بين العقدين بين واحد إلى عشرة ومن أحد عشر إلى عشرين.

وقال أبو حيان [4]: أتى ببضعة مع المذكر وببضع مع المؤنث فيقول بضعة وعشرون رجلاً وبضع وعشرون جارية وقد يستعملان دون تنييف كقوله تعالى: ﴿ **فِي بِضْعِ سِنِينَ** ﴾ [5]، وهذا يدل على مخالفة أبي حيان لقول أبي علي في هذه المسألة.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص 757).

(2) ابن سيده، المخصص (ج111/17).

(3) الفراء، معاني الفراء (ج 46/2)؛ الرضي، شرح الكافية الشافية (ج 1673/3).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص756).

(5) [الروم: 4].

الفصل الثانـي
موقف أبي حيان من أبي علي الفارسي

المبحث الأول:

موافقات أبي حيان لأبي علي الفارسي :

1- وافق أبو حيان على رأي أبي علي الفارسي في مسألة إعراب الأسماء الستة، حيث ذكر قول الفارسي في هذه المسألة ومعه قول سيبويه[1]: أما الأسماء الستة كلها معربة بالحركات المقدرة بالحروف، حيث قال أبو حيان: وهو الصحيح، وقد خالف قول الكسائي والفاء إلى أنه أنها معربة بالحروف والحركات معاً [2].

2 – وافق أبو حيان على رأي أبي علي الفارسي في أل التي بمعنى التي، حيث ذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى أنها اسم، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف كأل [3]، وقد وافق أبو حيان أبي علي في هذه المسألة عندما قال أن أل التي بمعنى الذي أو التي [4] أنها اسم.

3 – وافق أبو حيان على رأي أبي علي الفارسي في استعمال ماذا، حيث يرى الفارسي [5] أن ماذا تستعمل اسماً موصولاً، ويرى أنها تكون نكرة موصوفة وأنكر أن تكون ماذا في البيت بمعنى الذي، وكانت موافقته بالسكوت، إذ لا يعقب ولا يرجح رأياً على آخر.

4- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الخبر إذا كان ظرفًا أو جار ومجرور أنه ليس من قبيل مفرد، ولا من قبيل جملة، وأورد معه أقوال النحاة في هذه المسألة؛ أي أنه من قبيل الجمل والعامل فيها كان أو استقر وبه قال الجمهور البصريون [6] وكانت موافقته بالسكوت ولم يبدِ رأيه في هذه المسألة.

5 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز تقديم خبر ليس على اسمها نحو: ليست قائماً زيدٌ ولم يختلف النحاة في ذلك وحكى صاحب الإرشاد ان منع تقديم خبرها على اسمها [7] .

---

(1) الفارسي، التكملة (ص49).

(2) المبرد، المقتضب (ج155/2).

(3) ابن السراج ، أصول (ج 223/2). العكبري، اللباب (ج2 /127).

(4) الفارسي، الحجة (ص213)؛ الفارسي، المسائل البصريات (ص219).

(5) الفارسي، المسائل المنثورة (ج219/2).

(6) السيوطي، الهمع (ج1/ 98).

(7) الصبان، شرح الأشموني وحاشية الصبان (ج 232/1).

6 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة حكم الخبر إذا كان فعلًا أو اسمًا، حيث أجاز الفارسي أن يجعل محله الفعل إذا كان فعلًا أو اسمًا ، ويتوسط مع الخبر بين كان واسمها متقدماً المعمول على الخبر العامل نحو: كان طعامك آكلًا زيدًا أما مذهب سيبويه [1] فهو المنع، ولم يبدِ أبو حيان رأيه وكانت موافقته بالسكوت .

7 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة زيادة كان دون أخواتها، حيث ذكر أنها زيدت وحدها ولا إضمار فيها [2] قال أبو حيان [3]: هو الأولى لأن زيادة المفرد أقرب من زيادة الجملة.

8 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة رفع الاسم بعد بل، حيث علل الرفع بأن تكون لكن مثل[4] بل، وعلل سيبويه الرفع بنقض النفي، وكانت موافقة أبو حيان لأبي علي بالسكوت.

9 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة أفعال المقاربة في عسى واخلولق وأوشك، حيث يرى أن عسى واخلولق [5] وأوشك تسند إلى أن والفعل فيكون في موضع النصب أما الرأي الآخر ليس إلا بالفعل بعدها وكانت موافقة أبي حيان بالسكوت.

10 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في كسر إن بعد القول في قوله: إني أحمد الله، فأجاز الفارسي [6] كسر إن والسبب أنها معمولة للقول محكية به وقد رد عليه أبو الوليد الوقشي [7]بالقول لقد تغير معنى الكلام والكلام تام دون هذا التقدير، حيث كانت موافقة أبو حيان لأبي علي بالسكوت، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

11 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في اللام المهملة، حيث يرى الفارسي أنها مجتلبة للفرق وليست لام الابتداء [8] وذكر معه أقوال النحاة حيث قال سيبويه [9]:

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج127/3).
(2) ابن عصفور، شرح الجمل (ج409/1).
(3) الأندلسي، منهج السالك (ج206/1).
(4) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص110).
(5) الفارسي، المسائل المنثورة (ص242).
(6) الأندلسي، التذييل والتكميل (ج80/5).
(7) المرادي، شرح التسهيل(ج 431/1).
(8) الفارسي، المسائل البغداديات (ص185).
(9) سيبويه، الكتاب (ج233/4).

إنها لام الابتداء ولزمت للفرق وهذا مخالف لكلام أبي علي، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

12 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في جواز إقامة الأول في باب أعطى وكسا، كما يرى الفارسي [1] أنه لا يجوز إقامة النكرة بوجود المعرفة،

حيث يرى أبو حيان [2] أنه لا يجوز إقامة الثاني في باب أعطى وكسا إن كان نكرة مع وجود معرفة، وهذا يدل على موافقة أبو حيان للفارسي في هذه المسألة.

13– وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في أنه لا يجوز إقامة الثاني في باب ظن ولا الثاني ولا الثالث في باب أعلم ومنهم من أجاز ذلك إذا كان جملة [3] ولا يكون الثاني بإنفراده جملة في باب أعلم.

14 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز العطف على الجملة الصغرى إن لم يكن فيها ضمير يعود على المبتدأ، نحو: هندٌ ضربتها وعمراً أكرمته حيث ذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة، ومنها قول الأخفش والزيادي أنه لا يجوز العطف لأن المعطوف على الخبر خبر وما ذهب إليه الجمهور إن كان العطف بالفاء أجازت المسألة، وإن كانت بغير ذلك من حروف العطف لم يجز ذلك [4].

15 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في الناصب للاسم بعد إلا والفعل أو معنى الفعل المتقدم في الجملة بواسطة إلا وقال أبو حيان [5]: والصحيح ما ذهب إليه الفارسي [6] ، وهذا دليل على موافقته لأبي علي في هذه المسألة.

16– وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في وجوب النصب على المفعول معه إذا لم يجز العطف، ذكر معه أقوال النحاة وهي موافقة لرأي الفارسي إلى أنه لا يجوز

---

(1) الأندلسي، التذييل والتكميل (ج250/6).
(2) الأندلسي، منهج السالك (ج55/2).
(3) الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 252/6).
(4) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ص620).
(5) الأندلسي، منهج السالك (ج206/2).
(6) ابن عصفور، شرح الجمل (ج253/2).

شئ من ذلك إلا مع صلاحية العطف [1] ، مثلاً: يجوز حبست والسارية لتعذر العطف، وكانت موافقة أبو حيان بالسكوت.

17 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة أنواع الظرف المبهم في قول العرب هما خطان جنابتي حيث قال الفارسي [2]: أنا جنابتي أنفها من الظروف المختصة بحكم ذلك أن يحفظ ولا يقاس عليه [3] وهذا يدل على موافقته.

18 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة أن غير إذا استثني بها كان نصبها على الاستثناء لا على الحال [4]، وذكر معه أقوال النحاة، أما الفراء [5] فقد أجاز النصب على الوجهين[6]، حيث قال أبو حيان :[7] والصحيح الأول أي رأي أبي علي الفارسي، وهذا يدل على موافقته.

19– وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة أن تكون ما في لاسيما لا موضع لها من الإعراب وتكون حرفًا كافًا لسي عن الإضافة إلى ما بعدها [8]، وهناك رأي آخر هو أن ما تكون في موضع خفض بالإضافة نكرة تامة ، وقد وافق أبو حيان الفارسي في السكوت والتأييد.

20 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة بله، حيث ذهب الفارسي [9] إلى أنها مصدر لم ينطق له بفعل وهو مضاف لما بعده لقوله تعالى: ﴿ **فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾ [10] وهي إضافة من النصب[11] وذهب الأخفش [12] إلى أنها حرف جر حيث وافق أبو حيان الفارسي بالسكوت.

---

(1) الفراء، معاني القرآن (ج473/1).
(2) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج644/1).
(3) المرجع السابق، ج 644/1.
(4) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (ج62/2)..
(5) الفراء، معاني القرآن (ج283/1).
(6) المرجع السابق، ج 283/1.
(7) الأندلسي، منهج السالك (ج241/2).
(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 319/2).
(9) السيوطي، همع الهوامع (ج236/1).
(10) [محمد: 4].
(11) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج 332/2)؛ السيوطي، همع الهوامع (ج236/1).
(12) المرجع السابق، ص332.

21 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في بله حيث قال: إنها ليست من أدوات الاستثناء حيث وافق أبو حيان كلام الفارسي [1] أنها ليست من أدوات الاستثناء بدليل أن ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها، ومن حيث دخول حرف العطف عليها ولم يتقدمها استثناء [2].

22– وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الجمل التي ليس لها موضع من الإعراب، حيث ذكر قول الفارسي في لما حيث قال [3]: إنها اسم ظرف والجملة عنده تكون في موضع جر بإضافة الظرف بمعنى حين.

أما مذهب سيبويه [4] فأنه يذهب إلى إنها حرف، ولم يبدِ رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقة أبي حيان بالسكوت .

23 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة (مثله) من المقادير، حيث خالف سيبويه[5] في هذه المسألة الذي عد مثله من المقادير، وقد وافق أبو حيان كلام الفارسي[6] في هذه المسألة معللاً ذلك: إنما نريد بالمقدار ما صح إضافة المقدار إليه لفظاً أو قيمة ومثل لا يصح فيها ذلك.

24 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة إعراب الأسماء الستة، حيث ذكر أبو حيان [7] في قول الفارسي [8] في هذه المسألة، ومعه قول سيبويه [9] أن الأسماء الستة كلها معربة بالحركات المقدرة في الحروف، وقد خالف قول الكسائي والفراء [10] في أنها معربة بالحركات والحروف معاً وخالف الجرمي في أنها معربة في التغيير والانقلاب وخالف غيره من النحاة وقد وافق أبو حيان كلام الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ج268/2).
(2) السيوطي، همع الهوامع (ج 235/1).
(3) الفارسي، كتاب الشعر (ج70/1).
(4) سيبويه، الكتاب (ج114/2).
(5) المرجع السابق، ج172/2.
(6) ابن عصفور، شرح المقرب (ص770).
(7) الأندلسي، منهج السالك (ج22/1).
(8) الفارسي، المسائل البغداديات (ص539).
(9) سيبويه الكتاب (ج262/3).
(10) الكسائي، طبقات القراء (ج371/2).

25 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في إعراب الأفعال الخمسة وهو أن الأفعال الخمسة لا تعرب بالحروف، لأن الحروف دليل الإعراب فيها ويتفق قول الفارسي مع قول الأخفش وذكر قول الأخفش [1] أقوال النحاة في إعراب الأفعال الخمسة فقال أبو حيان [2]: فأما مذهب الجمهور في إعراب الأفعال الخمسة هو إعراب الأفعال الخمسة في حالة الرفع بثبوت النون وفي حالة النصب والجزم بحذف النون أما أبو السهيلي كان يذهب إلى أن إعراب الأفعال الخمسة بحركات مقدرة في لاماتها منع من ظهورها اشتغال اللامات بالحركات، التي استدعتها الضمائر، وذلك في حالة الرفع والنصب وتحذف ذلك الحركات المقدرة في حالة الجزم.

وقال أبو حيان: حرف الإعراب عندنا هو لام الفعل، بمعنى أنه كان ينبغي أن يكون علامة الإعراب فيه كما كان قبل أن تتصل به هذه الضمائر، وهذا يدل على اعتراض أبي حيان على قول الفارسي في اعتبار الأحرف دليل إعراب وليست إعراب والمشهور في إعراب الأفعال الخمسة أن ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون.

26 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة تقديم خبر ليس على اسمها نحو: ليس قائماً زيدٌ، وهذا موافق لكلام الفارسي حيث قال [3]: لم يختلف النحاة في جواز تقديم خبرها على اسمها وحكى صاحب الإرشاد أن من النحويين من منع تقديم خبرها على اسمها فكما لا يجوز: ما قائماً زيدٌ فلا يجوز ليس قائماً زيد.

27 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة حكم الخبر إذا كان فعلاً أو اسماً، حيث أجاز الفارسي [4] وابن السراج [5] أن يحل محله الفعل إذا كان فعلاً أو اسماً أو يتوسط مع الخبر بين كان واسمها متقدماً المعمول على الخبر العامل فيه نحو كان طعامك آكلاً زيدٌ فذهب سيبويه [6] إلى المنع.

---

(1) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج73/1).
(2) الأندلسي، منهج السالك (ج46/1).
(3) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص101).
(4) المرجع السابق، ص106.
(5) ابن السراج، الأصول (ج86/1).
(6) سيبويه، الكتاب (ج45/1).

28 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة المفرد إذا كان مثنى أو جمعاً مذكر سالم حيث أجاز الفارسي [1] في جمع المؤنث السالم ان يفتح فيقول: لا مسلماتَ لك، وقد خالفه الأكثرين في هذه المسألة حيث أنه مبني على الكسر.

29 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة بناء التعجب من الفعل المزيد، فأما أبو حيان ذكر قول الفارسي [2] في التعجب من الفعل المزيد الذي على وزن أفعل وعنده أنه لا يجوز أن يبنى منه أفَعلَ ولا أفعلْ على الإطلاق، ومذهب آخر سيبويه [3] هو أن التفضيل من أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز وبين أن لا تكون للنقل فيجوز، وقول آخر للأخفش [4] أنه يجيز للتعجب من كل فعل مزيد لأن أصله ثلاثي، ولم يبد رأيه في أقوال الفارسي في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

30 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو مجرور فأما أبو حيان ذكر الفارسي [5] في مسألة الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو مجرور أنه الجواز وذكر معه أقوال النحاة، م قال أبو حيان [6]: وقد ثبت الفصل بينهما بذلك في لسان العرب نثرها ونظمها فمن النثر، وهذا يدل على أن أبا حيان قد وافق الفارسي في هذه المسألة وهو جواز الفصل من فعل التعجب ومعموله بظرف.

31 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة زيادة كان بين لام التعجب وفعل التعجب، فأما أبو حيان ذكر قول الفارسي [7] ، حيث قال عنها أنها زائدة لا اسم لها ولا خبر.وذكر معه أقوال اخرى منها قول السيرافي [8]: إنها إذا كان التامة واسمها ضمير المصدر أي كان هو أي الكون.ومذهب آخر أنها كان الناقصة واسمها ضمير يعود على

---

(1) الفارسي، المسائل العضديات (ص324).
(2) الفارسي، المقتصد في شرح الإيضاح (ج399/1).
(3) سيبويه، الكتاب (ج72/1).
(4) ابن عصفور، شرح الجمل (ج580/1).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج42/3).
(6) الأندلسي، منهج السالك (ج36/4).
(7) ابن عصفور، شرح الجمل الكبير (ج588/1).
(8) المرجع السابق (ج588/1).

ما وخبرها فعل التعجب، وقال أبو حيان [1]: م وهذا دليل على موافقة أبو حيان للفارسي في هذه المسألة.

32 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي [2] في مسألة همزة (بئس) فخففت الهمزة بحيث جعلت بين الهمزة والباء ثم سكنت بعد التسهيل وأخلصت إلى ياء على حد قوام في يومئذٍ ويوميذٍ حيث لم يبد أبو حيان رأيه في هذه المسألة ، وكانت موافقته بالسكوت.

33 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة (أل)، حيث ذكر قول الفارسي [3] بأن (أل) جنسية وهي جنسية حقيقية فإذا قلت نعم الرجل زيدٌ فالرجل عام والجنس كله هو الممدوح وزيد مندرج تحت الجنس إذ هو فرد من أفراده وهناك من ذهب أنه جنسية مجازية جعلت زيداً هو جميع الجنس على سبيل المبالغة ولم تقصد غير مدح زيدٍ بذلك أي كأنك قلت نعم زيدٌ الذي هو جنس الرجال والناظم لم يتعرض لأل هذه، وهذا موافق لكلام الفارسي .

34 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة المرفوع بنعم وبئس وتوكيده لفظياً ومعنوياً، حيث يرى أبو علي [4] أنه لا يجوز وصف فاعل نعم وبئس وأجازه قوم والدليل على جوازه، وفيه نصب فاعل نعم وأجازه قوم وخرجه آخرون على البدل.انفرد أبو حيان بقول الفارسي في حالة الجمع من فاعل نعم والتمييز حيث ذكر الفارسي والمبرد [5] بجواز الجمع فيهما وذهب سيبويه [6] أنه لا يجوز الجمع بينهما، فلا يجوز: نعم الرجل رجلاً زيدٌ، وهناك من قال :إذا أفاد التمييز معنى لا يفيده الفاعل جاز الجمع التمييز أفاد ما لم يفده الفاعل، وهذا يدل على موافقة أبي علي للفارسي في هذه المسألة.

35 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الجمع من فاعل والتمييز إذا كان الفاعل مضمر، حيث يرى أبو علي [7] أنه لا يجتمعان إذا كان الفاعل مضمراً، وهناك من ذهب إلى أنه لا يجوز جمع الفاعل والتمييز، إذا كان معنى لا يفيده الفاعل.

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ج40/4).
(2) ابن عصفور، شرح المقرب (ج335/1).
(3) المرجع السابق (ج399/1).
(4) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص272).
(5) المبرد، المقتضب (ج150/2).
(6) سيبويه، الكتاب (ج177/2).
(7) ابن عصفور، شرح الجمل (ص344).

36 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة ما إذا وليها فعل وهي عنده في موضع فاعل نعم وبئس وهناك من خالف هذا القول إنها تمييز وهو مذهب البصريين [1]، ولم يبدِ رأيه في قول الفارسي في هذه المسألة، وكانت موافقة أبي حيان بالسكوت.

37 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة تركيب " حبذا " وحبذا عند أبي علي أنه لا تركيب في حبذا وأن الفاعل " ذا " وأنه أفرد اسم الإشارة مذكر وإن كان المخصوص مذكراً أو منشأ مفرداً أو مثنى أو جمعاً وهذا موافق لكلام ابن مالك في هذه المسألة، وقد وافقه التحليل وسيبويه [2] في أن حبذا في منزلة كلمة واحدة، ولم يبد أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

38 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الاسم المنصوب بعد حبذا وهو عنده منصوب على الحال سواء كان ذلك الاسم جامداً أو مشتقاً وذكر معه أقوال النحاة في ذلك فقال أبو حيان :[3] وأجاز بعض الكوفيين وبعض البصريين أعني نصبه عن التمييز [4]، وفصل بعضهم فزعم أنهم حال إن كان مشتقاً وتمييزاً إن كان جامداً وصحح بعض أصحابنا أنه منصوب على التمييز مطلقاً واستدل بجواز دخول من عليه فنقول في حبذا راكباً زيد حبذا من راكب زيد ولم يبدِ رأيه في قول الفارسي في هذه المسألة ، وكانت موافقته بالسكوت.

39 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الخلاف حول أل، حيث يرى الفارسي أنها موصولة. ويرى الأخفش[5] أنها حرف تعريف وليست موصولة، ومذهب الجمهور أنها معرفة موصولة والراجح أنها موصولة، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة ، وكانت موافقته بالسكوت.

40 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة (ما)، حيث يرى أنها تقع على ما لا يعقل مع من يعقل، ولصفات من يعقل، وذكر آراء النحاة في هذه المسألة، حيث يرى ابن مالك [6] أنها في الغالب ما لا يعقل، وزعم السهيلي أنها لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج12/3).
(2) سيبويه، الكتاب (ج180/2).
(3) الأندلسي، منهج السالك (ج108/4).
(4) ابن عصفور، شرح الجمل (ج613/1).
(5) السيوطي، الهمع (ج89/1).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج217/1).

وهي قرينة التعظيم والإبهام، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت .

41 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة أنه يجوز أن تفرد من مع نعم واستدل بقوله: ونعم من هو في سر وإعلان، أي: ونعم شخصاً، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

42 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة إذا كان الموصول ذا (أل)، حيث يرى انه لا يجوز دخول الفاء إذا كانت الصلة مصدرة بأداة الشرط نحو: الذي إن يأتيني أكرمه مكرم وذكر معه أقوال النحاة منهم سيبويه [1] أنه لا يجوز دخول الفاء وذهب المبرد [2] إلى جواز ذلك في، حيث وافق أبو حيان كلام الفارسي في هذه المسألة.

43 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة ليس التي من أخوات كان فهي عنده أي كان وأخواتها أفعال لا ليس فإنها حرف وقول الجمهور على أنها فعل ووزنها فعل بكسر العين، أما أبو حيان [3] ، فيرى أنها كلها أفعال إلا ليس، وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

44 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة تقديم خبر ليس عليها، حيث ذكر رأيين لأبي علي الجواز وعدم الجواز وأما سيبويه [4] فقد أجاز تقديم خبر ليس عليها وكذلك المنع في ذلك، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت .

45 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة أن ما عوض عن كان في العمل، حيث يرى أن ما كانت عوضاً عن كان لذلك نابت مناب كان في العمل في قوله أما أنت منطلقاً انطلقتُ معك وذكر معه قول المبرد [5] أن (ما) ليست عوضاً عن كان لذلك يجوز الجمع فيهما ومن الفعل بقول: أما كنت منطلقاً انطلقتُ معك ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج317/1).

(2) المبرد، المقتضب (ج 225/3).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1146).

(4) سيبويه، الكتاب(ج 582/1).

(5) المبرد، شرح الكافية (ص134).

46 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة دخول أن على خبر عسى، حيث أجاز حذف أن من خبرها وهو ظاهر قول سيبويه، قال سيبويه [1]: من العرب من يقول: (عسى يفعل) وقال جمهور البصريين أن حذف (أنْ) من خبرها لا يكون إلا في الضرورة ولم يبدِ أبو حيان في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

47 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة إسناد عسى إلى ضمير، حيث يرى أنه إذا أسندت عسى إلى ضمير مرفوع والمتكلم أو حاضر أو نون فالغالب فتح السين في عسيتم فإذا أسند إلى الظاهر فالقياس كما في عسيتم أن يقال عسى زيد فإن قيل فهو القياس ولم لم يقيل القياس فيؤخذ باللغتين تستعمل إحداهما في موضع الأخرى، فقال أبو حيان: [2] أنه جاز فتح السين وكسرها والفتح أشهر وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

48 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة فيما يقوم مقام الفاعل أشياء متفق عليها، حيث منع الفارسي أن يبنى الفعل المتصرف للمفعول وذكر معه سيبويه [3] والسيرافي، والكسائي وهشام، إلى جواز بناء للمفعول وقال أبو حيان [4]: وهو الذي تختاره وهو رأي الفارسي وهذا يدل على موافقته للفارسي في هذه المسألة.

49 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة معانِ كأن، حيث يرى أن (كأن) لا تفارق التشبيه وخرج ذلك على أن الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كأن في قوله كأنك بالشتاء مقبل وقال غيره على حذف مضاف أي كأن زمانك مقبل بالشتاء، وقول الحسن [5] على أن الباء ظرفية وخبر كأن هو قوله: لم تكن في عبارة كأنك بالدنيا لم تكن وخرج ابن عصفور على إلغاء (كأن) لما لحقتها كاف الخطاب وما بعدها مبتدأ.

50 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة إذا لم تأول إنَّ بالمصدر حيث يرى جواز الكسر في قوله: إني أحمد الله هو معمول لقولي المذكور أولاً والخبر محذوف ورأى الجمهور أنه خبر عن أول قولي وتكون الجملة مقولة وهو المتفهم لكلام سيبويه [6]

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج 369/1).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1232).
(3) سيبويه، الكتاب (ج 232/1).
(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1335).
(5) المرادي، الجنى الداني (ص 573).
(6) سيبويه، الكتاب (ج377/1).

ورأى آخر أنه أوَّل مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

51 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة حركة اسم لا المقرر في المضاف المطول؛ أي المشبه بالمضاف سمي ممطولاً أو ممدوداً، حيث يرى أنها فتحة إعراب وأيده الأخفش [1] والمازني، والمبرد [2]، والزجاج، والفارسي [3] إلى أنها فتحة إعراب، وهناك رأى آخر مخالف له حيث ذهب أكثر البصريين إلى أنها حركة بناء معللين ذلك أن (لا) عاملة في الاسم وإن كان مبنياً فهو في موضع نصب وذهب قوم إلى أنها لم تعمل فيه شيئاً بل هو وحده في موضع رفع وبناؤه لأنه تضمن معنى (من لا) لتركبه مع (لا) الأصل (لا من رجل)، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

52 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة دخول الباء على خبر لا، حيث أجاز الدخول الباء على الخبر في (لا) وذكر معه قول بعضهم فهي عندهم لا يجوز دخول الباء على خبر لا: لا رجل بأفضل منك ويتأول لا خير بخير بعده النار، حيث إن الباء ظرفية في موضع الخبر وبعده النار صفة للاسم، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

53 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة بناء الفعل المتعدي إلى أكثر من واحد للمفعول، حيث لا يجزْ الفارسي [4] نيابة ثاني المفعولين في أعطى لم يحصل لبس وهو نكرة مع وجود الأول معرفة أي ورأى الجمهور جواز إقامته إذا لم يلبس فنقول أعطى درهم زيداً وذهب الكوفيون أنه إذا كان الثاني نكرة قبح إقامته إقامة مقام الفاعل، نحو: أعطى درهم زيدًا وإن كان معرفتين فإن كان في الحسن سواء فإن شئت أقمت الأول وإن شئت أقمت الثاني وعند البصريين إقامة الأول أحسن، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

---

(1) الأخفش، معاني القرآن، (ج1/ 225).

(2) المبرد، المقتضب، (360/4).

(3) الفارسي، المسائل العسكرية (ص244).

(4) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص 72).

54 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الفارسي في فعل (سمع) إن دخلت على غير مسموع حيث يرى أنها تتعدى إلى مفعولين وذكر معه أقوال النحاة حيث ذهب الجمهور أنها تتعدى إلى واحد ويكون ما بعده حالاً نحو سمعت زيداً يتكلم، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

55 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة أن الجملة الاستفهامية الواقعة بعد أفعال القلوب أنها في موضع المفعول الثاني على تضمين الفعل معنى ما يتعدى إلى اثنين وقد ذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

56 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة المقتضى إن كان سبباً مرفوعاً، حيث يرى في قوله: (وعزة ممطول معنى غريمها) أنه يكون في هذا المقتضى تنازع أي (إعمال)، وقال أبو حيان وقلنا [1]: لم يمنع مانع إلى أخرى، وهذا يدل على موافقة أبي حيان لكلام الفارسي في هذه المسألة.

57 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة إعمال الأول دون الثاني، حيث ذهب إلى إضمار معمول الثاني وذكر معه أقوال النحاة، حيث ذهب السيرافي [2] جواز حذف المعمول الثاني جوازاً مطرداً، وذهب سيبويه [3] تطابق الضمير في إعمال الأول وفي إعمال الثاني إذا كان طالب مرفوع، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

58 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة إعمال الفعلين في الاسمين الظاهرين حيث يرى أنه يستقبح رفع قومك على أنه فاعل والواو علامة جمع في قوله: ضربتُ وضربوني قومك والواو يكون بدلاً من المضمر حيث أجاز سيبويه [4] رفع قومك على أنه فاعل، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة وكانت موافقته بالسكوت.

59 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة شرط المفعول له أن يكون مصدراً، حيث أجاز نصبه منهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف الجر

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص2140).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج 455/1).

(3) سيبويه، الكتاب (ج 1/ 78 – 79).

(4) المرجع السابق (ج1 / 40).

نحو: ضربت زيداً تأديباً أو مقدرة نحو أحدباً على قومك، أي أجئت حدباً على قومك ويرى سيبويه [1] نصبه مع تغاير الفاعل وذهب الكوفيون أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط الحرف، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة وكانت موافقته بالسكوت .

60 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة ذكر أنواع ظرف المكان، حيث يرى أن المقدار نوع من أنواع ظرف المكان، نحو: ميل، وفرسخ، وبريد، وغلوة الفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ وقد خالفه بعض النحاة منهم من قال: إن المقدار داخل تحت حد المبهم وقال الأستاذ أبو علي: ليس داخلاً الحد المبهم وذهب سيبويه [2] أن قد يتعدى المقدار في الأمكنة كما يتعدى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة وذلك قولك ذهبت فرسخين وسرت ميلين كما يقول ذهبت الشهرين وسرت الميلين، وهذا يدل على موافقته لكلام أبي حيان والفارسي في هذه المسألة، وقال أبو حيان: والصحيح أنه شبه بالمبهم وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

61 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة استعمال كلمة خلف وأمام في ظرف المكان، حيث يرى أن استعمال خلف وأمام ظرفين أفضل من استعمالهما اسمين وقد خالفه بعض النحاة منهم المتوسط حيث استخدم كلمة خلف وأمام أسماء فلا تجوز نحو: خلفك يحدب ويجوز في نحو: زيد خلفك وقال أبو حيان سبب التجوز إما على جعل زيد مجازاً وإما على إضمار أي مكان زيد خلفك، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة ، وكانت موافقته بالسكوت.

62– وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة العامل الذي ينصب المفعول معه، حيث يرى أن العامل في قوله: هذا ردائي مطوياً وسربالاً هو هذا، وذكر آراء النحاة في هذه المسألة حيث يرى سيبويه [3] أن العامل هو قوله هو مطوياً وذهب الزجاج [4] أنه منصوب ومضمر بعد الواو فإذا قلت: ما صنعت وأباك التقدير عنده ولا بست أباك وذهب الأخفش [5] وبعض الكوفيين إلى أنه انتصب انتصاب الظرف وذهب الجرجاوي

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج389/1)

(2) المرجع السابق، ج 36/2.

(3) المرجع نفسه، ج34/1.

(4) المرادي، الجنى الداني (ص155).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج 220/1).

إلى أنه ينتصب بالواو نفسها وأصل هذه الواو العطف وذكر أبو حيان رأي آخر للفارسي [2] وهو رأي الجرجاوي ينتصب بالواو نفسها، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت .

63- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة أصل الخلاف هل يقاس في المفعول معه في قولهم: استوى الماء والخشبة ؟ أو لا يقاس ويقتصر على ما سمع، حيث يرى عدم القياس إلا فيما صلح فيه العطف فلا يجوز جلست والسارية ولا جلست وطلوع الشمس. وذكر معه أقوال النحاة حيث يرى بعضهم أنه تقاس في كل مكان وأجاز فيه العطف حقيقة أو مجازاً وقال البعض يقاس في المجاز وفي سماع في العطف الحقيقي ولم يبدِ رأيه في هذه المسألة ، وكانت موافقته بالسكوت.

64- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز نصب الضمير السببي بشرط إن نصب على الظرف أو المفعول به وإذا نصب على المفعول له أو المصدر أو الخبر أو المفعول معه لم يجزْ أن تنصب السابق على المفعول به نحو: زيداً قمت إجلالاً له وذكر معه قول سيبويه والأخفش: أنه يجوز نصب الاسم السابق إن كان الضمير السببي قد ينتصبان من غير الوجه الذي انتصب المشغول عنه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة وكانت موافقته بالسكوت.

65- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة منع أن يستثنى بأداة دون عطف شيئين حيث صحح ذلك: ما أخذ شيئاً إلا زيد درهم وما ضرب القدم أحد إلا بعضهم بعضاً وهناك من أجاز أن يستثنى بأداة دون عطف شيئان نحو ما أخذ أحد إلا زيداً درهماً، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة ، وكانت موافقته بالسكوت.

66- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في حكم نصب غير على الاستثناء، حيث يرى أنها تنصب على الحال وفيها معنى الاستثناء وذهب السيرافي [3] أنها منصوبة بالفعل السابق وقيل: فالناصب جاء فضلة بعد تمام الكلام، ولم يبدِ أبو حيان في هذه المسألة وكانت موافقته بالسكوت.

---

(1) الجرجاوي، المقتصد في شرح الإيضاح (ج 659/1 – 661).

(2) الفارسي، المسائل البصريات (230/1 – 231).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج277/2).

67- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز بناء غير إذا أضيفت إلى مبني صلح مكانها (إلا) أو لم يصلح على زيادة (لا) أو على الحمل على المعنى من حيث المعنى قام القوم إلا زيداً قام القوم لا زيد كما تقول أنت غير القائم ولا القاعد هنا أنت لا القائم ولا القاعد وقد وافقه الأخفش [1] والزجاج، وأبو عبيدة [2] ،وابن السراج [3] ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

68- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة نصب كلمة فاه دلالة الحال مشافهة، حيث يرى في قوله: كلمته فاه إلى في، أن فاه إلى في حال نائبه مناب جاعلاً ثم حذف وصار العامل كلمته وقال أبو حيان أن (فاه إلى في) منصوب على الحال لأنه تقع موقع (مشافهاً) وذهب السيرافي [4] إلى أنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ومعناه كلمة مشافهة فوضع (فاه إلى في) ويرى الأخفش [5] إلى أن أصله (من فيه إلى في) أنه منصوب بإسقاط حرف الجر ،وهذا يدل على موافقة أبي حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة.

69- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز تقديم حرف الجر غير الزائد على ذي الحال فيرى إنه إذا كان ذو الحال مضمراً جاز تقديمها عليه، نحو: مررت ضاحكةً بك وإن كان ظاهراً والحال فعل جاز تقديم الحال على المجرور نحو مررت بهند تضحك فيجوز مررت تضحك بهند وإن كان الحال اسماً لا يجوز تقديمها أما البصريون فيرون أنه لا يجوز تقديمها مطلقاً سواء كان الحال ظاهراً أو مضمراً ولا تقول مررت ضاحكةً بهند [6]، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

70 - وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة ما العاملة في الحال حيث يرى قول ابن مالك: يا جارتي ما أنتي جارة. فجارة عنده منصوب على الحال والعامل فيها ما الاستفهامية لأنها تضمنت معنى التعظيم مكانه قال: ما أعظمك جارة وهذا موافق لكلام ابن مالك في جواز ذلك وكذلك أجاز الفارسي أن يكون تمييزاً ولم يبدِ رأيه في هذه

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج231/1).
(2) الفراء، معاني القرآن (ج8/1).
(3) ابن السراج، الأصول (ج/281).
(4) ابن عقيل، المساعد (ج10/2).
(5) الأزهري، التصريح على التوضيح (ج307/1).
(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1569).

المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

71- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة نصب التمييز بعد فعل أو مصدر ذلك الفعل أو ما اشتق منه من وصف وزيد طيب نفساً، وذكر رأي ابن عصفور أن العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة ، وكانت موافقته بالسكوت.

72- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في التمييز الذي ينصب عن تمام الكلام من، حيث العدد حيث يرى أنه العدد هو قسيم للمقدار وذكر أقوال النحاة أن العدد قسم من المقادير، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

73- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في أن مثله ليس من المقادير وقال سيبويه: [1] أن مثله من المقادير وقال ابن الضائع في قوله [2]: (على التمر مثلها زيداً) شبيه بالمقدار لأن المعنى على التمرة قدر مثلها، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

74- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة حذف الفاعل في أفعل، حيث يرى أنه لم يحذف الفاعل في أفعل بل حذف حرف الجر واستتر الفاعل في أفعل وذهب سيبويه [3] أنه لا يجوز حذف الفاعل المجرور ولا جاره، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

75- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة رب حيث يرى أن العامل يجب أن يكون ماضياً وذكر آراء النحاة ومنها ابن السراج [4]، حيث يرى أن العامل يجوز أن يكون حالاً ومنع أن يكون العامل مستقبلًا.

وقال أبو حيان [5]: الصحيح أن يكون العامل ماضياً في الأكثر وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج172/2).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج 55/2).

(3) سيبويه، الكتاب(ج73/1).

(4) ابن السراج، الأصول في النحو (ج420/1).

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1743).

76- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة حذف العامل في رُبَ المتعلق بها، حيث يرى أن حذفه للعلم كثير وذكر معه رأي الخليل وسيبويه [1] إلى أن حذفه للعلم به نادر، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة وكانت موافقته بالسكوت.

77- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الضمير المجرور برب، حيث يرى أن الضمير المجرور إنما هو معرفة وجرى مجرى النكرة في دخول (رُبَّ) عليه وقال بعضهم :إنه نكرة منصوبة غير مفصول بينها وبين الضمير بشئ، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

78- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة نصب ورفع (يمين الله)، حيث يرى أن يمين الله ينصب بفعل مضمر يصل بنفسه تقديره (ألزم نفسي يمين الله) وقد وافقه بعض النحاة ويرى أبو حيان [2] أن الأحسن عندي في نصب يمن الله ونظائره أن ينصب بفعل متعدٍ إلى واحد فيكون التقدير: التزم يمين الله، وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

79- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز تلقي القسم بلام (كي وقد ذكر أبو حيان قول الفارسي [3] في جوازه في العسكريات ورجع عنه في البصريات والتذكر، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة ، وكانت موافقته بالسكوت.

80- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز تعاقب اللام والنون عندما لا يفصل بين اللام والمستقبل بالمعمول أو بقد في قوله: واللهِ ليقومنَّ زيد غدًا والله ليقومنَّ زيد غدًا ويذهب البصريون إلى جواز تعاقب اللام والنون للضرورة ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة ، وكانت موافقته بالسكوت.

81- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة إعراب لفظ الجلالة، حيث يرى أن لفظ الجلالة انتصب على ما كان مجروراً بها وليس منصوباً على إضمار فعل أدخل حرف الجر عليه.

وقد ذكر معه آراء النحاة في هذه المسألة حيث رواه ابن الأعراب برفع هاء الجلالة وهناك من قال: إنه انتصب بعمرك ولفظ الجلالة، على أنهما مفعولان وهناك من قال: أن

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج103/3).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1766).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج306/2).

لفظ الجلالة منصوب على المصدر، حيث يرى أبو حيان أنه يروي منصب الجلالة على إسقاط الخافض، وهذا موافق لكلام أبي علي في هذه المسألة .

82- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة أن الإضافة تكون بمعنى اللام إذا لم يصح الإخبار فيه، فلا تقول: اليد زيد، وتقول: الثوب خز، وذهب ابن كيسان [1]، والسيرافي [2] ، إلى أنه إضافة بمعنى (من)، ويرى أبو حيان [3] أن الإضافة تكون بمعنى اللام نحو دار زيد وعلى معنى (من) نحو ثوب خز وشرطها أن يصح الإخبار بالثاني عن الأول احتراز لكنه في نظر أبي حيان لا تصح الإخبار فيه فلا تقول: اليد زيد وتقول الثوب خز وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

83- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الإضافة في العدد، حيث يرى أن الإضافة بمعنى (من) في قوله ثلاثة أثواب وذكر معه أقوال النحاة فذهب ابن السراج [4] إلى أنها بمعنى (من)، وكانت موافقته بالسكوت.

84- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة إضافة أفعل التفضيل لمرفوعه ومنصوبه إلى أنها غير محضة فلا تعرف، وذكر معه أقوال النحاة في ذلك حيث ذهب سيبويه [5] والأكثرون إلى أن إضافة أفعل التفضيل محضة وقال ابن السراج [6]: إذا أضيفت على معنى (من) فتكون في حكم الانفصال ولا تتعرف أي غير محضة أو غير (من) فتتعرف، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

85- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز إضافة الصفة إلى الموصوف حيث يرى أن إضافة الصفة إلى الموصوف في قوله: كريم زيد أي زيد الكريم لا تجوز وأنكر ذلك مستدلاً بقول العرب أنها لا تقول: قائم زيد ولا قاعد عمرو أي زيد القائم وعمرو القاعد، وذكر ابن هشام أن هذا موجود في كلام، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج905/2).
(2) الأشموني، شرح الأشموني (ج238/2).
(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1800).
(4) ابن السراج، الأصول (ج9/2).
(5) سيبويه، الكتاب (ج204/1).
(6) ابن السراج، الأصول في النحو (ج8/2).

86- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة (كل وبعض)، حيث يرى الفارسي [1] أن كل وبعض نكرتان وذهب سيبويه [2] أن كلاً وبعضاً معرفتان يعرفا بنية الإضافة من قولهم: مررت بكل قائماً وببعض جالساً، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

87- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة معاملة غير المضاف من أب وأخ وبنين وغلام معاملة المضاف فينزع منه التنوين والنون إذا ما جر بعده بلام، حيث يرى أن هذه الأسماء المفردة جاءت على لغة من قصر الأب، والأخ ، والمجرور باللام في موضع خبر وما قاله النحويون بجواز لا يدي لك إنما قالوه بالقياس، ومذهب ابن كيسان أن هذه الأسماء مفردة وليست بمضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها ومذهب آخر ما ذهب إليه الجمهور أنها أسماء أضيفت إلى المجرور باللام والخبر محذوف، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

88- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة معاملة غير المضاف من أب وأخ وبنين وغلام معاملة المضاف فينزع منه التنوين والنون إذا ما جر بعده بلام، حيث يرى أن هذه الأسماء المفردة جاءت على لغة من قصر الأب، والأخ ، والمجرور باللام في موضع خبر وما قاله النحويون بجواز لا يدي لك إنما قالوه بالقياس، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

89- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة العامل في المعمول حيث يرى أن العامل في المعمول والناصب له هو المصدر بنفسه في قوله: ضرباً زيداً وذكر معه قول المبرد [3]إلى أن النصب في المعمول هو الفعل المضمر الناصب للمصدر، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت وافقته بالسكوت.

90- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في عمل المصدر بشروط ومنها أن يكون مضمراً فلو أضمر لم يعمل، حيث يرى جواز إعمال المصدر مضمراً في المجرور ولا يعمل في المفعول الصريح وذكر قول الكوفيين في جواز إعماله مضمراً حيث أجازوا مروري بزيد حسن وهو يعمر وقبيح. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت

---

(1) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص26).

(2) سيبويه، الكتاب (ج114/2).

(3) المبرد، المقتضب (ج157/4).

وافقته بالسكوت.

91- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة إذا كان اسم الفاعل ماضياً وهو ما يتعدى إلى اثنين أو ثلاثة حيث يرى في قوله: " هذا معطي زيد درهماً " أن الثاني منصوب بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل تقديره أعطاه درهماً وذكر قول السيرافي وابن أبي العافية [1] والأعلم إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه إن كان بمعنى أعطى ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة ، وكانت موافقته بالسكوت.

92- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة زمن الصفة المشبهة، حيث يرى أنها لا تكون بمعنى الماضي سواء في حالة الرفع أو في حالة النصب بل تفيد في الحال ولا تفيد المضي وإلا استقبالاً وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة، حيث يرى الأخفش [2] أنها تكون أبداً بمعنى الماضي وقال أبو حيان: [3] قوله في الصفة المشبهة لا توجد إلا حالًا؛ أي لأنها دالة على معنى غريزي ثابت ولو أريد فيها الماضي والمستقبل لنافى ذلك موضوعها وهذا يدل على موافقة أبي حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة.

93- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة إن كانت الصفة جملة فيكثر حذف الموصوف معها إذا تقدمتها (منْ)، فيرى أنه لا يجوز حذف الموصوف إلا مع المرفوع، وليس كما زعم أنه قد سمع مع المنصوب في مكان التفصيل، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

94- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة أنه يجوز أن تفرد من مع نعم، واستدل بقوله: ونعم من هو في سر وإعلان أي ونعم شخصاً، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

95- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة اسم التفضيل المضاف إلى معرفة، حيث يرى أن أفعل التفضيل هو أحد ما يضاف إلى معرفة وذهب الكوفيون أن الإضافة على تقدير(من) مما جعل جواز يوسف أحسن إخوته رفيعة وذهب الكوفيون جوازه وذهب البصريون أنه لا يجوز، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج198/2).

(2) ابن الجوزية، شفاء العليل (ج634/2).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص2347).

96- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة تقديم (من) ومجرورها على أفعل ضرورة، حيث يرى أن تقديم من ومجرورها في قوله: إن عبد الله لمنك أفضل مستقبح

وذكر قول الفراء في هذه المسألة حيث يرى (إن عبد الله منك لأفضل) أقل قبحاً من الأولى وإن منك عبد الله لأفضل أحسن من التي قبلها، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

97- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة ذكر ألفاظ التوكيد كلا وكلتا، حيث يرى أنه إذا كان المتبعض بذاته قد استعمل حيث لا يراد بالتبعيض ولا يحتمله نحو: رأيت أحد الرجلين كليهما والمال بين الرجلين كليهما حيث أجاز المنع، وذكر معه قول المبرد، ومذهب الجمهور بالجواز وقال أبو حيان :[1] والصحيح المنع لا يحفظ عن عربي شئ من تلك الصور، وهذا يدل على موافقة الفارسي في هذه المسألة.

98- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في منع حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه وذكر معه قول النحاة في ذلك منهم الخليل، وسيبويه [2]، والمازني [3]، إلى جواز حذف المؤكد وإقامة المؤكد ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة ، وكانت موافقته بالسكوت.

99- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة حروف عطف النسق المختلف عليها ومنها (لكنْ)، حيث يرى أنها حرف عطف ولا يحتاج إلى الواو فنقول: ما قام زيدٌ لكنْ عمرو. وذكر معه خمسة مذاهب منها: مذهب يونس [4] أنها ليست حرف عطف بل هي حرف استدراك والعطف بالواو ومذهب ثالث أنها عاطف بنفسها ولابد من واو زائدة قبلها والمذهب الرابع: أن العطف بها وقد تكون بخير أن تأتي بالواو أو لا تأتي بها، وكانت موافقته بالسكوت.

100- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة حروف عطف النسق المختلف عليها ومنها (إمّا) حيث يرى أن (إمّا) أنها ليست حرف عطف وأن العطف بالواو لا (إمّا) نحو

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1948).

(2) سيبويه، الكتاب (ج60/2).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج392/2).

(4) الأشموني، شرح الأشموني (ج91/3).

قوله قام إما زيد وإما عمرو وذكر معه أقوال النحاة ومنهم قول ابن عصفور [1] على أن (إمّا) ليست من حروف العطف لا الأولى ولا الثانية أما قول سيبويه [2] أن (إمّا) من حروف العطف، ولم يبدِ أبو حيان ريه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

101- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة حروف العطف (الواو)، حيث يرى أنها لا تندرج تحت ما قبلها حيث أن المعطوف لا يكون إلا غير المعطوف عليه، ويرى ابن مالك أنها تنفرد بجواز عطف بعض متبوعها عليه تفضيلاً .

وقال أبو حيان [3]: وهذا ليس متفقاً عليه رداً على كلام ابن مالك، وهذا يدل على موافقة أبي حيان لكلام الفارسي في هذه المسألة.

102- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز توكيد ضمير منفصل أو بغيره بين المتعاطفين بدون فصل بينهما وذكر معه آراء النحاة مذهب البصريين أنه لا يجوز إلا بالفصل بين المتعاطفين لتوكيد منفصل أو بعد، وذهب الكوفيون على أنه لا يشترط التفصيل في ذلك بل يجوز في الكلام (قمت وزيد)، وذكر سيبويه في انفصال بعض الضمائر، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

103- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز عطف عامل مضمر على ظاهر يجمعهما معنى واحد "، حيث يرى الفارسي إنما يحمل على إضمار فعل لتعذر العطف، وذكر معه قول أبي عبيدة [4] والأحمص واليزيدي أن ذلك من عطف المفردات، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

104- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الخلاف حول (الفاء)، حيث يرى أنها زائدة وذكر معه مبرمان وابن جني أن (الفاء) عاطفة وذهب الزيادي أن الفاء للجزاء ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

105- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز العطف على عاملين جوازاً مطلقاً، وذهب آخرون إلى القول بالجواز مطلقاً سواء أكان أحد العاملين جاراً أم لم يكن،

---

(1)ابن عصفور، شرح الجمل (ج 264/1).

(2) سيبويه، الكتاب (ج335/1).

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1983).

(4) الأشموني، شرح الأشموني (ج141/2).

وذكر ابن مالك [1] أنه منع العطف على عاملين حيث قال أبو حيان: [2] ليس بصحيح رداً على كلام ابن مالك بل قال أبو حيان: لا يجوز نيابة حرف على أكثر من العاملين، وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

106- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز تقدم المجرور المعطوف إذا كان أحد العاملين جاراً، وذكر معه أقوال النحاة حيث ذهب سيبويه [3] إلى المنع مطلقاً، وذهب أبو جعفر النحاسي إلى جواز ذلك، والأخفش [4] له قولان: أحدهما الجواز وهو المشهور عنه والقول الثاني: المنع، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

107- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز عطف بقسم أو بظرف أو بمجرور إن لم يكن المعطوف اسماً مجروراً لم يعد جره، حيث يرى خرجه أن العطف بالواو جاء على إضمار فعل تقديره وآتيناهما من وراء إسحاق يعقوب. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

108- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة العطف على الجملة الصغرى هي ما وقعت خبراً لمبتدأ إن لم يكن فيها ضمير نحو: زيد ضربته وهنداً أكرمتها.

109- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز العطف على الجملة الصغرى وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة فقال: في المسألة الأولى أربع مذاهب: أحدهما ما ذهب إليه الأخفش في عدم جواز العطف على الجملة الصغرى والثاني مذهب هشام ابن معاوية حيث أجاز العطف إذا كان حرف العطف الفاء أو الواو فقط، وقال ابن هشام: تضمنت الجملة الثانية ضميره أو كانت معطوفة على الفاء لحصول المشاكلة رفعت أو نصبت وذلك نحو: زيد قائم وعمرو أكرمته لأجله أو مضمراً أكرمته فإن لم يكن في الثانية ضمير للأول وهو المختار ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

110- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة عطف البيان يكون في النكرة تابعاً

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج378/3).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص2014).
(3) سيبويه، الكتاب (ج596/2).
(4) الأخفش، معاني القرآن (ج87/1).

لنكرة، وذكر مذهب البصريين أنه لا يكون إلا معرفة تابعاً لمعرفة، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

111- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الفارسي في إعراب كلمة (النار) في قوله تعالى: ﴿ **قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ** ﴾ [1] حيث يرى أن (النار) بدل اشتمال، وقد خالفه بعض النحاة ومنهم الفراء وابن الطراوة قالوا بدل كل من كل ورأى آخر بدل إضراب، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

112- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة بدل الاشتمال، حيث يرى أن الثاني مشتمل على الأول في نحو: سرق زيد ثوبه وهناك رأي آخر للفارسي [2] وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

113- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة عدم جواز حذف المنادى إذا كانت الحال مؤكدة أو مبنية وذكر معه أقوال النحاة حيث اختلف النحاة في هذه المسألة حيث ذكر المبرد [3]، أي حذف المنادى والمذهب الثاني المنع وهو مذهب الكوفيين، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

114- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة حركة (يا يزيد)، حيث يرى أن المنادى يسلب تعريفه بالعلمية ويصبح معرفة من خلال إقبال عليه والخطاب وقال ابن السراج [4] أنه يكسب التعريف من خلال العلمية، وكانت موافقته بالسكوت.

115- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة وصف (أي) باسم الإشارة الملحق بكاف الخطاب، حيث يرى في جواز وصف (أي) باسم الإشارة الملحق بكاف الخطاب استضعاف ذلك ولا يلتفت إليه، وذكر معه أقوال النحاة، حيث ذهب ابن كيسان إلى جواز ذلك فنقول: يا أيهذا الرجل ويا أيهذاك الرجل [5] ، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

---

(1) [البروج: 4].

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج934/2).

(3) المبرد، المقتضب (ج205/4).

(4) ابن السراج، الأصول في النحو (ج230/1).

(5) الأشموني، شرح الأشموني (ج152/3).

116- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة (بله)، حيث يرى أن بله جاءت مصدر وتضاف إلى الفاعل فنقول بله زيدٌ وهناك من قال أنها مصدر مضاف للمفعول فنقول: بله زيد أي ترك زيد وقال سيبويه :[1] أن بله زيداً أي دع زيداً أي أنها اسم فعل، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

117- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة إعراب أسماء الأفعال، حيث يرى أن أسماء الأفعال هي موضع نصب وذكر معه أقوال النحاة، حيث ذهب الأخفش [2] أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب وهذان القولان يذكر أبو حيان أنهما للفارسي وذكر بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع على الإبتداء، وكانت موافقته بالسكوت.

118- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة مجئ النون الساكنة همزة بعدها، حيث يرى الفارسي عدم جواز حذف الهمزة للتخفيف بل تحذف النون وتجعل الهمزة بين وبين فيكون جعلها كأنه سكون فتحذف النون لذلك نحو (هل تكرمن من أباك)، وقد وافق أبو حيان كلام الفارسي، حيث قال لا يجوز تخفيف الهمزة وحذفها والتاء حركتها على الساكن قبلها وهذا موافق لكلام الفارسي في هذه المسألة.

119- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في اجماع نون التوكيد مع نون الوقاية، حيث يرى أن الذي يحذف هو نون الوقاية وكل حذف نون الرفع في المضارع المرفوع وقد وافقه الأخفش والمبرد وعلي بن سلمان [3] وقد خالفه سيبويه [4]، حيث يرى أن المحذوف من الرفع، قال أبو حيان: [5] يجوز إذغام نون الرفع مع نون الوقاية وحذف إحداهما بدل علي موافقة أبي حيان لرأي أبي علي في هذه المسألة

120- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة تصغير آصال في باب الممنوع من الصرف، حيث يرى الفارسي أن أصيلان مفرد يجمع ولذلك يحتقر صياغته ولو أبدلت النون من همزة أصلية لجاز تصريفه نحو حنان أصله حناء ويرى البكري أن تصغير

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج232/4).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص2311).
(3) السيوطي، بغية الوعاة (ج168/2).
(4) سيبويه، الكتاب (ج369/2).
(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص844).

أصيل أصيلال وأصيلان وقال ابن جني [1]: ليس تصغير أصيل أصيلال ولا أصيلان، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة ، وكانت موافقته بالسكوت.

121- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة فعلان المذكور إذا تكسر بعد التسمية، حيث ذكر قولان: المنع والصرف وذكر معه قول الجمهور لا يصرفونه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

122- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة في حذف الياء في كلمة جوارِ وهو عنده تحذف الياء إذا كان جوارِ نكرة ولم يسمِ به حيث فعل من يونس وجمهور أهل البصرة إلى أنه لا تحذف الياء إذا كان جوارِ نكرة ولم يسمِ ولا ينون فنقول هن جواري ومررت بجواري فهي عنده وهم خطأ ومخالفة للغة العرب والقرآن فهي عنده تحذف الياء وينون في حالة الرفع والجر وجمهور البصريين أنه ينون رفعاً وجراً وتحذف ياؤه كلها، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

123- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز منع الصرف المستحق للصرف للضرورة، وهذا مخالف لكلام أكثر البصريين وأبو موسى وبعض الكوفيين إلى أنه لا يجوز منع صرف ما ينصرف، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

124- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة زمن الصفة المشبهة حيث يرى أنها لا تكون بمعنى الماضي سواء في حالة الرفع أو في حالة النصب بل تفيد في الحال ولا تفيد المضي وإلا استقبالاً وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة ،وقال أبو حيان [2] ى: قوله في الصفة المشبهة لا توجد إلا حالاً أي لأنها دالة على معنى غريزي ثابت ولو أريد فيها الماضي والمستقبل لنافى ذلك موضوعها وهذا يدل على موافقة أبي حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة.

125- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الضرائر حيث يرى أن قوله إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن بيك حولك كاملاً وقد اعتذر، حيث تأوله في اسم على حذف مضاف أي ثم اسم معنى السلام وباسم معنى الماء وأسماهما السلام والماء وقال أبو

(1)الأزهري، التصريح على التوضيح (ج214/2).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1586).

حيان [1]: أي ثم السلام عليكما وينابيه بالماء وهذا يدل على موافقة أبي علي في هذه المسألة.

126- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جواز وقوع أنَّ المشددة بعد علم الباقية على موضعها فيرى المبرد [2] إلى أنَّ (أنْ) التي تنصب المضارع لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً فنقول: علمت أنَّ يخرج زيد ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

127- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة أصل (إذن)، حيث يرى أنها تضمر(أنَّ) بعد (إذن) فإنها تنصب بنفسها، ولم يبدِ أبو حيان رأبه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

128- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة معنى (إذن)، حيث يرى أن معناها للجواب نحو قوله: أن يقول لك القائل: أحبك فتقول: إذن أظنك صادقاً وتقديره إذا أجبتني أظنك صادقاً وتارة تكون للجواب والجزاء وذكر معه آراء النحويين منها قول سيبويه [3] أنها تفيد الجواب والجزاء ويرى أبو حيان أنها تكون للجواب والجزاء وهو الأكثر فيها وهذا يدل على موافقة أبي حيان لكلام الفارسي في هذه المسألة.

129- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة وقوع حتى بعد قلَّ، حيث أجاز أبو علي الرفع بعدها إذا أريد بها التقليل لا النفي ويرى سيبويه المنع في التقليل كما منعه في النفي وأجاز النصب في الفعل الذي يأتي بعد حتى وقال البعض إذا قللت تقليلاً لا يؤدي إلى الدخول وتنصب ولك أن ترفع، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت .

130- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة إعراب المضارع المتصل به ألف الاثنين وواو الجماعة حيث يرى أن النون ليست علامة إعراب ولكنه معرب، وكذلك يرى الأخفش وابن درستويه أن هذه النون ليست إعراباً وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل ثلاثة أحرف كما تقدر في غلامي لشغل الآخر الحركة التي اقتضتها الباء وزعم معضمهم أن المضارع معرب بهذه الحروق الألف والواو والياء في هذه الحروف علامة الإعراب ولم

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص2402).

(2) المبرد، المقتضب (ج345/2).

(3) سيبويه، الكتاب (ج231/1).

يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة والراجح أن المضارع إذا اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، فإنه يرفع بثبوت النون ويجزم وينصب بحذفها، وكانت موافقته بالسكوت.

131- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة أداة الشرط (إذ ما) و(إنْ) حيث يرى أنها اسم ظرف زمان و (إنْ) أم الأدوات وذهب سيبويه إلى أن (إنْ) و(إذ ما) حروف.

قال ابن هشام الأنصاري: عن (إذ ما – وإنْ) أداة شرط تجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه [1] بمنزلة إن الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي [2] وعملها الجزم قليل، لا ضرورة خلافاً لبعضهم. ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

132- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الفصل في الشرط بين (أما) والجملة، حيث ذكر أبو حيان قولين للفارسي الأول :حيث يرى أن الجواب هو للشرط وليس لأما وجواب أما محذوف، والقول الآخر ذهب سيبويه أن الجواب ل أما عليه، وذهب الأخفش أن التاء وما بعدها جواب لأما وللشرط معاً، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

133- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة ألف المقصور المنون وهي عنده أي الألف بدل من التنوين وصلاً ووقفاً مستحبة حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً وهناك مذهب كان حيث يرى أن الألف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقاً وهو رأي سيبويه [3] والخليل والكسائي، والكوفيين، والمذهب الثالث أن الألف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الفعل وهذا قول سيبويه.

وقال أبو حيان: [4] وذهب إليه أبو علي في أحد قولين، وهذا يدل على أن أبي حيان موافق لرأي أبي علي في هذه المسألة.

134- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة التخفيف من المشدد بالوقف، حيث يرى أنه في التخفيف يحذف الأخير منه لأنه المبدل فيما أملاه وقال غيره المحذوف الأول كأنه اعتل بالسكون والإدغام فكان أولى الحذف فيه، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة ، وكانت موافقته بالسكوت.

---

(1) الفارسي، المسائل المنثورة (ج2/324).

(2) المرجع السابق، ج2/324.

(3) سيبويه، الكتاب (ج1/150).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص432).

135 – وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جموع الكثرة ومنها على وزن فعْلي، حيث قال الفارسي [1]: حجْلي جمع حَجَل وهو يطلق على الذكر والأنثى، وقد وافقه أبو حيان أن جمع حجل تقع على الذكر والأنثى، وهذا موافق لرأي الفارسي في هذه المسألة.

136- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة جموع الكثرة منها على وزن فعلاء لفعيل وصفاً لمذكر عاقل، حيث جعل الفارسي خلفاء جمع خليف وخلائف جمع خليفة وهذا مخالف لرأي سيبويه حيث جمع خليفة على خلفاء حيث ناسب كل منها أن يجمع على ما يقتضيه القياس وهناك من قال فقير فقراء ولم يقولوا فقائر ويرى أبو حيان أن سفهاء جمع سفيه وسفائه جمع سفيهة وهذا موافق لرأي الفارسي في هذه المسألة.

137- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة مجئ الرباعي المزيد غير حرف مد وهو النون، حيث حدث خلاف حول المزيد على وزن فعويل حيث قال الفارسي [2]: لم يعرف مخرجها من حيث يسكن إليه وقد أهمل ابن مالك وغيره المزيد فعويل ونفاه سيبويه[3] وأثبته غيره وكان وزنه عند سيبويه الذي نفاه فعولل كفدوكس، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته للسكوت .

138- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة مجئ الزائد في الرباعي المزيد وهو اللام فقال منها تزداد في الخامسة " ورنتل " قال فلو بنيت من " آءة " مثل ورنتل قلت: أونأل وذكر ابن القطاع [4] في زيادة اللام خامسة نحو: خفنجل وهناك من ذكر اللام الزائدة في ثانية (كلفع) وثالثه قيل في (همل) ورابعه في (زيدل) بمعنى زيد همدل بمعنى هدم، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في قول الفارسي في هذه المسألة، المسألة وكانت موافقته للسكوت .

139- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة الفعل الرباعي المضعف إن كان أصله غير الأربعة، حيث قال الفارسي [5] وابن عصفور [6]: يؤتي أن الحرف الثاني هو الزائد على خلاف مذهب الخليل في الحرفين من المضاعف أن الأول هو الزائد وقال

---

(1) الفارسي، المسائل العضديات (ص54).
(2) الفارسي، المسائل الشيرازيات (ص345).
(3) سيبويه، الكتاب (ج236/4).
(4) ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال (ص16).
(5) ابن عصفور، الممتع (ج305/1).
(6) المرجع السابق، ج306/1.

السيرافي: فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة فتأتي المتماثلين وثالثهما زائد نحو صمحمح والثالث والرابع في نحو مرمريس زوائد.

وقال أبو حيان[1]: وهذا مخالف لكلام الفارسي وجماعة النحويين، حيث قال وصححه الفارسي: وهذا يدل على موافقة أبي حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة .

140- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة إبدال الهمزة وجوباً من حرف لين لام أو ملحق يلي ألفاً زائدة يجيز الفارسي في كلمة " ووأى " إبدال الواو الأول في المثالين همزة وقد وافقه ابن مالك [2]، وقد أجاز أبي حيان إبدال الواو المضمومة ضم لازم همزة نحو أجوه، وأعد وهذا يدلل على موافقة أبي حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة.

141- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة قلب الألف واواً إذا بنيت من أدْت وألْلْت حيث قال الفارسي [3]: أيدٌ وأيلٌ وقال أبو الفتح [4]: أودٌ وأولٌ ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

142- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة أيمن المخصوص بالقسم أهي همزة وصل أم همزة قطع، حيث ذكر الفارسي إذا وليت همزة استفهام في (أيمن) وهي مفتوحة فإنها تبدل أي الهمزة إلى ألف واستدل بذلك بقراءة السبعة في ذلك بالإبدال، والتسهيل، وقد ذكر آراء النحاة وقال سيبويه [5]: في باب الهمزة أنها تخفف بين بين، ولم يبدِ أبو حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

143- وافق أبو حيان رأي أبي علي الفارسي في مسألة باب الإلحاق في كلمة وجهة عدة، حيث ذكر أنه اسم مكان متوجه إليه والهاء في (عدة) عوض عن الواو المحذوفة فلا يجوز حذفها إلا برد الواو نحو وعد، قد خالفه الفراء [6] في ذلك أي أنه يجوز حذف لأجل الإضافة وأنشد وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا، ولم يبدِ أبي حيان رأيه في هذه المسألة، وكانت موافقته بالسكوت.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص227).
(2) ابن الجوزية، شفاء العليل (ج1082/3).
(3) الفارسي، المسائل الحلبيات (ص132).
(4) ابن جني، المنصف (ج57/2).
(5) سيبويه، الكتاب (ج30/4).
(6) الفراء، معاني القرآن (ج254/2).

المبحث الثاني:

اعتراضات أبي حيان على أبي علي الفارسي

1 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة إعراب الأفعال الخمسة، حيث ذهب الفارسي أن هذه الأفعال معربة ولا حرف إعراب فيها أما ما ذهب إليه الجمهور أنها رفعت بالنون ونصبت بحذفها وأن النون تتنزل منزلة الضمة وأنها لم يكن إعرابها بالحركات والحروف[1] أما أبو حيان فيرى أن حرف الإعراب هو لام الفعل بمعنى أنه كان ينبغي أن يكون علامة الإعراب فيه كما كان يتصل به إعراب هذه الضمائر كما كان قبل أن تتصل به هذه الضمائر.

2 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة تعريف الموصولات، حيث ذهب الفارسي أنها تعرفت بالعهد الذي بالصلة ولم تتعرف بالألف واللام أما الأخفش فيرى أنها تعرفت بالألف واللام ويرى أبو حيان أن مذهب الأخفش هو المختار وأنها تعرفت بالألف واللام[2]، وهذا دليل على مخالفة أبي حيان للفارسي.

3 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة تشديد النون في أسماء الإشارة، حيث قال أبو علي: في التذكرة في كلمة هذان أن النون المزيدة هي الثانية لئلا يفصل بين ألف التثنية ونونها ولا يفصل بينهما حيث خالفه أبو حيان أنه قال: أن النون المزيدة هي الأولى.

4 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة رفع الخبر، حيث يرى الفارسي أن الخبر رفع في المبتدأ وهذا هو كذلك مذهب سيبويه، وقد خالفه ابن السراج، أنه مرفوع بالابتداء [3]، وقد أيد أبو حيان قول المبرد: وهو أنا الخبر ارتفع بالابتداء والمبتدأ جميعاً [4].

5 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة ليس التي لا تعمل، حيث يرى الفارسي أنه يجب إبقاء ليس على بابها في العمل وهذا مخال فلأبي حيان الذي يرى أن ليس إذا شبهت بما وغير العاملة لا تعمل وذلك إذا أوجب خبرها باسمها نحو ليس زيدٌ إلا أخوك [5].

---

(1) الأزهري، التصريح على التوضيح (ج 86/2).

(2) الزجاجي، شرح الجمل(ج 135/2).

(3) ابن السراج، الأصول (ج 58/1).

(4) المبرد، المقتضب (ج 49/2).

(5)الأندلسي، التذييل والتكميل(ج 261/3).

6 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة اللام لا تكون فيها إن إلا مكسورة، حيث يرى أبو علي لا يجوز إلا فتحها فمن جعلها مجتلبة للفرق قال بفتح إن ومن قال: هي لام ابتداء قال تكسر إن حيث قال أبو حيان [1]: مخالفاً لهذا القول والاحتجاج لهذين القولين لا يليق لهذا المختصر[2].

7 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة إعراب جمع المؤنث السالم، حيث أجاز الفارسي [3] في جمع المؤنث السالم أن يفتح فيقول لا مسلماتَ، وقال أبو حيان [4]: أما جمع المؤنث السالم فهو مذهب الأكثريين أن يبنى على الكسر، وهذا يدل على مخالفة أبي حيان لفارسي في هذه المسألة.

8 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة العامل في المفعول معه، حيث يرى أبو علي [5] جواز أن يعمل في المفعول معه اسم الإشارة، ، ولقد خالف أبا حيان أبا علي أنه قال: ويجوز أن يعمل فيه وسربالا وأجاز أن يعمل فيه مطوياً وهذا هو الأصح.

9 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة نصب غير على الاستثناء، حيث يرى أبو علي الفارسي أن نصب غير إنما هو نصب على الحال وفيها معنى الاستثناء حيث يرى أنها منتصبة ما قبلها على حد ما انتصب الاسم بعد الإمثال ما قام القوم إلا زيداً وإذا قلت قام القوم غير زيدٍ نصب ذلك كله على الاستثناء[6]وهذا مخالف لأبي علي الفارسي.

10 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة في إعراب كلمة لا سيما، حيث يرى أبو علي الفارسي [7]أن لا ليست عاملة وأن سي منصوبة على الحال، وهذا مخالف لكلام أبي حيان الذي يرى أن لا نافية وسي اسم لا العاملة على أن ما زائدة .

11 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة الأسماء المعارف لفظاً المنتصبة على الحال، قال أبو علي الفارسي [8]: في الأسماء المتكررة نجد: علمته الحساب باباً في نصب

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ج87/1).
(2) الأندلسي، التذييل والتكميل (ج 135/2).
(3) الجرجاني، المقتصد (ج234/1).
(4) الأندلسي، منهج السالك (ج312/1).
(5) الفارسي، المسائل العضديات (ص168).
(6) ابن عصفور، شرح الجمل (ج 254/2)؛ ابن الجوزية، شفاء العليل (ص 499).
(7) الأشموني، شرح الأشموني (ج 168/2).
(8) الفارسي، المسائل الحلبيات (ج190/2).

الثاني خلاف فقال إلى أن باباً الأول وقع موضع الحال فجاز له أن يعمل في الثاني منصب الثاني من الأول الذي وقع حالاً، وذهب أبو الفتح لابن جني [1] أنه في موضع صفة للأول أي باباً ذا باب ثم حذفت (ذا) وأقيمت الثاني مقامه وجرى عليه جريان الأول.وقد خالف أبو حيان كلام الفارسي في هذه المسألة، حيث يرى أن كلاهما أي الأول والثاني منصوبان بالعامل قبلهما لأن مجموعهما من الحال لا أحدهما.

12- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة تقديم الحال على صاحب الحال، فقال أبو حيان [2]، وقال أبو حيان [3]: إنما لم يجزْ ذلك لأنه تقرر أن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال والعامل هنا في ذي الحال الحرف، وهو أيضاً موصِّل معنى الفعل إلى المجرور.وقد اجتمع صفتان إحداهما الباء المقيدة بالمرور والأخرى الحال المقيدة لهند، وإذا اجتمع صفتان لموصوفين لم يجزْأن تلي صفة أحدهما غير موصوفها فلو قلت مررت ضاحكة بهندٍ قلت قد أوليت ضاحكة الذي هو من صفات هذا المرور الذي هو عير موصوفها وذلك لا يجوز، وهذا مخالف لكلام الفارسي.

13- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة أن العامل إذا اتحد فإما أن يتعدد ذو الحال أو لا يتعدد، ذهب الفارسي أن العامل لا يأتي إلا من حال واحدة من غير وساطة حرف العطف، مثل: جاء زيدٌ مسرعاً باكياً احتمل وجهين أحدهما أن باكياً صفة لمسرعاً الذي هو حال. والثاني: أن باكياً حال من الضمير المستكن في مسرعاً.ولكن أبا الفتح وجماعة معه قالوا [4]: إنه يجوز أن يقضي العامل من الأحوال الراجعة إلي ذي حال واحدٍ أزيد من شيء واحد من غير توسط حرف عطف، وهذا الكلام مخالف لكلام الفارسي.

14 - خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة إن جعلنا أفعل التفضيل عاملاً في الحالين لزم منه مخالفة سائر ما عمل في الحال من حيث التضمن بمعنى الفعل بجواز تقديم إحدى الحالين عليه وذلك لا يكون في غيره، وقول أبو حيان [5]: إذا كان المجرور بمن بعده أفعل التفضيل لا يجوز تقديمه عليه إلا في شذوذ أو ندور تقديم الحال عليه أولى، وهذا مخالف لكلام أبو علي الفارسي .

---

(1) السيوطي، الهمع (ج237/1).
(2) الأندلسي، منهج السالك (ج304/2).
(3) المرجع السابق، ج305/2.
(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج348/2).
(5) الأندلسي، منهج السالك (ج336/2).

15 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة التمييز ومنها مسألة التمييز في باب نعم، حيث ذكر قول الفارسي، حيث أجاز الفارسي أن تكون ما تامة بمعنى شيئ فتكون في موضع نصب على التمييز وخالفه في ذلك أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني [1].

16–خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة تقديم التمييز على الفعل، حيث اختلف النحاة في هذه المسألة ، قال أبو حيان في ذكر قول الفارسي حيث منع أبو علي الفارسي [2] تقديم التمييز على الفعل وقد وافقه في ذلك سيبويه [3] والفراء وأكثر البصريين والكوفيين ومنهم من أجاز تقديم التمييز على الفعل المبرد [4]، وقد خالف أبو حيان كلام الفارسي في هذه المسألة في جواز تقديم التمييز على الفعل لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك.

17 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة المانع من تقديم التمييز على الفعل، حيث ذكر الفارسي والزجاج المانع من تقديم التمييز على الفعل السبب هو كونه مفعولاً من الفاعل أو فاعل في المعنى فلا يتقدم التمييز على فعله كما لا يتقدم الفاعل.وعورض بجواز " أخرجتُ زيداً " فزيد فاعل من حيث المعنى لأنه كان قبل دخول همزة النقل على الفعل كما كان مفعولاً من الفاعل فقد يكون منقولاً من المفعول.والمفعول يجوز تقديمه فكذلك ينبغي ان يجوز تقديم هذا وبابه قد لا يكون مفعولاً من فاعل ولا مفعول نحو " داري خلف دارك فرسخاً "، وقال الفارسي [5]: المانع من التقديم كونه مفسَّراً ومرتبة المفسِّر أن يأتي بعد المفسَّر.هناك من يرى المانع من التقديم شبهه بالمنتصب بالصفة الشبهة باسم الفاعل من جهة، ومن يرى أن المانع هو كون عامله غير متصرف، ومن يرى أن المانع هو الغالب أن يكون في الأعداد، فخالف أبو حيان كلام الفارسي حيث قال أبو حيان[6]: فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقدم وهي معارضة للسماع والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالاتها.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج250/1).
(2) الجرجاني، المقتصد (ج693/2).
(3) سيبويه، الكتاب (ج205/1).
(4) المبرد، المقتضب (ج36/3).
(5) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج674/2).
(6) الأندلسي، منهج السالك (ج417/2).

18- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة تعريف الموصولات [1] هو إنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة ولم تتعرف بالألف واللام وذكر أبو حيان قول الأخفش [2] أنها تعرفت بالألف واللام وقد خالف أبو حيان كلام الفارسي وأيد كلام الأخفش في هذه المسألة.

19 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة حالة ليس التي لا مثيل فيها فالفارسي [3] يرى أن يجب إبقاء ليس على بابها من العمل فخالف لكلام ابي حيان الذي يرى أن ليس إذا شبهت بما غير العاملة لا تعمل وذلك إذا أوجب خبرها بالا نحو: ليس زيد إلا أخوك كأنه قال: ما زيد إلا أخوك وهذا مخالف لكلام الفارسي.

20 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة تفسير الأفعال بالناقصة، حيث قال الفارسي [4] ومعه ابن السراج [5] والمبرد [6]: أنها سميت ناقصة لأنه لا قول على الحدث أي مجردة من الحدث جعلت للدلالة على الزمان أما قول أبي حيان: في سبب تسميتها ناقصة وتامة :هو ما بقي في اكتفى بمرفوع ولم يحتجْ إلى منصوب كان تاماً وما أحتاج إلى منصوب كان ناقصاً.

قد خالف أبو حيان كلام الفارسي قال المشهور: إنها تدل أي الأفعال على الحدث والزمان وأن الحدث مسند على الجملة كما كانت: ظنت مسندة إلى الجملة، وهنا من قال: أنها تدل على الحدث حيث أجاز بعضه والجمهور على منع النصب.

21 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة جواز حذف ما تعجبت منه، حيث قال الفارسي [7]: أن الضمير المجرور لما حذفت الباء منه استتر في أفعل معللاً ذلك أن لو كان مستتراً في الفعل لبرز في التثنية والجمع والتأنيث نقول: أسمِع بالزيّدَيْنِ وأسْمِع بالزيدِينَ، وقال أبو حيان: أن الضمير استتر في الفعل فلم يظهر سواء كان ضمير جمع

(1) الفارسي، المسائل العضديات (ص317).
(2) الزجاجي، شرح الجمل (ج135/2).
(3) الفارسي، المسائل البغداديات (ص383).
(4) الفارسي، المسائل العسكريات (ص96).
(5) ابن السراج، الأصول في النحو (ج82/1).
(6) المبرد، المقتضب (ج33/3).
(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج37/3).

أو تثنية أو مفرد لأنه أجرى مجرى الأمثال في بقائه على صورة واحدة في جواز حذف هذا المجرور وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

22- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة صيغة (لفَعُلَ)، حيث عدها الفارسي وأكثر النحويين من باب نعم وبئس وذكر معه قول آخر وعدها الأخفش [1] من باب التعجب، وقال أبو حيان [2]: وعلى قول الفارسي لا يكون فاعله إلا ما يكون فاعل نعم فقط والحجة للصحيح أن أبا الحسن والأخفش حكى في الكبير له: أن العرب لا تفعل ذلك غلا في الأفعال التي يجوز التعجب منها بقياس ومنهم من يجريه مجرى نعم وبئس إذا لم يأتي بمعنى التعجب، وهذا يدل على موافقة أبو حيان لكلام الأخفش في هذه المسألة، ومخالف للفارسي في هذه المسألة.

23 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة رفع النكرة إذا أضيفت إلى نكرة، حيث قال أبو علي [3]: قال بعض البصريين: أعلم أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما لا يوجد فيه ألف ولام لمنزلة ما فيه ألف ولام وترفعه سواء كان فيه ألف ولام أو لا يوجد فيقول نعم أخو قوم زيدٌ، أما الأخفش فقد أجاز رفع النكرة المضافة إلى النكرة ونصبها فأجاز نعم غلام سفرٍ غلامك ونعم غلام سفرٍ غلامي، قال أبو حيان: [4] إذا جعلت الثاني نكرة يجوز الرفع أما إذا جعلت الثاني معرفة لم يجز هنا، وهذا مخالف لكلام الفارسي.

24 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة رفع خبر المبتدأ في صلة (الذي)، حيث يرى أن الصلة خالق من ضمير يعود على الموصول إذا عطف عليها بالفاء جملة فيها ضمير الموصول نحو الذي يطير الذباب " فيغضب زيدٌ " حيث زعم الكوفيون والبغداديون وابن مالك [5]:أن الموصول قد يجوز أن يتبع باسم معرف فيستغني عن الصلة فأجازوا ضربت الذي أخاك، وقال أبو حيان: [6] أن الذي أذهب إليه أن الضمير محذوف منه والظاهر بدل منه وهذا يدل على مخالفة الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو (ج117/1).
(2) الأندلسي، منهج السالك (ج16/4).
(3) ابن يعيش، سرح المفصل (ج132/7).
(4) الأندلسي، منهج السالك (ج66/4).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج217/1).
(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1035).

25 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة المختلف في مصدريته، حيث يرى أن (لو) قد تكون مصدرية فلا يحتاج إلى جواب [1]، وأيده ابن مالك [2] في ذلك إلى أنها لا تكون مصدرية بل يفارقها التعليق، حيث يقول أبو حيان: [3] وهذا قول أشياخنا، إنما يدل على أنه مخالف لرأي الفارسي في هذه المسألة.

26 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة إعراب القدر، حيث يرى أن عبارة داري خلف دارك فرسخاً والخلاف بين علماء النحو في إعراب كلمة (فرسخاً) حيث أجاز الفارسي[4] ي فيه التمييز والحال ورأى سيبويه [5] أن ينصب فرسخاً على التمييز وقول المبرد [6] على الحال وأجاز أبو حيان [7] رفع فرسخ إذا ألغيت خلف دارك ويدل على مخالفته لقول الفارسي في هذه المسألة.

27 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة إقرار المخبر عنه والخبر في عسى إذا اتصل بها ضمير رفع حيث إنه عكس الإسناد في عسى وجعل المخبر عنه خبراً والخبر مخبراً عنه فجاء الاسم منصوباً والخبر في موضع رفع حملاً على لعل فذكر معه رأي بعض النحاة ومنهم سيبويه [8] حيث أقر المخبر عنه والخبر على حاليهما من الإسناد السابق ومذهب أبي الحسن إقرارهما على حالهم من الإسناد ولكنه أجاز عكس الإسناد في الضمير فيجعل مكان الضمير المرفوع خبر منصوب وقال أبو حيان [9]: والصحيح مذهب سيبويه، وهذا يدل على مخالفة أبي حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة.

28 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة زيادة الباء في خبر (لا)، حيث يرى أن الباء هنا لا تكون زائدة في قوله: لا خير بخير بعده النار لأنها لا تزاد في المرفوع ولم تجعل الباء بمعنى (في)، وهذا موافق لكلام ابن مالك وقال أبو حيان [10]: عن بعض

---

(1) الفارسي، الشعر (ج473/2).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج219/1).
(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص992).
(4) سيبويه، الكتاب (ج417/1).
(5) الفارسي، المسائل البصريات (ص659).
(6) الرضي، شرح الكافية (ج252/1).
(7) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1131).
(8) سيبويه، الكتاب (ج151/3).
(9) ابن عقيل، المساعد (ج293/1).
(10) الأندلسي، ارتشاف الضرب (1222).

أصحابه أنه لا يقال لا رجل بقائم ولا إنسان بورع لأنه لم يأتِ به سماع صحيح، وهذا يدل على مخالفة الفارسي في هذه المسألة.

29 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة حركة اسم لا إن كان مجموعاً بالألف والتاء حيث يرى أنه مبني على الفتح وذكر معه أقوال النحاة حيث ذهب ابن خروف إلى كسر التاء والتنوين وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين وقال ابن جني[1]: إن أضيف لفظاً أو تقديراً نحو لا مسلمات زيد ولا مسلمات لك كسر على الأصل لأنه معرب . فيرى أبو حيان [2] جواز الفتح والكسر بغير تنوين وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة

30 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة فلا يجري اسم فاعله ولا اسم مفعوله مجرى الصفة، حيث يرى في قوله زيد الحسن عينيه فلا بأس أن نقول زيد الضارب أبوين أو الضارب الأبوين والأبوان فاعل على قولك الحسن الوجه، ولم يقيد الفارسي بأمن اللبس وافقه ابن مالك [3] على ذلك ولكنه قيد جواز ذلك بأمن اللبس ، وقال أبو حيان: [4] والأحوط ولا يقدم على قياس ذلك حتى يكثر فيه السماع، وهذا يدل على مخالفته لكلام الفارسي في هذه المسألة.

31 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة جواز توسط المقتضي في باب التنازع، فذكر أن التقديم في المقتضي هو أكثري لا شرط خلافاً لمن اشترط التقديم، وهذا يدل على مخالفة الفارسي في هذه المسألة.

32– خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة جواز أن الإعمال في باب الإعمال في قوله: هيهات هيهات العقيق، حيث قال: ارتفع العقيق بهيهات الثانية وأضمرت في الأول وأضمرت في الثانية وذهب أبو الحسن في قوله: قام قام زيد أن زيداً فاعل بالثاني وفاعل الأول مضمر كأنه من باب الإعمال، وقال أبو حيان أن زيداً فاعل بـ (قام) الأول والثاني لا يحتاج إلى مسند إليه إذا لم يؤتَ به وإنما جاء الثاني للتوكيد وهذا الوجه حسن، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) ابن جني، الخصائص (ج305/3).

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1597).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج104/3).

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص2359).

33- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة شرط المفعول له أن يكون مصدراً، حيث أجاز شرط هذا المصدر أن يكون من أفعال الجوارح الظاهرة نحو جئتك ضرب زيد أي لضرب زيد والضرب من فعل الجوارح. حيث يرى أبو حيان [1] أن شرط هذا المصدر أن يكون سبباً لحدث أما سبباً عنه وزاد بعضهم أن يكون من أفعال النفس الباطنة لا من أفعال الجوارح الظاهرة، وهذا مخالف لكلام أبي علي في هذه المسألة.

34- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة في (إذا) الفجائية، حيث يرى أنها ظرف مكان وقال بذلك أبو الفتح [2] وأبو بكر الخياط من قولهم: خرجت فإذا زيد التقدير خرجت بحضرتي زيد، والأستاذ أبو علي أنها ظرف زمان فإذا قلت: خرجت فإذا زيد فالتقدير: خرجت فالزمان حضر زيد وذهب البعض إلى أنها حرف وقال سيبويه [3]: وتكون للشئ توافقه في حال أنت فيها، وقال أبو حيان: [4] وهذا هو الأكثر وهو التوافق في الزمان والمكان وهذا يدل على مخالفته لرأي الفارسي في هذه المسألة.

35- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة في (دخل) في نصب بعد دخل أنها تنصب مفعول به، حيث يرى أن المختص يتعدى في الأصل بحرف الجر وهو (في) إلا أنه حذف حرف الجر لأنه اتسع المدخول فانتصب على المدخول به كقولك: دخلت العراق ويقبح دخلت في العراق ويرى الأخفش [5] أنه ينصب انتصاب المفعول به مع دخلت: نحو هدمت البيت ويرى كذلك أنه يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو دخلت البيت ودخلت في البيت وبه قال جماعة، وقال أبو حيان: [6] أن العرب أوصلت (دخلت) بغير وساطة في كل ظرف مكان مختص، وهذا يدل على أنه اعترض على قول الفارسي على هذه المسألة.

36- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة وصول الفعل إلى المكان المختص بغير وساطة (في)، حيث يرى الفارسي [7] أن قوله كما عسل الطريق التغلب في انتصاب

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1383).
(2) ابن جني، المحتسب (ج307/2).
(3) سيبويه، الكتاب (ج107/2).
(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1412).
(5) ابن عصفور، شرح الجمل (ج328/1).
(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1435).
(7) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص170).

الطريق هو نصب المفعول به بعد إسقاط حرف الجر تشبيهاً لها بالأناسي وهناك من يرى أن انتصاب الطريق هو ظرفاً ذهب سيبويه [1] أن انتصابها على الظرف تشبيهاً بالمختص المبهم، ويرى أبو حيان [2] أن انتصاب الطريق ظرفاً يجوز أن يكون في فصيح الكلام، وقال وذلك مشهور في الكلام جار على القياس، وهذا يدل على مخالفته لكلام الفارسي.

37- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة الحال والآلية على التركيب، حيث يرى في قوله: أدخلوا رجلاً رجلاً فالخلاف في نصب الثاني فيرى إلى أنه منصوب بالأول وير أبو حيان أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله وذكر معه أقوال النحاة منهم الزجاج [3] يرى إلى أنه توكيد وابن جني [4] فيرى الفارسي [5] أنه صفة للأول لأن مجموعهما هو الحال وقال أبو حيان لو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على تقدير حرف الفاء (أن المعنى باباً فباباً لكان حسناً)، وهذا يدل على مخالفة أبو حيان لرأي الفارسي في هذه المسألة.

38- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة العامل في الحالين، حيث يرى أنهما منصوباً بأن على إضمار كأن التامة صلة (إذا) إن كانت الحالان على تقدير الحال وصلة (إذا) إن كان مما تقدم فيرى أن فعل التفضيل هو العامل في الحالين ويرى أبو حيان أن رأي سيبويه [6] هو الصحيح والذي تختاره وهو في عبارة هذا بسراً أطيب منه رطباً فبسراً حال من الضمير المستكن في أطيب ورطباً حال من الضمير في منه، وهذا يدل على مخالفة أبو حيان لقول الفارسي في هذه المسألة.

39- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة منع تقديم التمييز على الفعل المتصرف [7]، وذكر الخلاف بين النحاة في هذه المسألة منهم سيبويه [8] والفراء [9] وأكثر البصريين إلى

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج35/1).
(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1558).
(3) السيوطي، همع الهوامع (ج238/1).
(4) الصبان، حاشية الصبان (ج171/2).
(5) الفارسي، المسائل المنثورة (ص38).
(6) سيبويه، الكتاب (ج123/1).
(7) الفارسي، الشعر (ج269/1).
(8) المرجع السابق، ج204/1.
(9) الفراء، معاني القرآن (ج79/1).

منعه، وقال أبو حيان [1]: وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك، وهذا يدل على مخالفته لأبي علي في هذه المسألة.

40- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة جعل المائة والألف تمييزاً، حيث يرى أبوعلي: أن الألف إذا جاءت تمييزاً فإنها تجمع فإما جمعه نحو ثلاث مئين، وثلاث مئات. وهذا حسب رأي أبي حيان أنه شاذاً ومخالفاً لما قاله أبو حيان [2]: إن جعل الماء تمييزاً بقيت مفردة نقول ثلاثمئة وهذا مخالف لرأي أبي علي الفارسي في هذه المسألة.

41- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة عدم جواز تقديم التمييز على المخصوص بعد حبذا في قوله: (حبذا رجلاً زيد) وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة، و قال أبو حيان [3]: إذا كان النصب على التمييز فالأحسن أن يلي ذا ولا يكون بعد زيد وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

42- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة أن الظرف والجار والمجرور تقع خبر للمبتدأ، حيث يرى أن العامل هو الفعل أي زيد استقر أمامك وسيبويه [4]، ويرى أبو حيان أن الظرف والجار والمجرور التامان يقعان خبراً للمبتدأ والعامل فيه واسم فاعل، نحو: زيد أمامك وبكر في الدار أي كائن أمامك وكائن في الدار، وهذا يخالف رأي أبو علي في هذه المسألة.

43- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة معنى (مَنْ)، حيث يرى الفارسي [5]أن منْ تكون للتبعيض نحو قوله: أكلت من الرغيف وقد ذكر آراء بعض النحاة في هذه المسألة ومنها حيث يرى المبرد والأخفش [6] إلى أنها لا تكون للتبعيض وإنما هي لابتداء الغاية، قال أبو حيان: إن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى وهذا يدل على مخالفة الفارسي في هذه المسألة.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1634).
(2) المرجع السابق، ص1635.
(3) المرجع نفسه، ص1868.
(4) سيبويه، الكتاب (ج234/1).
(5) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص251).
(6) المبرد، المقتضب (ج136/4).

44- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة معاني (رُبَّ) وهي عنده تكون للتقليل والتكثير ومذهب البصريين للتقليل، ويرى صاحب كتاب العين أنها للتكثير، وأنه لم يذكر أنها تجئ للتقليل ويرى البعض أنها لم توضع للتقليل ولا للتكثير بل يأتي حسب سياق الكلام، وقال أبو حيان [1]: وهذا الذي نختاره من المذاهب وهذا يدل على مخالفته لرأي الفارسي في هذه المسألة.

45- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة المضاف إلى معرفة في قوله " إذا هو أمسى أب قرة عينه"، حيث يرى أنها تميز له حسبك بنصب (قرة عينه) على الحال مع أنه مضاف إلى معرفة وقال أبو حيان: الأول إذ يكون على إسقاط الحرف أي آب إلى قرة عينه، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

46- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة إضافة الشئ إلى نفسه، حيث يرى أن من أضاف فإنما أضاف في الأصل إلى موصوف محذوف في قوله صلاة الأولى تقديره: صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس. ذهب الكوفيون إلى أن الصفة ذهب بها مذهب الجنس، وقال أبو حيان: يقبح ذلك لإقامة النعت وليس بخاص مقام المنعوت المحذوف وهذا يدل على مخالفة قول الفارسي في هذه المسألة.

47- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة جواز دخول (أل) على كل وبعض إذا تجرد عن الإضافة في قوله: يبّدل البعض والكل وقال أبو حيان: إذا تجرد إلى الإضافة فلا تدخل عليه (أل)، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

48- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة في إعمال المصدر المعرف باللام، حيث يرى الفارسي[2]أنه يجوز إعماله على قبح وذكر معه أقوال النحاة، حيث ذكر مذهب الكوفيين والبغداديين وجماعة من البصريين أنه لا يجوز إعماله، وقال سيبويه: [3] أنه يجوز كالمصدر المنون ويرفع له الفاعل وينصب المفعول فنقول: عجبت من الضرب زيد عمراً وقول آخر يجوز إعماله في حالة أن يعاقب الضمير أل أو لا يعاقب فلا يجوز وقال أبو حيان: مؤيداً قول سيبويه أنه لا قبح في ذلك، وهذا يدل على مخالفته للفارسي في هذه المسألة.

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1743).

(2) الفارسي، الإيضاح العضدي (ص160).

(3) سيبويه، الكتاب (ج192/1).

49- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة المصدر المنون معرفة والمضاف معرفة، حيث يرى الفارسي [1] أن المصدر المنون أقوى، وذكر معه أقوال النحاة، وذهب ابن عصفور [2] إلى أن إعمال ذي (أل) أقوى من إعمال المضاف، وقال أبو حيان: أن إعماله مضافاً أحسن من قسيميه وهذا مخالف لكلام أبو علي الفارسي في هذا المسألة.

50- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة تقديم المصدر المؤكد لنفسه إذا المؤكد لغيره على الجملة، حيث يرى أبو علي أنه يجوز تقديم وتأخير المصدرين على الجملة منها (غير ذي شك زيد منطلق) وقول الزجاج [3] أنه أجاز مقدمة وتوسيطة فنقول: هذا حقاً عبد الله. ولاحقاً هو أبي ويقول أبو حيان: إنه لا يجوز تقديم هذين المصدرين على الجملة، وهذا مخالف لقول أبي علي في هذه المسألة.

51- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة إعراب المصدر المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره، حيث يرى أن هذه المؤكدات تأتي حال أو على إضمار أن أي حذفت أن وارتفع الفعل ولا تستعمل إلا مضافاً ويكون ما بعده لا أو لم أو لن وذكر معه أقوال النحاة وقال أجاز الفراء والمبرد الرفع في جميع هذه المصادر أما سيبويه [4] لم ينص في الرفع إلا فيما كان توكيداً لنفسه ولا يبعد القياس عليه وقال أبو حيان هذه المصادر منصوبة بإضمار فعل لمن لفظها كأنه قال: اعترف اعتراف وصنع الله صنعة وهذا يدل على مخالفة أبي علي في هذه المسألة.

52- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة دخول بئس ونعم في الموصول، حيث يرى الفارسي [5] أنه لا يوصل بنعم وبئس إذا كان فاعلهما مضمراً، حيث يرى أبو حيان أن الوصل بنعم وبئس وجملة الشرط والجزاء جائز باتفاق العلماء وهذا مخالف لرأي الفارسي في هذه المسألة.

53- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة التوكيد المعنوي واللفظي، حيث يرى أن ما جاء للإحاطة ليس من قبيل تكرار الاسم بلفظه ولا بمعناه. قال ابن جني [6]: اعلم أن

---

(1) الفارسي، المقتصد (ج394/1).
(2) ابن عصفور، شرح الجمل (ج26/2).
(3) ابن عقيل، المساعد (ج236/2).
(4) سيبويه، الكتاب (ج226/2).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج9/3).
(6) ابن عقيل، الخصائص (ج101/3).

العرب إذا أرادت المعنى مكنته واحتاطت له فمن ذلك التوكيد وهو على ضربين: أحدهما: تكرير الأول بلفظه وهو قولك: قام زيد قام زيد. والثاني: تكرير الأول بمعناه وهو على ضربين أحدهما: للإحاطة والعموم والآخر للتثبيت والتمكين. الأول كقولنا: قام القوم كلهم والثاني نحو قولك: قام زيد بنفسه ورأيته عينه،حيث ذكر أبو حيان المعنوي تابع بألفاظ محصورة فلا يحتاج إلى حد ولا رسم ومنها ما هو للإحاطة، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

54- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة الخلاف حول الحرف (أم)، حيث يرى الفارسي[1] أن (أم) جاءت بمعنى (بل)، وقال ابن مالك: أن (أم) مجرد الإضراب وهي معنى بل عاطفة ما بعدها على ما قبلها، وقال أبو حيان: معلقاً على كلام ابن مالك [2] وهذا عطف صريح يقوي عدم الإضمار في المرفوع ، وهذا يدل على مخالفته في هذه المسألة.

55- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة في جواز عطف الواو والتاء بقسم، أو بظرف، أو بمجرور، إن لم يكن المعطوف فعلاً نحو: قام زيد وفي الدار قعد، وزيد يقوم والله يقعد، قال أبو حيان: وما عطف لا بقسم ولا ظرف ولا مجرور إلا في ضرورة الشعر، وهذا مخالف لكلام أبي علي في هذه المسألة.

56- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة أن يتبع عطف البيان مجروراً بإضافة صفة مقرونة (بأل) وهو غير صالح لإضافتها إليه ومنها قوله: أنا ابن التارك البكري بشر حيث أجاز الفارسي في كلمة (بشر) وهي عطف البيان أن تعرب (بدل) إذا صلح لم يتعين، وقال أبو حيان وعلى الصحيح وهو قول السيرافي والرماني والمبرد [3]في جواز النصب، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

57- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة في جواز وصف المنادى المبني على الضم، وذكر معه أقوال النحاة: حيث يرى سيبويه [4] والخليل جواز وصف المنادى المبني على الضم وذهب الأصمعي وقوم من الكوفيين إلى أنه لا يجوز وصفه، وقال أبو حيان:

---

(1) الفارسي، المسائل المنثورة (ص190).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج362/3).

(3) ابن السراج، الأصول (ج135/1).

(4) سيبويه، الكتاب (ج183/2).

والقياس أنه لا يجوز وهذا مخالف لكلام الفارسي.

58- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة الكلمات المختلفة أهي أسماء أفعال نحو (مه – ونزال – وبله)، حيث يرى أنها تدل على الزمان بالوضع ولا بالصيغة وهناك من قال أنها أسماء للمصادر ثم دخل عليها معنى الطلب والأمر وهناك من قال أنها تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان قال أبو حيان: فيكون أصلاً من أسماء الأفعال عليها يعني به المصادر، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

59 – خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة الخلاف حول (تيد)، حيث يرى الفارسي [1] إنه مشتقة من التوراة فالفاء واواً وأبدلت منها التاء والعين همزة جاءت بدل الياء وذكر قول البغدادين أن (تيدك زيداً) احتمل أن يكون مصدراً والكاف مجرور واحتمل أن يكون اسم فعل فالكاف للخطاب وقال ابن مالك [2]: إنها لا تكون إلا اسم فعل، وقال أبو حيان: معلقاً على كلام الفارسي وهذا الذي قاله متكلف والغالب على أسماء الأفعال عدم الاشتقاق، وهذا يدل على مخالفة أبي حيان لقول الفارسي في هذه المسألة.

60- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة الممنوع من الصرف على وزن (أفعل) ، حيث اختلف العرب في وزن (أفعي) وأن ألفه منقلبة عن ياء وهو مشتق من يافع فقلب إذا كان أصله أيفع، ويرى ابن جني [3] أن ألفه مشتقة من فوعة السم أصله أفوع ثم قلبت، ويرى أبو حيان أن وزنها أفعل ولامه واو كقولهم أفعوان، وهذا مخالف لكلام الفارسي الذي يرى أن ألفه منقلبة عن ياء.

61- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة فيما وافق من العجمي العربي في اللفظ، حيث رد الفارسي على ثعلب أن ابليس من أبلس أي أنه يمنع ويصرف على قصد المسمى أو يحمل على عادة الناس في التسمية حيث يرى الفارسي [4] إن الاسم الأعجمي لا يمنع من الصرف على قصد المسمى أو ما حمل على عادة الناس في التسمية وهذا رأي أبو حيان ، وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة .

---

(1) الفارسي، الشعر (ص29).

(2) ابن مالك، الكافية الشافية (ج381/1).

(3) الأزهري، التصريح على التوضيح (ج214/2).

(4) الفارسي، المسائل الحلبيات (ص352).

62- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة التأنيث الثلاثي اللازم وغير اللازم ساكن الوسط، حيث أجاز الصرف في الاسم الثلاثي ساكن الوسط وذكر معه قول الجمهور جواز الصرف ومنعه إذا كان المؤنث عارضاً أو فاصلاً أو مسكناً أو إعلالاً كدار وسميت به مؤنثاً ولم يضاف إليه عجمه وقول الأخفش والزجاج [1] على المنع، حيث قال أبو حيان: والممنع أكثر وأجود وهذا مخالف لكلام الفارسي في هذه المسألة.

63- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة جواز صرف أفعل ومنعه، إذا نكر تكسر بعد التسمية وذكر معه قول الأخفش [2] على أنه يجوز صرفه وقال سيبويه :[3] لا ينصرف إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية ثم قال: وروى هذا عن الأخفش وهو الفصيح، وهذا يدل على أنه اعترض قول الفارسي في هذه المسألة.

65- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة فلا يجري اسم فاعله، ولا اسم مفعوله، مجرى الصفة حيث يرى في قوله زيد الحسن عينيه فلا بأس أن نقول زيد الضارب أبوين أو الضارب الأبوين والأبوان فاعل على قولك الحسن الوجه ولم يقيد الفارسي بأمن اللبس وافقه ابن مالك على ذلك ولكنه قيد جواز ذلك بأمن اللبس، وقال أبو حيان: والأحوط ألا يقدم على قياس ذلك حتى يكثر فيه السماع، وهذا يدل على مخالفته لكلام الفارسي في هذه المسألة.

66- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة العلامات التي تلحق الفعل، وذكر معه أقوال النحاة في هذه العلامات، حيث أجاز الفارسي حذف تاء التأنيث الساكنة التي تلحق بالفعل الماضي المسند إلى الاسم المؤنث الحقيقي، إذا لم يفصل بينهما بفاصل وقال أبو حيان: لا يجوز حذف تاء التأنيث الساكنة التي تلحق الفعل الماضي المسند إلى الاسم المؤنث الحقيقي إذا لم يفصل بينهما بفاصل، ومثناه، وجمعه بالألف والتاء، نحو: قامت هند، وقامت الهندان، وقامت الهندات. وهذا يدل على أنه اعترض على قول أبو علي في هذه المسألة.

67- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة اشتراط الاستفهام إلا تضمن وقوع الفعل فيما معنى، حيث يرى أنه إذا تضمن الاستفهام وقوع الفعل فيما نص فإنه يجوز النصب نحو

---

(1) ابن سيده، المخصص (ج61/17).

(2) الفارسي، المقتصد (ج979/2).

(3) سيبويه، الكتاب (ج202/3).

قولك: لما ضربت زيداً فيجازيك وقال أبو حيان [1]: والصحيح جواز النصب في ذلك، وهذا مخالف لكلام أبي علي في هذه المسألة.

68- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة العلم إذا اتبع بتأكيد، أو بدل، أو عطف بيان، أو بوصف، حيث يرى الفارسي[2] إن الحكاية تكون في الوصف والموصوف مطلقاً أو بعطف وهناك من يرى أن العطف إذا اتبع بعد العلم مبطل للحكاية كغيره من التوابع ومنه يونس[3] وذهب غيرهم إلى جواز ذلك فإذا كان من قبيل ما يحكى حكيت نقول لمن قال: رأيت زيدًا وعمرًا مَنْ زيدًا وعمراً حيث يرى أبو حيان إذا اتبع العلم بتأكيد، أو بدل أو، عطف، أو بوصف لم يجعل مع الموصوف كشئ واحد فلا حكاية ولا تجوز المحاكاة إلا بوصف مجعول مع موصوفه كشئ واحد وذلك إذا جاء المضاف إلى العلم فتحكى فيه نقول من زيد بن عمرو لمن قال: رأيت زيدَ بن عمرو وكذلك في الرفع والجر أي جواز المحاكاة في النصب، والرفع، والجر، وهذا مخالف لكلام الفارسي.

69- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة موافقة جمع التكسير في أصل اللفظ دون الهيئة، حيث إذا جاء جمع التكسير والتذكير والتأنيث فأنه يأتي على معنى الجمع وعلى معنى الجماعة وهذا مخالف لرأي النحاة منهم ابن سيدو [4] يرى أن في التذكير، والتأنيث سواء في الاستعمال أو الكثرة فهو اسم جنس أما الفراء فيرى إذا امتازت بتاء التأنيث جاء تذكيره وتأنيثه فهو اسم جنس. وقد خالف الفارسي [5] أبو حيان، حيث يرى إذ امتازت بتاء التأنيث جاء تذكيره وتأنيه نحو نخلة ونخل فهو اسم جنس، وهذا مخالف لقول الفارسي في هذه المسألة.

70- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة الاسم المؤنث إن كان ثلاثياً أو اسم جنس مذكر، حيث يرى الفارسي أن (ضحية) تضغير (ضحى) لا تصغير ضحوة وهذا على القياس إذ كان مذكر وغيره يصغر بالتاء نحو دويرة وتويرة في دار ونار، وهذا مخالف

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص598).
(2) ابن عقيل، المساعد (ج268/3).
(3) المرجع السابق، ج268/3.
(4) ابن سيده، المخصص (ج35/2).
(5) الفارسي، التكملة (ص360).

لكلام ابن مالك [1] الذي يرى أن الاسم المؤنث عند التصغير لم تدخله التاء في التصغير، وقد خالف رأي أبي حيان في ذلك الذي اتفق مع رأي ابن مالك في هذه المسألة.

71- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة المزيد من الثلاثي الأصل، حيث ذكر انفعل إنه قد يجئ من الفعل اللازم خلافاً لما ذكره العلماء أنه لا يكون الفعل في انفعل إلا متعدياً وهذا مخالف لكلام الفارسي الذي استدل وخرج ذلك على أن انفعل يكون لازم نحو: منهو ومنغو وقال أنه يكون مطاوع أهويته وأغويته، وهذا يدل على مخالفة أبي حيان للفارسي في هذه المسألة.

72- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة أفعل التي تأتي للألوان ولا يبني من مضعف، حيث يرى الفارسي أن الهمزة منقلبة عن ياء ولكن هناك من خالف في ذلك فيرى الأخفش[2] أن ألفه منقلبة عن واو ولكن أبي حيان خالف الفارسي [3] في ذلك ويرى أن الهمزة أصل والعين منقلبة عن ياء أو عن واو مستدلاً من باب بين فالعين منقلبة عن ياء أما باب يوح فأن العين منقلبة عن واو ، وهذا يدل على مخالفة أبي حيان للفارسي في هذه المسألة.

73- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة فيما ألحقته العرب في كلامها، حيث ان ما ألحقناه نحن يسير من كلام العرب وقد خالف المازني [4] في ذلك ما فعلته العرب كثيراً اطرد لنا أن نفعل مثله وما مثل لا يطرد، ورأى أبو حيان أن ما ألحقته العرب فمن كلامها ما ألحقناه نحن فالمختار أنه لا يكون من كلامها بل فعلناه عن سبيل التمرن، وهذا مخالف لكلام الفارسي.

74- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة الاسم الصحيح المهموز، حيث يرى أن يجوز قلب الهمزة في الاسم المهموز واواً أو مبدلة من أصل، نحو: كيساء فنقول: كساوان؛ ولكن نجد رأي بعض النحاة مخالف لرأي الفارسي، حيث خطأ سيبويه [5] في كتاب بغية الأمل قول الفارسي: ويرى أن اقرارها أي الهمزة أولى من قلبها فنقول كساوان وكساوان، حيث

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1913/4).
(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج598/2).
(3) المرجع السابق (ج598/2).
(4) ابن جني، المنصف (ج41/1).
(5) سيبويه، الكتاب (ج351/3).

خالف أبو حيان قول الفارسي[1]، حيث يرى إن المهموز الذي قبل الهمزة ألف زائدة والهمزة أصل نحو قراء فقيل قراءان وقل ابدالها واواً وهذا مخالف لرأي الفارسي في هذه المسألة.

75- خالف أبو حيان أبا علي الفارسي في مسألة اختصاص بضع بالمعطوف، والمركب، وهي عند أبي علي على إنها أي بضع لا تختص بالمعطوف والمركب بل هو عدد مبهم من ثلاث إلى تسع يجري مفرداً ومع العشرة يجري مجرى الثلاثة إلى التسعة في الإعراب والبناء بقول هؤلاء بضعة رجال وبضع نسوة، ولكن الفراء يرى أن بضع لا يذكر مع العشرة إلى العشرين إلى التسعين ولا يذكر مع المفرد ولا مع المائة ولا مع الألف، أما مبرمان [2] يرى أن البضع ما بين العقدين بين واحد إلى عشرة، ومن أحد عشر إلى عشرين.

وقال أبو حيان: أتى ببضعة مع المذكر وببضع مع المؤنث فيقول بضعة وعشرون رجلاً وبضع وعشرون جارية وقد تستعملان دون تنييف، وهذا يدل على مخالفة أبي حيان لقول أبو علي في هذه المسألة.

---

(1) الفارسي، التكملة (ج42/3).

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1673/3).

المبحث الثالث:

أثر أبي علي الفارسي في أبي حيان:

1 – لعل من أهم ما تأثر به أبو حيان في مسألة القياس، والسماع، والشاذ، في القياس حيث يقول الفارسي: إنه يوجد في كلام العرب ما هو مطرد في الاستعمال، شاذ في القياس، كما يوجد العكس ومنه ما حذف بالضرورة في ذلك قوله:

عَسَى اَلْغُوَيِرُ أَبُؤْسَاً فَالْقِيَاسُ يُقْتَضَى [1]

والقياس أن يقولوا استحاذ بدل من استحوذ ولكن العدول عن السماع خطأ فاحش أما المطرد فنجد أبو حيان قد تأثر في هذا الجانب ويرى أنه لا يقاس على قول الشاعر :

أَيَهَذانِ كُلَا زَادكُمَا وَدَعَاني واغِلاً فِيمَنْ وَغَل [2]

شاهد على جواز الاختصار على اسم الإشارة، أي: ولا نعت لاسم إشارة بعد لأنه يقول نادر شاذ لا يقاس عليه، وفي قياس الشاذ في الاستعمال وقد مثل له بترك استعمال الماضي من يدع ويذر ومنها مثل تشديد الزاي في نزالي، أو وصل المضارع بأل الموصولة .

2 – لقد ذكر أبو حيان آراء أكثر من أربعمائة وعشرة من الأعلام ولم يسبق آراء أبي علي الفارسي عنده إلا ثلاثة علماء وهم سيبويه، والأخفش، والمبرد، حيث كان أبو علي الفارسي ترتيبه في الفئة المتقدمة عند أبي حيان فلم يسبقه إلا ثلاثة من العلماء، في ذكر آراءه النحوية والصرفية.

3 – لقد تم حصر جميع المسائل النحوية والصرفية في كتابي: منهج السالك، وارتشاف الضرب، وهي مئتين وسبعين مسألة، وكان التوافق والتأييد بين آراء أبي علي الفارسي وأبي حيان في مائة وأربعين مسألة، والاختلاف في ست وسبعون، مسألة وكانت نسبة التوافق كبيرة بين العالمين.

4 – على الرغم من اعتراضات أبي حيان لأبي علي الفارسي إلا أنه كان يستخدم ألفاظ تنم عن احترام، وتقدير لأبي علي الفارسي بعيداً عن التجريح وكان يستخدم خلافاً، وزعم وهذا دليل على احترامه له.

---

(1) قالته العرب، وذكره الميداني في مجمع الأمثال (ج17/2).

(2) البيت من البحر الرمل، لم أعثر على قائله. السيوطي، همع الهوامع (ج175/1).

5- وافق أبو حيان أبا علي الفارسي في مسائل، وخالف سيبويه والبصريين، ومنها مسائل سنذكر واحدة منها وافقه في مسألة [1]: باب المفعول الذي لم يمَ فاعله وخالف سيبويه، والسيرافي، والكسائي، في هذه المسألة وهذا يدل على الاحترام والتقدير لأبي علي الفارسي في نظر أبي حيان.

6 – اعتماد أبو حيان على أبي علي الفارسي فيما اجتهد من الآراء النحوية، واللغوية، والصرفية، كأوزان الكلمات، والإعلال، والإبدال، والقلب، مثال ذلك قال الفارسي [2]: يقول: أيدَّ وأيلَّ على وزن (أفعل من) وقال ابن جني [3]: بل أودَّ وأولَّ وفي ذلك رجح أبو حيان الفارسي أخيراً وقد جاء القلب في الواو.

7- من تأثر أبو حيان بأبي علي الفارسي [4] في استشهاده بشعر الفصحاء من المحدثين وكذلك شعر المتأخرين فأجاز أخذ اللغة عنه والاستشهاد لشعر الفصحاء منهم فاستشهد بشعر المتنبي وأبي تمام وغيرهما وهذا واضح في كتابي منهج السالك وارتشاف الضرب نحو قول الشاعر الأعشى :

وَقَدْ كَانَ فِي حَولٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ تُقْضَى لُبَانَاتَ وَيَسْأَمُ سَائِمُ [5]

8 – خروج أبي علي الفارسي على إجماع المدرستين البصرية، والكوفية، حيث يعد خروج الفارسي بذرة غرست فأضافت مادة جديدة إلى مواد السماع ودراستها والتماس التيقن منها وكذلك أبو حيان خرج على إجماع مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، في كثير من المسائل النحوية في مسألة تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ [6] .

9 – تكرر ذكر الآراء النحوية، والصرفية، لأبي علي الفارسي مئتين وسبعين مرة، وهذا يدل على أهمية هذا العالم الفذ عند أبي حيان في قضية الأخذ بآرائه النحوية، والصرفية، والاعتماد عليها في كثير من المسائل النحوية، والصرفية.

---

(1) الفارسي، المسائل البغداديات (ص185).

(2) الفارسي، المسائل الحلبيات (ص130).

(3) ابن جني، المنصف (ج57/2).

(4) الفارسي، المسائل الشيرازيات (ج74/1).

(5) البيت من البحر الطويل، ومنسوب للأعشى في ديوانه (ص127)؛ سيبويه، الكتاب (ج38/3).

(6) الأندلسي، منهج السالك (ج250/2).

10- من أهم ما تأثر به أبو حيان بأبي علي الفارسي مسألة التأصيل، حيث كان منهج الفارسي هو البساطة، أي: كل تركيب يحتاج إلى دليل مثال على ذلك: في مسألة الأدوات المختصة بالأفعال منها نون التوكيد ونقل أبو حيان عن الفارسي [1] ، أن الأصل في دخول النون في هذا الجواب هو الفرق بين القسم، ولام الابتداء ، فإذا دخلت لام القسم على فضلى لم يحتجْ إلى النون لأن لام الابتداء لا تدخل على الفضلات.

11 – لقد ظهر في آراء أبي حيان أنه كان يميل إلى الخليل، وسيبويه [2]، وغيرهما من البصريين وأحياناً في طائفة أخرى ينتصر الكوفيين، حيث هناك بعض الأمثلة: فما انتصر فيه للخليل، أن لا النافية قد تأتي زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُون** ﴾ [3] وانتصر له ولسيبويه في تحليل ويكأن في قوله جل شأنه: ﴿ **وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ اَلْكَافِرُون** ﴾ [4] إذا كانا يذهبان إلى أن (وي) مفصولة بمعنى أعجب وذهب الأخفش [5] إلى أنها موصولة بالكاف ومن أبي علي [6] مع الخليل، وسيبويه، مؤكداً أن (كأن) قد تأتي كالزائدة وعلى نحوٍ ما ينتخب لنفسه من الآراء البصرية كان ينتخب من الآراء الكوفية ما صح في قياسه من ذلك لأنه كان يقف مع الكوفيين في إعمال الفعل الأول في باب التنازع وهذا ظاهر في آراء أبي حيان من خلال مسائله النحوية، والصرفية، ومنها: وقد كان يختار من حين إلى حين بعض آرائهم من ذلك ما ذهب إليه الكوفيون وتبعه ابن جني [7] أن عامل الرفع في المبتدأ والخبر وعامل الرفع في الخبر والمبتدأ فهما مترافعان.

ومثال آخر وكذلك في إضافة إلى الكاف حيث قال الفارسي: حتى إن الجارة عند أصحابنا تجري هذه المجرى ومن مظاهر بصريته: تشدده في لغة السماع حتى قال بشذوذ بعض القراءات.

---

(1) الأندلسي، منهج السالك (ج94/1).

(2) سيبويه، الكتاب (ج171/2).

(3) [الأنعام: 109].

(4) [القصص: 82].

(5) الفارسي، المسائل العضديات (ص20).

(6) الفارسي، البغداديات (ص393).

(7) الفراء، معاني القرآن (ج185/3).

الخاتمة:

كما بدأنا دراستنا لهذا البحث بالحمد والثناء أختمه بالشكر والحمد لله على اقتنائه وعلى عطائه وتوفيقه، فإن أحسنت فمن الله، وإن قصرت فمن نفسي، والشيطان، وها نحن نصل في نهاية رحلتنا على علمين من أعلام النحو فكانت الثمرة أن جمعت آراء أبي علي الفارسي من كتابي: منهج السالك وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، وكانت مائتان وسبعون مسألة اتفق العالمان برأيهما في مائة وثلاث وأربعين مسألة، واختلفا في خمس وسبعين مسألة.

وبعد هذه الدراسة الطيبة وصلنا إلى قطف الثمار، وهي نتائج البحث التي يمكن أن نوجزها بما يلي :

نتائج البحث:

1 – وقفتُ في هذا البحث على أهم أعلام النحو العربي هما أبو علي الفارسي من أهم أعلام النحو في القرن الرابع الهجري وأبو حيان من أهم أعلام النحو العربي في القرن الثامن الهجري وعلى جهود كل منهما النحوية، والصرفية.

2 – وقفتُ في هذا البحث على أهم كتب أبي حيان على الرغم من كثرة مؤلفاته وهما كتاب منهج السالك الذي كان باكورة إنتاجه، وكتاب ارتشاف الضرب آخر كتب أبي علي الفارسي.

3 – اعتماد الفارسي على النص القرآني في عدد كبير من مسائله النحوية والصرفية.

4 – الكشف عن آراء أبي علي الفارسي النحوية والصرفية في كتابي منهج السالك وارتشاف الضرب لأبي حيان ودراستها وتوثيقها وبيان الموافقات والاعتراضات لأبي حيان في مسائل متعددة وكثيرة ذكرت في هذين الكتابين.

5 – قد كانت دراستي هي حصر المسائل المتعلقة بأبي علي الفارسي النحوية والصرفية وكان عددها مئتان وسبعون مسألة نحوية وصرفية وكان التوافق بين آراء أبي علي الفارسي وأبي حيان مائة وثلاثَ وأربعون مسألة. والاختلاف في خمس وسبعون مسألة حيث كانت نسبة التوافق كبيرة نسبياً بين العالمين.

6 – لقد ذكر أبو حيان آراء كثير من أعلام النحاة تقدر حوالي أربعمائة وعشرة من الأعلام ولم يسبق آراء أبي علي الفارسي إلا ثلاثة علماء وهم سيبويه والأخفش والمبرد وهم من كبار النحو العربي.

7 – تكرر ذكر الآراء النحوية والصرفية لأبي علي الفارسي مئتان وتسعٌ وستون مرة وهذا يدل على أهمية هذا العالم وأثره على أبي حيان واهتمامه بآرائه النحوية والصرفية.

8 – نجد أحياناً أن أبا علي الفارسي كان يخالف سيبويه والأخفش والمدرسة البصرية. وأحياناً ينفرد برأي لا يشاركه أحد وأحياناً يوافقه تلميذه ابن جني في بعض المسائل.

9 – كان أبو علي الفارسي وسط بين القديم والجديد يحدد في دراساته حكم عادل بين القدماء والمحترفين فيعتد على الأمثلة المصنوعة.

10 – استخدم أبو حيان ألفاظاً في هذين الكتابين وخاصة في الاعتراضات وهي خلافاً وزعم وهي ألفاظ توحي بالتقدير والاحترام في الاعتراض.

11 – كان لأبي علي الفارسي آراء تختلف مع المدرسة البصرية وتتفق مع المدرسة الكوفية وكذلك أبو حيان إلا أنه كانت لديهما الموضوعية العلمية بعيدي عن التعصب والذاتية.

12 – كان أبو حيان من زعماء المذهب المانع مطلقاً بالاستشهاد بالحديث.

13 – لم يستشهد أبو حيان بالحديث الشريف إلا بعدد قليل يكاد لا يذكر في كتابيه بينما أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وأقوال العرب وأشعارهم ويرد الشعر إلى أصحابه .

14 – بنى أبو حيان شرحه على خمسة أصول نحوية ثابتة وهي السماع والقياس والتعليل والتأويل والإجماع.

15 – تطرق الفارسي إلى ما هو شاذ في القياس.

16 – لقد كان أبو حيان شديد الانحراف عن ابن مالك وشديد الاعتراض عليه وقد خالفه في كثير من المسائل.

17 – اللافت للنظر في آراء أبي علي الفارسي أن هناك تعارض فيها، حيث لاحظت في بعض المسائل التي ذكرها أبو حيان للفارسي قولين متعارضين في المسألة الواحدة.

18 – ألفية ابن مالك من أكثر المتون شرحاً، حيث شرحها الكثير من العلماء على مر العصور المختلفة، وكان العلماء يتفاخرون في شرحها، ويُعَدَّ القرن الثامن هجري، من أكثر العصور التي شرحت فيها حيث شرحها المرادي في كتابه: توضيح المقاصد والمسالك، وشرحها ابن الوردي في كتابه تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، شرحها ابن هشام الأنصاري، وهناك عدد لا بئس به .

19 – صار أبو حيان في شرحه لألفية ابن مالك في كتابه منهج السالك على نفس طريقة ابن مالك في ترتيب وتبويب الألفية وذكر أبيات الألفية في شرحه والعكس من ذلك في كتابه ارتشاف الضرب.

توصيات البحث :

1 – كتاب منهج السالك على ألفية ابن مالك، يحتاج إلى دراسة.

2 – كتاب ارتشاف الضرب موسوعة نحوية تضمنت الآراء النحوية والصرفية لكثير من النحاة العظماء ممن سبقوا أبا حيان فهو مادة مليئة للبحث والدراسة.

3 – العمل على إبراز جهود أبي علي الفارسي في الميدان اللغوي والوقوف على مذهبه النحوي والصرفي والصوتي فهو بحق عالم نحوي صرفي من حقه الظهور كباقي النحاة الذين طغوا عليه لأنه يستحق التقدير والاحترام.

4 – يجب المقارنة والموازنة بين أصحاب المذاهب المختلفة وبيان آراء كل مذهب على حدة وخاصة في ضوء علم النحو الحديث.

5 – دراسة منهج كل عالم على حدة للوقوف على مواقفهم الصحيحة.

6 – العمل على الاهتمام من الدراسات الجادة والمسائل التي عالجت موضوع النحت والتركيب لم يتم التركيز عليها كما ظهر في العضديات عن (... ويكأن) و(وإياك) و (هلم) .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع :

الأخطل، غياث بن غوث بن طارق. (1992م). *ديوان الأخطل*. تحقيق: راجل أسمر. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الأزهري، خالد. (2000م). *التصريح بمضمون التوضيح*. تحقيق: عبد الفتاح البحيري. ط1. بيروت: دار إحياء الكتب العربية.

الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي. (1390ه). *طبقات الشافعية*. تحقيق كمال الحوت. بغداد: (د.ن).

الإشبيلي، ابن عصفور. (1400ه). *شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: صاحب أبو جناح العراف. (د.م): (د.ن).

الإشبيلي، ابن عصفور. (1994م). *شرح المقرب*. تحقيق: علي محمد فاخر. ط1. القاهرة: مطبعة السعادة .

الإشبيلي، ابن عصفور. (1979م). *الممتع في التصريف*. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط1. بيروت: دار المعرفة.

الإشبيلي، ابن عصفور. (1998). *شرح الجمل الكبير*. تحقيق: فواز الشعار. (د.م): دار الكتب العلمية.

الأعشى، ميمون بن قيس. (د.ت). *ديوان الأعشى*. تحقيق: محمد حسين. (د.ط). (د.م): دار الكتاب العربي.

إمرؤ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي. (1983م). *ديوان إمرئ القيس*. تحقيق: مصطفى عبد الشافي. ط2. بيروت: دار المعرفة.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد النحوي. (1957م). *أسرار العربية*. تحقيق: محمد بهجة بيطار. (د.ط). (د.م): المجمع العلمي العربي.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد النحوي. (1987م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط2. بيروت: المكتبة العصرية.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد النحوي. (1985م). *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*. تحقيق: إبراهيم السامرائي. ط3. الأردن: مكتبة المنار.

الأندلسي، أبو حيان. (2013 م). *منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك*. تحقيق: علي محمد فاخر. ط1. القاهرة: دار الطباعة المحمدية .

الأندلسي، أبي حيان. (1985م). *النكث الحسان في شرح غاية الإحسان* تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط1. بغداد: جامعة بغداد.

الأندلسي، محمد بن جابر الهواري. (2000م). *شرح ألفية ابن مالك*. تحقيق: عبد الحميد السيد محمد بن عبد الحميد. (د.ط). القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.

الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. (1986م). *تذكرة النحاة*. تحقيق: عفيف عبد الرحمن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. (1990م). *البحر المحيط*. تحقيق: بوران الضناوي وهديان الضناوي. ط1. الرياض: دار إحياء التراث العربي.

الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. (1998م). *ارتشاف الضرب*. تحقيق: رجب عثمان محمد. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. (2004 م) *الإمتاع والمؤانسة*. تحقيق: الدكتور هيثم خليفة الطعيمي ط1. مكتبة العصرية صيدا – بيروت.

الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. (2013م). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تحقيق: الأستاذ حسن هنداوي. ط1. (د.م): دار كنوز شيبليا للنشر والتوزيع.

الأنصاري، ابن هشام. (1962 م). *قطر الندى ويل الصدى*. تحقيق: طه محمد الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجي. (د.ط). القاهرة: (د.ن).

الأنصاري، ابن هشام. (1982م). *أوضح المسالك على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط5. بيروت: دار الفكر.

الأنصاري، ابن هشام. (1985م). *معنى اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: مازن المبارك محمد علي حمدان. ط6. دمشق: دار الفكر.

الأيوبي، الملك عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الشهير بصاحب حماة (2004 م). *الكناش في فني النحو والصرف*. تحقيق: رياض بن حسن الخدام. (د.ط): بيروت: المكتبة العصرية.

بردي، ابن تغرى. (د.ت). *النجوم الزاهرة في أعلام مصر والقاهرة*. (د.ط). مصر: دار الثقافة.

البطليوسي، ابن السيد. (1979م). *إصلاح الخلل الواقع في شرح أبيات الجمل*. تحقيق: حمزة عبدالله النشرتي. ط1. الرياض: دار المريخ.

البغدادي، الخطيب. (2002م). *تاريخ بغداد*. تحقيق: بشار معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

البغدادي، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي. (1985م). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد المحسن الفتلي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن ثابت، حسان. (1347هـ). *ديوان حسان بن ثابت*. تحقيق: البرقوقي. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الثمانيني، عمر بن ثابت. (1999م). *شرح التصريف*. تحقيق: إبراهيم بن سليمان البصيمي. ط1.الرياض: مكتبة الرشد.

الجرجاني، عبد القاهر. (1982م). *المقتصد في شرح الإيضاح*. تحقيق: كاظم بحر المرجان. (د.ط). العراق: دار الرشيد.

الجرجاني، عبد القاهر. (1988م). *العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية*. تحقيق: البدراوي زهران. ط2. (د.م): دار المعارف.

ابن الجزري، محمد بن محمد علي بن الجزري الدمشقي شمس الدين أبو الخير. (2006 م). *غاية النهاية في طبقات القراء*. تحقيق: برجستراسر. ط1. (د.م): دار الكتب العلمية .

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1376م). *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. ط4. القاهرة: دار الكتب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1954م). *المنصف*. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين. ط1. (د.م): دار إحياء التراث القديم.

الجوزية. برهان الدين إبراهيم بن محمد أبي بكر بن أيوب بن قيم. (د.ت). *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*. ط3. القاهرة: شركة ومتبة مصطفى البابي الحلبي.

ابن الحاجب، أبو عمر عثمان. (1979م). *الأمالي النحوية في مادة النحو والصرف*. تحقيق: فخر الدين قباوة. (د.ط). بيروت: عالم الكتب.

ابن الحاجب، أبو عمر عثمان. (1980م). *شرح الوافية نظم الكافية*. تحقيق: موسى العليلي. (د.ط). النجف: مطبعة الآداب.

ابن الحاجب، أبو عمر عثمان. (1985م) . *الكافية في النحو*. ط1 . بيروت: دار الكتب العلمية.

الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي. (1993 م). *معجم البلدان*. (د.ط). بيروت: دار صادر.

الحموي، ياقوت. (1993 م). *معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب* . تحقيق: إحسان عباس ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الحنبلي، عبد الحي بن عماد. (1351هـ). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. تحقيق: تحية إحياء. (د.ط). القاهرة: الآفاق الجديدة.

الحنفي، محمد بن أحمد بن إياس. (1984م) . *بدائع الزهور في وقائع الدهور*. تحقيق: محمد مصطفى. (د.ط). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الخطفي، جرير بن عطية. (1986م). *ديوان جرير*. تحقيق: نعمان أحمد أمين. (د.ط). بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

الخطيب، نسان الدين. (1973م). *الإحاطة في أخبار غرناطة*. تحقيق: محمد عبد الله عنان. ط1. القاهرة: دار المعارف.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد. (1994 م). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان* . تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وإحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر.

الدؤلي، أبي الأسود. (1998م). ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق: محمد حسن آل ياسين. ط2. (د.م): دار ومكتبة الهلال.

الذبياني، النابغة. (1996م). *ديوان النابغة الذبياني*. تحقيق: عباس عبد الساتر. ط3. (د.م): دار الكتب العلمية.

الذهبى، شمس الدين أبو عبد الله. (1985م). *سير أعلام النبلاء* تحقيق: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. ط3. (د.م): مؤسسة الرسالة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله. (2003م). *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*. تحقيق: بشار عواد حروف. ط1. (د.م): دار الغرب الإسلامي.

ذي الرمة، غيلان بن عقبة بن مسعود. (1995م). *ديوان ذي الرمة*. تحقيق: أحمد حسن بسج. ط1. (د.م). دار الكتب العلمية.

ابن ربيعة، عمر. (1996م). *ديوان عمر بن أبي ربيعة*. تحقيق: فايز محمد. ط2. (د.م): دار الكتاب العربي.

الرضي، محمد بن الحسن. (1993م). *شرح الرضي لكافية الحاجب*. تحقيق: يحيى بشير المصري. ط1. المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود.

الزبيدي محمد بن الحسن. (1954م). *طبقات النحويين واللغويين*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. (د.م): دار المعارف.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (1985 م). *اللامات*. تحقيق: مازن المبارك. ط2 . دمشق: دار الفكر.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم. (1984 م). *الجمل في النحو*. تحقيق: علي توفيق محمد. ط1. (د.م). مؤسسة الرسالة.

الزركلي، خير الدين. (1980م). *الأعلام*. ط15. (د.م): دار العلم للملايين.

السبكي، تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب ابن تقي الدين. (1413هـ). *طبقات الشافية الكبرى* تحقيق: محمود محمد الطناجي، وعبد الفتاح محمد الحلو. ط1. (د.م): دار هجر للنشر والطباعة والتوزيع.

السلسيلي، محمد بن عيسى. (1986 م). *شفاء العليل في إيضاح التسهيل*. تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني. ط1. مكة المكرمة: دار الفيصلية.

أبو سلمى، زهير. (1980م). *ديوان زهير بن أبي سلمى*. تحقيق: فخر الدين قباوة. بيروت: دار الكتاب العربي.

سلوم، داود. (1969م). *ديوان الكميت بن زيد الأسدي*. تحقيق: داود سلوم. بغداد: مكتبة الأندلس.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله. (1984م). *نتائج الفكر في النحو*. تحقيق: محمد إبراهيم البنا. ط1. مكة المكرمة: دار الكتب العلمية.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1982م). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. ط2. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن سيده، علي بن إسماعيل أبو الحسن. (1996م). *المخصص*. ط1. بيروت: دار إحياء التراث.

السيرافي، أبو السعيد. (1986م). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: رمضان عبد التواب. مصر: (د.ن).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. (1998م). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: أحمد شمس الدين. ط1 . بيروت: دار الكتب العلمية .

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1326هـ). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . ط1. لبنان: المكتبة العصرية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1984م). *الأشباه والنظائر*. تحقيق: فايز ترحيني. ط1. القاهرة: مكتبة الكليلات الأزهرية.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر. (1322هـ). *شرح شواهد مغني اللبيب*. تحقيق: محمد محمود الشنقيطي. (د.ط). مصر: المطبعة البهية .

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر. (1424هـ). *الزهر*. تحقيق: الأستاذ جاد الملى زينة كيس الحلبي. ط3. (د.م): مكتبة دار التراث .

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. (2007م). *المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية*. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيميين. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن شداد، عنترة. (1992م). *ديوان عنترة بن شداد*. (د.ط). بيروت: دار صادر.

شمس الدين، محمد بن علي بن أحمد الداوودي. (1983م). *طبقات المفسرين*. ط1. القاهرة: مكتبة وهبة.

الشنتريني، أبو بكر محمد بن عبد الملك. (1995م). *تلقيح الألباب عن فضائل الإعراب*. تحقيق: عبد الفتاح الحموز. ط1. عمان: دار عمان.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين. (1328هـ). *الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع*. ط1. مصر: المكتبة التوفيقية.

الشوكاني، محمد بن علي. (1348 هـ) . *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*. ط1. القاهرة.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك. (1998م). *أعيان العصر وأعوان النصر*. ط1. لبنان: دار الفكر.

الصيمري، أبو محمد عبد المؤمن. (1986م). *التبصرة والتذكرة*. تحقيق: فتحي أحمد مصطفى. ط1. دمشق: دار الفكر.

ابن عادياء، السموأل. (1338هـ). *ديوان السموأل بن عادياء*. تحقيق: لويس شيخو اليسوعي. ط2. بيروت: المطبعة الكاثوليكية.

العامري، لبيد، (2004م). *ديوان لبيد العامري*. تحقيق: الطوسي. ط1. (د.م): دار المعرفة.

عزة، كثير. (1971م). *ديوان كثير عزة*. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة.

العسقلاني، ابن حجر محيي الدين الخطيب. (1407هـ). *مشكل إعراب القرآن فتح الباري بشرح صحيح البخاري*. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر شهاب الدين. (1972م). *الدرر الكامنة في أعيان المائة*. ط2. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

العسقلاني، الحافظ ابن حجر. (2009م). *المسائل النحوية في فتح الباري بشرح صحيح البخاري*. تحقيق: ناهد بن عمر بن عبد الله. ط1. (د.م): مكتبة الرسالة .

عطية، جرجي شاهين. (د.ت). *سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان*. ط4. بيروت: دار ريحاش للطباعة والنشر.

ابن عقيل، بهاء الدين. (1982م). *المساعد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: محمد كامل بركات. ط1. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي. (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط2. القاهرة: دار التراث.

العكبري، أبي البقاء. (1995م). *اللباب في علل البناء والإعراب*. تحقيق: غازي مختار طليمات. ط1. لبنان: دار الفكر المعاصر.

العكبري، ابن برهان. (1984م). *شرح اللمع*. تحقيق: فائز فارس. ط1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.

العيني، بدر الدين محمود (1534هـ). *عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان*. (د.ط). القاهرة: دار الكتب والوثقائق القومية.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. (1969م). *مقاييس اللغة*. تحقيق :عبد السلام هارون. ط1. القاهرة: دار الفكر.

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (1988م). *كتاب الشعر وشرح الأبيات المشكلة الإعراب*. تحقيق: محمود محمد الطناجي. ط1. (د.م): مكتبة الخانجي.

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (1969م). *الإيضاح العضدي*. تحقيق: حسن شاذلي فرهود. ط1. (د.م): (د.ن).

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (1982م). *المسائل الحلبيات*. تحقيق: حسن هنداوي. ط1. بيروت: دار القلم.

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (1982م). *المسائل العسكرية*. تحقيق: محمد الشاطر أحمد. ط1. (د.م): مطبعة المدني.

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (1992م). *التعليقة على كتاب سيبويه*. تحقيق: عوض بن عوض بن حمد القزوي. ط1. الرياض: (د.ن).

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (2003م). *الإغفال*. تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم. (د.ط). المجمع الثقافي. دار الكتب المصرية .

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (2003م). *المسائل المشكلة= المسائل البغداديات*. تحقيق: يحيى مراد. ط1. (د.م): دار الكتب العلمية.

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (2004). *المسائل المنثورة*. تحقيق: شريف عبد الكريم النجار. ط1. (د.م): دار عمار.

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (2004م). *المسائل الشيرازيات*. تحقيق: حسن هنداوي. ط1. الرياض: كنوز إشبيليا.

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (2007م). *الحجة في علل القراءات السبع*. تحقيق: عادل عبد الموجود. ط1. (د.م): دار الكتب العلمية.

الفحل، علقمة. (1969م). *ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري*. تحقيق: درية الخطيب. ط1. بغداد: دار الثقافة والإرشاد.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي. (1983م). *معاني القرآن*. تحقيق: يوسف نجاتي. ط3. بيروت: عالم الكتب.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس. (1987م). *ديوان الفرزدق*. تحقيق: مجيد طراد. ط1. (د.م): دار الكتاب العربي.

الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد. (2000م). *البلغة في تراجم أئمة النحو*. تحقيق: محمد المصري . ط1. (د.م): دار سعد الدين للطباعة

القفطي، علي بن يوسف. (1950م). *إنباة الرواه على أنباة النحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط1. (د.م): دار الكتب.

اللكنوي، أبو الحسنات محمد بن عبد الحي الهندي. (1324 هـ). *فوائد البهية في تراجم الحنفية*. ط1. القاهرة.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي. (1953م). *الخلاصة في النحو*. تحقيق: عبد البديع النيرباني. ط1. (د.م): (د.ن).

ابن مالك، كعب. (1966م). *ديوان كعب بن مالك*. تحقيق: سامي مكي العاني. ط1. بغداد: دار المعارف.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990م). *شرح التسهيل*. تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون . ط1. (د.م): مطبعة هجر.

المبرد، أبو العباس. (1399هـ). *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. ط1. القاهرة: (د.ن).

المبرد، أبو العباس. (1986م). *الكامل في اللغة والأدب*. تحقيق: محمد أحمد الدالي.بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو المحاسن، يوسف بن تغر بردي الأتابكي جمال الدين. (1984م). *المهنل الصافي والمستوفى بعد الوافي*. تحقيق: محمد محمد أمين. ط1. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المرادي، طه الراوي. (1949م). *تاريخ علوم اللغة العربية*. ط1. بغداد: (د.ن).

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم. (1983م). *الجنى الداني في حروف المعاني*. تحقيق: فخر الدين كباوة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم. (2006م). *شرح التسهيل*. تحقيق: محمد عبد النبي. ط1. القاهرة: مكتبة الإيمان.

المشاجعي، أبي الحسن علي بن نضال. (1985م). *شرح عيون الإعراب*. تحقيق: حنا جميل حداد. ط1. الزرقاء: مكتبة المنار الأورق .

المصري، أبو محمد عبد الله بن محمد. (1980م). *التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح*. تحقيق: مصطفى حجازي. ط1. القاهرة: مجمع اللغة العربية.

المعري، أبو علاء (1979م). *رسائل الغفران*. (د.ط). بيروت: دار المعرفة.

أبو مقبل، تميم. (1992م). *ديوان تميم بن أبي مقبل*. (د.م): دار الكتاب العربي.

المقري، أحمد بن محمد. (1968م). *نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب*. ط1. تحقيق: إحسان عباس. مصر: المطبعة الأزهرية.

المكودي، أبي زيد بن عبد الرحمن بن علي صالح. (1993م). *شرح المكودي على ألفية ابن مالك*. تحقيق: فاطمة رشيد الراجحي. الكويت: جامعة الكويت.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). *لسان العرب*. ط3. القاهرة: دار المعارف.

الموصلي، موفق السدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش. (2001م). *شرح المفصل*. تحقيق: إميل بديع يعقوب. ط1. (د.م): دار الكتب العلمية .

ابن الناظم، أبو عابدين محمد بن الإمام جمال الدين. (2000م). *شرح ابن الناظم من ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد باسل عيود السّود. ط1. لبنان: دار الكتب العربية.

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد. (1997م). *الفهرست*. تحقيق: إبراهيم رمضان. ط2. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر .

النميري، الراعي. (1980م). *ديوان الراعي النميري*. تحقيق: راينهرت وفاييرت. ط1. بيروت: (د.ن).

الهندي، محمد بن عبد الحي المكنوي. (1324هـ). *التعليقات السنية على الفوائد البهية*. تحقيق: السيد محمد بدر الدين أبو الفراس النعساني. ط1. (د.م): مطبعة السعادة .

ابن الوردي المعري الكندي، عمر بن مضفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس. (1996م). *تاريخ ابن الوردي*. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية .

ابن يعيش. موفق الدين أبو البقاء. (2001م). *شرح المفصل*. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الفهارس العامة

أولاً- فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة (1)		
﴿ الحَمْدُ لِلَّهِ ﴾	1	91
سورة البقرة (2)		
﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾	2	19
﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾	96	146
﴿ وَمَلائِكَتُه وَرُسُلِه وَجِبْرِيلَ وَمِيكَال ﴾	98	238
﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾	135	242
﴿ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾	161	114
﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ ﴾	177	42، 157
﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَلواتِ والصَلاةِ الوِسْطَى ﴾	238	239
﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ ﴾	246	160
﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾	251	108
﴿ فَنِعِمَّا هِي ﴾	271	83، 131، 138
﴿ أَنْ يُمِلَّ هُوَ ﴾	282	271
سورة آل عمران (3)		
﴿ ولَئِنْ مِتُم أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَي الله تُحْشَرُون ﴾	158	213

طرف الآية	رقمها	الصفحة
سورة النساء (4)		
﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾	3	149
﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾	28	133
﴿ نِعمّا يعِظكم به ﴾	58	83
﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾	95	70
سورة المائدة (5)		
﴿ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ ﴾	6	92
﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾	9	90
﴿ يَأَيُهَا الَذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ ... ﴾	106	23
سورة الأنعام (6)		
﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنْهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُون ﴾	109	354
﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا ﴾ و ﴿ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ ﴾	158– 143	103، 295
سورة التوبة (9)		
﴿ أَرَضِّيتُمْ بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ الآخِرَةِ ﴾	38	89
﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾	108	88
سورة يونس (10)		
﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا ﴾	2	43

طرف الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾	71	66
سورة هود (11)		
﴿ وَلَئِن أَخَرْنَا عَنْهُمْ الْعَذَاب إِلَى أُمَةٍ مَعْدُودَة لَيَقُولنَّ مَا يَحْبِسُه ﴾	8	213
﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾	71	247
سورة الرعد (13)		
﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾	12	179
﴿ وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ﴾	13	149
سورة النحل (16)		
﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾	30	38
﴿ لِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ ﴾	49	149
سورة الكهف (18)		
﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ﴾	18	117
﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾	26	204 ،125
﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	38	271
سورة مريم (19)		
﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾	4	195
﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾	38	124

طرف الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأنبياء (21)		
﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾	26	47
﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾	30	133
﴿ قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾	112	257
سورة الحج (22)		
﴿ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾	78	133
سورة النور (24)		
﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾	2	151
﴿ لمسكم في ما أفضتم فيه ﴾	14	
﴿ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾	30	90
﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾	31	243
﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾	35	250
﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾	40	141
﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾	43	90
سورة النمل (27)		
﴿ أَمَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُون ﴾	84	244

طرف الآية	رقمها	الصفحة
سورة القصص (28)		
﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾	44	101
﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُون ﴾	82	354
سورة الروم (30)		
﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾	4	88 ، 300
﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	47	42، 157
سورة الأحزاب (33)		
﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾	37	147
سورة سبأ (34)		
﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾	33	216
سورة الأحقاف (46)		
﴿ أَوَلَمْ يَرَوا أَنَّ اللهَ الذِي خَلَقَ السَمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعِي ... ﴾	33	161
سورة محمد (47)		
﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾	4	74، 111
﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾	15	90
﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾	22	160

طرف الآية	رقمها	الصفحة
سورة الواقعة (56)		
﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ ﴾	87 – 88	276
سورة الحشر (59)		
﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾	9	241
سورة المنافقون (63)		
﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ ﴾	8	91
سورة الطلاق (65)		
﴿ وَإِنْ كُنَّ أُوْلاتِ حَمْلٍ ﴾	6	202
سورة نوح (71)		
﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾	4	89
سورة الإنسان		
﴿ سلاسلاً وأغلالاً ﴾	4	152
﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾	6	92
﴿ وقوارير قواريرا ﴾	16-15	152
سورة المطففين (83)		
﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾	1	91
سورة البروج (85)		
﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾	5-4	252

طرف الآية	رقمها	الصفحة
سورة البلد (90)		
﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾	14	109
سورة الشمس (91)		
﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾	5	149
سورة الضحى (93)		
﴿ ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾	5	213
سورة العصر (103)		
﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾	3-1	132

ثانياً- فهرس القوافي

م	القافية	البحر	القائل	الصفحة
.1	أَجْمَعَا	الطويل	حريث بن عتاب	212
.2	أَطْمَعُ	الطويل	مجنون بني عامر	145
.3	أَطْيَبْ	الطويل	الفرزدق	206
.4	أكْدَح	الطويل	تميم بن مقبل	231
.5	اَلحَشْرَجِ	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	92
.6	اَلَّدمِ	الطويل	الأعشي	103
.7	اَلْذِرَاعِ	السريع	سفاح بن بكير	83
.8	اَلْقُرْبِ	البسيط	مجهول قائله	72
.9	اِلْمُرَجَّمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	109
.10	الإهاَبِ	الوافر	حسان بن ثابت	120
.11	أوْقَالْ	البسيط	لقيس بن رفاعة	189
.12	بِالَمعالِي	الخفيف	لرجل من طيء	142
.13	بليل	الرجز	أم عقيل بن أبي طالب	46
.14	تُخْلَقِ	الكامل	كعب بن مالك	74
.15	تَرَفَعَتْ	الطويل	لأبي ذؤيب الهذلي	92
.16	تَسَرْبَلا	الطويل	للأوس بن الحجر	124
.17	تَطِيبُ	الطويل	مخبل السعدي	84

م	القافية	البحر	القائل	الصفحة
.18	تَنْجَلِي	الطويل	مجهول قائله	118
.19	تِهَامِ	الوافر	لأبي بكر بن أسود بن شعوب الليثي	137
.20	تَوَاصِلِهِ	الطويل	جرير بن عطية الخطفي	174
.21	الثَّعْلَبِ	الكامل	ساعدة بن جؤية	184
.22	جَزَاءُ	الوافر	الفرزدق	106
.23	جلجل	الطويل	لامرئ القيس	71
.24	جهول	الطويل	السموأل بن عادياء الغساني اليهودي	156
.25	حُرِمَا	البسيط	مجهول قائله	120
.26	الَّذِينا	الوافر	كميت	147
.27	زَادَاً	الوافر	جرير	136
.28	الزعازعُ	الطويل	الفرزدق	56
.29	سَائِمُ	الطويل	الأعشي	353
.30	سَنَامُ	الوافر	النابغة الذبياني	118
.31	سُهْدِه	الطويل	أحمد السبكي	27
.32	شعاعه	الكامل	عاتكة بنت عبد المطلب	61
.33	ظَلَتْ	الطويل	مجهول قائله	103
.34	عَطَبِهِ	البسيط	مجهول قائله	211
.35	عَفَارَةً	الكامل	الأعشى	193

م	القافية	البحر	القائل	الصفحة
.36	العوان	الوافر	قيس بن زهير العبسي	47
.37	غَدُوَر	الكامل	الأخطل	152
.38	غَرِيمَهَا	الطويل	عزة وهو كثير بن عبد الرحمن	175
.39	قَلِيَلَا	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	115
.40	كَاَلْدِرْهَمِ	الكامل	عنترة	104
.41	كَانَا	البسيط	جرير	143
.42	لجامِي	الكامل	قطري بن الفجاءة	242
.43	للشيب	الطويل	سلامة بن جندل	54
.44	مَبْغُومِ	البسيط	ذي الرمة	274
.45	مُتَبَايِنُ	الطويل	للمعطل الهذلي	112
.46	المُجَمَعِ	المتقارب	عباس بن مرداس السلمى	152
.47	مَحْزُومِ	الطويل	علقمة الفحل	99
.48	مُذَمَماً	الطويل	ابن مالك	84
.49	مِسْوَر	المتقارب	مجهول قائله	107
.50	مُسَوَمَاً	الطويل	حصين بن حمام المري	88
.51	الْمَظْلُومُ	الطويل	لبيد العامري	115
.52	المَقيلِ		مرار بن منقذ التميمي	113
.53	مَهَابَتِهِ	االبسيط	الفرزدق	173

م	القافية	البحر	القائل	الصفحة
.54	المُوقِدِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	135
.55	ناصرُ	الطويل	كميت بن زيد الأسدي	69
.56	نبئيني	الوافر	سحيم بن وثيل الرياحي	37
.57	نجِبَا	الطويل	جرير	74
.58	نُزُولُ	الكامل	جرير	221
.59	وَإِعْلَانِ		مجهول قائله	150
.60	وَأَكْرَمَا	الطويل	علي – كرم الله وجهه –	204
.61	وَالْقَمَرَاَ	البسيط	جرير	186
.62	وَأَمَرَدَا	الطويل	الأعشى	94
.63	وَجَهُولُ	الطويل	السموأل	156
.64	ورمحاً	الكامل	عبد الله بن الزبعري	66
.65	وسربالاً	البسيط	مجهول قائله	64
.66	وَسِرْبَاَلا	البسيط	مجهول قائله	185
.67	وعِنَادَا	الكامل	عبد الله بن رواحة	130، 131
.68	وَغَل	الرمل	مجهول قائله	352
.69	يرندجَا		سويد بن أبي كاهل اليشكري	207
.70	يُسُرْ	الطويل	أبي الهول الحميري	85
.71	يُقْتَضَى		الميداني	352